


السنة التاسعة عشرة، العدد ١٠٨، نيسان - أيار - حزيران ١٩٩٧

## القدس .. بين الخيارات العربية والتحديات الاسرائيلية

## مستقبل القدس: القرارات ومشاريع الحلول المطروحة

## الحرب الاسرائيلية على الهوية الفلسطينية في القدس

## الاجراءات الاسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية

## أية قدس ستكون موضوع التفاوض؟

**الأوضاع على الساحة الفلسطينية في حوار مع رئيس المجلس التشريعي**




فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر عن مؤسسة
"صامد"
جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين





رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

**أحمد قريع**
**أبو علاء**

مدير التحرير

**فاروق وادي**

المراسلات

صامد الاقتصادي - ص.ب ٩٦٠٦٨٧ - عمان ١١١٩٦ - الأردن

التوزيع

دار الكرمل للنشر والتوزيع
هاتف ٦٨٩٦٨٤ - فاكس ٦٨٩٦٨٥
ص.ب ١٧٠٦٧ عمان ١١١٩٥ الأردن

المدير المسؤول
محمد أحمد عيتاني / بيروت - لبنان

ثمن النسخة : 3 $ أو ما يعادلها

# المحتويات

السنة التاسعة عشرة، العدد ١٠٨، نيسان - أيار - حزيران ١٩٩٧










**الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات لدى مؤسسة صامد**

**الدراسات العلمية المنشورة في المجلة محكمة**

# الافتتاحية

القدس..

القدس في خطر!!

تنطوي لهجة الخطاب السياسي الرسمي الاسرائيلي على ايقاع صاخب يذكّر بقرع طبول الحرب. ويرتبط هذا الخطاب بممارسة يومية تؤكد على أن عملية السلام هي المستهدفة، حيث القدس، مدينة السلام، هي في رأس قائمة استهدافات الذهنية المتشبثة بمشروع الهيمنة والتوسع والاحتلال، وفي مخططاتها الآثمة.

لم يكن قرار اللجنة الوزارية الاسرائيلية لشؤون القدس، والتي يقف في قمتها رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو، بالموافقة على بناء مستوطنة يهودية في جبل أبو غنيم ومنطقة رأس العمود، مجرد قرار يتماثل مع قرارات كثيرة أنشأت مدّاً استيطانياً زاحفاً في المدينة المقدسة وكل الأراضي الفلسطينية المعمّدة بالقداسة، بل انه جاء في توقيته ليشكّل تصادماً حاداً واشتباكاً عدائياً مع مشروع السلام المعروض على المنطقة، والذي لقي استجابتنا، رغم ما انطوى عليه من ظلم لشعبنا ومؤسساتنا، ورغم كل ما يواجهه من اختراقات يومية فظة من الجانب الاسرائيلي، اشتدت وتفاقمت في تماديها القائم على سياسة الغطرسة والقوة (قوة الاحتلال)، منذ نجاح اليمين الاسرائيلي في الوصول إلى السلطة، وتشكيل الحكومة الاسرائيلية.

ولم يكن التعميم الصادر عن ما يسمى (الادارة المدنية ليهودا والسامرة..!! هكذا..)، والتي كان من الواجب أن تكون قد حلتْ منذ عام، لم يكن هذا التعميم الصادر والمعلن في الصحف المحلية عن مصادرات جديدة للتوسع الاستيطاني في كل



من أبوديس والعيزرية وعناتا وحزما والطور والعيسوية من قرى المدينة المقدسة، لتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم، امتداداً وربطاً مع مستوطنات الغور من الشرق ومستوطنات بيت لحم وبيت جالا من الجنوب ومستوطنات رام الله من الشمال، لم يكن ذلك إلا لفصل القدس عن محيطها الفلسطيني ولفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها وتقطيع أوصالها ولضرب أية امكانية لقيام كيان فلسطيني مستقل في الضفة الغربية والعودة للمشروع الخطير المرفوض رفضاً قطعياً (دولة فلسطينية في غزة وادارة ثلاثية في الضفة الغربية).

التوسع الاستيطاني المسعور ومصادرة الأرض من أصحابها، في القدس وفي كل الأراضي الفلسطينية، بات عنواناً قبيحاً لعام شارف على الانتهاء، تسنّم فيها اليمين الاسرائيلي الموغل في تطرفه البغيض، سدّة الحكم في اسرائيل، فتجاوز بما لا يقاس، كل اختراقات وتجاوزات سلفه، الذي أودت به استجابته لنداءات العنف والقوة، مما صنع خيطاً من الدم، امتد من فلسطين.. وحتى قانا في الجنوب اللبناني.

لكن غواية القوة، لم تعد تعرف لها حدوداً في سياسة الحكومة الاسرائيلية الراهنة، التي تجاوزت في صلفها وعنجهيتها كل أشكال ورموز التطرف العنصري المتجذّر في الأيدولوجيا والممارسة الصهيونية، وانطلقت دون حساب للموقف العربي، سواء ذلك الذي عبرت عنه الأطراف التي وقعت معاهدات سلام مع الدولة العبرية.. أو تلك التي تهيأت لفتح بوابات السلام والتطبيع السياسي والاقتصادي معها، ودون التفات أيضاً للموقف شبه الاجماعي الدولي، الذي ندّد بالانتهاكات الاسرائيلية واختراقاتها لعملية السلام. وقد كان لهذا الموقف أن يحظى بصفة الاجماع، لولا




الجدار الذي تحرص الولايات المتحدة، للأسف، على بنائه، ليشكل مصدّاً لرياح الضغوطات الدولية الرامية إلى ثني سياسة القوة والأمر الواقع الاسرائيلية، وسياسة الإملاء للشروط من موقع الهينمة، والقضم اليومي للأرض التي تشكل محور الصراع الدائم.. وتمتلك ذرات ترابها العزيزة خاصية الاشتعال وتفجير البراكين.

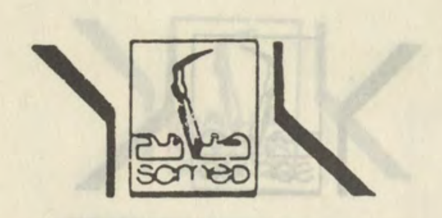
ابتلاع القدس وتهويدها وابتلاع الأرض وتغيير معالمها من خلال زرعها بالمستوطنات، سوف يقود حتماً إلى ابتلاع ما تبقى من حلم السلام، الذي بات في أدنى سلّم الاهتمامات الاسرائيلية، إن لم يكن قد انتفى منها تماماً، حيث العبث الليكودي ما فتيء يدفع بالمنطقة إلى أعماق هاوية سحيقة، تكمن في قاعها دوامات العنف متعددة الأشكال والتي سيكون من الصعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل تملّك القدرة على وقفها والسيطرة عليها.

وعندما نقول ذلك، فإننا لا نطلق تهديداتنا، وإنما تحذيراتنا مما تقود المنطقة إليه السياسة الاسرائيلية غير المسؤولة. وها نحن هنا نكرر تحذيرنا للحكومة الاسرائيلية، السادرة في غيها من مغبة الولوغ أكثر في حمامات الدم التي لن تغرق الأرض المقدسة فحسب، بل ستمتد لتلقي بظلالها الحمراء على المنطقة بأسرها.

★★★★

إن العنصر الأهم في مشكلة القدس، يكمن في انعدام توافر النوايا لدى الطرف الآخر للاعتراف بالحقوق الفلسطينية في المدينة وبالقدس الشرقية كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ينطبق عليها ما ينطق على بقية الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عدوان حزيران من ذلك العام، و تنطبق عليها قرارات






الشرعية الدولية التي تراكمت أوراقها منذ ثلاثين عاماً وعلاها غبار الاهمال الاسرائيلي، .الذي لم يكن يحفل يوماً بقرارات الهيئة الدولية ولا يحمل لها أدنى درجة من الاحترام.

نقول، انه لو توافرت لدى الطرف الاسرائيلي النوايا الصادقة للسلام الشامل واعترف بهذه الحقائق الواضحة التي لا لبس فيها، فإن مشكلة القدس تغدو قريبة من انجاز حلها، ولن يبق للتفاوض إلا الخوض في التفاصيل، والاشكال التي ستنتظم الحياة بموجبها. علماً أن اتفاقيات أوسلو لم ترجيء بحث مسألة القدس الشرقية فحسب إلى مفاوضات الوضع النهائي، بل أرجأت بحث مشكلة القدس... كل القدس. وهو ما تدركه الحكومة الاسرائيلية تماماً، ولذلك تعمد إلى هدم البيوت العربية في القدس الغربية وطمس معالمها وإقامة عمارات سكنية وفنادق سياحية مكانها.

غير ان اسرائيل مازالت تدفع بالمدينة المقدسة إلى شفا حفرة من النار، ليس فحسب بالزحف الاستيطاني غير الشرعي وغير القانوني الذي ينتهك الاتفاقيات الموقعة ويغمض عينيه عن مفاوضات المرحلة النهائية ويتهيأ للقفز عنها، ولكن أيضاً برفد ذلك بسلسلة من الاجراءات العدوانية التي تمس المدينة، وتهدف إلى فتح جبهات جديدة في قلب معركة القدس. فالحفريات الجديدة قرب المسجد الأقصى وتحته مازالت متواصلة في المنطقة الجنوبية، مما يهدد اساسات أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. ويهدد في الوقت نفسه كل أسس السلام. وسحب هويات المقدسيين المقيمين ضمن حدود بلدية القدس، ينطوي على اشارة اسرائيلية تحاول من خلالها تزييف الواقع والتاريخ، حيث توحي أن الوجود الفلسطيني في القدس هو



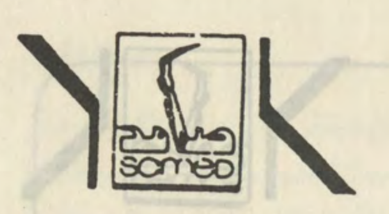

وجود عارض وغير شرعي... ناهيك عمّا يخبئه من أهداف تطمح إلى تغيير الطبيعة الديمغرافية للمدينة المقدسة. أما الاعتداء على المؤسسات الفلسطينية المتجذرة في القدس والتلويح باغلاقها فهو إجراء يمثل فعلاً احتلالياً آخر يوحي بلا شرعية تلك المؤسسات، في الوقت الذي يفتح جبهة مواجهة جديدة.. ويذر الرماد في العيون لحرف رؤيتها للمشروع الاستيطاني الاسرائيلي في القدس والأراضي المحتلة.

★ ★ ★ ★

إن الرعونة التي باتت سمة جوهرية للحكومة الاسرائيلية، تدعونا إلى التسلح باليقظة والوعي، وإلى التحرك بروح من المسؤولية الوطنية والحركة المنهجية التي تتجاوز مجرد اصدار ردود الفعل الانفعالية، مع التأكيد على ثوابتنا الوطنية التي لا تراجع أو تنازل عنها، وفي مقدمتها أن لا بديل عن القدس عاصمة لفلسطين.. إلا القدس. وأن الفلسطينيين لن يقبلوا بأية تسوية لا تعمل على إزالة القنابل الموقوتة المزروعة على كل ربوة من روابي القدس... والضفة الفلسطينية.. وقطاع غزة، ونعني بها المستوطنات. أمّا كيف يتم ذلك.. فهذا شأن من المفترض أن يكون من شؤون مفاوضات المرحلة النهائية، التي لن تمس مبدأ جوهرياً من مبادئ السلام القاضي بإزالة المستوطنات نهائياً وجذرياً من الأراضي المحتلة.. ونزع فتيلها التفجيري.

وتبدو الاستراتيجية الاسرائيلية المتعلقة بمفاوضات الوضع النهائي عارية، وتفصح عن ذاتها بوضوح لا لبس فيه، وتتمثل في تهيئة الأوضاع لدخولنا هذه المرحلة التفاوضية ونحن لا نملك شيئاً نتفاوض عليه. ولذلك، فإن وعينا ويقظتنا سيشكلان العنصر الأولي الأساسي في هذا الجانب، مهما انحرف الوضع عن مساره الصحيح،






وحتى وإن اقتضت الظروف تجميد المفاوضات إلى حين اقتناع الحكومة الاسرائيلية بأن المسالة هي على درجة من الجدية والمسؤولية التاريخية..

المسألة جدية، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل الذين حملوا على كاهلهم عبء رهان السلام. وإلا، فإنه يغدو ضرباً من ضروب الوهم الحديث عن الغائب الأكبر أو الوهم الأكبر المسمى عملية السلام! ويصبح الجلوس على طاولة المفاوضات ضرباً من الفولكلور السياسي الذي لا يقدّم شيئاً ولا يؤخر.. أو ربما سوف يسهم في تأخير وصول قطار التسوية إلى محطته المأمولة.. محطته الأخيرة.. بسلامها العادل والدائم والشامل.

★ ★ ★ ★

سيبقى ملف القدس مفتوحاً طالما ظلّت هناك قضية اسمها القدس.. ومدينة اسمها القدس، جالسة مزنّرة بأسوارها العابقة برائحة التاريخ العربي ضارب الجذور في المدينة، التي تعيد التأكيد في كل دقيقة على أنها ليست مجرد مكان فحسب... بل أنها زمان يتمدد في الذاكرة والوجدان العربي، بمسلميه ومسيحييه.

والقدس، تعيد التشديد على ثوابت رئيسه، في طليعتها أن عشاق القدس، الذين توافدوا إلى نابلس للحوار الوطني، كانوا يترجمون أولى مفردات عشقهم الصادق للمدينة. وأن عشاق القدس، من العرب والمسلمين في شتى أصقاع الأرض، باتوا مدعوين إلى الخروج من دائرة رد الفعل والتسلح بالميوعة، نحو استخلاص استراتيجية عربية - اسلامية تتجاوز ادعاءات البرود العقلاني الذي يصل إلى حد التجمد، دون درجة الصفر.وتضع قضية انقاذ القدس في قمة هواجسها وشواغلها السياسية.




فإذا كانت القدس لا تستحق مؤتمر قمة عربي، وآخر اسلامي، وثالث للأطراف الدينية التي تقر بالقدس عاصمة للروح، فأية قضية أخرى في الكون تستوجب بعد ذلك انعقاد مؤتمر لأجلها، عربياً كان.. أم اسلامياً.. أو دولياً؟!

والقدس، مدينة وقضية، تبدو أكبر وأجل قيمة من تلك الكوميديا السوداء التي صاغها تحالف لحظة شيطانية بين العمل والليكود، حيث تفاوضا بالإنابة عنا.. وقررا معاً مصير المدينة المقدسة، في وثيقة جمعت بين اسمين نقيضين توحدا (بيلين – ايتان) في هاجس محاولة سحب القدس من تحت أقدامنا.

لكن القدس تبقى، رغم كل شيء، أكبر من ذلك. فهي تسكن قلوبنا وتستوطن أرواحنا.

والمدن التي تسكن القلوب وتستوطن الروح، تظل رغم تقلبات الدهر، صلبة.. وعصيّة على الكسر! وفي قمتها مدينة القدس!!

**أحمد قـــريع**

**(أبو علاء)**





# أية قدس ستكون موضوع التفاوض؟

**محمد خالد الأزعر**

**(١)**

يستطيع المهتمون بمتابعة مسار «قضية القدس»، تقديم براهين كثيرة على خصوصيتها والتعقيدات التي تنطوي عليها أية محاولات جادة لمعالجتها، من ذلك، مثلاً، التأكيد على مكانتها الروحية لاتباع الديانات السماوية الثلاث؛ ولفت النظر إلى موقعها المميز في إطار التاريخ السياسي للمنطقة العربية (أو الشرق الأوسط)؛ وكثرة الأسماء التي عرفت بها، بالإشارة إلى هذا الموقع؛ فضلاً عن الحساسية الإستثنائية للمدينة، المتمخضة عن المكانة والموقع، بخصائصها المذكورة بالنسبة لكل الأطراف الضالعة في الصراع الصهيوني العربي والقضية الفلسطينية.

على أنه، برغم الأهمية المضفاة على القدس كقضية، وربما بسبب هذه الأهمية، التي تبلغ حد الهوس والأسطورية عند البعض، قليلاً ما أُلتفت إلى القدس، كمدينة شديدة التغاير والمراوغة، من الناحية المفهومية وقليلاً ما يلاحظ بأن القدس القضية طغت على الإهتمامات الخاصة بالقدس المدينة، وأنه بالقدر الذي باتت فيه القدس القضية تنطوي على دلالات عقلية وروحية شديدة التباين عن المعنيين بمصيرها النهائي، فإن القدس المدينة – كمساحة جغرافية وسكانية ومحيط بلدي... إلخ – تأخذ معان مختلفة، أيضاً، عند هؤلاء وغيرهم.

ويبدو أن الطرف الصهيوني الإسرائيلي، قد تفهم، بصورة مبكرة، نسبياً، مقارنة بغيره، العلاقة بين عمليات الهدم والبناء في القدس المدينة ومصير القدس القضية؛ ملاحظاً أنه كلما تقدم في الشطر الأول من هذه المعادلة وأرخى ظلالاً صهيونية يهودية عليه، أصبح أكثر قدرة على طرح الشطر الثاني من موقع تأثير نسبي، أفضل من بقية المدعين بالحق فيه من منطلقات مختلفة.

لكي نقترب من المعنى المقصود، نقول، إن هذا الطرف، يتعامل مع مصير القدس، بصفتها مسألة سوف تحسمها لصالحه التعديلات والفروض القائمة على أرض الواقع.

ويذكرنا هذا المنهج بالقاعدة الشهيرة القائلة بأن المفاوضين في قضايا بعينها لا يحصلون إلا على ما تصل إليه مدافعهم؛ ولكن بصيغة مغايرة، مؤداها أنه في قضية القدس ستتحدد نتيجة التفاوض (أو الخلاف عموماً)، طبقاً للحقائق العمرانية والمؤسساتية في المدينة المقدسة.

بإفتراض صحة هذه القناعة، فإن «القدس» تقدم مثلاً، نموذجاً على الآليات التي يتعامل بها الإستعمار الإستيطاني مع ما يعتبره قضايا جوهرية، وعلى الدفاعات التي يحتاط بها لمواجهة الإستحقاق التفاوضي - أو غير التفاوضي - حول هذه القضايا. ولا شك أن «نموذجية» هذا المثل تتأتى من الإدراك الثابت بأن تخلق الحقائق، بحسب الأهواء الذاتية، ثم محاولة بناء مواقف تفاوضية على أساسها، يمثل نمطاً مستقر التواتر، في المقاربة الإستعمارية الصهيونية إزاء فلسطين، في كل مراحلها؛ لكن ممارسة هذا النمط في حالة القدس، كانت صارخة، بحجم التخريب الذي لحق بمعالم المدينة، حتى أنها لدى أي عارف معتاد بطبيعتها العمرانية الخاصة، ما عاد بإمكانه التأكد من وجود هذه الطبيعة في الآونة الأخيرة.

لقد سعت السياسة الصهيونية حثيثاً إلى إزاحة القدس، التي استقرت في الضمير غير الصهيوني اليهودي بعامة، وإبطالها بقدس أخرى، تخص الوعي الصهيوني وحده وتخشى أنه بفعل هذا المنحى قد يتم القضاء على جمالية القدس وشفافيتها، ويجري إنشاء قدس أخرى مقتطعة عن محيطها الحضاري، الذي أبدع هذه الجمالية.

نخشى، أيضاً، أن تكون هذه السياسة، قد نجحت في إهدار ملامح القدس المدينة، بكل تجليات خصوصيتها التاريخية الدينية والعمرانية، وأغرقتها في متاهة مفهومية، بحيث يصعب على البعض تحديد القدس التي يقصد، بصرامة ديموغرافية. ووضوح. فلا يمكن بحال، إغفال تأثير عوامل الهدم والبناء وإعادة التشكيل والتخطيط، والإضافة والحذف التي لحقت بالمدينة، على الأقل خلال العقود اللاحقة لإحتلالها، عام ١٩٦٧م، ناهينا عن الأعمال المشابهة، تسبياً، منذ بداية الغزوة الصهيونية. ولذلك، فإنه إذا قدر للمفاوضات الخاصة بمستقبل القدس (القضية) أن تمضي قدماً، في وقت ما، فإن أول تساؤل قد يجابه الجانب العربي الفلسطيني هو أية قدس يقصد. ولعل المقاربات التي استهدفت التعرض لهذا المستقبل، سواء إنتمت إلى المقترحات غير الرسمية، أو تمت في إطار رسمي سري غير معلن - وهذا غير مستبعد - عرفت، بالفعل، سؤالاً كهذا.

فالقدس قبل الإنتداب البريطاني، غيرها بعده. وهي، ايضا، غير القدس في قرار تقسيم





فلسطين لعام ١٩٤٧م، أو بعد احتلالها كاملة، عام ١٩٦٧م، بل لعلنا نذهب إلى أن قدس التسعينيات وزمن المفاوضات غير قدس الثمانينيات؛ إنها مدينة متحركة، كل يوم؛ ومفهومها كمدينة مطاط، غير قابل للتحديد عند إسرائيل. أما عند غيرها، فقد تكون مجرد مصطلح، يتلخص معناه في المعالم الدينية المقدسة إسلامية ومسيحية (تعبير القدس الشريف لا يخلو من مغزى في هذا السياق)، أو مصطلحاً يعني المدينة القديمة داخل الأسوار، وأبوابه السبعة الشهيرة. ولعلها عند البعض تعني الأسوار، وما تحويه من معالم دينية وتايخية، أو مكاناً غير محدد سيهبط عليه المسيح المخلّص، وربما كانت القدس هي فلسطين كلها بالنسبة لطائفة من الناس.

إن مفاوضاً عربياً فلسطينياً جدير بالمهمة المنوطة به، يتعين عليه أن يعرف، بدقة، تفاصيل مساحة القدس القضية والمدينة، على السواء، في الديموغرافيا، كما في التاريخ، والدين، والسياسة... إلخ. وعليه أن يلاحظ العلاقة التداخلية بين هذه الأبعاد، والتيارات الرسمية والشعبية والفكرية التي تتصل أشواقها بهذه المدينة، والرؤى التي تتبناها إزاء مستقبلها ومصيرها، وحجم التأثيرات التي قد تضفيها هذه الرؤى على المفاوضات، مساراً ونتيجة. فمن المقدر أن القوى المعنية بالمدينة سوف تؤثر على المفاوض وصانع القرار، مسببة عنده نزوعاً للإقدام، أو الإحجام تجاه خيارات معينة، أثناء التفاوض، أو حتى في زمن لاحق.

## (٢)

من يتأمل نتاج سياسة التغيير العمدية الصهيونية الإسرائيلية تجاه القدس، ربما يدرك المغزى الذي تنطوي عليه التعميمات السابقة.

باختصار شديد، نلاحظ أن النشأة الأولى للمدينة كانت على تلال الضهور (الطور - تل أوفل) المطلة على قرية سلوان، إلى الجنوب الشرقي من المسجد الأقصى. وكان ذلك لأسباب أمنية، وكذا لتوفر المياه. وكان يحيط بها ثلاثة وديان هي: جهنم (قدرون) من الشرق؛ والربابة (هنّوم) من الجنوب، والزيل من الغرب.

بمرور الزمن، هجرت المدينة الأولى (ولا ندري إن كانت قد هجرت من العقل الصهيوني أم لا؟)، وحلت محلها نواة رئيسة مختلفة، تقوم على تلال أخرى، مثل مرتفع بيت الزيتون (بزيتا) في الشمال الشرقي، ومرتفع الحرم شرقاً، ومرتفع صهيون جنوباً بغرب. وهذه هي المرتفعات التي تقع داخل ما يعرف اليوم بالقدس القديمة، التي يحيط بها سور القدس، الذي بنى على عهد السلطان العثماني «سليمان القانوني» (١٥٤٢)، ويشتهر بأبوابه السبعة، باب الخليل؛ باب

الجديد (باب عبد الحميد)؛ باب العمود (باب النصر)؛ باب الساهرة؛ باب ستنا مريم؛ باب المغاربة، باب النبي داوود.

مع النمو العمراني بشكل عام، امتد العمران إلى خارج السور، وهذا ما أنشأ ما يعرف بالقدس الجديدة. والتحمت القرى التي كانت على مقربة من المدينة (النواة)، بحيث أصبحت ضواحي لها[١]، مثل شعفاط، وبيت حنينا، وسلوان، وعين كارم. كما التحمت بالمدينة بعض الأحياء التي أنشئت حديثاً، مثل المشارف، والقطمون، والمكبّر.

ويفترض أنه عند بداية الإنتداب (الإحتلال) الإنجليزي لفلسطين (١٩١٨م) كانت ملكية الطائفة اليهودية من المدينة، قديمها وجديدها، نحو ٤٪، زادت إلى نحو ١٤٪ عند نهاية هذا الإنتداب في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨م[٢]، لكن هذه البيانات تختلف لدى المصادر، فثمة من يرى أن ملكية اليهود كانت في ذلك الحين ٢٦,١٢٪ (إلى جانب ٤٠٪ للعرب؛ ٢,٩٪ للحكومة والبلدية؛ ١١,٢٪ للطرق؛ ١٣,٨٦٪ أملاك الآخرين)[٣]؛ ومن يرى أن هذه الملكية بلغت ٢١٪ (٤٪ من مساحة القدس القديمة، و١٧٪ من مساحة القدس الجديد)[٤]، وتعزى هذه الفروق في التقديرات إلى تباين تقدير مساحة القدس كلها، كمدينة، أو منطقة، أو نطاق بلدي. فهي عند البعض ٣٩,٣ كم$^2$ (٩,٣كم$^2$ للقدس القديمة، و٣٠كم٢ للقدس الجديدة)[٥]؛ وعند آخرين نحو ٢١,١كم$^2$ (١,١كم$^2$ للقدس القديمة، و٢٠كم$^2$ للقدس الجديدة)[٦].

ولعلنا إن تأملنا «البيانات الخاصة بحدود المدينة»، خلال الأعوام الخمسين الماضية، نجد أن قرار تقسيم فلسطين، الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧م، كان أكثر عناية بالتدقيق في الأمر، في حينه، فإن لم يكن كذلك، فإنه على الاقل يمثل مرجعية معقولة لهذه البيانات، بالنسبة للذين يريدون تحييد تشابك الأهواء تجاه حجم المدينة، عند نكبتها، عام ١٩٤٨م، ففي ذلك القرار، القسم الثاني منه، المتعلق بالنظام الخاص لمدينة القدس، نُص على أن حدود المدينة هي: بلدية القدس الحالية، مضافاً إليها القرى والبلدات المجاورة، أبعدها مشرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم، وتشمل معها منطقة من قرية قالونيا، وقد أُرفقت بالقرار خريطة توضيحية، بينت أن هذا التحديد يضم الأحياء القديمة والجديدة، العربية واليهودية، وكذا مدناً وقرى محيطة، هي: أبو ديس، والعيزرية، والطور، والعيسوية، وسلوان، وعين كارم، وصورباهر، وأُم طوبا، ولفتا، وموتسا، ودير ياسين، والمالحة، وشرفات، وبيت صفافا، ورامات راحيل، وبيت لحم، وبيت ساحور، وبيت جالا، وشعفاط[٧].

ومع أهمية هذا التحديد الدولي، إلا أن صلاحيته الزمنية قد تكون الآن، محدودة، لأن نتائج حرب ١٩٤٨م - ١٩٤٩م أسفرت عن تغييرات مذهلة عليه. فقد استولت إسرائيل على





الشطر الأعظم من القدس (بنسبة ٨٤,٢٣٪ من المساحة المذكورة في قرار التقسيم)؛ وأعملت على الفور معاولها، ووضعت خرائطها المختلفة للمدينة. قامت إسرائيل بتصفية الأحياء العربية، وغيرت أسماءها، فأصبح أبو طور، مثلاً يسمى جفعات حاناناه؛ والبقعة يسمى جينوليم؛ والمستعمرة الألمانية تسمى رفاييم، والقطمون يسمى غونيون، وأنشئت أحياء جديدة بين الأحياء المذكورة، ومن ورائها، مثل تل بيوت، والبقعة الجديدة، والقطمون الجديدة، وحي ارسكو، وجفعات مردخاي. وتم تدمير عشرات القرى المحيطة بالقدس. وبفعل هذه السياسة تغيرت، تماماً، معالم هذه المساحة، المحتلة منذ عام ١٩٤٨م، التي باتت تعرف بالقدس الغربية، بشكل قياسي، وعلى خلاف النمو الطبيعي للمدن، بالزيادة السكانية النسبة معينة، وكذا بتأثير عوامل اقتصادية أو نحوها. وعلى الصعيد السكاني، مثلاً، زاد عدد المقيمين اليهود (المستوطنين) من ٨٤ ألف، عام ١٩٤٨م، إلى ١٠٣ آلاف، عام ١٩٤٩م، إلى ١٦٧ ألفاً، عام ١٩٦١م، إلى ١٩٦ ألفاً، عام ١٩٦٧م[٨].

وفي الوقت الذي كان فيه شطر القدس الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية يتوسع نحو الغرب، فإن الشطر الذي سيطرت عليه الأردن توسع في اتجاه الشرق والشمال. وطبقاً لحدود أمانة القدس العربية لعام ١٩٦٧م، بلغت مساحة الشطر الأخير نحو ١٣كم$^2$[٩].

## (٣)

والحال كذلك، فإنه عند إكمال إحتلال القدس بشطريها، عام ١٩٦٧م، من جانب إسرائيل، كانت القدس المدينة قد تعرضت لعمليات تغيير، ابتعدت بها بمسافة ملحوظة عن المعالم التي حددها قرار التقسيم والنظام الدولي الخاص بها. لكن هذه المسافة اتسعت إلى حد مثير، في السنوات اللاحقة للإحتلال.

شكلت إسرائيل، غداة الإحتلال، لجنة حكومية، لترسيم الحدود البلدية للقدس، برزت في إطارها ثلاثة اتجاهات:

- الأول، نادى بضم أكبر جزء ممكن من الأرض إلى المدينة، على اعتبار أن الفرصة مواتية، تماماً، للتوسع؛
- الثاني، طالب بضم أجزاء هامة من الأرض مع تجنب المناطق الآهلة بالعرب؛
- الثالث، سيطرت عليه الهواجس العسكرية، فتطلع إلى ضم المناطق ذات القيمة الإستراتيجية.

(نلاحظ هنا، أن فكرة «الضم والتوسع وتغيير معالم القدس» تمثل القاسم المشترك بين الإتجاهات المذكورة). وبعد تبادل الآراء، استقر الأمر على أن تضم المدينة مساحة ٧٢ ألف دونم أخرى في أربعة قطاعات، هي: قطاع المطار، وقطاع النبي يعقوب، والقطاع المركزي، والقطاع الجنوبي[١٠]. ووفق هذا المخطط، كان من المؤكد أن الوجه العربي للمدينة سيتعرض لعمليات قسرية من الحذف والإضافة (التشويه). فقد أضيفت إلى المدينة أحياء أو أجزاء، يفترض أنها محدودة الكثافة السكانية العربية الفلسطينية، ونزعت ضواحي كاملة، مثل أبو ديس، والعيزرية في الشرق. وإن أخذنا في الإعتبار أن مساحة القدس الغربية، الشطر المحتل منذ عام ١٩٤٨م، كانت، في ذلك الحين (١٩٦٧م)، نحو ٣٨ ألف دونم، فمن المتصور أن الإضافات الإسرائيلية تعنى توسيعاً لهذه المساحة بمعدل مرتين، تقريباً، وأنها ألحقت بها، بقسمة عمياء طغيانية، نحو ٢٨ قرية عربية[١١].

كان تحرك السياسة الإسرائيلية تجاه القدس سريعاً، لا يقبل التردد والمراجعة.. فقد تحدد الهدف في ضم المدينة، وإزالة معالمها العربية، بقدر الإمكان، وتم وضع المخططات الكبرى الكفيلة بتحقيق ذلك، ثم جرى إصطفاء الإجراءات التنفيذية المرحلية؛ جرى كل ذلك على وجه السرعة فور سقوط المدينة تحت الإحتلال[١٢]، وكانت ثمار هذا التحرك بادية، بشدة، منذ وقت مبكر بعد عام ١٩٦٧م، فيما هي الآن أكثر إيناعاً وعرضة للقطاف - طبقاً للمزاعم الإسرائيلية - في التفاوض الخاص حول مستقبل المدينة.

وعلى نحو خاطف، نلاحظ أن سكان القدس بشطريها كان، عام ١٩٦٧م، نحو ٢٦٨ ألف نسمة؛ ٢٠٠ الف يهودي و٦٨ ألف عربي فلسطيني، مسلم ومسيحي. ولم يكن في شطرها الشرقي أي مستوطن يهودي. بينما في عام ١٩٩٣م، أصبح يقطن هذا الشطر نحو ١٦٠ ألف مستوطن (أي أن نسبة اليهود في القسم الواقع تحت السيطرة العربية، عام ١٩٤٨م، زادت ١٦٠ ألفاً في المئة، خلال ٢٦ عاماً، وهذا معدل زيادة ما سمع به أحد من قبل في غير القدس). كذلك تمددت جغرافية المدينة، على نحو ١٤٪ من مساحة الضفة الفلسطينية (٥,٥٠٠ كم٢)، علماً بأن هذا التمدد قابل للزيادة، ومؤهل بحسب المشروعات الإستيطانية الصهيونية، والتخطيط البلدي الإسرائيلي للوصول إلى زهاء ٢٠٪ من مساحة الضفة.

وبصفة عامة، عمدت إسرائيل إلى إزالة ما يطلق عليه القدس الشرقية، أو العربية، من خلال أربعة مستويات: الأول، جرف أحياء عربية بالكامل، بالهدم، أو بتنحيتها من محيط المدينة وتوابعها، الثاني، منع الفلسطينيين من بناء بيوت جديدة، أو ترميم المتداعي، أو الآيل منها للسقوط؛ الثالث، مصادرة جميع ما يعرف بأراضي الدولة (الأراضي العامة) داخل المدينة، ومن





حولها في إطار حزام مكاني مطاط؛ الرابع، إعلان ضم المدينة الشرقية، إدارياً وسياسياً، وإعاقتها مؤسساتياً، وعرض الجنسية الإسرائيلية على أهلها العرب، والضغط في هذا السبيل.

جملة هذه المستويات الحركية تؤذن، إن لم تكن فعلت - بتحويل المدينة القديمة (مشرق القدس) إلى مجرد «بُليدة» فلسطينية داخل مدينة إسرائيلية كبيرة، أو شيء كموقع أثري يلفت نظر السياح، مثلما حدث لمدن أخرى فلسطينية من قبل، كيافا وعكا.

ويسترعي الإنتباه، إن إتفاق المبادىء (وتوابعه) لم يغير الإتجاه القائم؛ بل إن الإجراءات الإسرائيلية قد توجهت إلى مزيد من محو المعالم العربية الفلسطينية في المدينة فغداة بداية ما عرف بالمرحلة الإنتقالية من الإتفاق، صرح نائب رئيس بلدية القدس «إن هدف إسرائيل هو زيادة عدد اليهود في القدر، بما يعادل ٧٠ ألفاً، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٤م و١٩٩٦م (موعد بدء المفاوضات النهائية)، وذلك يعني وصول نسبة يهود المدينة إلى ٨٠٪» وهو يعتقد أنه «... إذا بقيت إسرائيل قوية، فسوف يسلّم العرب بالسيادة الإسرائيلية فيها، لأن القدس عندهم ليست كقداستها عند اليهود...».

ومن جانبهم، يفهم بعض أهل الرأي وبعض صناع القرار العرب والفلسطينيين هذا التوجه، ويعلقون بأنه حين يأتي موعد المفاوضات النهائي - وقد جاء بالفعل من دون تحريك ساكن - لن يكون هناك، تقريباً، ما يمكن التفاوض بشأنه في القدس[١٣]، إذ كيف يتأتى التفاوض حول مدينة، بات نحو ٨٥٪ من عقاراتها ملكاً لليهود، وهم ٨٠٪ من سكانها[١٤]. وكان مساعد رئيس بلدية القدس السابق، تيدي كوليك، يعتبرون أنه يستحيل على الفلسطينيين أن يزعموا بأن القدس الشرقية كعاصمة لهم، وكل ما يمكن أن ينجحوا فيه هو عمل رمزي، لأنه لا يمكن تقسيم المدينة من جديد»[١٥].

## (٤)

في غمرة التوجهات الإسرائيلية السابقة، بأهدافها الواضحة في إغراق الأبعاد العربية للقدس وإحباط الآمال العربية الفلسطينية إزاء مستقبلها، جاءت وثائق التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، والأردنية - الإسرائيلية، بما لم يؤد سوى للمزيد من غموض القدس، قضية ومدينة ومستقبلاً.

فقد تحدث نص إعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي (سبتمبر ١٩٩٣م) عن أن القدس تقع ضمن القضايا المتبقية لمفاوضات الوضع النهائي للقضية الفلسطينية. وربما يفهم من هذا النص

(المادة الخامسة – فقرة أ) أن عدم الإشارة إلى أي قدس هي المقصودة بالتفاوض، يمكن أن يعمل لصالح الجانب الفلسطيني، لأنه يمكنه من إثارة قضية القدس بشطريها. لكن المادة الأولى من الإعلان نفسه، تحصر المفاوضات كلها في إطار هدف «تسوية دائمة تقوم على قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨» وبذلك، يصبح من الجائز إستبعاد بقية القرارات الدولية، التي تتحدث عن تدويل المدينة (١٩٤٧م)، أو عن عدم شرعية قيام إسرائيل بضم الجزء المحتل من المدينة عام ١٩٤٨م.

ولم يقلل النص الخاص بالقدس في معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية (اكتوبر ١٩٩٤م) من حجم الغموض الذي أنتجه تاريخ الإحتلال الإسرائيلي الأسود تجاه المدينة؛ إذ نصت المادة ٢٩ الفقرة ٢ من المعاهدة على «إحترام إسرائيل للدور الأردني الخاص في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس»[١٦] وإذا نحينا جانباً ما قد ينشأ عن نص كهذا من تنازع في الأدوار بين السياستين الفلسطينية والأردنية، فإنه ينبغي تأمل ما ينطوي عليه النص نفسه من اختصار للقدس القضية في الأماكن الإسلامية والإشراف عليها، وهذه الأماكن لا تملأ سوى حيزاً محدوداً جداً من حجم القدس المدينة. كما أنه يوصِّل لمبدأ أن القضية تتعلق بالعبادة في المدينة لا بمسألة السيادة عليها.

المدهش أن بقية وثائق التسوية العربية الإسرائيلية آثرت إغفال التعرض للقدس المقصودة، بعد أن أغفلت مواجهة قضية القدس بالحل. ومثلما يلاحظ إرجاء هذه القضية في إطار كامب ديفيد الفلسطيني، فإنه يلاحظ تأجيل النظر فيها، طبقاً لإطار المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي ومعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية.

ولذلك، غالباً ما يتعين على من يرغب في التعرف على مواقف هذه الأُطر والوثائق من القدس، القضية أو المدينة، بذل جهد خاص، واللجوء إلى الإستنتاج والإجتهاد الذاتي. وتأسيساً على ذلك، نلاحظ أن السياسة المصرية لم تعتبر أن إسقاط القدس من وثائق كامب ديفيد، يحول دون الحديث عنها، في سياق الإطار الجغرافي للحكم الذاتي، المنصوص عليه في وثائق كامب ديفيد (١٩٧٨م). وحكمة ذلك، أن القدس جزء من الضفة الغربية، التي يشملها الحكم الذاتي، والتي ينطبق عليها القرار ٢٤٢، أساس التسوية. هذا على الرغم من أن مصير القدس، كمدينة موحدة بشقيها «العربي والإسرائيلي»، سيخضع لنظام خاص، طبقاً لرسالة الرئيس المصري أنور السادات إلى الرئيس الأمريكي كارتر، حول القدس في ١٧/ سبتمبر/ ١٩٧٨م. وكانت مصر قد أصرت على أن القدس هي مقر السلطة الفلسطينية المزمعة، إن جرى تطبيق لحكم الذاتي، المنصوص عليه في كامب ديفيد[١٧]. ولا يوجد ما ينفي أن المقصود طبقاً لجماع الموقف المصري





هو «القدس الشرقية»، وأنه لم يجر التشكيك في سلامة الوضع الذي اشتقته إسرائيل، وحدها، للشطر الغربي من المدينة، منذ عام ١٩٤٨م.

وفي الوقت الذي تضمر فيه إسرائيل وتعلق، بالقول والفعل، أن لا عودة عن توحيد القدس، وبقائها تحت السيادة الأبدية الإسرائيلية، كعاصمة للدولة اليهودية، فإنه لا يوجد ما ينفي أن الجانب الفلسطيني، ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية القديمة، أو السلطة الفلسطينية المستحدثة، يقصد بالقدس العاصمة الفلسطينية، الشطر الشرقي المحتل منذ عام ١٩٦٧م. مع أنه لا يوجد في الشرعية الدولية والمقاربة الأُممية للقدس ما يحجب إمكانية التشكيك في ضم إسرائيل للجزء الغربي المحتل منذ عام ١٩٤٨م، لا فقط الشطر الشرقي المحتل منذ عام ١٩٦٧م صرح «فرانسو جوليياني» المتحدث بإسم الأمين العام للأمم المتحدة، في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨م، بأن القرار ١٨١ (الخاص بتقسيم فلسطين وتدويل القدس) «ما زال قائماً وساري المفعول...»[١٨].

من الناحية الشكلية، جاء البيان الخاص بإعلان قيام الدولة الفلسطينية غامضاً، في ما يتعلق بالقدس المقصودة كعاصمة لهذه الدولة. إذ تحدث عن «القدس الشريف» من دون تحديد المقصود بذلك. غير أنه، في ضوء سلوك قيادة منظمة التحرير اللاحق، فإن البيان المذكور انصرف إلى الجزء العربي المحتل منذ عام ١٩٦٧م[١٩]. وهذا هو المعنى الذي أشار إليه، صراحة، البيان السياسي الصادر عن دورة المجلس الوطني، التي أصدرت إعلان الإستقلال في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨م، حين ذكر «إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية، التي احتلتها من عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس العربية...».

## (٥)

تقودنا هذه التأملات المقتضبة إلى القول بأن غموض القدس المقصودة بالأهداف العربية الفلسطينية أو الإسرائيلية، وبالسياسات التي يقارب بها هذان المعنيان الأساسيان بمستقبل هذه المدينة، لن يكون مفيداً للطرف الفلسطيني المفاوض فطالما أن إسرائيل هي صاحبة اليد الطولى في إعمال سياساتها تجاه القدس، فإن مرور الوقت ينتقص من الحقائق العربية الفلسطينية المضادة. ولعل الضغوط الإسرائيلية لإفراغ القدس من بعض هذ الحقائق (في بعدها المؤسساتي كالضغط لإزالة الوظيفة السياسية لبيت الشرق)، تقدم دليلاً وافياً على أن الزمن زائد الحكم الإسرائيلي الغاشم، يعملان لصالح المخطط الصهيوني تجاه القدس.

ومع ذلك، ثمة دلائل مؤكدة على أن قصة الوجود الصهيوني الإسرائيلي في القدس، لا سيما منذ عام ١٩٦٧م، ليست نموذجاً للنجاح الخارق للعادة. ونستطيع أن نسوق أمثلة كثيرة على هذه الإضاءة، ومنها الموقع الذي تبوأته القدس في زمن الإنتفاضة. والذي أثبت، بما لا يدع مجالاً كبيراً للشك أن القدس ليست موحدة، إلا شكلاً. وإذا كان من الصحيح أنه لا يفصل بين القدس، بروحها، وتراثها، وموادها العربية، وتلك القدس الإسرائيلية، قيد التخليق منذ خمسين عاماً، حائط كحائط برلين، إلا أن هناك حائطاً قوياً جداً، مواده من الأنظمة الإجتماعية، والقومية، والدينية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والتجارية، وكتلة من المصالح، والأهواء، والأحلام، والطقوس المختلفة، في التاريخ، والواقع، وتضاعيف العقل، يفصل بين الجانبين العربي والصهيوني.

بسبب الوعي بهذه الحقيقة، لا يرى البعض إمكانية حل لقضية القدس، إلا بانسحاب الوجود الصهيوني الحاكم من شرقي المدينة، في الحد الأدنى، أو في إثارة ضرورة تصفية هذا الوجود من شطري المدينة، كحد أقصى. وفي كلا الطرحين، ثمة ما يستند إليه الجانب العربي الفلسطيني من الأسانيد، وثمة إمكانية لعكس الإجراءات الإسرائيلية، كلها، أو جلها إلى الوراء[20]. وإمكانية لتصحيح الوضع المغلوط لمدينة، بهذا الحجم قيد تصور واحد هو التصور الصهيوني. وسواء التزم المفاوض العربي الفلسطيني بالحد الأدنى أو الحد الأقصى، ثمة متسع للمحاججة بأن كل التوسعات الإستيطانية الصهيونية الإسرائيلية، تقع ضمن حدود القدس التي توهمها الإستعمار الإستيطاني الصهيوني، وكما حاول تطبيقها.. ومن ذلك، مثلاً، أنه يمكن المطالبة بإلحاق التوسعات الإستيطانية اللاحقة لعام ١٩٦٧م بالمفاوضات الخاصة بالإستيطان. تماماً كما أنه يمكن الإدعاء بأن التوسع الإستيطاني في الشطر الغربي من المدينة لا يحظى بشرعية خارج إطار ما يعرف بسياسة «الأمر الواقع». وأن هذا التوسع عرضة للمساءلة التاريخية والقانونية، (قد يستطيع الإسرائيليون، مثلاً، حتى الآن، إنكار أن مبنى الكنيست يقع على أرض يملكها فلسطينيون).

على أن هذا التصور يدخل في باب العلاقة بين الرغبة والقدرة على الجانب العربي الفلسطيني، ويعيدنا إلى أوليات مقتضيات التفاوض، وفي طليعتها تعزيز شرعية المقاومة ضد استعمار استيطاني إحلالي، كشرط لازم لتحصيل الحقوق.





## الهوامش

١ - **الموسوعة الفلسطينية**، (المجلد ٣)، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، ١٩٨٤م، ص ٥٠٩ - ٥١٠.

٢ - روحي الخطيب، القدس في ظلال الإحتلال العسكري الإسرائيلي، **شؤون عربية** (تونس) العدد ٤٠، ديسمبر ١٩٨٤م، ص ٤٩.

٣ - د. نظام العباسي، القدس في التاريخ، **صامد الاقتصادي** (عمان) العدد ٨٥، تموز - آب - أيلول ١٩٩١م، ص ١٩. نقلاً عن: سمير جريس، القدس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١م، ص ٣٥.

٤ - د. يوسف عبد الحق وياسر جرادات، معالم السياسة الإسرائيلية في القدس الشريف، **صامد الاقتصادي**، العدد ٨٥، تموز، آب، أيلول ١٩٩١م، ص ٨١.

٥ - **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

٦ - الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٤.

٧ - انظر، قرار تقسيم فلسطين وخريطة القدس الملحقة به (في) **ملف وثائق فلسطين**، (الجزء الأول)، وزارة الإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ٨٩٥ - ٩١٩.

٨ - هنري كتن، مفاهيم إسرائيل وممارساتها في القدس (في) **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥م، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

٩ - الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢٧.

١٠ - انظر التفصيلات (في): صلاح الصوباني، الأوضاع الديموغرافية في مدينة القدس تحت الإحتلال الإسرائيلي، **صامد الاقتصادي**، العدد ٨٥، تموز - آب - أيلول، ١٩٩١م، ص ١٥٤.

١١ - ميخال بيلغ، القدس تنتظر قرار الحكم، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (بيروت)، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤م، ص ١٢٨.

١٢ - ضمن المخططات والمشروعات التنفيذية يمكن مراجعة: مشروع بنفنستي (مارس ١٩٧١م)، ومشروع رافل بنكلر (فبراير ١٩٧٤م)؛ ومشروع الخريطة الموسعة للقدس (سبتمبر ١٩٧٥م)؛ ومشروع جفني (أكتوبر ١٩٧٥م)؛ ومشروع المخطط الهيكلي الجديد (يوليو ١٩٨٥م) انظر: الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤٢ - ٥٢٦.

١٣ - انظر، محمد خالد الأزعر، **مستقبل قضية القدس في ظل التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٧، ١٨.

١٤ - حول نسبة ملكية اليهود في القدس القديمة من العقارات والأرض انظر د. يوسف عبد الحق وياسر جرادات، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣.

١٥ - سارة هيلم، سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤م ص ١٢٦.

١٦ - نص المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤م.

١٧ - انظر، محمد خالد الأزعر، الرؤية المصرية للحكم الذاتي الفلسطيني ١٩٧٨م - ١٩٨٢م، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٤، ربيع ١٩٩٤م، ص ٥٩، ٦٠.

١٨ - راجع: د. كمال قبعة، مشكلة القدس في ضوء مبادىء وقرارات الشرعية الدولية، **صامد الاقتصادي**، العدد ٨٧، كانون الثاني - شباط - آذار، ١٩٩، ص ١٠٣.

١٩ - انظر في هذا التفسير: د. حسن نافعة (محرر)، **المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٨٣، ٨٤.

٢٠ - انظر للمزيد، محمد خالد الأزعر، مستقبل قضية.....، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩ - ٢١.



# القدس.. بين الخيارات العربية والتحديات الإسرائيلية

أسامة عرابي

انفردت القدس، على مدى تاريخها الطويل، بوضع متميز، بين الحواضر العربية؛ نظراً لمكانتها الدينية والحضارية المرموقة، لدى المسلمين والمسيحيين، على حد سواء. كما عَدّ المؤرخون، وجود الأماكن المقدسة بها، دليلاً حياً على عروبتها، فالأبحاث العلمية والأثرية، تؤكد أن العرب يضربون جذوراً في تاريخ هذه المنطقة، إلى أقدم العصور، أي إلى ما قبل الفتح الإسلامي، بل إلى ما قبل التاريخ بعدة قرون[١]. أما اليهود، فلم يندمجوا مع السكان الأصليين لفلسطين، وكادت شأفتهم تُستأصل. وابتداء من القرن الأول، إلى القرن العشرين ميلادية، فقد اختفوا إلى حد كبير، بعد حروب ٧٠م - ١٣٥م[٢].

لكن مع تبلور المشروع الصهيوني، والعقيدة الصهيونية السياسية، اهتم اليهود بغزو فلسطين، وتنظيم الهجرات إليها، تحت ذرائع وحجج شتى، واصطفوا مدينة القدس - بالذات - لتمسي منطلقاً للتوطن، ونسج الأساطير الملغومة، ولتصبح رأس حربة لهم في المستقبل، تخول لهم إدعاء حقوق تاريخية لها، يجري ترسيخها، والترويج لها. على نحو ما تفعل الآن؛ من إعداد واحتفال، بمرور ثلاثة آلاف سنة، على إتخاذ الملك داود القدس، عاصمة للمملكة اليهودية. وهي مسألة شديدة الشبه، بما حاولته من قبل؛ حين أرادت توطين اليهود الفارين، من ألمانيا، في النصف الأول، من ثلاثينيات هذا القرن، في منطقة الليطاني، بالجنوب اللبناني، ليسهل عليها، لاحقاً، إفتعال جذور لها، تمكنها من المطالبة بها وبالنهر. بَيْدَ أن سلطات الإنتداب الفرنسي، كانت لهم بالمرصاد، وفضحت مساعيهم.

لكن «يلاحظ أن جميع المشروعات التي وضعت من قبل، لتقسيم فلسطين، منذ عام ١٩٣٧م، قد استثنت القدس، من أن تكون مدينة عربية، أو يهودية. فنجد أن مشروع اللجنة الملكية لفلسطين (تقرير بيل)، في تموز يوليو ١٩٣٧م، قد أشار بوضع القدس، وبيت لحم، تحت الإنتداب الدائم، الذي لا ينتهي، إلا إذا رغبت الأُمم المتحدة والولايات المتحدة في ذلك، باعتبار أن حماية الأماكن المقدسة، هي «أمانة دائمة فذة في نوعها وغايتها، وهي غير واردة في المادة ٢٢، من عهد عصبة الأُمم». وقد أيدت مقترحات «لجنة وودهيد» الفكرة نفسها، كما أيدتها، اللجنة الأنجلو – أمريكية، في مشروع التقسيم، الذي قدمته عام ١٩٤٦م. فهو يجعل بيت المقدس، وبيت لحم، تحت الإنتداب. أما المشروع الذي قدمته الوكالة اليهودية، في العام نفسه؛ رداًعلى المشروع الأنجلو – أمريكي، عام ١٩٤٦م، فإنه وإن كان تضمن ضم مساحات كبيرة للدولة اليهودية المقترحة، فقد إقترح – في الوقت نفسه – جعل القدس مدينة دولية، وترك بيت لحم، في القطاع العربي»(٣).

غير أن المؤامرة الكبرى، التي تعرضت لها مدينة القدس، وأفضت إلى فصم عراها، تبدت في إحتلال إسرائيل لشطرها الغربي، عام ١٩٤٨م، وإعلان بن غوريون له، عاصمة لدولة إسرائيل، منتهكاً بذلك الوضع القانوني المميز الذي حددته لها الجميعة العامة للأُمم المتحدة، كمدينة موحدة، لفترة إنتقالية، في قرارها ١٨١ ، عام ١٩٤٧م(٤). «وقد أدخل ذلك المشروع، بيت لحم، ضمن مدينة القدس. ولم يشذ عما تقدم، إلا مشروع برنادوت الأول، المقدم في ٦ أيلول سبتمبر سنة ١٩٤٨م؛ حيث رأى ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية، مع منح الطائفة اليهودية فيها، إستقلالاً ذاتياً، لإدارة شؤونها، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأماكن المقدسة. ثم ذهب في مشروعه الثاني، المقدم في العام نفسه، إلى أنه «ينبغي وضع القدس، تحت إشراف هيئة الأُمم، على أن يعطى للعرب واليهود فيها، أكبر مدى من الإدارة المحلية، وعلى أن تضمن حرية العبادة، وزيارة الأماكن المقدسة، لمَنْ يرغب في زيارتها»(٥).

وقد قامت إسرائيل بالإجهاز، على شطرها الشرقي المتبقي، إثر عدوان ١٩٦٧م، عاملةً على طمس معالم المدينة، وتهويدها، عامدةً إلى تقنين هذا الوضع وتأييده، من خلال إصدار ما سمي بـ «القانون الأساسي للقدس»، الذي وافقت عليه الكنيست بالإجماع، في تموز/يوليو عام ١٩٨٠م، ونص على أن «القدس كاملة ومتحدة، هي عاصمة إسرائيل الدائمة، وخاضعة لسلطة إسرائيل وحدها».

رفض العرب قرار الجمعية العمومية، رقم ١٨١، لسنة ١٩٤٧م، بتقسيم فلسطين. وهذا الرفض يشمل إقامة نظام خاص للقدس، يخضعها للإدارة الدولية. وقد أنطبق قرار البرلمان





الأردني، الصادر في ١٣/ ١٢ ١٩٤٨م، بالموافقة على إنضمام الضفة الغربية للأردن (طبقاً لمقرارات مؤتمر أريحا)، على القدس العربية كما أصدر مؤتمر القدس، بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩م، قرارات بتأكيد حق أهالي القدس، ومنطقتها المذكورة، في قرار الأُمم المتحدة، بأكثريتهم العربية، في تقرير مصيرهم، ورفض الإنصياع لأي حل دولي، يسلبهم حريتهم، ويخضعهم لنظام الموقع في ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٤٩م، على أن تكون خطوط الهدنة، بالنسبة لقطاع القدس، هي خطوط إتفاق وقف إطلاق النار، المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨م، الخاص بمنطقة القدس.

كما نص الإتفاق نفسه، على تأليف لجنة خاصة، لتوسيع مدى إتفاق الهدنة، وتشمل إختصاصاتها، على وضع الترتيبات الخاصة، بحرية التنقل على الطرق الحيوية، بما في ذلك طريقا «بيت لحم»، «واللطرون – القدس»، وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وتزويد المدينة القديمة بالكهرباء، وإستئناف عمل السكك الحديدية إلى القدس.

وبمناسبة إفتتاح مبنى الكنيست الإسرائيلي، في القدس، أصدر مجلس جامعة الدول العربية، في دور إنعقاده السادس والأربعين (١٠ – ١٣ سبتمبر ١٩٦٦م)، بالقاهرة، بياناً عن «محاولة إسرائيل تهويد القدس». وأحال المجلس على الحكومة الأردنية، مقترحات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية؛ للنظر فيها، وأولها: أن تبادر – كواجب قومي أسمى – إلى إعلان القدس، عاصمة للبلاد بأسرها، ومن جملتها فلسطين المحتلة؛ بإعتبار أن الأردن هي فلسطين، وأن فلسطين هي الأردن، وأن تنقل الوزارات ومؤسسات الدولة الرئيسة، إلى مدينة القدس(٦). لقد رفض العرب قرار التقسيم، بإستثناء الملك عبد الله وحده، ولم يلتزم اليهود بالهدنة، بل راحوا يستولون على «النقب»، وقرية أم الرشراش، التي حوّلوها إلى ميناء «إيلات» الإسرائيلي؛ وذلك بسبب العجز العربي، وغياب القيادة الموحدة، والمهام المحددة، ونكوص جامعة الدول العربية، عن الوفاء بالتزاماتها؛ لأن الحكومات العربية نظرت إليها، بإعتبارها «منظمة إقليمية عربية، تتقيد أساساً وفقط بمواثيقها، وحدود سلطاتها التي حددها الميثاق، والمتمثلة في التعاون الإختياري، وعدم الإلتزام إلا بما توافق عليه الدولة العضو، بل وتنفيذ ما تلتزم به، حسب لوائحها وقواعدها الدستورية»(٧).

لذا، لم تحظَ القضية الفلسطينية بقسط، ولو كان ضئيلاً، من إهتمام الأنظمة العربية، التي لم تضع يوماً في برنامجها، أو أجندة أولولياتها، قضية تحرير فلسطين، من النهر إلى البحر؛ كقضية حالة أو راهنة، ذات ثقل خاص. وبعد الهدنة الأخيرة، تجدد الإهتمام بإقامة حكومة فلسطينية؛ في مسعى من «الهيئة العربية العليا»؛ لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، غداة الإنهيار الشامل، وللحيلولة دون

إلحاق القسم الذي لم يسيطر عليه اليهود، إلى شرق الأردن، غير أن معارضة حكومة الأردن، حالت دون إتمام ذلك[8]. وشكلت هذه الواقعة إيذاناً ببدء مرحلة من الصراع، حول التمثيل الفلسطيني، بين السلطات الأردنية، وقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية. ففي حين جهد الجانب الفلسطيني، بقيادة الحاج أمين الحسيني، من أجل إعلان حكومة فلسطينية، راح الجانب الأردني، يدعم حركة إحتجاج فلسطينية معارضة لهذا المسعى[9].

ولم يؤثر عن تلك الأنظمة، أنها اصطدمت بحكومة الانتداب البريطاني، أو أنها سعت إلى مواجهة العصابات الصهيونية المسلحة؛ من أجل الشأن الفلسطيني؛ وتتهم كل مَنْ ينادي بالكفاح المسلح، كاستراتيجية لا محيد عنها ولا معدى لتحرير الأرض المحتلة، بالتخريب، والعمالة لقوى أجنبية.

ورغم القيود التي فرضها ميثاق الجامعة العربية، على عضوية فلسطين، وحقها في التصويت - لأنها دولة لم تستقل بعد - إلا أن الجامعة في سنواتها الأولى، حددت أهدافاً هامة بالنسبة إلى فلسطين، نستطيع أن نوجزها فيما يلي:-

أ - العمل على إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛

ب - مقاطعة المنتجات الصهيونية؛

جـ - تطوير الزراعة، وإنقاذ الأراضي من الصهيونية؛

د - العمل على استقلال فلسطين السياسي، وانضمامها إلى الجامعة العربية، كعضو كامل الحقوق.

وإذا تأملنا هذه المهام، نرى أنها لم تستطع إيقاف الهجرة، أو إنقاذ الأراضي، وفشلت في العمل على استقلال فلسطين السياسي. أما انضمامها إلى الجامعة العربية، كعضو كامل الحقوق، فلم يتم إلا في سبتمبر/أيلول عام ١٩٦٧[10].

لقد عوملت القضية الفلسطينية - على الرغم من مركزيتها الضاغطة، والضابطة للنضال العربي بأسره - معاملة القاصر الذي يحتاج إلى وصيّ حازم، يُرشِّد خطواته؛ كي لا تفلت الأمور من يد الأنظمة، وتؤدي المطالبة بتحرير القدس - مثلاً - وصيانة حرمتها المقدسة، إلى المساس بها. وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله، فعلاً، يتولى مجلس الجامعة، اختيار مندوب عربي، من فلسطين، للاشتراك في أعماله»[11]. وبالفعل، شُكلت لجنة، برئاسة جميل مردم بك، رئيس وزراء سوريا آنذاك، الذي زار فلسطين، واتصل بأحزابها، وحصل على تفويض، يخوِّل مجلس الجامعة، تسمية قيادة الشعب الفلسطيني.[12]

ثم أنشأت الجامعة «الهيئة العربية العليا»، كممثل للفلسطينيين، وقد سعت هذه الهيئة إلى





النهوض بدور ما، لصالح القضية الفلسطينية، فأخفقت. وقد تجلى ذلك في محاولاتها إقناع جامعة الدول العربية، بالموافقة على تشكيل حكومة فلسطينية، قبل ٥ أيار ١٩٤٨ ، لمواجهة التحركات الاسرائيلية الرامية إلى تشكيل حكومة، أعلنت بدورها عن قيام دولة اسرائيل، فور إعلان انتهاء الانتداب البريطاني، على فلسطين. وعندما اتخذ «مجلس الجامعة العربية» قراراً، في تموز/يوليو ١٩٤٨، يقضي بإقامة «إدارة مدنية»-، تتولى الإشراف، على كل الأراضي الفلسطينية، التي توجد عليها جيوش عربية، وإعلان تشكيل حكومة، بعد انعقاد «مؤتمر غزة»، في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨ . أجهضت هذه المحاولة، نتيجة الحملة، ضد ما عُرف بـ «حكومة عموم فلسطين». وفيما أُعلن عن ضم الضفة الغربية، أبعدت السلطات المصرية، في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، المفتي الحاج محمد أمين الحسيني، وعدداً من أعضاء الحكومة، إلى القاهرة، وأبعدت آخرين عن القطاع، وحُرمت الحكومة من أيّ دورٍ لها، سوى حضور اجتماع مجلس جامعة الدول العربية[13].

إن مواقف الدول الأعضاء - هنا - انعكاس أمين لمدى الخوف الكامن لدى الأنظمة العربية، من قيام حكومة فلسطينية، قد تدفع بالرياح صوب الاصطدام المباشر بالصهاينة، ومَن يقفون خلفهم. من هنا؛ كان طبيعياً أن يلتهم الصهاينة مدينة القدس، وغيرها من البلاد والمواقع، مستغلين تدني الكفاءة القتالية للجيوش العربية، بل وقوفها موقف المتفرج، في أحايين كثيرة، وعدم وجود استراتيجية كاملة لتحرير الأرض؛ نتيجة غياب البعد القومي، في التوجه العام للأمن العربي، وإيلاء الانكفاء على الذات، والتقوقع القطري، الأهمية الأولى عما عداها.

(لكن نتائج حرب العام ١٩٤٨ ؛ أدت إلى تقاسم القدس بين اسرائيل والأردن. وأعلنت اسرائيل في العام ١٩٥٠ ، القدس عاصمة لها. وأعلن الأردن من جهته، المدينة العاصمة الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية. كذلك، منعت السلطات الأردنية اليهود، في خلال فترة حكمها، من ممارسة شعائرهم الدينية، على أنه كانت للطرفين - العربي والصهيوني - مصلحة مشتركة في رفض أي اقتراح أجنبي لتدويل المدينة، وإسقاط الموضوع، من جدول الأعمال الدولي؛ انطلاقاً من تفضيل الوضع القائم، الذي سمح للطرفين، بالاحتفاظ كلٌ في جزئه»[14].

ولعل هذا التفسير يضيء لنا قليلاً سر أو حكمة الغموض الذي شاب مشروع القرار، الذي تقدمت به باكستان، في أول تموز / يوليو عام ١٩٦٧م، وتمت الموافقة عليه، بتاريخ ٤ يوليو ١٩٦٧م، في «الجمعية العامة»، وجاء فيه:

«إن الجمعية العامة، إذ يساورها شديد القلق، للحالة السائدة، في القدس؛ نتيجة للتدابير التي إتخذتها إسرائيل، لتغيير مركز المدينة.

١ - تعتبر أن تلك التدابير باطلة؛

٢ - تطلب إلى إسرائيل، إلغاء جميع التدابيرالتي تم إتخاذها، والإمتناع عن إتيان أي عمل، من شأنه تغيير مركز القدس.

ويرى بعض المحللين أن هناك غموضاً بيناً، في هذين القرارين؛ حيث إن الفقرة الوحيدة، في ديباجة القرار ٢٢٥٣، تشير إلى «مركز المدينة»... في حين تشير الفقرة (٢)، من منطوق كل من القرارين السابقين، إلى «مركز القدس». ويمكن تفسير هاتين العبارتين على أنهما تشيران، إلى المركز القانوني للقدس، بوصفها كياناً مستقلاً، أو تشير إلى مركز المدينة - في الواقع - تحت السيطرة الجزئية، لكل من الأردن وإسرائيل، قبل العمليات الحربية الكثيفة، في حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، طالما أنه لم يرد من هذين القرارين المتخذين، بعد عام ١٩٦٧م، ذكر للقرارات ١٨١؛ ١٩٤ ، سنة ١٩٤٧م، ٣٠٣ سنة ١٩٤٩م، المنظمة للوضع الخاص لمدينة القدس. بيد أن مجلس الأمن، لم يتخذ من القرارات الرئيسة - بشأن القدس - إلا في عام ١٩٦٨م، ثم ١٩٦٩م.

وقد صدر القرار الأول، برقم ٢٥٢ ، بتاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٨م.[١٥] أما وضع مدينة القدس تحت الحراب اليهودية، وما يدبر لها، ديمغرافياً وسياسياً، منذ العام ١٩٤٨م، فلا نشهد نظاماًعربياً يفزع لدفعه، والحيلولة دونه، وكأن صفحتها طويت، أو ديست. لقد نقلت إسرائيل وزارة العدل إلى القدس، في إشارة واضحة، إلى خضوعها للقوانين الإسرائيلية المجحفة، بحقوق الفلسطينيين. وكذلك مؤسساتها كافة، وخاصة وزارة الخارجية، والكنيست. بالإضافة إلى مصادرة أراضيها؛ لتشييد الوحدات السكنية للإسرائيليين. ومصادرة الأراضي تعني شيئاً واحداً، وهو أنه عندما يحين الوقت المناسب، لبحث موضوع المدينة، فلن نجد أرضاً للحديث عنها، ليس ذلك فقط، بل لن يكون هناك وجود عربي لمناقشته، وبالتالي، فلا معنى للحديث، عن أي نوع من الحقوق الوطنية الكثيفة، والحياة الصعبة، وإما سيتحولون إلى إسرائيليين، وهذا ما تسعى لأجله الحكومة الإسرائيلية. ومثال ذلك، ما يتعرض له الطلاب الفلسطينيون في الخارج. فمنْ فشل منهم، في تجديد وثيقة سفره، في الوقت المناسب، فقد حقه في العودة، وبالتالي، يطرح عليه خيار الحصول على الجنسية الإسرائيلية، للبقاء في الخارج، قدر ما يشاء، وفي العودة، أيضاً. وفي إحصائية رسمية، هناك حوالي ٣٠٠٠ مقدسي، حصلوا على الجنسية الإسرائيلية، وأعتقد بأن الرقم الحقيقي، أكبر من ذلك. وتتعرض النساء الفلسطينيات، من سكان القدس الشرقية، اللواتي يتزوجن رجالاً، من الضفة الغربية، أو غزة، أو من خارج فلسطين، لخطر فقدان حق الإقامة في المدينة. وطالما كان بناء أي منزل جديد، في المدينة، غير ممكن، فإن حوالي ٧٠ ألفاً، من سكانها غادروها؛ على أمل الحصول على إذن؛ لبناء منزل، في القرى المجاورة، التي تقع في حدود الضفة





الغربية، على رغم صعوبة الأمر»[١٦].

وهنا يحق لنا أن نسخر من الساخرين من مواصلة معاقبة الفلسطينيين، في القدس الشرقية وخارجها، على «إثم الحرب» المزعوم الذي ارتكب في ١٩٦٧[١٧].

أو ما قاله ديبلوماسي أوروبي «إننا في الترويكا الأوروبية، نريد أن نعرف، ولا نستطيع أن نفهم حتى الآن، موقف الفلسطينيين، وما الذي سيكون عليه. إننا لن نحارب من أجل (بيت الشرق)، في الوقت الذي تجري مناقشة تنازلات مخزية حوله... ما الذي سيفعله بكل هذه القوى المؤيدة (مع عدم وجود أوهام، حول الحكومة الحالية، مثل تلك التي كانت، حول الحكومة السابقة)، في ظل عدم تحرك الفلسطينيين؟ اجعلوا جبهة إنقاذ القدس أكبر. إن ما نحتاج إليه، هو قيادة فلسطينية حاسمة، لتخبرنا ما الذي يجب علينا فعله[١٨].

إن الأنظمة العربية، لم تقدم من حلول للقضية الفلسطينية، ومن بينها قضية القدس، بالطبع، سوى البيانات والمؤتمرات التي لم تسفر عن حلول عملية ناجعة... فضلاً عن الحملات الإعلامية، التي لم تخلُ من دوغمائية وسطحية. يكفي أن نذكر أن الاهتمام بمعرفة العدو الصهيوني، ودوره في المنطقة العربية، لم يبدأ في مصر، إلا بعد هزيمة ١٩٦٧، وضياع الأرض؛ وذلك من خلال الشعار، الذي دشنته هيئة الاستعلامات المصرية، باسم «اعرف عدوك». واقتصر دور الحكام العرب على مناشدة أمريكا الوسطية والاعتدال بين الفرقاء، وإعادة حالة الوفاق التي كانت سائدة فيه، والعمل على عودة اللاجئين، أو تعويضهم. وراح محمد حسنين هيكل، يكتب سلسلة من المقالات، في زاويته الاسبوعية، «بصراحة»، بجريدة الأهرام القاهرية، يتحدث فيها عن ضرورة تحييد أمريكا، وإقناعها بأن مصر بمقدورها، أن تلعب دوراً، لا يقل أهمية، عن دور إسرائيل، في منطقة الشرق الأوسط. وكان جمال عبد الناصر، قد أعلن في الدورة الخامسة عشرة، للجمعية العامة، بتاريخ ١٩٦٠/٩/٢٧:

«والحل، الحل الوحيد في فلسطين، كما هو الحل الوحيد، في الكونغو، أن تعود الأمور سيرتها الأولى، وأن ترجع إلى النقطة التي بدأ الخطأ من عندها». وكأن الأمور تمضي بهذه البساطة! وسمحت مصر لمنظمة التحرير الفلسطينية، بالاشتراك في مؤتمر القاهرة، لعدم الانحياز، في الفترة من ٥ إلى ١٠ تشرين الأول/اكتوبر، ١٩٦٤ ، بصفة مراقبْ، فقط، لا كعضو كامل الأهلية، له قضية تُعد لُب الصراع وجوهره، في الشرق الأوسط قاطبة. «وأدلى الحبيب بورقيبة، رئيس جمهورية تونس، بتاريخ ١٩٦٥/٣/١١ ، بتصريحات مفاجئة، في بيروت، دعا فيها، إلى سياسة استخلاص الحقوق الفلسطينية، باستخدام أسلوب «خذ وطالب»؛ لأن المطالبة بكل شيء، أدت إلى ضياع تلك الحقوق. وطالب بورقيبة العرب، بالموافقة على قرار التقسيم، الصادر

عام ١٩٤٧، كأساس لعقد صلح، مع إسرائيل»[١٩].

وبدأ قبول الأمر الواقع، والرضوخ للضغوط الأمريكية، وغض الطرف عن اقتطاع ١٣١ فداناً، من أراضي القدس، بعد هزيمة ١٩٦٧ ؛ لتوطين المهجرين من يهود العالم، إثر انخفاض معدلات الهجرة اليهودية، في أواخر عام ١٩٦٦ ، وبلوغها حوالي ثمانية آلاف مهاجر[٢٠]. أما الاستثمارات، فقد سجلت انخفاضاً كبيراً، حتى وصلت إلى حوالي ٢٥٠ مليون ليرة إسرائيلية، مقابل ٤٦٠ مليون ليرة، في عام ١٩٦٤[٢١].

وجاءت حرب حزيران/يونيو، لتغير الصورة تماماً؛ فقد ازدادت الهجرة، مرة أخرى، وازدادت الاستثمارات، حتى بلغت حوالي ٤٦٦ مليون ليرة إسرائيلية، في عام ١٩٦٨[٢٢]. أما البطالة، فقد انخفضت إلى أقل من المستوى الاعتيادي، حتى بلغت ٣ في المائة[٢٣]. وشهدت الصناعة الاسرائيلية نمواً سريعاً، خاصة في مجال الصناعات العسكرية.[٢٤]

وإذا كان الملوك والرؤساء العرب؛ قد رفضوا دعوة بورقيبة، سالفة الذكر، من خلال بيان صدر في ١٩٦٥/٤/٢٩ ، إلا أن ذلك لا يعكس توجهاً مغايراً لما دأبوا عليه، آنفاً، أو لا يعني تحركاً، له ما بعده، من حيث المردود العملي، على النحو الذي ذهب إليه الأمير فهد (الملك الآن): «نحن نريد من رئيس الولايات المتحدة، أو رئيس أي دولة أوروبية، أن يكون عادلاً ومنصفاً»[٢٥].

وهو ذات الأمر، الذي حدا بعبد الناصر، في رده على كينيدي، بعد أربعة أشهرة، من توليه الرئاسة، أن يطالبه «باتخاذ موقف، يقوم على نظرة أمريكية بحتة، لا تتأثر باعتبارات السياسة المحلية والحزبية الأمريكية، وإنما تراعي السلامة الأمريكية العليا»[٢٦] مع أن «المحافظة على بقاء إسرائيل واستمرارها، إنما ينطلق من المصلحة الأمريكية، التي يجب عدم التفريط بها»، على حد تعبير وليام روجرز، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق.

كما يمكن رؤية حقيقة الموقف الأمريكي، من القدس من خلال رأي «بول فندلي»، عضو الكونجرس الأسبق، عن الحزب الجمهوري، من ١٩٦١ إلى ١٩٨٣، ومؤداه، أن موقف الولايات المتحدة، منها، يندرج ضمن السياسة الداخلية، لا الخارجية، بسبب السيطرة الخفية التي تمارسها مجموعات الضغط، القوية التمويل والتنظيم. ولا يعترف الأمريكيون بأن اتفاقاً دولياً قديماً، وافقت عليه اسرائيل، يعلّق وضع القدس، ويعطيه صفة دولية. كل هذا وغيره؛ دفع بالقيادات الفلسطينية، أن تعقد مجلسها الوطني، في القدس، برئاسة أحمد الشقيري، في ٢٨ مايو / أيار سنة ١٩٦٤ ؛ لإعلان ميلاد م.ت.ف.، والحفاظ على موطىء قدم، بمنأى عن الوصاية الرسمية المفروضة عليها. غير أن مقدمة «الميثاق القومي الفلسطيني»، الذي تم تدشينه في هذه الدورة، غابت عن مقدمة أية إشارة إلى الاستقلال الوطني الفلسطيني في دولة خاصة، أو استقلال منظمة





التحرير. لأن الدعوة إلى الاستقلال الوطني، كانت ستثير غضب القوميين من جهة، وقد تؤدي إلى الصدام مع أطراف عربية من جهة ثانية. ولذلك خلطت «المادة الخامسة من الميثاق»، موقف الرئيس عبد الناصر، المعادي للأحزاب والحركات السياسية عموماً. وجاءت المواد ٢٤، ٢٥، ٢٦، من « الميثاق القومي»؛ لتهدئة مخاوف بعض الدول العربية. فالمادة ٢٤ ، نصت على عدم قيام المنظمة، بأية سيادة اقليمية، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومنطقة الحمة. والمادة ٢٥، تحدثت عن مسؤولية المنظمة، عن حركة الشعب الفلسطيني، من دون أي ذكر للعمل العسكري، استجابة لضغوط عربية معينة. وأعلنت المادة ٢٦ ، أن المنظمة لا تتدخل في شؤون الدول العربية، لكنها لم تطالب، بعدم تدخل الآخر في شؤونها[٢٧].

إذن، كيف، يتسنى لكائن مَنْ كان، في ظل هذه الأجواء الملبدة بالغيوم، أن يرفع الإصر اليهودي عن القدس، ذلك الذي بدأ بهدم «حي المغاربة»، ثم احتوائها بالمستوطنات الكثيفة، بغية قضمها عن منطقة الضفة الغربية، إثر احتلال اسرائيل، الجزء الشرقي للمدينة، في عام ١٩٦٧. خاصة، وأن المملكة العربية السعودية، كانت تناصب أحمد الشقيري، رئيس المنظمة، العداء؛ لاتجاهه القومي، وصلاته الطيبة بجمال عبد الناصر. ليتم تمييع القضية الفلسطينية، بعد ذلك، في ظل محاولات الاستقطاب الجاري، وسياسة المحاور العربية، بينما خطوات انشاء منطقة صناعية - سكنية، في منطقة معاليه أدوميم (الخان الأحمر)، الواقعة بين القدس وأريحا، مما يؤدي «من الناحية السياسية، تماماً كما هي الحال من الناحية العسكرية، إلى نهاية كل محاولات تسوية نزاع الشرق الأوسط»[٢٩].

لقد «كان هذا حلم بن غوريون، من حرب الأيام الستة، فقد رأى أن أحد المكاسب الرئيسة لهذه الحرب، هو الفرصة التاريخية التي سنحت لتوطين القدس وتوحيدها»[٣٠].

في هذا السياق، جاءت مبادرة روجرز بهدف؛ «إحداث تخلخل في الوضع العربي.... وكانت نتيجة ذلك، أن أوقفت مصر (حرب الاستنزاف)؛ أملاً في الوصول إلى حل سلمي للنزاع، وبدأت الولايات المتحدة، أعماله في وقت بدأ فيه الاقتصاد الأمريكي، يعاني من أزمات متلاحقة، نتيجة حرب فيتنام، وبدأت أجهزة الدعاية الأمريكية تتكلم عن أزمة الطاقة، وبدأت شركات النفط الأمريكية، دفاعاً عن أرباحها، تضغط لدفع اسرائيل للتحرك لتسوية سياسية، كوسيلة لعدم انفجار الوضع، في الشرق الأوسط، ولحماية المصالح الأمريكية[٣١].

لا مانع، إذن - من وجهة نظر الاسرائيليين - من تهدئة الأوضاع على الجبهة العسكرية، إصابة لهذه الأهداف. فضلاً عن انعاش الاقتصاد الاسرائيلي، وتيسير غزوه الأسواق العربية، دون أية معارضة، على النحو الذي طمح إليه دايان، الذي لا يني يكرر: «إن ما يعزز سياستنا، هو الأمن

والاستيطان اليهودي»[٣٢].

لذلك، عمدت اسرائيل إلى الالتزام بمشروعي «يغال آلون»، و «دايان»، حيث يقضي الأول، بانشاء شبكة من المستوطنات المتراصة، على امتداد منطقة الحدود، من جنوب بيسان، حتى البحر الميت، وعلى امتداد ساحله الغربي[٣٣].

ويرمي الثاني، إلى «خلق وقائع وحقائق اقتصادية، في الضفة الغربية، وإجلاء العرب بصورة طبيعية وتدريجية، من قطاع غزة، إلى الضفة الغربية، ومن الضفة الغربية، إلى الضفة الشرقية، وتوزيع السكان العرب، داخل الأرض المحتلة، في عام ١٩٦٧ وقبله، بما يتلاءم مع سياسة الاستيطان الاسرائيلي، وربط اقتصاد الضفة الغربية وغزة، باقتصاد اسرائيل، بحيث يغدو معتمداً عليه»[٣٤].

في هذا الإطار، رفضت اسرائيل، مشروع الملك حسين، المعروف باسم «مشروع المملكة المتحدة»، في ١٥ آذار/مارس، ١٩٧٢م، ويتألف من قطرين:-

«١ - قطر فلسطيني، يتكون من الضفة الغربية، وأية أراضٍ فلسطينية أخرى، يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الإنضمام إليها.

٢ - قطر الأردن، ويتكون من الضفة الشرقية.

ج - تكون عمان، العاصمة المركزية للمملكة، وفي نفس الوقت، عاصمة القطر الأردني.

د - تكون القدس، عاصمة لقطر فلسطين.»[٣٥].

كما رفضته «م.ت.ف.»، في حينه.

أما مراسل «هآرتس»، فقد ذكر بأن الولايات المتحدة، هدفت من هذا المشروع، القيام بنشاط دبلوماسي؛ لإخراج الأردن من الجمود؛ لأن مقرري السياسة الأمريكية، مقتنعون بأن الإستمرار في تصعيد الإجراءات الدبلوماسية ضروري، للمحافظة على وقف القتال. وبما أن الأمور وصلت مع القاهرة إلى حائط مسدود، فلا بد من إشغال الفرقاء بمبادرة أخرى، وهذه المرة مع الأردن»[٣٦].

وقد لخص رابين الخطة الإسرائيلية، الخاصة بالقدس، والعلاقات مع الأردن، في الخطاب الذي ألقاه، بمناسبة تجديد الثقة بوزارته، في ١٨ يونيو/ حزيران، ١٩٧٤م، قائلاً «إننا نسعى لمعاهدة سلام مع الأردن، على أساس دولتيْن مستقلتين: إسرائيل، وعاصمتها القدس الموحدة. ودولة عربية، شرقي إسرائيل. وفي الدولة الأردنية - الفلسطينية المجاورة، تستطيع الهوية المستقلة للعرب الفلسطينيين والأردنيين، أن تعبر عن نفسها، في السلام وحسن الجوار، مع إسرائيل. وترفض إسرائيل إقامة دولة عربية أخرى، منفصلةغربي نهر الأردن»[٣٧].





من هنا؛ لم تتوقف الدوائر الإسرائيلية، عند إعتراف الملك حسين، بمقررات مؤتمر الرباط، الذي إعترف بالمنظمة، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وصرح شمعون بيريز «أن السبب الرئيس الذي دفع الملك حسين للتراجع؛ لصالح م.ت.ف؛ هو القرار بمنح الأردن ٣٠٠ مليون دولار، من دول النفط»[٣٨].

وهو ما أكده «إسحق رابين» بقوله إنه يؤمن بإمكان العمل المشترك مع أمريكا، إلى التنمية الإقتصادية، وإلى توطين الفلسطينيين، بحكم قرار، بل بحكم إيجاد تنمية اقتصادية، وظروف معيشة»[٣٩].

لقد أخفقت القيادة الفلسطينية في إثارة موضوع القدس، وإثباته على جدول المفاوضات، خلال إنعقاد مؤتمر مدريد، ونجحت إسرائيل في إقصائه بعيداً، عن مائدة الحوار، وأعلنت بأن المدينة لن تكون موضع تقاسم بينهما، في المستقبل.

كما أن «إتفاقية طابا»، لم تتعرض له، على الإطلاق. أما أوسلو، فقد أجّلته إلى مفاوضات الوضع النهائي، حيث تطمح إسرائيل بأن تجهز عليه إجهازاًتاماً، وتكرس وقائع جديدة على الأرض بصدده، يفسر النكوص عنها، من وجهة نظر إسرائيل. عندئذ، لن يجد العرب شيئاً، يمكن التفاوض عليه.

وقد حدث، أن غضب «مناجم بيغن»، من رسالة وجهها إليه، وإلى السادات، جيمي كارتر، في ختام مفاوضات كامب ديفيد، جاء فيها ما نصه: « تنظر الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الجزء الذي سيطرت عليه إسرائيل، من القدس،، في حرب ١٩٦٧م، على أنه جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة. لذا؛ فهو خاضع لأعراف القانون الدولي، ذات العلاقة بالحقوق والواجبات، من قبل الدولة المحتلة».

عندها؛ صرح «بيغن»، قائلاً لأعضاء وفده: «إحزموا الحقائب؛ سنعود إلى البلاد. لم نأتِ إلى كامب ديفيد، من أجل تقسيم القدس، من جديد». وتقرر، إثر هذه الأزمة، غض الطرف عن رسالة كارتر، نهائياً، وإستبدالها بتقدير موقف، يحدده كل من «بيغن» و «السادات». وقد جاء في الورقة التي أعدها «السادات»، وسلمها إلى «كارتر»، في ١٧ سبتمبر/ أيلول ١٩٧٨م، ما يلي:-

١ - أن القدس العربية، جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، يتعين إعادة الحقوق العربية التاريخية والشرعية، على المدينة، واحترامها.

٢ - يجب أن تكون القدس العربية، تحت السيادة العربية.

٣ - لسكان القدس العربية الفلسطينيين، الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة؛ بصفة

كونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية.

٤ - ينبغي تطبيق قرارات مجلس الأمن، الوثيقة الصلة، ولاسيما القرارين ٢٤٢ ، ٢٧٦ ، فيما يتعلق بالقدس. وإن كل التدابير التي اتخذتها إسرائيل، لتبديل وضع المدينة، هي لاغية، وكأنها لم تكن، ويجب أن تزال.

٥ - يجب أن يكون لجميع الشعوب، حرية الوصول إلى المدينة، والتمتع بحرية ممارسة شعائرهم، والحق في الزيارة، وفي المجيء إلى الأماكن المقدسة، من دون أي تفرقة أو تمييز.

٦ - يمكن أن توضع الأماكن المقدسة، لكل ديانة، تحت إدارة ممثليها وسلطتهم.

٧ - يجب ألا تقسم الوظائف الاساسية، في المدينة، ويمكن لمجلس بلدي مشترك، مؤلف من عدد متساو، من الأعضاء العرب والاسرائيليين، أن يشرف على تنفيذ هذه المهمات. وبهذه الطريقة، فإن المدينة لن تكون مقسمة.

أما رسالة «بيغن»، فقد ورد بها الآتي، بتاريخ ١٧ سبتمبر/أيلول ١٩٧٨:

«لي الشرف أن أبلغكم - سيدي الرئيس - أنه في ٢٨ حزيران، يونيو ١٩٦٧ ، أعلن الكنيست الاسرائيلي، موافقته على قانون ينص على التالي: إن الحكومة مخولة بمرسوم، أن تطبق القانون والتشريع والترتيبات الإدارية للدولة، على أي جزء من أرض اسرائيل، كما ورد في المرسوم. وعلى أساس هذا القانون، أصدرت الحكومة الاسرائيلية مرسوماً في يوليو/تموز ١٩٧٦، ينص على أن القدس مدينة واحدة، غير قابلة للتقسيم، وهي عاصمة دولة اسرائيل».

أما رد الرئيس الأمريكي، كارتر وحكومته، فقد تحدد على أساس ما أعلنه السفير غولدبرغ، أمام الجمعية العامة، للأمم المتحدة، في ١٤ يولي/تموز ١٩٦٧، وما تبعه من تصريح للسفير يوست، أمام مجلس الأمن الدولي، بتاريخ ١ يوليو/ تموز ١٩٦٩م.

وكان «بيغن» قد «وعد المتدينين، لدى تسلمه، رئاسة الحكومة الإسرائيلية، في مايو/ أيار، ١٩٧٧م، بأنْ يحقق لهم مطلبهم، بإقامة الهيكل الثالث، على جبل البيت، وهو الموقع الذي يقوم عليه الحرم القدسي الشريف»[٤٠].

كما هاجم «بيغن»، وزير الخارجية المصري الأسبق، محمد إبراهيم كامل، هجوماً مقذعاً، رداًعلى مطالبته بالقدس، لأنها مدينة للديانات التوحيدية الثلاث. ولم يفعل السادات شيئاً، إزاء ذلك. بل صمت صمتاً غير حكيم. وترك زعيم المعارضة المصرية، في البرلمان المصري - آنذاك - مصطفى كامل مراد، رئيس حزب الأحرار، يسافر إلى القدس، في النصف الثاني، من السبعينات، بالرغم من إعلان إسرائيل بأن القدس عاصمة موحدة وأبدية لها مما يعني - في العرف الدبلوماسي والسياسي - الإعتراف بهذا الزعم المخاتل، والتواطؤ على تمريره دون مشكلات.





وكم كان «بيغن» واضحاً، في خطابه الذي ألقاه أمام رؤساء يهود أمريكا، في أبريل/ نيسان ١٩٧٨م، حيث قال:-

«لقد جعلنا العرب ييأسون من أنفسهم، ثم جعلناهم ييأسون من الإتحاد السوفييتي. وعندما يتم ذلك، فسوف يدركون أنه ليست أمامهم وسيلة، غير التوجه إلى إسرائيل مباشرة، وقبول ما تفرضه عليهم».

وقد نجحت الولايات المتحدة، في دفع السادات، إلى طرد الخبراء السوفييت من مصر، وفك الروابط مع الإتحاد السوفييتي، قبل حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م، والنأي به عن التأثير على مجريات الأحداث، في الشرق الأوسط. من هنا؛ كانت المماطلة، في عقد مؤتمر جنيف، لمحو أي حضور سياسي له، كقوة عظمى، وانفراد أمريكا وإسرائيل - من ثم - بالحل الذي يخدم مراميهما.

لذلك، كان من الأهداف المرجوة من إتفاقية الفصل بين القوات المصرية - الإسرائيلية، في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥م، وتم لهم الظفر به، إقصاء الإتحاد السوفييتي، عن لعب أي دور محوري في التسوية الجارية، وإقناع العرب، أن الحل في يد أمريكا، التي قال عنها السادات، إنها تملك ٩٩,٩٪، من أوراق اللعبة كلها. وكم كانت فرحة «بيغن» غامرة، عندما ألغي «بريجنيف» زيارته إلى مصر، حينذاك.

وأعلن «بيغن»، عند توقيعه على إتفاقيات «كامب ديفي»، عام ١٩٧٩م، «إن أسعد ثاني لحظة في حياتي، هي عندما عانق الجنود الإسرائيليون جدار حائط المبكى، لمسجد دواد، واسترجاع القدس، بعد ١٨٠٠ عام». وتأكيداً لوضع القدس، كمدينة واحددة، وأنها عاصمة لإسرائيل. فضلاً عن تهيئتها الظروف والأجواء المناسبة لمصادرة الأراضي الفلسطينية، بحجة الأمن، والتوسع في الإستيطان.

ولا يفوتنا أن نذكّر بالمعركة التي دارت بين السادات، والبابا شنوده، بطريرك الكرازة المرقسية، حين رفض الأخير، الإستجابة للضغوط التي مورست عليه، من قِبل السادات؛ لإعطاء أوامره القاضية، بسفر المسيحيين إلى مدينة القدس، للحج وربط البابا وقتها، بين الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية، وحج المسيحيين. واعتبر كل مَنْ يخالف هذه التوجيهات خارجاً على الإجماع الكنسي. وسوّغ رأيه هذا بفكرة مفادها بأن سفر المسيحيين، في هذا التوقيت بالذات، بمعزل عن إخوانهم المسلمين، سيغدو كفيلاًبرميهم بتهمة الخيانة، والتحالف مع العدو الصهيوني. وشهدت هذه الأيام السبعينية، إلحاحاً كثيراً، من إسرائيل على السادات؛ من أجل الدفع والتسريع بوتيرة التطبيع، على الأصعدة كافة. وعندما تمسك «البابا» بموقفه، وأصر عليه،

قام «السادات» بعزله وتحديد إقامة راس الكنيسة المصرية، في دير الأنبا أبشوي، واستعان بالأب «متى المسكين»؛ في إختيار لجنة من خمسة رهبان، يديرون الكنيسة، خلال هذه الفترة العصيبة.

أيضاً، عندما استغل الملك فيصل، المناخ الذي أحاط بحرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م، والصراع الذي دارت رحاه بين الإحتكارات الأمريكية البترولية، ودول «الأوبك»، وأثار موضوع القدس، وحيوية الحفاظ على طابعها العربي الرصين، دُبرت له عملية قتل واضحة، بتحريض من دوائر الإستخبارات الأمريكية؛ عقاباً له على غنائه خارج السرب العربي، الرسمي، الموالي، كذلك يلفت النظر، إسناد «لجنة القدس»، إلى عاهل المملكة الغربية، الحسن الثاني. وهي لجنة أنشأتها الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامي، كالتي تحولت - فيما بعد - إلى «منظمة المؤتمر الإسلامي»، في ١٩٧٩/٥/٨ . وهي اللجنة التي لم تفعل شيئاً ذا شأن من أجل القدس. وكل ما صنفته «لجنة القدس»، اتخاذ قرار يقضي «بقطع العلاقات مع كوستاريكا؛ والسلفادور، ومع أية دولة تقرر نقل سفارتها إلى القدس، أو تعترف بضم إسرائيل لها، أو بجعلها عاصمة لها. وتخصيص يوم ١٨ مايو/أيار ١٩٨٤ ، يوماً للقدس في جميع الدول الأعضاء، في منظمة المؤتمر الإسلامي، والاحتفلال بيوم القدس، وفقاً لما أوصت به لجنة القدس، في اجتماعها الطارئ بفاس، في ١٩ ، ٢٠ ابريل/ نيسان ١٩٨٤»[٤٢].

لكن الأمر الغريب أن قرار المقاطعة، الذي اتخذ في الدورة الطارئة هذه، لم ينسحب - فيما بعد - على امريكا، التي اعترفت بالقدس، عاصمة لإسرائيل، وما يستتبع ذلك، من ضرورة نقل سفارتها إلى القدس، في مدى أقصاها مايو/أيار ١٩٩٩ . كما أن المملكة المغربية نفسها، افتتحت مكتباً للاتصال، في إسرائيل، تعميقاً لأواصر المودة السياسية والاقتصادية بينهما. بالرغم من إعلان الكنيست، في ١٠ مايو/أيار ١٩٩٤، صدور قانون مؤداه أن القدس ستبقى موحدة إلى الأبد، تحت السيادة الإسرائيلية. وبالرغم - أيضاً - من سماح «المحكمة العليا الإسرائيلية»، لجماعة «أُمناء جبل الهيكل» بدخول الحرم الشريف، والصلاة فيه، ولبناء الهيكل القديم، في محاولة اعتبرت تمهيدية، أو بمثابة جس نبض، لرد الفعل على خطة الاستيلاء على المسجد الأقصى. كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، اسحق رابين، الذي اغتيل في تشرين الثاني/ اكتوبر ١٩٩٥ ، واضحاً، عندما أعلن في الدار البيضاء (في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط، وشمال افريقيا)، أن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. في حين كان في ضيافة رئيس «لجنة القدس»، في المؤتمر الإسلامي، العاهل المغربي الحسن الثاني[٤٣].

وبالرغم من التصريحات المغربية المتكررة، بأنها لن ترسل قواتها إلا لتحرير القدس فقط، فإننا لم نر لها وجوداً، لتحريرها من نير الاحتلال، وأبصرناها - فحسب - في زائير، لإنقاذ نظام





«موبوتو» المتداعي. فهل تغيرت مهام الجيوش العربية، في ظل فلسفة النظام العالمي الجديد، وبتنا - نحن - العاجزين عن الفهم والمواكبة؟!

ويقرّ الاتفاق المرحلي، الذي وُقع في تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٥ (أوسلو ب) بأن من حق سكان القدس الشرقية المشاركة في انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. لكن عند التطبيق العملي، وجدنا بأن اقتراع فلسطينيي القدس، تمّ عبر مكاتب البريد، في القدس. كما عكسته المادة ٧ ، في فقرتها الثالثة، من قانون المجلس التشريعي. وأعلن شمعون بيريز، أن مشارتكتهم تلك لا تمس السيادة الإسرائيلية على المدينة، مشبهاً انتخابهم، بانتخاب أية جالية، في بلد أجنبي.

وقد استلم فيصل الحسيني مهمة معالجة شؤون القدس، بتكليف من سلطة الحكم الذاتي، بمرتبة وزير غير رسمية، لتجاوز القرار الإسرائيلي، الذي يحظر على السلطة الفلسطينية العمل من داخل حدود مدينة القدس. كذلك بدأ جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، بممارسة نشاطاته في المدينة[٤٤].

واليوم نقرأ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ينوي إدراج موضوع صلاة اليهود في المسجد الأقصى، على جدول أعمال مفاوضات الحل النهائي، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وذكرت مجلة «جيروزاليم ريبورت» نصف الشهرية، أن يهوداً متطرفين، قدموا - أخيراً - إلى الحكومة الإسرائيلية، سلسلة من المطالب، فيما يخص المسجد الأقصى المبارك، وصلاة اليهود فيه. وتضمنت المطالب، إقامة مركز للسياح، يطل على المسجد الأقصى، يشرح من خلاله أهمية المسجد الأقصى بالنسبة إلى اليهود، وتحويل جزء من المدرسة التنكرية، في باب السلسلة (أحد أبواب المسجد الأقصى)، التي كانت إسرائيل صادرتها، عام ١٩٦٧ إلى كنيس يهودي، وأخيراً، الإنهاء التدريجي لسيطرة الأوقاف الإسلامية على المسجد الأقصى، وأشارت إلى، أنه على الرغم من أن نتنياهو قد لا يوافق فوراً، على هذه المطالب، فإنه يدرس - حالياً - إمكان السماح لمجموعات طالبية يهودية - بالدخول إلى ساحات المسجد الأقصى[٤٥].

وقد حاول مجلس وزراء الإسكان والتعمير العربي، في مؤتمرهم السادس في الجزائر، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، إنشاء «مركز توثيق وصيانة وترميم آثار القدس الشريف»، ولكنه جوبه العقبات الكأداء، التي نالت من عزيمته، وعجزت عن القيام بمهامها المنشودة؛ حفاظاً على هوية مدينة القدس العربية. إن الموقف العربي حيال القدس، وغيرها من القضايا المصيرية، شديد الضعف والتخاذل، ويفتقر إلى الإحساس الوطني بالمسئولية. ويبدو أن «ميدان المعركة، التي يجب على العرب أن يخوضوها، ليس في سيناء، أو مرتفعات الجولان، وإنما في واشنطن، كما قال السناتور الأمريكي «جيمس أبو رزق». وأضاف في حديث له، أمام مجموعة من رجال

الأعمال العرب، في حزيران/يونيو ١٩٧٨، إن السبب الرئيسي في خسارة العرب لمعارك الشرق الأوسط، هو هزيمتهم المسبقة في واشنطن»[٤٦].

هناك - إذن - حقيقة، يتعين الإشارة إليها، علّها تسعفنا في فهم بعض الألغاز التي يتلفع بها منحنى السياسة العربية، وتتلخص في أن موقف هذه الأنظمة، وحكوماتها من ورائها، بالطبع، من قضية القدس، ظل محكوماً برؤيتها الضيقة الأُفق، للصراع العربي - الإسرائيلي، وبقصر نَفَسها، في عدائها للاستعمار، الأمر الذي يُحيلنا مباشرة إلى ظروف نشأتها التاريخية المأزومة، وأفق تطورها الموصود. ما حدا بها - قسراً - إلى تغليب الأساليب الدبلوماسية السلمية، والمفاوضات غير المتكافئة، والحرب النظامية المحدودة، كي لا تأتي الرياح، بما لا تشتهي السفن.

لقد وجدنا الموقف الرسمي العربي، يفصل - على نحو تعسفي - بين قضية فلسطين، والقدس، وكأنهما قضيتان متباينتان، لا قضية واحدة، عامداً إلى مراءات المشاعر الدينية، لدى المواطن العربي، في مستوياته الفجة، وحصرها في دائرة مغلقة، تفضي إلى طمس معالم الصراع، ونفي قوانينه.

## الهوامش:

١ - د. نافع محمد الحسن، الفصل الثالث: ملف القدس - الدفاع عن العروبة - من كتاب: **فلسطين والمنظمة العربية - برامج عمل** - صادر عن: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ٣٨.

٢ - **المصدر نفسه**، ص ٤٠.

٣ - عصام الدين حواس، **الحكم الذاتي لشعب فلسطين**، القاهرة، سلسلة دراسات قومية، العدد ١٣ ، ص ٩٠.

٤ - الحسن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢

٥ - حواس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١.

٦ - **المصدر نفسه**، ص ٩٤-٩٥.

٧ - د. عبد الحميد الموافي، تأسيس جامعة الدول العربية، **شؤون عربية**، (تونس)، العدد الأول (آذار/مارس ١٩٨١)، ص ٧-٨.

٨ - محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، ج٤ ، صيدا، المكتبة العصرية، د.ت، ص

٩ - عبد الهادي النشاس، **المسار السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة - ملاحظات نقدية أولية**، لجنة الدفاع عن الثقافة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٤، ص ٣٨ - ٣٩.

١٠ - جلال السيد، فلسطين في الجامعة العربية - بين الضرورة والاختيار، **شؤون عربية**، (تونس)، آذار/مارس ١٩٨٣، العدد ٢٥، ص ١٣٩.

١١ - د. سمير أيوب، **وثائق أساسية في الصراع العربي - الصهيوني**، ج٣ ، صامد للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٤.

١٢ - محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، ج١ ، صيدا، المكتبة العصرية، د.ت.





١٣ - حمد الموعد، عن تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، **الحياة**، (لندن)، ١٩٩٦.

١٤ - صلاح عبد الله، قضية القدس في التسوية الدائمة، لاتزال تحتل مكان الصدارة، **الحياة** (لندن)، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٦.

١٥ - حواس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١ - ١١٢.

١٦ - ربى الحصري، فقرة من حديث لها، جاء في ندوة نظمتها «اللجنة الدولية من أجل القدس»، في قاعة كلية الدراسات الشرقية - الأفريقية، في لندن، بعنوان «الانتخابات الاسرائيلية، ومستقبل القدس»، نشرتها **الحياة** (لندن)، بتاريخ ٢ تموز/يوليو ١٩٩٦.

١٧ - د. وليد الخالدي، **القدس: مفتاح السلام في الشرق الأوسط في القرن العشرين**، من محاضرة ألقاها باللغة الأنجليزية، في معهد مساشوستس «إم.آي.تي»، في كامبردج في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر الماضي، نشرتها الحياة (لندن) مترجمة، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

١٨ - نص حوار دار بين هذا الديبلوماسي الذي أغفل ذكر اسمه، ومايكل فارشوفسكي الصحافي الإسرائيلي، **الحياة** (لندن)، ٢ تموز/يوليو ١٩٩٦.

١٩ - حواس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤.

٢٠ - د. سلمان رشيد سلمان، **شؤون فلسطينية**، (بيروت)، عدد ٣٧ ، ص ١٠٥

٢١ - أنطوان منصور، **شؤون فلسطينية**، (بيروت) عدد ١٥ ، ص ٩٩.

٢٢ - **المصدر نفسه**.

٢٣ - هاني عبد الله، **شؤون فلسطينية**، (بيروت) عدد ٩ ، ص ٢١.

٢٤ - د. سلمان رشيد سلمان، **إسرائيل والتسوية**، بيروت، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، حزيران ١٩٧٥ ، ص ١٤.

٢٥ - **الشرق الأوسط**، (لندن)، ١٩٨١/٢/٢٤.

٢٦ - حواس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٣.

٢٧ - الموعد، **مصدر سبق ذكره**.

٢٨ - **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، (بيروت)، ١٩٧٤/١٢/١٦ ، ص ٨٤٣ .

٢٩ - **يديعوت أحرونوت**، ١٩٧٤/١٠/١١ .

٣٠ - **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، ١٩٧٤/١٢/١٦ ، ص ٨٤٥.

٣١ - سلمان، إسرائيل والتسوية، **مصدر سبق ذكره** ص ٢١. وريتشارد بارنت، **حروب التدخل الأمريكية في العالم**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٤ ، ص ٣٥.

٣٢ - **دافار**، ١٩٧٣/٦/١٧.

٣٣ - زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٧١/١١/٤.

٣٤ - سلمان، إسرائيل والتسوية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٥

٣٥ - حواس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠.

٣٦ - هآرتس، ١٩٧٣/٣/١٩ ، **معاريف**، ١٩٧٣/٣/١٧ ، سلمان، إسرائيل والتسوية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

٣٧ - **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، ملحق رقم ٢، ١٨ ، ص ٣٩٣.

٣٨ - ارئيل غيناي، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٧٤/١٠/٣٠.

٣٩ - **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٣، ص ٢٥٧، ١٩٧٣/٧/١.

٤٠ - **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٨.

٤١ - تاريخ القدس بالأحداث، **شؤون عربية**، (تونس)، العدد كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، ص ١٠٦ - ١٠٨.

٤٢ - **المصدر نفسه**.

٤٣ - عبد الحسين شعبان، القدس وتسخين السلام، **الحياة**، (لندن)، ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦.

٤٤ - عبد الله، **مصدر سبق ذكره**.

٤٥ - **الحياة**، (لندن)، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٤٦ - د. ممدوح الروسان، إسرائيل مصلحة قومية أمريكية، والولايات المتحدة عاجزة عن الضغط عليها، **شؤون عربية**، (تونس)، تشرين الثاني، نوفمبر/كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، العدد ، ص ٣٣١ - ٣٣٢.

٤٧ - د. سمير أمين، جريدة **العربي**، (القاهرة)، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥.



# مستقبل القدس

## مشاريع الحلول المطروحة اسرائيليًا وفلسطينيًا

نور الدين علمان

نادرة هي الدراسات التي تعالج مشاريع الحلول المطروحة لمستقبل مدينة القدس الفلسطينية خلال فترة الإحتلال الإسرائيلي، وما هو متوفر لا يعالج في معظمه سوى بعض الجوانب السياسية لنتائج الإحتلال الإسرائيلي للمدينة. ومع الأهمية الكبيرة لهذا الجانب، إلا أنه يبقى محدود الفائدة إن لم يستند أي بحث في وضع المدينة على تحليل الواقع الراهن في ضوء المشاريع المطروحة وإمكانية تطبيقها.

والحديث عن المستقبل لا يعني في الغالب التنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الوضع في المدينة من الناحية الواقعية، بقدر ما يرسم معالم هذا المستقبل في ضوء استعراض مشاريع الحلول المطروحة، وقابليتها للتطبيق. وهذا ما تفرضة الدراسة الأكاديمية لوضع القدس.

ونحاول في هذه الدراسة الموجزة أن نتناول بالتحديد مشاريع الحلول الإسرائيلية والفلسطينية، ومدى شرعيتها وقابليتها للتنفيذ، مع الاعتراف بأن ما يطرح من قبل الفلسطينيين هو أقل بكثير من حق الشعب الفلسطيني.

لقد تم تأجيل مناقشة موضوع القدس إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، حتى لا يخلق هذا الموضوع اختلافات وعقبات في طريق تنفيذ اتفاق أوسلو. فالقدس هي لب الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل، وللطرفين مواقف سياسية، وقيم تغلق الطريق أمام التنازلات وحلول الوسط.

وبما أن واقع الحال الآن يقوم في مدينة القدس على التحركات الإسرائيلية المنفردة★ من جانب واحد، فإننا نبدأ بالمشاريع الإسرائيلية المطروحة:

## المشروع الإسرائيلي:

إن إلقاء نظرة عابرة على خريطة المدينة الحالية وخريطة التوسعات المخطط لها، بما في ذلك المشاريع الحكومية غير الرسمية، وتلك التي يقوم بها القطاع الخاص، تظهر بوضوح، وتكشف على الأرض، النوايا الإسرائيلية في خلق «قدس كبرى» أكثر يهودية، بحيث تصبح قوة طاردة لأية قاعدة لمستقبل يتسم بالمساواة واحترام حقوق المواطنين الأصليين (الفلسطينيين) وحكومتهم.

فقد قامت إسرائيل خلال حرب ١٩٤٨م باحتلال القطاع الغربي من مدينة القدس، والذي كان يعرف بالقدس الجديدة، أي الجزء الذي توسعت مدينة القدس من خلاله في ضواحيها. ورغم قرارات الأمم المتحدة؛ أعلنت إسرائيل في ١١/ ١٢/ ١٩٤٩م، القدس عاصمة رسمية لها بدلاً من تل أبيب التي كانت تعتبرها العاصمة حينئذ.

ووافق الكنيست في ٢٣/ ١/ ١٩٥٠م على إعلان القدس عاصمة دائمة لإسرائيل. ولحق أهم تطور بوضع المدينة المقدسة عندما تمكنت إسرائيل من إحتلال القدس القديمة، أي قلب المدينة الأصيل في ٧/ ٦/ ١٩٦٧م. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية في كانون أول ١٩٧٤م، عن «مشروع القدس الكبرى» الذي تضمن توسيع حدود القدس لتنضم إليها ثلاث مدن و٢٧ قرية عربية. وقد تمخضت سياسة التوسع العسكري الإسرائيلي فيما بعد عن إصدار الكنيست قانون في ٣٠/ ٧/ ١٩٨٠م باعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل★★.

وفي مؤتمر مدريد؛ غيبت إسرائيل وحلفاؤها مسألة القدس عن الوثائق الداعية إلى المؤتمر، وتم تأجيل مناقشة موضوع القدس إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، رغم أن رسائل التطمينات الأميركية التي تلقاها الجانب الفلسطيني عشية مؤتمر مدريد تقوم على عدم الإعتراف بالإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في مدينة القدس، على أن يتقرر وضع المدينة النهائي عن طريق المفاوضات[1].

---

★ راجع دراستنا في العدد رقم ١٠٧ (كانون ثاني، شباط، آذار ١٩٩٧م) من مجلة «صامد الاقتصادي» المنشورة تحت عنوان: «أبعاد سياسة التهويد للقدس المحتلة».

★★ معظم الدراسات والبحوث المنشورة في العدد السابق من مجلة «صامد الاقتصادي»، تطرقت لهذا الموضوع بشكل موسع.





واستؤنفت المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في ظل توقعات متزايدة بإمكانية تحقيق تقدم نوعي هام، لا سيما موافقة إسرائيل على مشاركة فيصل الحسيني كرئيس للطاقم الفلسطيني في المفاوضات، بعد أن ظلت الحكومة الإسرائيلية ترفض ذلك لكونه من مواطني القدس الأصليين.

وبالرغم من كل ما تقدم، إضافة إلى الموقع «المركزي» الذي تمتعت به القدس، في مسار العملية التفاوضية الجارية، يظل التساؤل الذي يفرض نفسه هنا: هل يمكن لإسرائيل أن تتنازل عن (القدس؟!!) أو بصورة أدق: هل يمكن لإسرائيل أن تتنازل في القدس(؟!).

سأنطلق في الإجابة على هذا السؤال من رؤية إسرائيلية صهيونية عبّر عنها دافيد بن غوريون أول رئيس لوزراء إسرائيل، وذلك أثناء إحدى جلسات الكنيست والذي كان يسمى بمجلس الشعب المؤقت حينئذ، قال: «لم تكن المسألة إلحاق القدس بإسرائيل، بل كيفية تحقيق هذا الهدف في ضوء العقبات والظروف العسكرية والاقتصادية التي تواجه تحقيقه (...)، إن مسألة القدس ليست مسألة ترتيبات في أساسها، ولا حتى مسألة سياسية، بل في المقام الأول مسألة قدرة عسكرية (...)، ورغم أننا لا نستطيع حل كل مشاكل القدس بالقوة العسكرية وحدها، لكنها المرحلة الأولى لإحتلال القدس، تعقبها بعد ذلك عدة مراحل، تتعلق بالجانب الاقتصادي، والاجتماعي، وأيضاً الديموغرافي للقدس»[2].

وبعد عشرين عاماً من هذا القول، عاد بن غوريون وبالتحديد فيما يسمى الذكرى العشرين للإستقلال، فقال: «إنني أفضل السلام على الأرض، باستثناء القدس، لو كان ذلك ممكناً (؟!)» ثم عاد فقال: «إننا يجب أن نبحث عن حل وسط حتى بشأن القدس...»[3].

ومن خلال رؤية لصهيوني شرقي وهو إيلي ألياشر، أكثر وضوحاً من رؤية بن غوريون، نشرها في إحدى مقالاته يقول: «لا شك أن وضع القدس في الطريق ليكون أكثر المشكلات صعوبة في المفاوضات مع الفلسطينيين، (....)، ومع ذلك فإنه حتى في هذه المسألة الشائكة؛ ينبغي علينا أن نبحث عن حل توفيقي لها، ولكي أكون قاطعاً فإننا يجب أن نعارض بكل قوة أية محاولة للتدويل، لأنها تعني أن طرفاً ثالثاً لا هو يهودي ولا هو عربي، سوف يشترك في إدارة شؤون مدينتنا، أما موقفي الخاص فهو أن تقتسم القدس كعاصمة بين إسرائيل وبين الكيان الفلسطيني القادم، وأن تدار شؤونها المحلية بواسطة مجلسي مدينة منفصلين، على أن يتحد هذان المجلسان معاً في هيئة عليا»[4].

فمن هاتين الرؤيتين، تقوم معظم التصورات والمشاريع والمواقف، التي قد تخطر على أفكار الباحثين الإسرائيليين بالنسبة لمستقبل القدس، وهو عدم بقاء الوضع على ما هو عليه. لأن بقاء

القدس على وضعها الحالي أمرٌ رفضته الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في العديد من القرارات، وكذلك التسليم بالقدس كعاصمة أبدية لإسرائيل، تُشكل مخالفة صريحة لمباديء القانون الدولي في العصر الحديث، لأن الإحتلال لا يكسب المحتل أي حق من حقوق السيادة، والضم لا يجوز في ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

إذن، ما هي التسويات السياسية من منظور إسرائيلي؟

## الرؤى والتصورات والمواقف «والمشاريع» الإسرائيلية:

إن كلمة تسوية تعني حلاً يقوم على التوفيق، والتسويات السياسية هي حلول لمشكلات دولية تعتمد التوفيق بين الأطراف أساساً في الحل، وغالباً ما تأخذ اتجاهاً وسطاً، ولذلك قد لا تتفق التسويات السياسية مع مبدأ الشرعية أو مع الأسس القانونية التي تحكم طبيعة الصراع.

وهناك العديد من مشاريع التسوية السياسية لمستقبل مدينة القدس؛ طُرحت من وجهة نظر إسرائيلية، وإن كانت غير ملزمة للجانب الإسرائيلي، أو غير مقبولة لدى الجانب الفلسطيني، فإن من شأنها أن تؤثر على مستقبل القدس على ضوء الحل النهائي لوضع المدينة ومنها:

### مشروع تيدي كوليك★:

ويسمى هذا المشروع: «بمشروع تقسيم القدس إلى أحياء»، وكان كوليك قد تقدم به في بداية عام ١٩٦٨م، ويدعو هذا المشروع إلى تقسيم المدينة إلى أحياء مع بقائها موحدة بالنسبة للمفهوم الإسرائيلي، والمقصود بالأحياء هو إيجاد إدارة عربية ذاتية في القدس القديمة التي تضم تجمعاً سكانياً عربياً كثيراً، على أن ترتبط هذه الإدارة بمجلس بلدي موحد غالبيته من الإسرائيليين. والاقتراح كان محالة من كوليك لإضفاء الشرعية على الإحتلال القسري للمدينة.

### مشروع رافل بنكر(٥):

وضع رافل بنكر - وهو إسرائيلي، مشروعاً لمدينة القدس الكبرى. ويهدف المشروع إلى توسيع حدود بلدية القدس لتضم مدن رام الله والبيرة والقرى العربية التي تمتد من القدس حتى هاتين المدينتين، يضاف إليها القرى العربية الممتدة غرباً ومدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور،

★ تيدي كوليك هو رئيس بلدية القدس المحتلة السابق (١٩٦٧ - ١٩٩٣م) وهو من حزب العمل الإسرائيلي. ومشروعه نشرته صحيفة «دافار» الإسرائيلية الصادرة في ٢٨/ ٥/ ١٩٧٦م (المصدر: ارشيف مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية بدمشق).





والقرى العربية الموصلة بين القدس وهذه المدن، وكذلك قرى أبو ديس والعيزرية والطور وعناتا والرام. وإعلان هذه المنطقة جميعها مدينة موحدة تحت إسم القدس الكبرى. وينص المشروع على تقسيم القدس إلى ثماني بلديات فرعية، خمسٌ منها عربية وثلاثة إسرائيلية، وعلى أن تنشأ البلديات العربية في القرى والمدن العربية التالية:

١ - منطقة بيت لحم.
٢ - منطقة قرى أبو ديس والعيزرية.
٣ - منطقة قرى عناتا والرام وجبع.
٤ - منطقة رام الله.
٥ - منطقة قرى الجيب (بيت دقو، النبي صموئيل، وبدو).

أما البلديات الإسرائيلية، فتضم:

١ - القدس الغربية، أي القدس التي ظلت تحت الإحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨م مضافاً إليها الأحياء التي بقيت في يد الأردن حتى عام ١٩٦٧م، والتي تقع داخل السور.
٢ - القدس القديمة، وتضم الأحياء العربية التي يسكنها العرب حالياً في الشيخ جراح ووادي الجوز والطور وشعفاط وبيت حنينا وسلوان.
٣ - قرى أبو غوش العربية، ومعها عدد من المستعمرات الإسرائيلية التي كانت قائمة، وأنشئت بعد عام ١٩٤٨م غربي المدينة المقدسة.

والمشروع المقترح - هذا - يعتبر القدس الموحدة عاصمة للدولتين★، على أن لا يُحتفظ بقوات عسكرية باستثناء حرس خاص للقيام بالمحافظة على الأمن، وينص المشروع على إعطاء الطائفتين الإسلامية والمسيحية في القدس القديمة استقلالاً في الأماكن الدينية الواقعة ضمنها، على أن يبقى كل مواطن تابعاً لدولته في جميع المجالات القضائية والعسكرية والضرائبية.

والمشروع كما هو واضح يهدف إلى تجزئة القدس القديمة وضمها إلى السيادة الإسرائيلية، وإبقاء الحرم الشريف وكنيسة القيامة والأحياء الإسلامية والمسيحية المجاورة تحت إشراف الطائفتين الإسلامية والمسيحية، مع إعطائها استقلالاً غير واضح، ولا شك أن توسيع منطقة القدس لتشمل مدناً فلسطينية كبيرة كرام الله وبيت لحم وبيت ساحور وقرى فلسطينية، إنما يقصد به امتداد السيطرة الإسرائيلية إليها بحجة إيجاد القدس الموحدة الكبرى، تمهيداً للضم

★ المقصود بالدولتين هما: إسرائيل والأردن.

الكامل لمدينة القدس وما يحيط بها من مدن وقرى فلسطينية، وهذا الطرح يشابه ما يطلق عليه - الآن - بـ «وثيقة عباس - بيلين» التي سنتعرض لها لاحقاً في دراستنا.

**مشروع إيغال آلون[٦]:**

طرح آلون (وهو وزير خارجية إسرائيلي سابقاً)، في نهاية العام ١٩٧٢م؛ مشروعاً للسلام عُرف باسمه، وهو يدخل في إطار الحلول الإسرائيلية المقترحة، والتي تقوم على نظرية الحدود الآمنة بالمفهوم الإسرائيلي، وسنأخذ من هذا المشروع ما طرحه آلون بخصوص القدس، فقد ذكر آلون:

«إن القدس عاصمة إسرائيل والتي لم تكن يوماً عاصمة عربية أو عاصمة لدولة إسلامية، ولكنها كانت دائماً عاصمة ومركزاً للشعب اليهودي لا يمكن أن تعود لوضعها المجزأ غير المعقول. وللحفاظ على حماية المدينة المقدسة وتأمين الوصول إليها يجب أن تبقى موحدة غير مقسمة وتحت السيادة الإسرائيلية، وبسبب مركزها العالمي، فهي مقدسة لثلاث ديانات عظمى بالإضافة إلى طبيعة سكانها المختلطة، ولذلك فإن وضع حل للمصالح الدينية المتعلقة بها يمكن أن يمنح وضعاً خاصاً لممثلي الديانات المختلفة في الأماكن المقدسة التابعة لهم، ويمكن أن يكون بالإمكان وضع مخطط للشؤون البلدية للمدينة (الهيكل التنظيمي) بحيث يأخذ بالاعتبار العوامل الدينية».

ويرى آلون أن الحل الذي يجب أن يوجد لوضع القدس يدخل في إطار الحلول الدينية، وليس الحلول السياسية، وهو بهذا يتجاهل تماماً حق مواطني المدينة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. ويعتبر موضوع القدس مشكلة نزاع ديني. والحقيقة أن قضية القدس هي قضية صراع سيادة على وطن؛ وأن حقوق السيادة هي جوهر هذا الصراع؛ ويجب أن توضع الحلول ضمن هذا الإطار.

**مشروع أبا إيبان*:**

وهو المشروع الذي تقدم به أبا إيبان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٩/ ١٠/ ١٩٦٨م، ويتألف من تسع نقاط تدور حول تحقيق سلام في الشرق الأوسط على أساس إنشاء حدود آمنة من خلال مؤتمر لدول الشرق الأوسط. وكان البند الخاص بالقدس، قد تناوله المشروع على

---

* أبا إيبان هو وزير خارجية إسرائيلي سابقاً.





الشكل التالي:

«إن إسرائيل مستعدة لمناقشة التوصل إلى اتفاقيات مناسبة مع هؤلاء الذين يعنيهم أمر القدس»[٧].

ويقصد أبا إيبان - هنا - التوصل إلى حل مع الأردن بخصوص الأماكن الدينية في القدس؛ خاصة وأن الموقف العلني للأردن حتى عشية انعقاد مؤتمر الدار البيضاء في تشرين الثاني ١٩٩٤م، كان مع عدم التخلي أبداً عن المسؤولية تجاه الأماكن المقدسة[٨]، وفي هذا عودة إلى الحلول الدينية وليس السياسية، وحتى تظل هناك مصلحة في ألّا يتم التوصل إلى حل نهائي أبداً.

**مشروع جولدا مائير*:**

وهو مشروع طرحته رئيسة الوزراء الإسرائيلية عام ١٩٧١م رداً على محاولة أميركية كانت ترمي إلى إقامة صلح بين إسرائيل ومصر، حددت فيها جولدا مائير مطالب إسرائيل من أجل تسوية الصراع، وتناولت القدس في بند خاص، جاء فيه: «تبقى القدس موحدة، وجزءاً لا يتجزأ من إسرائيل»[٩].

وكانت جولدا مائير، قبل ذلك، قد صرحت لجريدة (تايمز اللندنية)، بأن «إسرائيل ستظل تحتفظ بالقدس مع طريق يؤدي إليها»[١٠].

وهذا الطرح يعكس وجهة نظر حكومات إسرائيل المتعاقبة، والمعروفة، بعدم استجابتها لقرارات الشرعية الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة.

**مشروع حزب مبام**:**

وهو مشروع أقرته اللجنة التحضيرية للمؤتمر السادس لحزب المبام الإسرائيلي الذي انعقد في ٢٧/ ١٢/ ١٩٧٢م، وقد تضمن المشروع بنداً خاصاً عن القدس، جاء فيه: «إن القدس الموحدة هي عاصمة دولة إسرائيل»[١١].

**مشروع دايان***:**

طرح موشي دايان مشروعه خلال مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة الفيجارو (الفرنسية)،

---

* جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل سابقاً - حزب العمل.

** مبام: هو حزب العمال الموحد في إسرائيل، ويطلق عليه اختصاراً «مبام».

*** موشي دايان: وزير حرب إسرائيلي سابقاً من حزب العمل، خاض عدوان حزيران ١٩٦٧م ضد الدول العربية (مصر وسورية والأردن).

وقد تضمن طرح دايان أن: «في الإمكان الوصول إلى تسوية حول القدس، تمنح معه الأماكن المقدسة وضعاً خاصاً، ولكن المدينة يجب أن تظل موحدة، من الناحيتين السياسية والقانونية»[١٢]. وهذا الطرح يعكس وجهة نظر حكومة العمل.

**وثيقة جاليلي:**

وهي وثيقة نادى بها أحد زعماء حزب العمل لخوض انتخابات الكنيست الثامن، وفيما يتعلق بموضوع القدس جاء فيها: «القدس وضواحيها: استمرار الإسكان والتنمية الصناعية في العاصمة وضواحيها، لتثبيت الأقدام فيما وراء مجالها. ويبذل جهد في سبيل تحقيق هذا الهدف لشراء أراض وتستغل أراضي الدولة في نطاق المنطقة الواقعة شرق القدس وجنوبها»[١٣] (!!).

**مشروع يعقوب أفران:**

وهو مشروع نُسب إلى أحد الزعماء البارزين في حزب مبام، ويتعلق أساساً بالقدس، وقد جاء فيه: «تعتبر القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل (....) ويتم سن قانون القدس؛ كجزء من القوانين الأساسية لدولة إسرائيل، حيث تحدد فيه المكانة الخاصة للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية...»[١٤].

**مشروع رعنان ڤايتس*:**

ومما جاء في المشروع بخصوص القدس، ما يلي:

«تتكون الدولة من ثمانية ألوية، وستكون عاصمتها القدس، التي سوف تشكل لواءاً قائماً بذاته ومقراً للحكومة المركزية»[١٥].

وهذا المشروع يتوافق مع ما طرحه رافل بنكر، ويقصد به امتداد السيطرة الإسرائيلية إلى معظم مدن وقرى الضفة الغربية تمهيداً للهجمة الإستيطانية المسعورة التي نشهدها الآن.

* رعنان ڤايتس هو رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية سابقاً، وهو من دعاة تكثيف الإستيطان اليهودي داخل حدود الهدنة ١٩٤٩م. وللمزيد من التفاصيل؛ يمكنك مراجعة: نور الدين عليان، (دراسة)، الإستيطان الإسرائيلي، مجلة الأرض، العدد (٢)، شباط ١٩٩٦م، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية بدمشق، ص ٤٣ – ٦٦.





**مشروع مناحيم بيغن حول الحكم الذاتي*:**

وقد تضمن مشروع بيغن مجموعة من الأُسس لتحقيق تسوية سلمية مع العرب، أما فيما يخص موضوع القدس، فقال بيغن: «فيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس، يصدر، ويقدم، إقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم»[١٦].

**مشروع يعقوبي**:**

كان يعقوبي أحد الدعاة إلى تسوية الضية الفلسطينية في منتصف كانون أول ١٩٨٨م، وقد تناول في مشروعه، القدس في بند خاص، جاء فيه: «لن تكون القدس موضوعاً للحوار مع الفلسطينيين، وسيتم بحث أية ترتيبات ممكنة، تستهدف مراعاة الحساسيات الدينية للعرب في القدس، ولكن في وقت متأخر»[١٧].

**مشروع شمعون بيريز***:**

الحقيقة أن بيريز له أكثر من رؤية إسرائيلية لموضوع القدس، ففي خطابه الذي ألقاه أمام «مؤتمر شامير للتضامن مع إسرائيل» وذلك في ٢٢/ ٣/ ١٩٨٩م، تمحور مشروعه حول: «التوصل إلى حل على نمط «بنيلوكس» أي إقامة ثلاث كيانات مرتبطة باتحاد أو حلف فيدرالي أو كونفيدرالي بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين»، وحول موضوع القدس، قال بيريز في مشروعه أن: «القدس ستبقى موحدة وعاصمة لإسرائيل (...)، أما بالنسبة للمستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، فستبقى قائمة كما هي، ولن تحل في حالة التوصل إلى تسوية»[١٨].

وأفادت مجلة «تريبون جويف» الفرنسية، بأن مفاوضات حول القدس، قد جرت في مقر المؤسسة الفرنسية للعلاقات الدولية بحضور مراقبين من وزارة الخارجية الفرنسية، يومي ١٣ و١٤

* هذا الطرح جاء على لسان مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي سابقاً من حزب الليكود، وتم بعد استجابة الرئيس المصري السابق أنور السادات لزيارة الكنيست، وإعلانه القبول بالمفاوضات التي تمخضت عنها كامب ديفيد ١٩٧٨م.

** أفرام يعقوبي، أحد زعماء حزب العمل، ووزير مواصلات إسرائيلي سابقاً.

*** شمعون بيريز هو رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق – حزب العمل. وهو يشغل رئيس حزب العمل في الوقت الحالي، وكان رئيس حكومة لأكثر من مرة سابقاً، وشغل منصب وزير خارجية لأكثر من مرة أيضاً، وكذلك شغل منصب وزير مالية في السابق، وهو مُنظِّر إسرائيلي «ممتاز» للنظام الشرق أوسطي الجديد والسوق الشرق أوسطية.

أيار ١٩٩٥م، شارك فيها وفد إسرائيلي مبعوث من رئيس الوزراء السابق شمعون بيريز وبمبادرة منه شخصياً، مع ممثلين عن الجانب الفلسطيني - حسب المصدر - وذكرت المجلة أنّ المفاوضين لم يجدوا صعوبات تذكر في الإتفاق على سبع نقاط اساسية من بينها إنشاء دولة فلسطينية وتقسيم القدس إلى قطاعين عربي ويهودي يدير كل قطاع رئيس بلدية، كما اتفقوا على رفض تدويل المدينة[١٩].

**مشروع شارون★:**

وتقدم شارون بهذا المشروع يوم ٢٩/ ٣/ ١٩٨٩م، بهدف وقف تصفية الإنتفاضة الشعبية الفلسطينية، ومما جاء حول القدس: «يجب أن نوضح أن القدس ستبقى موحدة، دون أي مكان للآخرين فيها، وفي أية تسوية يتم التوصل إليها، فإن الأمن سيبقى بايدي إسرائيل، والجيش الإسرائيلي والشين - بيت؛ سيكون لهما مطلق الحرية في الحركة والعمل....»[٢٠].

**مبادرة السلام الإسرائيلية★★:**

ومشروع هذه المبادرة لم يتطرق إلى موضوع القدس نهائياً، ويكفي أن نقتطع من خطاب شامير أمام اللجنة المركزية لليكود، في جلسة خصصت لمناقشة «المبادرة»، الفقرة التالية: «طرح بعض الأعضاء نقاطاً مختلفة، تتعلق بمبادرة السلام، فقد طرحوا، مثلاً موضوع القدس؛ إن القدس ليست جزءاً من المبادرة، القدس عاصمة شعبنا الأبدية وعاصمة دولتنا الأبدية...»[٢١].

**رؤية إسحاق رابين★★★ للقدس:**

عندما كان رابين رئيساً لأركان جيش الاحتلال الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧م، أشار على الحكومة الإسرائيلية بأن تضم جزءاً أكبر من الضفة الغربية إلى القدس، وصرح رابين قبل

---

★ أرئيل شارون وزير البنية التحتية في حكومة نتنياهو الحالية، ووزير إسكان إسرائيلي سابقاً، وشغل منصب رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الهجرة والاستيعاب في حكومة الليكود السابقة، وكان وزيراً للحرب إبان اجتياح لبنان ١٩٨٢م.

★★ وهي المبادرة التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية (الليكود) برئاسة إسحاق شامير في ١٤/ ٥/ ١٩٨٩م، بخصوص إنهاء حالة الحرب مع الدول العربية والوصول إلى حل في الضفة والقطاع، وإبرام معاهدة سلام مع الأردن.

★★★ اسحاق رابين هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، قتل في تشرين أول عام ١٩٩٥م على يد متطرف يهودي، يدعى يغئال عامير.





اغتياله بفترة وجيزة بقوله:

«لو قُبل إقتراحي لما كانت هناك مشكلة إسمها القدس..»

وقد أعلن رابين مراراً أن هذه المنطقة (القدس الكبرى) تقع خارج نطاق النقاش السياسي. وبُعيد وصوله إلى السلطة سنة ١٩٩٢م، قال رابين: «لا يمكن لنا أن نعرّف القدس والمناطق المحيطة بأنها تمثل موضوعاً سياسياً أو أمنياً، إن القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ستبقى عاصمتنا إلى الأبد....»[٢٢].

**رؤية مردخاي غور★:**

قال غور في تشرين الأول ١٩٩٣م وخلال زيارة لمعاليه أدوميم، بأن: «معاليه أدوميم هي جزء من القدس»، وتابع يقول: «يجب تعزيز التواصل الجغرافي القائم بين مستوطنة فيريد يريحوا المشرفة على أريحا، مروراً بمعاليه أدوميم، ووصولاً إلى القدس، وهو انجاز ستقدمه إسرائيل إلى المفاوضين الفلسطينيين بأنه حقيقة جغرافية»[٢٣].

**رؤية يوري لوبوليانسكي★★:**

يقول لوبوليانسكي: «إذا بقيت إسرائيل قوية، سيسلّم العرب ببقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية. إن القدس ليست مقدسة بالنسبة إلى العرب قداستها بالنسبة إلى اليهود»[٢٤].

**رؤية سارة كامنكر★★★:**

تقول كامنكر في انتقادها اللاذع لسياسة التوسع الإسرائيلية في مدينة القدس، «إن الإنجاز الذي حققته إسرائيل في القدس هو من أعظم التغييرات الديموغرافية في تاريخ العالم»[٢٥]، وربما يكون هذا الصوت من القلائل الذين يستهجنون مغالاة إسرائيل في عملية تهويد المدينة.

---

★ مردخاي غور؛ هو نائب وزير الحرب الإسرائيلي في حكومة العمل السابقة.

★★ يوري لوبوليانسكي؛ هو نائب رئيس بلدية القدس، ورئيس قسم التخطيط فيها وهو يهودي أرثوذكسي.

★★★ سارة كامنكر هي مهندسة إسرائيلية تعمل في مجال تخطيط المدن، وتعارض إقامة المستوطنات، ولها بعض المواقف الإحتجاجية لصالح العرب؛ الذين هدمت بلدية القدس بيوتهم.

**رؤية يوسي بيلين★:**

يقول بيلين: «إن رئيس بلدية القدس (أولمرت) يسير في الإتجاه المعاكس لما يجب عمله، وأنا سعيد لأنه ليس وحده صاحب القرار في هذه الموضوعات»، ويقصد بيلين بذلك ما يقوم به أولمرت بتوسيع حدود المدينة شرقاً، وسياسة تهويد القدس. ويقترح بيلين تبني الإدارات الذاتية التي تنتخب في الأحياء المختلفة للمدينة، وتدير شؤونها بنفسها، لكن في إطار مجلس بلدي واحد؛ وهي الخطة التي طرحها في حينه (رئيس البلدية السابق) تيدي كوليك. وقامت أساساً على الخطة التي اقترحها الدكتور ميرون بنفينستي لتقسيم المدينة إلى أحياء (تضمن الإقتراح أيضاً، سيادة أردنية على جزء من المدينة، وهذه الفكرة رفضها كل من كوليك وبيلين). وبحسب راي بيلين؛ فمن الممكن تلبية المطالب الفلسطينية من خلال خطة الإدارات الذاتية، مضافاً إليها تأمين وضمان الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة لكل الديانات[٢٦]. لكن هذه الخطة مرفوضة فلسطينياً جملةً وتفصيلاً لأنها تنطوي على نوايا الضم الكلي للمدينة وضواحيها، خاصة وأن بيلين عاد وأوضح عن نواياه في مشروع آخر، يُطلق عليه في الأوساط المعنية بوثيقة عباس – بيلين.

**رؤية دافيد إيش شالوم:**

وقد اقترح شالوم في عام ١٩٨٧م فكرة إقامة عاصمة رمزية وإدارية للكيان الفلسطيني في الحي الإسلامي، يحظى بمكانة مشابهة لمكانة حاضرة الفاتيكان، إلى جانب العاصمة الإسرائيلية[٢٧].

**رؤية المركز الإسرائيلي/ الفلسطيني للأبحاث والمعلومات (IPCRI)★★.**

يحاول د. باسكين مدير المركز؛ عزل المناقشات في موضوع القدس عما يسميه «شيفرة المواقف المحددة سلفاً» وتفحص المواقف الفعلية للجمهور الإسرائيلي. وعلى حد قوله، فإن المصلحة الوحيدة التي يراها معظم الإسرائيليين في استمرار السيطرة على القدس الشرقية تكمن في الحاجات الأمنية.

---

★ يوسي بيلين هو نائب وزير خارجية سابقاً – حزب العمل.

★★ أقيم هذا المركز في العام ١٩٩١م بمبادرة فردية من مديره الدكتور غيرشون باسكين، بتمويل ودعم من صناديق للأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة وأوروبا، ويقوم على رئاسته كل من حنا سنيورة وموشيه عمرياف.





والنقطة التي يتفق عليها المركز الإسرائيلي/ الفلسطيني مع آراء الفلسطينيين كلهم؛ هي أن القدس القديمة يجب أن تكون عاصمة فلسطين. إلى ذلك يقول باسكين: «وجدنا مسلّمة واحدة لدى الطرفين: فلا أحد معني بمنح القدس مكانة دولية، باستثناء الفاتيكان. واقتراحنا يرتكز إلى إدراك أن في القدس مجموعتين سكانيتين، لكل منهما هوية وطنية مختلفة، ولا تريد أي منهما الإنتماء إلى الأخرى. وأخذنا كمسلّمة الإفتراض بعدم تقسيم المدينة، وألّا يكون هناك حدود فاصلة بين إسرائيل. ونحن نقترح تقسيماً سياسياً من خلال بناء أجهزة للتعاون المشترك. سيكون هناك مجلسان بلديان، ورئيس لكل مجلس، وسيكون هناك أيضاً لجان أو هيئات مشتركة للتطوير الاقتصادي، والسياحة، والتنسيق في تطوير البنى التحتية، وخلافه....»[٢٨].

كما هو معلوم، فإن بنفنستي هو الذي بلور اقتراح تقسيم المدينة إلى أحياء؛ هذا الاقتراح الذي يتكرر باشكال مختلفة حتى من قبل مصادر حكومية في إسرائيل. وخاصة أشكال الحلول التي يقوم شمعون بيريز بصياغتها في الظل ودفع نائبه السابق يوسي بيلين لتبني طرحها على وسائل الإعلام مثل ما يسمى بـ «وثيقة عباس – بيلين»، أو «وثيقة بيلين – إيتان»، وذلك في خطوة إسرائيلية جديدة لأحكام السيطرة على القدس القديمة. وسنتعرض لكل منهما على حدة لخطورة عناصر الوثيقتين المذكورتين واللتين تنطويان على مجموعة من العقبات التي تهدد مسار عملية السلام، وذلك فيما يخص موضوع القدس.

**ما يسمى بـ «وثيقة عباس – بيلين»★.**

تتحدث هذه «الوثيقة» عن التصورات النهائية لموضوعات القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه والدولة الفلسطينية.

أمّا ما هو بخصوص موضوع القدس، فتنص «الوثيقة» على أنه: «سَيُصار إلى توسيع حدود المدينة الكبرى لتشمل أحياء وقرى (أبو ديس والعيزرية وسلوان)، وتستطيع السلطة الفلسطينية فيما بعد أن تتخذ من الأحياء الجديدة المستحدثة عاصمة ومركزاً إدارياً لها يصبح اسمها

---

★ هذه الرؤية التي اطلقها يوسي بيلين من طرف واحد، سمّها بـ «وثيقة عباس – بيلين»، أي نسبة إلى محمود عباس، ويوسي بيلين. ومحمود عباس هو عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وأحد أبرز الوجوه في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، وعباس هو الذي وقع على اتفاق أوسلو في واشنطن – أيلول ١٩٩٣م. وإلى الآن لم يصدر عن محمود عباس أي نفي أو إثبات لهذه الوثيقة التي تنسب إليه – فقط – بالتسمية، وهذا مما يرجح بأنها رؤية أو مشروع إسرائيلي من طرف واحد.

(القدس AL - QUDS) بالعربية واللاتينية، بينما تسمى بقية أنحاء المدينة بحدودها البلدية القائمة حالياً (أورشليم JERUSALEM) وذلك منعاً لأي إلتباس ويعترف بها كعاصمة أبدية لإسرائيل. وتشكل الأحياء الجديدة المستحدثة من (أبو ديس وسلوان والعيزرية) وحدة جغرافية وسياسية مستقلة تُشكل عاصمة للدولة الفلسطينية التي ستعلن عقب انقضاء فترة اختبار النوايا المنصوص عليها في هذه الإتفاقية، وتجسيداً للتطلعات الروحية والتاريخية للشعب الفلسطيني....

وفي حال وجود معارضة فلسطينية كاسحة لهذا التصور، يتم وضع الخيار البديل للعاصمة الفلسطينية المقترحة وهو مدينة رام الله، التي تقع ضمن مشروع القدس الكبرى شمالاً. أما بالنسبة للسكان العرب في العاصمة أورشليم، فيتم تشكيل مجلس بلدي محلي يدير شؤونهم المحلية تحت إشراف مجلس البلدية الإسرائيلي المسؤول عن كامل المدينة. ولا يتواجد في محيط مسؤولية هذا المجلس إلّا الشرطة الإسرائيلية (ويمكن الإستعانة الفنية بالوثيقة التي أعدها رئيس البلدية السابق تيدي كوليك لهذه الغاية)... ومع مراعاة الحساسية الخاصة التي تحيط بوضع مدينة القدس، فإنه لن تقام أية اسوار تفصل بين شطري المدينة السابقين... أما فيما يتعلق بالأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة، فيرفع عليها أحد العلمين الفلسطيني أو الأردني (وفق ما يتفق عليه الجانبان)، وتبقى مفتوحة للجميع مع ضمان حرية الوصول إليها بما لا يتعارض مع سيادة إسرائيل السياسية على أرضها باعتبارها تقع ضمن الحدود الجغرافية لعاصمتها الأبدية.. ويكون لتلك الأماكن وضع شبيه بوضع مقر الفاتيكان في العاصمة الإيطالية روما، أو كوضع كولومبيا في الولايات المتحدة الأميركية مع مراعاة عدم إغفال مصالح الأردن المتعلقة بالحرم القدسي الشريف، والإلتزام بمصالح جميع الأطراف ذات العلاقة»[٢٩] (!!).

ولقد رفض الفلسطينيون خلال لقاءات غير رسمية فكرة القدس الجديدة.. ورغم ان المفاوضات حول القدس لم تبدأ بعد؛ إلّا أن الإسرائيليين من خلال هذا الطرح يحاولون إنتزاع اعتراف فلسطيني ودولي بالقدس عاصمة لإسرائيل.

**وثيقة بيلين - إيتان★:**

وتنص الوثيقة التي تحمل عنوان «إتفاق وطني بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين حول الوضع النهائي» بشكل خاص على أن يبقى معظم المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة

★ بيلين - هو يوسي بيلين - حزب العمل. إيتان - هو ميخائيل إيتان - حزب الليكود.





تحت السيادة الإسرائيلية وألّا تتم إزالة أي من المستوطنات.

أما بخصوص موضوع القدس، فقد اعتبرت الوثيقة أن القدس عاصمة لإسرائيل، وأن المدينة بكاملها ستبقى «موحدة تحت السيادة الإسرائيلية» وأن على الفلسطينيين الإعتراف بهذا الواقع.

ووقع هذه الوثيقة من جانب العمل يوسي بيلين وحاييم رامون وشلومو بن عامي، ومن نواب الليكود؛ وقعها: ميخائيل إيتان ومائير شتريت ويهودا لانكري وزيف بوئيم واليعازر زانديبرغ. وجاءت هذه الوثيقة في شكل توصيات لا تلزم الحزبين الإسرائيليين رسمياً لكنها عرضت على الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمن ورئيس الوزراء الإسرائيلي بينامين نتنياهو[٣٠].

وأعلنت مصادر فلسطينية رسمية رفضها الكامل للوثيقة، واعتبر مصدر إعلامي فلسطيني رسمي أن الوثيقة صيغت بمنطق إيجاد توافق بين موقفين وبرنامجين إسرائيليين، تنافساً على اقتطاع الحقوق الفلسطينية بمعزل عن رؤية شروط ومقومات السلام الحقيقي الذي يأخذ بالإعتبار مصالح وحقوق طرفي الصراع. وأضافت - المصادر الفلسطينية - أن الوظيفة السياسية للوثيقة في الوقت الراهن، هي توفير غطاء سياسي للهجمة الإستيطانية الليكودية المحمومة التي تشكل الخطر الرئيس على مجمل عملية السلام[٣١].

**المشروع الفلسطيني**

وعلى الرغم من الأمر الواقع المتسم بالعداء من خلال التصورات والمشاريع الإسرائيلية لمستقبل مدينة القدس، حيث أن جميع الحلول الإسرائيلية تقوم على أساس الضم والاحتفاظ بمدينة القدس و«أسرلتها»، فمن جانب آخر، فإنه غدا من الضروري استكشاف إمكانيات مبادرات فلسطينية من اتجاه واحد، تجاه القدس القديمة★؛ تهدف إلى إضفاء طابع المساواة على تطوراتها المستقبلية، واقتسام السلطة في حكومتها المستقبلية، رغم أن الإجماع الفلسطيني (الفلسطينيون ومؤيديهم) يصرّون على الإحتفاظ بمدينة القدس القديمة، وإعلانها عاصمة للدولة الفلسطينية القادمة، مما يقطع الشك باليقين بأنه ليس هناك مشاريع أو مبادرات أو تصورات لأقل

★ تناولنا خلال بحثنا مصطلح «القدس القديمة» بدلاً من مصطلح: القدس الشرقية أو القدس العربية، وذلك لتحديد موقع القدس المعني بالمشاريع، وحرصاً منّا على أن لا يفهم في المستقبل أن ما تقوم به إسرائيل من مشاريع خارج القدس وخاصة شرقي المدينة، هو المعني بالنزاع، ويكون هذا بعيداً عن القدس، وبعيداً عما نريد التوصل إليه وتثبيته.

من هذا خاصة، وقد بدأت المعركة الحاسمة بشأن مستقبل القدس وهي ملموسة من خلال تكرار اقتراحات الحل التي تعدها وتقدمها عشرات الهيئات، وايضاً من خلال سيل لا ينقطع من التصريحات والأعمال الإستفزازية.

وما يجري الآن سباق، خاصة بعد انقضاء الموعد الذي كان محدداً في اتفاق القاهرة، والذي كان بموجبه سيبدأ البحث في مكانة مدينة القدس، وهو الرابع من أيار من العام الماضي ١٩٩٦م. والتحول الحقيقي في الحرب الدائرة بشأن القدس ليست في تلك التصريحات التي يطلقها زعماء من كلا الطرفين، بل في حقيقة أن الفلسطينيين بدأوا وللمرة الأولى باتخاذ تدابير والقيام بأعمال لتحسين مواقعهم.

فبمبادرة من فيصل الحسيني، مسؤول ملف القدس الفلسطيني، أُلفت في مطلع تشرين الثاني ١٩٩٣م، لجنة هدفها إقامة «المجلس الوطني للقدس - فلسطين» ووضع خطة عمل في المرحلة الإنتقالية. وهذه اللجنة، التي يرئسها الدكتور مهدي عبد الهادي من الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة القضايا الدولية (PASSIA)، أعدت عملياً برنامجاً لمجلس بلدي بدوائره كافة، من دائرة تخطيط البناء التحتية إلى دوائر خدمات التعليم، والصحة، والثقافة، والدين، والأمن العام، وجباية الضرائب، إضافة إلى اقتراح بإنشاء قوة شرطة فلسطينية في القدس القديمة. وفي الندوات التي تنظمها، الجمعية الأكاديمية الفلسطينية، بدأوا يبلورون ما كان ينقص المواطنين الفلسطينيين القاطنين في القدس حتى الآن: زعامة محلية، وطاقم مهني؛ مهمتهما طرح ومناقشة الأفكار المتعلقة بمستقبلهم. ويدور الحديث، بين أمور أخرى، حول إقامة طاقم من الخبراء الفلسطينيين والإسرائيليين يعمل سوياً على تخطيط البناء في المدينة القديمة وضواحيها الشرقية. وفي المكاتب الأخرى، ذات الصلة ببيت الشرق، على غرار «المركز الجغرافي الفلسطيني»، حيث يتم بحرص شديد توثيق عملية السيطرة الإسرائيلية على الأراضي العربية، والمتابعة بيقظة شديدة لكل تحرك جديد على الأرض، ورسم خرائط مستقبلية لطرحها على طاولة المباحثات.

ويقوم خليل تفكجي★، بالعمل على إعداد ارشيف مفصل للخرائط وخطط البناء الخاصة

---

★ خليل تفكجي هو مدير المركز الجغرافي الفلسطيني، ومدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية بالقدس. وعضو بارز في اللجنة الأمنية المنبثقة عن محادثات طابا، وهو خبير فلسطيني في شؤون الإستيطان الإسرائيلي. ولديه مكتب في بيت الشرق بالقدس. كما أن لديه مشروعاً مقترحاً لحدود عاصمة فلسطين - القدس؛ تناوله في إحدى الندوات حول القدس (لمزيد من التفاصيل حول المشروع المقترح ننصح بالعودة إلى أبحاث الندوة السادسة حول هوية القدس العربية والإسلامية من ٢ - ٥ تشرين الأول ١٩٩٥م - عمان).





بالقدس منذ عهد الإنتداب والحكم الأردني، ومنذ الضم الإسرائيلي للمدينة حتى يومنا هذا. كما يعمل على إعداد مشروع كبير يتعلق بالقدس، بتمويل من حكومة كندا. ويجسد المشروع بواسطة الخرائط والرسومات، الخطوات الإسرائيلية أيضاً - بدءاً بإقامة الأحياء حتى شق الطرق.

ويحتفظ تفكجي بخرائط هيكلية وضعتها لجنة التخطيط في بلدية القدس لذلك العدد المحدود من الأحياء العربية، والتي تمت المصادقة عليها.

وقد أثارت الأنباء بشأن تأليف «المجلس الوطني للقدس - فلسطين» غضب رئيس البلدية الإسرائيلي أيهود أولمرت، ولقيت معارضة شديدة داخل الحكومة الإسرائيلية. وبحسب أولمرت هناك نية للعمل ضد المجلس «وفرض قيود على أنشطة مختلفة يمارسها الفلسطينيون في الشطر الشرقي من القدس، هدفها تقويض مكانةالمدينة، كمدينة موحدة»[٣٢].

**سياسة منظمة التحرير الفلسطينية تجاه القدس:**

إن سياسة م. ت. ف تجاه مدينة القدس؛ تقضي بإنشاء عاصمة سياسية تابعة للدولة الفلسطينية القادمة في الجزء القديم من المدينة. وهكذا، فإن منظمة التحرير الفلسطينية لديها مطلبان أساسيان:

أولاً؛ استعادة أراضي القدس.

وثانياً، إنشاء عاصمة وطنية على الأرض التي ستستعيدها.

وفي هذين المطلبين تستند قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى أساس شرعي يرجع إلى القرار رقم ١٨١/★ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإلى إعلان الإستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨م.

وهذه المطالب الفلسطينية المشروعة والتي يخضع جزء كبير منها للدراسة والمناقشة، يمكن أن تشمل:

- إحياء وتحديث المجلس البلدي للقدس القديمة، ودعمه بشبكة من هيئات وضع السياسات والتخطيط والإدارة.

---

★ القرار رقم ١٨١/ح لم يجعل النصف الغربي من مدينة القدس والذي احتلته إسرائيل في العام ١٩٤٨م، من حصة إسرائيل، ويعترف أكاديميون فلسطينيون ذو صلة بـ م. ت. ف، بأنه - واستناداً للقرار المذكور - ما زالت لدى المنظمة مطالب في أجزاء من القسم الغربي من المدينة، ويشيرون بوجه الخصوص إلى القرى الفلسطينية المدمرة في الجزء الغربي من المدينة.

- إنشاء هيئة للتنمية الحضرية للقدس القديمة تكون مهمتها قيادة ودعم المشاريع الفلسطينية في مجالات الأراضي والعقارات والتجارة والسياحة.

- خلق ودعم منظمات الإدارة الذاتية بين السكان القادرة على حشد الجهود المحلية لتحسين الأوضاع بمساندة المنظمات الدولية في مجالات التمويل والخبرات.

- استخدام وسائل الإعلام والرأي العام للدعوة لمقترحات ورؤية الفلسطينيين فيما يتعلق بمستقبل المدينة في إطار المفاوضات النهائية الشاملة حول وضعها. وأن أية مقترحات فلسطينية فيما يتعلق بمدينة القدس تدل على عنصرين مهمين في التفكير الفلسطيني:

**أولاً**: ليس هناك أي حل وسط فيما يتعلق بالأراضي في القدس القديمة إلّا على أساس العودة إلى حدود عام ١٩٦٧م، وهذا ما أكده أحمد قريع (أبو العلاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، والذي أدى مهمة رئيس مفاوضي منظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو -٢، بقوله: «لن نقبل بسنتمتر واحد من المصادرات التي تمت في القدس (من قِبَل إسرائيل) منذ العام ١٩٦٧م»[٣٣].

**ثانياً**: البحث عن وسائل للحصول على تعويض في مقابل وجود المستوطنين الإسرائيليين اليهود في القدس القديمة وضواحيها الشرقية، بإرساء أساس لحق فلسطيني متبادل من أجل الإقامة في الجانب الغربي من القدس.

## خاتمة:

القدس في واقع الحال مدينة محتلة بكاملها.. وهي في تاريخها حتى عام ١٩٤٨م، مدينة فلسطينية موحدة. وبعد ذلك التاريخ أصبحت مدينة مجزأة يحتل أكثر من نصفها الإسرائيليون، إلى أن تم احتلالها كاملة من قبلهم في عام ١٩٦٧م.

والمتتبع لتاريخ القدس القديمة والحديث يلاحظ أنها من أكثر مدن العالم تعرضاً للغزو، وبالرغم من ذلك فقد ذهب الغزاة وبقيت القدس، كما يلاحظ أن التركيب الاجتماعي لمواطني القدس وإن كان قد تأثر على مرّ الأيام بما وفد إليها من غزاة وحجاج، إلّا أنه يمكننا القول أن أهل القدس وما جاورها استطاعوا أن يحتفظوا بشخصيتهم الوطنيةو ولم يذوبوا قط مع غيرهم من الأقوام الوافدة.

ولما كانت هذه الدراسة سبر لرؤى وتصورات ومواقف إسرائيلية لمستقبل القدس، بالإضافة إلى المطالب الفلسطينية المشروعة في مدينة القدس، فإنه لم يكن مطلوباً - خلال الدراسة - معالجة مستقبل القدس ووضع الحلول، بقدر ما كان القصد هو بيان تأثير هذه الرؤى والتصورات





والمواقف على مركز الحدث في عملية السلام الجارية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بشأن مصير مدينة القدس التي تتطلب ان تتسم بالدراسة والبحث والتقصي؛ بحيث تنسجم النتائج مع ما هو ممكن، فالقابلية للتنفيذ لأية حلول مقترحة هو ما تفرضه الواقعية ومناهجها.

والمنهج الواقعي يجب أن يعود إلى التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا، ويجب أن يستند إلى قرارات الشرعية الدولية التي تنفي أسانيد السيادة الإسرائيلية على المدينة، والتي بالمقابل تعني بالضرورة ثبوت سيادة الشعب الفلسطيني على القدس. وتبعاً لذلك، لا بد لإسرائيل أن تسحب قواتها من المدينة، وأن تعيد الوضع - على الأقل - إلى ما كان عليه قبل عدوان حزيران ١٩٦٧م.. وأن يتاح للشعب الفلسطيني فرصة ممارسة حقه في تقرير مصيره على أرضه فلسطين بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

## المصادر

١ - ملف مجلة «السياسة الدولية» حول تسوية القدس، العدد ١١٤، اكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٣م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - القاهرة.

٢ - تقرير مجلة «السياسة الدولية» حول القدس، العدد ١٢٧، يناير (كانون ثاني) ١٩٩٧م.

٣ - فيليب جيللون، **أنا صهيوني: وأُطالب بدولة للفلسطينيين**، ترجمة عبد العظيم حماد، دار المعارف، القاهرة، آذار ١٩٧٨م، ص ١٦٨.

٤ - المصدر نفسه، ص ١٦٧.

٥ - **الإجراءات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس**، مديرية الدراسات والبحوث، وزارة الثقافة والإعلام - عمان، ١٩٧٤م، نقلاً عن سالم الكسواني، رسالة ماجستير حول المركز القانوني لمدينة القدس، عمان ١٩٦٧م، ص ٤١١.

٦ - YIGAL ALLON, The Case for dfensible borders, The Jerusalem Post - News paper, September (JERUSALEM - 24 - 9 - 1976).

- نقلاً عن ارشيف مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية بدمشق.

٧ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **مجلة «السياسة الدولية»**، العدد (١٢٧)، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨، ١٧٩.

٨ - **جيروزاليم بوست**، (صحيفة تصدر في القدس)، ٢٣ تشرين أول ١٩٩٤م. **وراديو عمان**، (رصد إذاعي)، ١ تشرين ثاني ١٩٩٤م، نقلاً عن ارشيف مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية بدمشق.

٩ - يوئيل ماركوس، **«كامب ديفيد فتحة إلى السلام»** هآرتس، ٣٠/ ١١/ ١٩٧٩م.

- نقلاً عن تصريحات جولدامائير للتلفزيون الأميركي (كولومبيا) بتاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧١م.

١٠ - صحيفة **التايمز اللندنية** الصادرة بتاريخ ١٣/ ٣/ ١٩٧١م، نقلاً عن ارشيف الأرض... بدمشق.

١١ - تقرير مجلة **«السياسة الدولية»** العدد ١٢٧، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

١٢ - المصدر نفسه.

١٣ - المصدر نفسه.

١٤ - المصدر نفسه.

١٥ - عل همشمار، (صحيفة إسرائيلية)، بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٧٦، نقلاً عن ارشيف الأرض... بدمشق.

١٦ - تقرير «مجلة السياسة» الدولية، العدد ١٢٧، مصدر سبق ذكره.

١٧ - المصدر نفسه.

١٨ - المصدر نفسه.

١٩ - صحيفة القدس (المقدسية)، ٥/ ٩/ ١٩٩٦م.

٢٠ - تقرير مجلة «السياسة الدولية»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

٢١ - المصدر نفسه.

٢٢ - جيفري أرونسون (باحث أميركي مختص بشؤون الشرق الأوسط)، نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤م، بيروت، ص ١٢٠ - ١٢٢.

٢٣- المصدر نفسه.

٢٤ - سارة هيلم، مراسلة The Independent في إسرائيل، نقلاً عن مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣ - ١٢٦.

٢٥ - المصدر نفسه.

٢٦ - ميخال بيلغ، «بلفاست أو بروكسل: القدس تنتظر قرار الحكم»، ملحق هآرتس، ٣/ ٦/ ١٩٩٤م، نقلاً عن مجلة الدراسات الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧ - ١٤٠.

٢٧ - المصدر نفسه.

٢٨- المصدر نفسه. كما ويمكنك مراجعة الملف السياسي لصحيفة «الدستور» اليومية الأردنية، بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٩٦م، مقالاً بعنوان: كيف يفكر دعاة النظام الشرق الأوسطي الجديد؟ (لا يوجد إشارة للمصدر)، ترجمة محمود أبو الرز.

٢٩ - المصدر الي استقينا منه هذه الفقرات، نقلاً عن: صحيفة «المجد» الأسبوعية الأردنية، بتاريخ ١٣/ ١/ ١٩٩٧م، ص ٥ وكذلك: تقرير خاص عن مجلة «روز اليوسف»، الأسبوعية المصرية، بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٩٦م، ص ٢٠، ٢١.

بالإضافة إلى متابعة برنامج «أحداث وشخصيات» الإسبوعي التلفزيوني، - عمان، ١٥/ ١/ ١٩٩٧م.. (وفي البرنامج تحدث يوسي بيلين حول الوثيقة، كما تحدث فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس، الذي أكدّ أن هذه الوثيقة «إذا كانت هناك وثيقة... فهي من طرف واحد»، ويقصد التنصل الرسمي الفلسطيني من مثل هكذا تصورات لحل مدينة القدس).

٣٠ - صحيفة «الدستور»، اليومية الأردنية، ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٧م.

٣١ - صحيفة «الرأي»، اليومية الأردنية، ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٧م.

٣٢ - ميخال بيلغ، هآرتس، مصدر سبق ذكره.

٣٣ - صحيفة معاريف الإسرائيلية، ١٩/ ٥/ ١٩٩٥م، نقلاً عن ارشيف مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية بدمشق.



# مستقبل القدس

## القرارات والمشاريع الدوليّة والعربيّة

ماهر كيوان

كانت قضية القدس، ومستقبل هذه المدينة المقدسة لدى الأديان الثلاثة، من أهم القضايا، التي تفرعت عن القضية الأم، قضية فلسطين؛ وكان موضوع القدس عرضة لمناقشات كثيرة ومعقدة، سواء داخل أروقة الهيئات والمنظمات الدولية أو خارجها، أو من جانب الدول المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقضية القدس. وقد اتخذت بشأنها العديد من القرارات والتوصيات، وطرحت العديد من المشاريع، بعضها طوباوية، وبعضها الآخر مشاريع مفصلة ومدروسة.

ولعلنا في بحثنا هذا حول مستقبل مدينة القدس، خاصة وأن المفاوضات النهائية بشأنها قد أزفت، نسلط الضوء على ما طُرح من قرارات ومشاريع على الصعيدين الدولي والعربي، وعلى صعيد العالمين الإسلامي والمسيحي، آخذين بعين الاعتبار مواقف واتجاهات الهيئات والمنظمات الدولية المختلفة بشأن القدس.. لعل وعسى يستفيد منها المفاوض الفلسطيني ويستخلص من مزاوجتها القرار الصائب خلال مفاوضاته الشائكة مع أناس حيروا وأعجزوا الأنبياء والرسل من قبل.

### قرارات ومشاريع دولية...!!

١ - وعد بلفور: كانت أولى المشاريع المأساوية بشأن فلسطين والقدس، المشروع البريطاني المتعلق بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، عبر ما يسمى وعد بلفور المشؤوم، عندما أرسل «آرثر جيمس بلفور» وزير الخارجية البريطاني - آنذاك - رسالته المشؤومة في الثاني من شهر

نوفمبر عام ١٩١٧م، إلى اللورد روتشيلد، بوصفه رئيساً للمنظمة الصهيونية – حينئذ – والتي جاء فيها: «يسرني جداً أن أبلغكم، بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهاينة، وقد عرض على الوزارة وأقرته».

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً، أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يُغيّر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الآخرى».

«وسأكون شاكراً إذا أنبأتم الاتحاد الصهيوني بهذا التصريح»(١)!!

إن أهم ما يسترعي إنتباه المدقق في هذا التصريح هو:

**أولاً:** أنه أُعطي قبل أن تتمكن القوات البريطانية من إحتلال فلسطين، ودون أن يكون هناك أي حق لبريطانيا، وهي التي لا تملك شيئاً في فلسطين، في أن تعطي مثل هذا الوعد للحركة الصهيونية، التي لا تستند على أي حق قانوني أو شرعي أو تاريخي في إدعاءاتها.

**ثانياً:** أن بريطانيا اعتبرت اليهود شعباً، ولم يكن لهم في فلسطين، وقتئذ، غير طائفة دينية لا يتجاوز تعدادها الخمسين ألفاً.. وفي الوقت نفسه، اعتبرت بريطانيا، الشعب الفلسطيني الذي يملك ٩٨٪ من المساحة الإجمالية للأراضي الفلسطينية «طوائف غير يهودية». بمعنى أقلية فلسطينية.

**ثالثاً:** أن بريطانيا قرّرت وضع مدينة القدس تحت السيادة اليهودية سلفاً، كونها جزءاً من الأراضي الفلسطينية التي سيقام عليها الوطن القومي اليهودي الموعود، مع الحفاظ على مصالح الطوائف الأخرى فيها.

وفي مذكرة سرية لوزير المستعمرات البريطاني «مالكولم ماكدونالد» إلى مجلس الوزراء البريطاني، كشف في الفقرة «٦» عن حقيقة هامة جداً، وهي أن الحكومة البريطانية، قد استشارت الحكومة الأمريكية بشأن وعد بلفور قبل إصداره، واتفقت معها عليه، ولم يكتف بذلك، بل استشارت بشأنه الحكومتين الفرنسية والإيطالية أيضاً. ومما جاء في الفقرة السادسة من المذكرة: «٦ – لقد وافقت على هذا التصريح قبل إصداره الحكومة الأمريكية، وبعدها الحكومتان الفرنسية والإيطالية»!(٢).

**٢ – مشروع أمريكي:** أعد تقرير للجنة أمريكية، شكلتها لجنة الشرق الأدنى في دائرة الاستخبارات الأمريكية، أرسلت لتقصي الحقائق في فلسطين، وقد أصبح فيما بعد، ولعدة عقود، أساساً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، مع بعض التعديلات





الطفيفة. وليس هناك شك في أن للحركة الصهيونية، وبالتنسيق مع بريطانيا، دورها البارز في توجيه هذه اللجنة، ويستدل على هذا بوضوح من تقريرها الذي تضمن التوصيات التالية المتعلقة بمستقبل فلسطين والقدس:

١ – توصي بأن تنشأ في فلسطين دولة يهودية منفصلة عن الدول المجاورة.

٢ – أن توضع هذه الدولة تحت الإنتداب البريطاني وتحت إشراف عصبة الأمم.

٣ – أن يُدعى اليهود إلى العودة إلى فلسطين وإلى الإقامة فيها، وأن تقدم لهم المساعدات اللازمة للنجاح في مساعيهم، على ألا تُضار الحقوق الشخصية والدينية منها بنوع خاص، وحقوق الملكية التي يتمتع بها السكان غير اليهود.

٤ – توصي بأن يتم الاعتراف بالدولة اليهودية حال تشكيلها فمن العدل والإنصاف أن تصبح فلسطين دولة يهودية.

٥ – توصي بأن توضع الأماكن المقدسة والحقوق الدينية التي تتمتع بها سائر الطوائف تحت حماية عصبة الأمم والدولة المنتدبة(٣).

وفي هذا المشروع أقرت الولايات المتحدة بوضع القدس تحت إدارة دولية.

**٣ – فلسطين تحت الانتداب:** بعد أن وافقت عصبة الأمم على إدخال نظام الإنتداب إلى ميثاقها، صدر عن مجلسها الذي يخضع لسيطرة دول الحلفاء، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وايطاليا، قراراً يتضمن وضع الممتلكات التركية تحت الإنتداب في مؤتمر باريس للصلح عام ١٩١٩م، وكانت فلسطين ضمن هذه الممتلكات. ومما جاء في صكّ الإنتداب على فلسطين، المؤرخ في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٣٣م، المادة الثالثة عشرة: «.. أن تضطلع الدولة المنتدبة «بريطانيا» بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني الدينية في فلسطين بما في ذلك المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم، دون سواها، عن كل ما يتعلق بذلك، بشرط أن لا تحوّل نصوص هذه المادة دون دخول الدولة المنتدبة فيما تراه معقولاً من الترتيبات مع الإدارة لتنفيذ نصوص هذه المادة، بشرط أن لا يُفسر شيء من هذا الصّك بأن يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام إدارة المقامات المقدسة الإسلامية الصّرفة المضمونة حصانتها»!(٤).

وبهذا القرار خضعت فلسطين والقدس للسيطرة البريطانية وبتشريع من عصبة الأمم المتحدة، في حين أن الدولة المنتدبة «بريطانيا» لم تراع أصول الإنتداب ونفذت مؤامراتها بتنفيذ وعد بلفور المشؤوم، وذلك عبر السماح لأعداد واسعة من المهاجرين اليهود بالدخول إلى فلسطين

بطريقة غير شرعية، وقامت بتسليحهم وتنظيمهم بمليشيات عسكرية. بالمقابل، بدأت بقمع أبناء الشعب الفلسطيني وسجنت كل من يملك قطعة سلاح، أو يقوم بمقاومة الهجرة اليهودية التي باتت تشكل أبعاداً خطيرة. وتهدد مستقبل الشعب الفلسطيني على أرضه، وتعرض حياته وممتلكاته للخطر مما أدى إلى إندلاع ثورات شعبية فلسطينية عارمة ضد هذه الهجرات، وقامت قوات الدولة المنتدبة بقمع هذه الثورات بوحشية ودموية.

**٤ - مشروع لجنة بيل:** في أعقاب الثورات المتتالية للشعب الفلسطيني ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وضد السماح البريطاني لهذه الهجرة، فقد أرسلت بريطانيا - الدولة المنتدبة - على فلسطين، لجنة ملكية برئاسة وزير شؤون الهند «اللورد روبرت بيل» عام ١٩٣٧م، الذي قدم تقريراً، يقع في أربعمائة صفحة، والذي اعتبر وثيقة ذات أهمية كبرى في أي بحث لمشكلة فلسطين، حيث أوصت هذه اللجنة بتقسيم فلسطين. وقد خصصت «لجنة بيل» الربع الشمالي من فلسطين، والجزء الأكبر من السهل الساحلي «أي ما يساوي ثُلث مساحة فلسطين للدولة اليهودية، على أن تبقى «القدس»، بيت لحم والناصرة، مع ممر إلى البحر الأبيض المتوسط عند يافا تحت الإنتداب البريطاني»![5].

وفيما بعد، أوفدت الحكومة البريطانية بعثة «فنية» أخرى عرفت بإسم «لجنة وود هيد» لبحث إمكانية التقسيم عملياً. فاقترحت اللجنة مشروعين آخرين: أحدهما يُعدل مشروع اللجنة الملكية بوضع الجليل تحت الإنتداب البريطاني بدلاً من تخصيصه للدولة اليهودية، والآخر يقترح أن يبقى كل النصف الجنوبي من فلسطين تقريباً، وجيب القدس ومساحة كبيرة من الشمال تحت الإنتداب البريطاني[6].

**٥ - قرار التقسيم «١٨١» لعام ١٩٤٧م:** في أعقاب تأسيس هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٥م، وصدور ميثاقها، ووثيقة حقوق الإنسان، وعلى أثر الثورات المتتالية للشعب الفلسطيني ضد الدولة المنتدبة «بريطانيا» التي انتهكت صكّ الإنتداب الصادر عن عصبة الأمم والخاص بفلسطين، فقد طالبت مجموعة من الدول بعرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة.

وفي دورتها الإستثنائية التي عقدت في شهر أيار ١٩٤٧م، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (١٠٦) الذي تم بموجبه تأليف لجنة دولية خاصة لفلسطين، تم إيفادها إلى فلسطين بتاريخ ١٥ آيار ١٩٤٧م، وذلك على أثر إبلاغ بريطانيا الأمم المتحدة بإعفاء إنتدابها على فلسطين في الأول من شهر آب/ أغسطس من عام ١٩٤٨م. وكلفت اللجنة بإعداد تقرير بشأن القضية الفلسطينية للنظر فيها في دورتها العادية المقبلة. وأوصت تلك اللجنة بضرورة تقسيم فلسطين إلى دولتين: إحداهما عربية والأخرى يهودية، كما أوصت بوضع مدينة القدس تحت





«حكم دولي خاص»!

وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧م، أصدرت الجمعية العامة في دورتها الثانية القرار رقم (١٨١) الخاص بخطة تقسيم فلسطين. ومما جاء في الجزء الثالث من القرار «أن مدينة القدس لها كيان منفصل «CORPAS SEPRATUM» خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعيّن مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة القائمة نيابة عن الأمم المتحدة.

وذكر أن حدود القدس، تشمل مدينة القدس، مضافاً إليها القرى والبلدات المجاورة، أبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم، وتشمل المدينة المنطقة المبنية من قرية قالونيا، وأبعدها شمالاً شعفاط.

كما أكد القرار «١٨١» على مجلس الوصاية، وخلال خمسة أشهر من الموافقة على هذا المشروع، أن يضع دستوراً مفصلاً للمدينة يتضمن جوهره الأحكام التالية:

١ - الإدارة الحكومية، مقاصدها الخاصة: على السلطة القائمة بالإدارة أن تتبع في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية:

أ - حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة الأديان التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم المسيحية - اليهودية - الإسلامية وصيانتها والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام - السلام الديني خاصة - مدينة القدس.

ب - تعزيز روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم[7].

وفي الوقت الذي بدأ فيه البريطانيون بالإنسحاب من فلسطين، ونظراً للتناقض والتباين الجوهريين بين الموقفين الفلسطيني واليهودي إزاء قرار التقسيم، فقد تصاعدت حدة القتال والإشتباكات في جميع أنحاء فلسطين، إلا أن الحركة الصهيونية إستطاعت الإستيلاء على أجزاء كبيرة من فلسطين، وأجزاء كبيرة من القدس، والتي عرفت فيما بعد بالقدس الغربية، وسيطر الفلسطينيون على القدس القديمة، حيث الأماكن الدينية المقدسة.

وقسّمت القدس إلى قسمين، قسم غربي احتفظ به اليهود، وقسم شرقي، احتفظ به الفلسطينيون، وفيما بعد خضعت القدس للسيطرة الأردنية في أعقاب الوحدة بين الضفتين، وبقيت المدينة مقسمة حتى عام ١٩٦٧م، عندما تمكن الإسرائيليون من الإستيلاء على شطرها الشرقي في أعقاب حرب حزيران.

**٦ - مشروع الكونت برنادوت:** في أعقاب اشتعال الحرب الفلسطينية - الصهيونية، اتخذت الحكومات العربية - آنذاك - قراراً في دمشق يوم ١٢ نيسان بالتدخل العسكري لإنقاذ فلسطين، لكن هذه الحكومات ما لبثت أن قبلت بوقف إطلاق النار في ٢ حزيران ١٩٤٨م

والموافقة على الهدنة، وذلك لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، وبدأ الوسيط الدولي الكونت برنادوت، إتصالاته مع الفرقاء، بحثاً عن تسوية للنزاع، وقدّم في أوائل أيلول ١٩٤٨م، مشروعاً تضمن:

١ - الإنتقال من مرحلة وقف القتال إلى تحقيق هدنة دائمة.

٢ - وضع مدينة القدس تحت إشراف دولي.

لكن عصابة «شتيرن» الصهيونية أقدمت على اغتياله في مدينة القدس في ١٧ أيلول ١٩٤٨م[٨]. وفي يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٤٨م، عيّنت الأمم المتحدة «رالف بانش» مساعد الأمين العام للمنظمة الدولية وسيطاً خلفاً لبرنادوت. وبتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨م وضعت اللجنة السياسية للأمم المتحدة مشروع قرار وافقت عليه الجمعية العامة ونص على:

**أولاً**: تؤلف لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء تقوم بالأعمال التي أُنيطت بالوسيط الدولي بهدف تنمية الصلات الحسنة بين إسرائيل وعرب فلسطين والدول العربية.

**ثانياً**: تحدّد القدس حسب قرار التقسيم وتوضع تحت إشراف هيئة الأمم[٩].

**٧ - اتفاقية رودس**: بعد جهود مكثفة، استطاع «رالف بانش» تمهيد الطريق إلى عقد «مؤتمر رودس»، حيث جرت في إطاره مفاوضات عربية - إسرائيلية غير مباشرة، وفي ٣ نيسان ١٩٤٩م وقّعت كل من مصر والأردن وسوريا ولبنان، إتفاقية الهدنة مع إسرائيل. وكانت العصابات الصهيونية، وخلال مباحثات رودس؛ قد استطاعت إحتلال الشقة الساحلية الفلسطينية على البحر الأحمر وأنشأت فيها ميناء عُرف باسم «إيلات».

وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن الفلسطينيين منعوا من المشاركة في المباحثات وفقدوا بذلك حق تقرير مصيرهم بأنفسهم، حيث تولت الدول العربية المسؤولية عنهم. وبهذه الاتفاقية أيضاً تحول الصراع من صراع فلسطيني - إسرائيلي، إلى صراع عربي - إسرائيلي، وتم شطب الهوية الفلسطينية التي ألحقت بالأردن ومصر، وتحول الفلسطينيون من شعب يناضل من أجل تحرير أرضه إلى مجموعة من اللاجئين الهائمين على وجوههم. ونصت إتفاقية رودس على:

١ - تُعَيَّن خطوط الهدنة في قطاع القدس - الخليل - البحر الميت.

٢ - تحل القوات الأردنية محل القوات العراقية التي أعلنت عن عزمها الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية[١٠].

وبهذه الاتفاقية، قسمت خطوط الهدنة مدينة القدس إلى قسمين، إحداهما يهودي والآخر عربي سيطرت عليه الأردن، وبذلك فشلت الأمم المتحدة رسمياً في تطبيق قرارها الخاص بشأن القدس، حسب ما جاء في قرار التقسيم عام ١٩٤٧م.





**٨ - مشروع لجنة التوفيق والمصالحة**: وقد شكلت هذه اللجنة بقرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤)، بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨م، وهي مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة وهي (تركيا، فرنسا، الولايات المتحدة) تكون مهمتها:

أولاً: القيام بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة الراحل (الكونت برنادوت) بموجب قرار الجمعية العامة رقم (١٨٦) الصادر بتاريخ ١٤ آيار ١٩٤٨م، وكانت مهمات الوسيط الدولي التي وردت في القرار المذكور:

أ - استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل تأمين القيام بالخدمات الضرورية لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم.

ب - تأمين حماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية[١١].

إلا أن هذا المشروع لم يلق النجاح ورفضته إسرائيل والدول العربية.

**٩ - لجنة التوفيق ومشروع جديد**: على أثر فشل مؤتمر باريس الذي عقد في ١٣ أيلول ١٩٥١م، في التوفيق بين المطالب العربية والإسرائيلية، تقدمت لجنة التوفيق بمشروع جديد تضمن عدة بنود منها:

★ الغاء كل المطالب الناتجة عن الأعمال الحربية في حرب ١٩٤٨م.

★ تنظر الحكومات المذكورة وتحت إشراف هيئة الأمم المتحدة في إمكانية تعديل أو إعادة النظر في إتفاقات الهدنة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا التالية:

أ - إجراء تعديلات إقليمية بما في ذلك إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

ب - مستقبل قطاع غزة الذي تديره مصر.

ج - إقامة مرفأ حُر في حيفا.

د - إجراء ترتيبات خاصة بالنسبة للحدود بين إسرائيل والعرب، مع اهتمام خاص بمسألة العبور الحُر إلى الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم[١٢].

هذا المشروع يبقي القدس مقسمة بين الأردن وإسرائيل، ولكنه يطالب فقط بحماية العبور الحُر لمختلف الطوائف الدينية.

**١٠ - مشروع قمة غلاسبورو**: في أعقاب الاعتداء الإسرائيلي على الدول العربية في الرابع من حزيران ١٩٦٧م، واحتلالها ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وسيناء والجولان، وفشل مجلس الأمن والجمعية العامة في إيجاد حل للإحتلال الإسرائيلي وإجباره على الإنسحاب من الأراضي التي احتلتها، فقد بدأت الدول الكبرى المسيطرة على مقدرات الأمم المتحدة وعلى قراراتها، بالبحث عن تسوية ترضي جميع أطراف الصراع في المنطقة. ففي ١٧ حزيران

١٩٧٦م، عقد اجتماع بين الرئيسين السوفياتي «كوسيغن» و«الأمريكي جونسون» في «غلاسبورو»، حيث عرض الرئيس الأمريكي مشروعاً لإحلال السلام في الشرق الأوسط تضمن عشرة نقاط منها:

★ انسحاب كافة القوات العسكرية وإنهاء حالة الحرب.
★ حماية الأماكن المقدسة مع ضمانات دولية لحرية الوصول إليها.

المشروع الأمريكي لم يتطرق إلى الإنسحاب الإسرائيلي من القدس، ولا إلى إعلان إسرائيل بضمها أو إعلانها عاصمة أبدية لها. وهذا يدلل على الموافقة الأمريكية على إبقائها تحت السيطرة الإسرائيلية، مع ضمان حرية الوصول للطوائف الأخرى. إلى الأماكن المقدسة[١٣].

إلا أن القيادة السوفياتية لم توافق على هذا المشروع الذي ولد ميتاً.

**١١ – مشروع الرئيس الأمريكي جونسون:** في أعقاب فشل المشروع الأمريكي لإحلال السلام في الشرق الأوسط، الذي طرح في قمة غلاسبورو، أعلن الرئيس «جونسون» في خطاب له يوم ١٩ حزيران عن مشروع جديد حدّد فيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحل في الشرق الأوسط تضمن خمس نقاط منها:

من الضروري احترام الإستقلال السياسي والسلام الإقليمي لجميع دول المنطقة، وتمشياً مع ذلك فإن ما تحتاج إليه الدول المعنية بالنزاع الآن هو «حدود» معترف بها بدلاً من الهدنة المعرضة باستمرار للإختراق والتدمير والحرب، وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للأديان الثلاثة في الأماكن المقدسة[١٤].

هذا المشروع الأمريكي لم يدعُ إلى الإنسحاب الإسرائيلي إلى حدود خطوط الهدنة، كما كان قد اتفق عليه في قبرص عام ١٩٤٩م، وإنما دعا إلى إقرار حدود جديدة تؤمن المصلحة الإسرائيلية أولاً وعلى حساب الأراضي الفلسطينية والعربية. كما أن هذا المشروع لم يدعُ إلى الإنسحاب الإسرائيلي من القدس، بل أبقاها تحت السيطرة الإسرائيلية. وهنا يبرز التناقض بين المواقف الأمريكية ومواقف الأمم المتحدة تجاه القدس ومستقبلها.

**١٢ – القرار رقم (٢٢٥٣) الصادر عن الجمعية العامة:** في أعقاب إحتلال إسرائيل لمدينة القدس، وإقدامها على إعلان المدينة عاصمة أبدية لها، وعلى أثر قيامها بتدمير أحياء فلسطينية في المدينة ونقل مستوطنين صهاينة للسكن فيها، مما يعني تغيير طابعها الديموغرافي والجغرافي، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يحمل الرقم «٢٢٥٣ (د إ ط – ٥)» يدعو إلى:





١ – تعتبر أن التدابير الإسرائيلية لتغيير مركز مدينة القدس غير صحيحة ومخالفة للقوانين الدولية.
٢ – تطلب من إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والإمتناع فوراً عن إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس[١٥].

**١٣ – المشروع النيجيري:** وفي محاولة للتوصل إلى تسوية النزاع العربي – الإسرائيلي قدمت «نيجيريا»، الدولة الأفريقية، مشروعاً للسلام للأمم المتحدة يدعو إسرائيل إلى الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإقامة وجود للأمم المتحدة في مناطق مجردة من السلاح على جانبي الحدود العربية – الإسرائيلية. كما يدعو إلى تأليف لجنة دولية للأماكن المقدسة، مع ضمان حرية الوصول إلى هذه الأماكن، وإيفاد مبعوث للأمم المتحدة للقيام بجولة في الشرق الأوسط يضع فيها توصيات ترمي إلى عقد معاهدة صلح دائم[١٦].

هذا المشروع النيجيري، بطريقة أو بأخرى، يحاول إحياء موضوع «تدويل» مدينة القدس، ووضعها تحت رقابة دولية، مع ضمان حرية الوصول لكافة الأديان.

**١٤ – المشروع الروماني:** بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٦٧م، وبمساهمة من رومانيا في إحلال السلام في الشرق الأوسط بعد أن عجزت الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى الوصول إلى قرار بهذا الشأن، فقد قدم رئيس وزراء رومانيا آنذاك مشروعاً لحل أزمة الشرق الأوسط تضمن أربع نقاط هي:

★ احترام الكيان الاقليمي لبلدان المنطقة بما في ذلك تأمين سلامة الحدود والرقابة الدولية عليها.
★ الاعتراف بالإهتمام الدولي بصيانة المصالح الروحية والدينية الخاصة في القدس للديانات الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية[١٧].

**١٥ – مشروع دول أمريكا اللاتينية:** بتاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٦٧م، تقدمت عشرون دولة من أمريكا اللاتينية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة تضمن ثلاث نقاط:

**أولاً:** يدعو بصفة عاجلة:

«إسرائيل إلى سحب كل قواتها من جميع أراضي الأردن وسوريا ومصر».

**ثانياً:** تؤكد من جديد اقتناعها بأن نظاماً دولياً مستقراً لا يمكن أن يقوم على أساس التهديد بالقوة أو استخدامها، وتعلن أن مشروعية إحتلال أو اكتساب الأراضي بمثل هذه الوسائل لا ينبغي الإعتراف بها. وتطلب من مجلس الأمن الإستمرار – بشكل عاجل – النظر في الموقف في الشرق الأوسط والتعاون أثناء ذلك بصفة مباشرة مع الأطراف المعنية والاعتماد على وجود الأمم المتحدة من أجل:

أ – تنفيذ نصوص الفقرة (١ – ٢) السابقة.

ب – ضمان حرية المرور عبر القنوات المائية الدولية في المنطقة.

جـ – الوصول إلى حل مناسب لمشكلة اللاجئين.

د – ضمان عدم انتهاك الإستقلال الإقليمي والسياسي لدول المنطقة بما في ذلك إنشاء مناطق مجردة من السلاح لهذا الغرض.

**ثالثاً:** تؤكد من جديد كما في التوصيات السابقة الرغبة في إنشاء حكم دولي لمدينة القدس[18].

ويلاحظ أن المشروع الأمريكي اللاتيني يطالب بإعادة الحياة إلى قرار التقسيم للعام ١٩٤٧م، وبخاصة الجزء الثالث منه، والذي يدعو إلى تطبيق حكم دولي خاص لمدينة القدس.

**١٦ – المشروع الباكستاني:** بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٦٧م، و١٤/ ٧/ ١٩٦٧م تقدمت الباكستان بمشروعي قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس.

– مشروع القرار الأول:

**أولاً:** أن هذه الإجراءات غير شرعية.

**ثانياً:** على إسرائيل أن تلغي كافة الإجراءات التي اتخذتها حتى الآن، وأن تكف عن اتخاذ أي عمل من شأنه أن يغيّر وضع القدس.

**ثالثاً:** على السكرتير العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حول الوضع في المنطقة وتنفيذ القرار الحالي خلال إسبوع من إقراره.

– مشروع القرار الثاني:

دعت الباكستان الأمم المتحدة إلى التنديد بإسرائيل وإرغامها على الإنسحاب من القدس، وينص هذا المشروع على:

**أولاً:** التنديد بفشل إسرائيل في تنفيذ التوصيات السابقة للجمعية العامة الخاصة بالقدس.

**ثانياً:** تجديد دعوتها إلى إسرائيل بأن تلغي جميع الإجراءات المتخذة وتمتنع عن إتخاذ أية إجراءات أخرى تؤدي إلى تغيير وضع القدس.

**ثالثاً:** الطلب من السكرتير العام دفع تقرير إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن الوضع وعن تنفيذ القرار[19].

**١٧ – قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) ١٩٦٧م:** نتيجة لإخفاق الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكافة المشاريع المطروحة – آنفة الذكر – في التوصل إلى قرار يجبر إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية التي إحتلت في الرابع من حزيران، ودون أن تتمكن من إدانة





العدوان الإسرائيلي وإزالة أثاره، فقد تحولت قضية النزاع العربي – الإسرائيلي إلى مجلس الأمن الذي أقر بالإجماع يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧م مشروع القرار الذي قدمته بريطانيا، وهو القرار «٢٤٢» ومما جاء في هذا القرار:

«إن مجلس الأمن يعبرُ عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالإستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمن، وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق:

**أولاً:** يؤكد أن تحقيق مباديء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

أ – سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير.

ب – إعفاء جميع إدعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

**ثانياً:** يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري إتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد إتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمباديء الواردة في مشروع هذا القرار[20].

ونلاحظ أن هذا القرار، الذي قبلت به الدول العربية، وفيما بعد قبله الفلسطينيون، لا يضع مسألة القدس في عين الإعتبار ولا يذكرها ولا يبطل الإجراءات الإسرائيلية لضمها. كما لا ينص القرار في صيغته الإنجليزية على الإنسحاب من كافة الأراضي العربية والفلسطينية، فقط نص على الإنسحاب من «أراض محتلة».

**١٨ – مشروع سكرانتون:** اختار الرئيس الأمريكي، «وليم سكرانتون» مبعوثاً عنه لتقصي الحقائق إلى الشرق الأوسط، وأثناء زيارته للأردن بتاريخ ٨/ ١٢/ ١٩٦٨م، قدم مشروعاً لحل أزمة الشرق الأوسط تضمن ستة نقاط:

**أولاً:** ضم قطاع غزة إلى الأردن.

**ثانياً:** إعطاء الأردن طريقاً برياً إلى غزة يمُر بالقدس، الخليل، بئر السبع، ويصل إلى غزة التي تكون تحت السيادة الأردنية الكاملة.

**ثالثاً:** إعادة الضفة الغربية كلها إلى الأردن بعد تجريدها من السلاح، ومنع وجود أية قوات أردنية محاربة بإستثناء قوى الشرطة والأمن العام للحفاظ على الأمن الداخلي.

**رابعاً:** إحتفاظ إسرائيل بمراكز أمن خاضعة لسيادتها (على طريقة القواعد البريطانية في قبرص) وذلك في مثلث نابلس، جنين، قلقيلية، بحيث تشكل حزام أمن لها.

**خامساً:** تُعيد إسرائيل القدس العربية القديمة إلى الأردن مع وضع الأماكن المقدسة كلها تحت سلطة دينية دولية مشتركة مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقات فيها وتعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى.

**سادساً:** منع وجود أية قوات من الدول العربية في الدول الشرقية من الأردن وجلاء القوات المرابطة حالياً هناك[21].

**١٩ - محادثات ووساطة الدول الأربع الكبرى:** بدأت في سرية كاملة محادثات الدول الكبرى الأربع (الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة، بريطانيا، وفرنسا) في ٣ نيسان ١٩٦٩م في نيويورك. ومثّل هذه الدول سفراؤها لدى الأمم المتحدة، وقدمت ثلاث مجموعات من الوثائق كأساس للمناقشات:

١ - وثيقة قدمها الاتحاد السوفياتي.

٢ - وثيقة فرنسية.

٣ - الوثيقة الأمريكية والتي نصت على:

١ - تقبل الأطراف المعنية قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م.

٢ - تتفاهم كل الأطراف عن طريق الدكتور يارنغ حول المسائل الجوهرية، غير أنه لا يستبعد الوصول إلى تفاهم بطريق أكثر مباشرة فيما بعد.

٣، ٤ - (....).

٥ - تُصر الولايات المتحدة على أن أية تعديلات في الحدود القائمة (حدود الرابع من حزيران) يجب أن يكون مبعثها دواعي الأمن وأن لا تعكس ثقل الغزو.

٦ - تكون هناك مناطق منزوعة السلاح.

٧ تبقى القدس موحدة، على أن يكون للأردن حق مدني وديني واقتصادي فيها.

٨ - حرية الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران يجب أن تكون مكفولة لكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل. ويلاحظ أن الوثيقة الأمريكية تبقي القدس موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية.

أما الوثيقة الفرنسية: فقد استثنت وضع مدينة القدس من البحث في هذه المرحلة، والعودة إلى بحثها بعد الإنتهاء من الإتفاق على سحب القوات الإسرائيلية وحل المشاكل الأخرى[22].

**٢٠ - مشروع روجرز:** بعد فشل المشاريع المطروحة حول الشرق الأوسط، وبعد اشتداد





حرب الإستنزاف على الجبهة المصرية - الإسرائيلية قدم «وليم روجرز» وزير الخارجية الأمريكي مقترحات تضمنت:

**أولاً:** إنسحاب إسرائيل من «أراض» عربية محتلة في حرب حزيران ١٩٦٧م، وذلك مقابل ضمانات عربية للوصول إلى التزام مبرم للسلام.

**ثانياً:** إدخال تعديلات طفيفة على الحدود يتم الإتفاق عليها من خلال المفاوضات.

**ثالثاً:** ضمانات أمنية تشمل «شرم الشيخ» وإقامة مناطق منزوعة السلاح في سيناء ووضع ترتيبات نهائية بالنسبة لقطاع غزة لكي تتمكن القوات الإسرائيلية من الإنسحاب من الأراضي المصرية.

**رابعاً:** تأمين العبور الحُر إلى الأماكن المقدسة في القدس، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المدنية لجميع السكان ومصالح جالياتها الإسلامية والمسيحية واليهودية، من قبل إدارتها الموحدة[23].

هذه المبادرة الأمريكية تبقي الإدارة الموحدة لمدينة القدس تحت السيطرة الإسرائيلية، حيث أنها لم تبطل، ولم تدعُ، إلى إلغاء قرارات وإجراءات الضم الإسرائيلية لمدينة القدس.

**٢١ - مشروع «ملف التسوية الأمريكي»:** بموجب هذا المشروع، فإن التسوية الأمريكية تتجه إلى جعل قطاع غزة مندمجاً بالكيان الفلسطيني، سواء أكان هذا الكيان مستقلاً أو ضمن المملكة العربية المتحدة، وفق المشروع الأردني. ويرى مصمموا هذا المشروع أن يمتد من قطاع غزة شريط أرضي مجرد من السلاح يبدأ من الساحل غربي غزة عبر سيناء كحاجز بين مصر وإسرائيل، على أن يكون تحت سلطة وإشراف الأمم المتحدة. ويُعيد هذا المشروع مرتفعات الجولان إلى سورية، مع إيجاد حاجز أرضي مجرد من السلاح بين سورية وإسرائيل تحت رقابة الأمم المتحدة.

وتماشياً مع إيجاد ظروف موضوعية للتعايش، سيكون هناك ممر محايد عبر إسرائيل يصل الضفة الغربية بقطاع غزة، بشرط وجود ضمانات قوية بألا يستخدم هذا الممر لنقل الأسلحة والمعدات، وشرط تحديد القوة العسكرية الموجودة في قطاع غزة.

أما بالنسبة للضفة الغربية، فإن الخريطة المقترحة، وفقاً لهذا المشروع، ترى أن تكون المنطقة الممتدة من شمال وجنوب وشرق القدس منطقة عربية، إلا أن المخططين رأوا أن التعريف المناسب هو ترك مدينة القدس ضمن إسرائيل مع إعلانها عاصمة مشتركة لكل من إسرائيل والكيان العربي، على أن تكون مسألة الإنتقال للأشخاص والبضائع حرة تماماً ضمن حدودها، وأن تكون حرية ممارسة الطقوس والإحتفالات الدينية مكفولة في جميع أنحائها لجميع الطوائف.

وعلى أساس هذا المشروع، فإن الحدود بين إسرائيل والكيان العربي لن تمُر عبر القدس، بل حولها. وقد تركت خريطة المشروع مواقع مراكز الأمم المتحدة في القدس دون تحديد، ولم يستقر الرأي آنذاك، عما إذا كان يجب الإستجابة إلى مطالب إسرائيل بضمها إلى القدس المحتلة، أو إذا كان يجب جعلها مستقلة مجردة من السلاح، على اعتبار أن عدم إحتلال الأردن لها، وهي المطلة على القدس، ينفي أي خطر محتمل من جهتهم على القدس(٢٤).

## مرحلة ما بعد حرب تشرين ١٩٧٣م

في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣م، والمشاركة العسكرية لقوات الثورة الفلسطينية التي استطاعت فتح جبهة ثالثة مع إسرائيل عبر الحدود اللبنانية وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودخول منطقة الشرق الأوسط مرحلة أخرى من مراحل التسويات الساعية لحل النزاع في الشرق الأوسط، دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة من الإعتراف العربي أولاً بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في العام ١٩٧٤م، وثانياً الإعتراف العالمي، حيث تم إدراج قضية فلسطين كبند مستقل على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي اتخذت قراراً بتوجيه دعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية للإشتراك في جميع الجهود والمؤتمرات التي تعقد لمناقشة أزمة الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية. ففي العاشر من تشرين الأول عام ١٩٧٥م، تم توجيه أول دعوة لـ م. ت. ف، وذلك بناء على قرار رقم ٣٣٧٥، وبذلك دخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة، عندما استعاد الفلسطينيون حق التحدث بإسمهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم دون وساطات عربية، في كافة أروقة المنظمات والهيئات الدولية، كالجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، وإن كان ذلك بصفة مراقب دولي، وبذلك اتخذ الصراع مجدداً سمة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهو صراع وجود، وليس صراع حدود بين الدول العربية وإسرائيل.

وأدى هذا الإعتراف الدولي الواسع بمنظمة التحرير الفلسطينية التي، أعطت القضية أبعاداً سياسية جديدة – وليس فقط إنسانية كمشكلة لاجئين – إلى اعتراف وزارة الخارجية الأمريكية، بالحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني، وذلك عندما خرجت بوثيقة «ساوندرز» في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٥م، حيث أكدت هذه الوثيقة أن الولايات المتحدة قد «أعلنت مراراً وجوب آخذ التطلعات والمصالح المشروعة للعرب الفلسطينيين في الاعتبار، وخاصة في أي مشروع سلام عربي – إسرائيلي. إن المسألة ليست ما إذا كان من الواجب القيام بهذا، بل المسألة هي في كيفية القيام به»!





كما حدد «ساوندرز» حقيقة أن الولايات المتحدة كانت في البداية ترى أن القضية، قضية «لاجئين ومقتلعين» أما الآن فهناك إدراك لرغبة الفلسطينيين في الحصول على صوت في «تقرير مصيرهم السياسي»!(٢٥) في حين تحدث الرئيس الأمريكي كارتر في مشروعه للسلام في الشرق الأوسط الذي أدلى به يوم ١٩٧٧/٣/١٨م عن «تأمين وطن» «هوم لاند» للشعب الفلسطيني(٢٦).

**٢٢ – مشروع بريجنسكي:** فحسب ما نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية في عدد يوم ٢٢/ ١٩٧٧/٦م، فقد تضمن هذا المشروع الذي طرحه مستشار الرئيس الأمريكي كارتر للأمن القومي خمس نقاط منها:

**أولاً:** تقسيم المملكة الأردنية الهاشمية إلى قسمين:

الأول فلسطيني ويتكون من الضفة ويمنح الحكم الذاتي ويكون منزوع السلاح ويسمح لإسرائيل بتسيير دوريات أمنية فيه، ويكون تابعاً إدارياً للأردن.

والثاني أردني.

**ثانياً:** يحصل الأردن بموجب هذا المشروع على حق استخدام قطاع في ميناء حيفا.

**ثالثاً:** تظل القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل، إلا أنها من الممكن أن تُصبح أيضاً العاصمة الإدارية للإقليم الفلسطيني، ومن الممكن إنشاء مجلس ديني يضم ممثلين عن الديانات الثلاث، ويتولى الإشراف على الأماكن المقدسة(٢٧).

**٢٣ – مشروع اللورد كارادون للسلام:** من المعروف أن اللورد كارادون هو الذي صاغ ووضع مبادىء قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، إلا أنه، وفي شهر آيار ١٩٧٨م، أضاف سبع فقرات جديدة لتوفير خطة للسلام وفق القرار المذكور منها:

★ وقف جميع أنواع العنف.

★ وقف لجميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة.

★ تقسيم مدينة القدس إلى «قدس عربية» وأخرى إسرائيلية وبدون أية حواجز بينهما(٢٨).

**٢٤ – بيان قمة البندقية:** وقد نشرته، «نشرة التعاون مع العالم العربي» (نشرة شهرية ألمانية) عدد ٧ لسنة ١٩٨٠م. وهذا البيان يُعبر عن تطور في المواقف الأوروبية تجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في أرضه وفي مدينة القدس. وتضمن البيان احدى عشرة نقطة:

**أولاً:** أجرى رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية الأوروبية التسع تبادلاً معمقاً لوجهات النظر حول الوضع السائد في الشرق الأوسط بكل عناصره (...) وقد اتفقوا على أن حالة التأزم المتزايدة في المنطقة تشكل خطراً جدياً وتجعل من الضروري والعاجل إيجاد حل

شامل للنزاع العربي - الإسرائيلي.

**ثانياً:** (...).

**ثالثاً:** وفي هذا الصدد تستند بلدان المجموعة على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، وعلى المواقف التي عبرت عنها في عدة مناسبات (...).

**رابعاً:** على الأسس الموضحة فقد حان الوقت لتسهيل الاعتراف وتطبيق مبدأين مقبولين عالمياً من طرف المجموعة الدولية وهما الحق في الوجود والأمن لكل دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل، والعدل لكل الشعوب مما يفرض الإعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

**خامساً:** (....).

**سادساً:** إن المشكلة الفلسطينية، والتي هي ليست مجرد مشكلة لاجئين، يجب أن تجد أخيراً حلاً عادلاً، وأن الشعب الفلسطيني الذي يؤمن بوجوده كشعب، يجب تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة عن طريق عمل ملائم يرد في إطار حل سلام شامل.

**سابعاً:** (...).

وإن هذه المبادىء تلزم كل الأطراف المعنية بما في ذلك الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يجب إشراكها في المفاوضات.

**ثامناً:** أن البلدان التسع تعترف بالدور الهام جداً الذي تكتسبه مسألة القدس بالنسبة لكل الأطراف المعنية وفي هذا الصدد فإن بلدان المجموعة تؤكد أنها لا تقبل أية مبادرة تتخذ من جانب واحد وتهدف إلى تغيير وضع القدس، وأن كل اتفاق حول وضع المدينة يجب أن يضمن حق حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة[٢٩].

**٢٥ - دراسة أمريكية حول الشرق الأوسط:** كشفت دراسة أجراها معهد أمريكي متخصص نشرته صحيفة «الرأي العام» الكويتية في عدد يوم ٣/ ١٢/ ١٩٨١م، أن ست نقاط تفاهم قد تشكل جدول أعمال للمسائل الأساسية التي يمكن أن تكون الأطراف المعنية في أزمة الشرق الأوسط مستعدة لبحثها وتقضي هذه النقاط:

١ - أن تعلن الأطراف المعنية عن موافقتها على عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة وتسوية النزاعات عبر طرق ساعية.

٢ - أن تكون كافة مبادىء وبنود وأحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ أساس هذه المفاوضات.

٣ - الاتفاق على حل المشكلة الفلسطينية بكل وقائعها.





٤ - (...).

٥ - تشكيل هيئة دولية تناط بها مسؤولية تطوير سلطة عربية فلسطينية تحظى برضى الذين ستحكمهم وتراقب التزام هذه السلطة في العيش بسلام مع جاراتها، حتى يتاح المجال أمام إنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والإدارة العسكرية والمدنية إلى الحدود المتفق عليها.

٦ - تقوم الأطراف المتفاوضة بوضع ترتيبات تتعلق بالسلام في مدينة القدس، التي يجب ألا تقسم وأن توضع الأماكن المقدسة فيها في أيدي ممثلي الديانات الثلاث وأن يعكس المجلس البلدي فيها اتجاهات المدينة الأخلاقية والثقافية والدينية، وأن يتم الإعتراف بدور عربي في القدس ويتم الاتفاق عليه في المفاوضات[٣٠] في هذا المشروع الأمريكي تبقى القدس الموحدة تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة.

**٢٦ - مبادرة الرئيس ريغان:** في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي ريغان بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٨٢م في أعقاب خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، أعلن مبادرة سلام في الشرق الأوسط من ست نقاط:

١ - لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة.

٢ - لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة.

٣ - تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالإرتباط مع الأردن.

٤ - التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة.

٥ - عدم تقسيم القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات.

٦ - التزام الولايات المتحدة بحماية إسرائيل[٣١].

**٢٧ - مشروع بريجنيف لإقرار السلام في الشرق الأوسط:** في ١٥ أيلول ١٩٨٢م اقترح بريجنيف ستة مبادىء لإقرار السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط:

**أولاً:** وجوب المراعاة الصارمة لمبدأ عدم جواز الإستيلاء على أراضي الغير عن طريق العدوان. وهذا يعني أن تُعاد للعرب كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م (....).

**ثانياً:** وجوب تأمين الحق الثابت للشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة به عملياً في الأراضي الفلسطينية التي سوف يتم تحريرها (...).

**ثالثاً:** يجب أن يعاد إلى العرب الجزء الشرقي من مدينة القدس الذي احتلته إسرائيل سنة ١٩٦٧م، والذي توجد فيه المقدسات الإسلامية، والذي ينبغي أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. ويجب أن تؤمن في مدينة القدس بأسرها حرية زيارة المؤمنين إلى الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة (....)[٣٢].

**٢٨ – القرارات الصادرة عن مجلس الوصاية بشأن القدس:** كافة القرارات التي صدرت عن مجلس الوصاية الذي كلفته الأمم المتحدة بشأن القدس منذ القرار رقم «٢٩» ١٩٤٧م، والقرار رقم «٣٢» ١٩٤٨م، و«١١٣» ١٩٤٩م، والقرار رقم «١١٨» ١٩٥٠م، والقرار «٢٣٢» ١٩٥٠م والقرار «٢٣٤» ١٩٥٠م، وقد نصت هذه القرارات بمجملها على أن مجلس الوصاية، وقد كلفته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القسم «ج» من الجزء الثالث من مشروع التقسيم والإتحاد الاقتصادي (A/5/6)، وضع تفاصيل نظام مدينة القدس والموافقة عليه خلال خمسة أشهر من اتخاذ الجمعية العامة قرارها حول حكومة فلسطين في المستقبل، وأن تدار مدينة القدس من قبل الأمم المتحدة بموجب نظام دولي خاص، واختارت مجلس الوصاية ليضطلع بالنيابة عن الأمم المتحدة، بمسؤوليات السلطة الإدارية بالنسبة إلى المدينة ويضع نظاماً مفصلاً للمدينة ويوافق عليه[٣٣].

**٢٩ – موقف الأمم المتحدة من مدينة القدس:** في أعقاب توقيع معاهدة السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، حاولت الولايات المتحدة شطب القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، على اعتبار أن هناك مفاوضات تجري بين الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، لحل كافة القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ولا داعي لتدخل الأمم المتحدة بذلك، وذلك بهدف شطب أية مرجعية شرعية دولية قد تلجأ إليها السلطة الفلسطينية للتدخل في حل القضية الفلسطينية في حال تعنت إسرائيل ورفضها تنفيذ الإتفاقيات والبرتوكولات الموقعة بإشراف الدول الكبرى راعية عملية السلام، وشطب أي سند قانوني دوري يقر بشرعية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إلا أن الأمم المتحدة رفضت هذه المحاولات، ووجدت موقفها الثابت تجاه القضية الفلسطينية والقدس، حيث اعتبرت قرار إسرائيل فرض قوانينها وإدارتها على مدينة القدس غير قانوني ويعتبر لاغياً وباطلاً وليست له أي شرعية على الإطلاق. كما وصفت الجمعية العامة في اجتماعاتها المتتالية نقل بعض الدول بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، انتهاكاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم «٤٧٨» لعام ١٩٨٠م[٣٤].

**٣٠ – المواقف الأمريكية تجاه القدس:** كما أسلفنا، فإن هناك محاولات أمريكية لشطب كل مرجعية دولية شرعية ذات صلة بالقضية الفلسطينية. وعبّر عن هذه المواقف مندوب الولايات المتحدة، لدى اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني «دوغلاس كين» الذي قال: أن حكومته ستواصل معارضتها لعبارات مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس»! وقال «كين» إن حكومته تؤكد وجهة نظرها في أن إتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م، تنطبق على الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧م، ولكنها تعارض تضمينها





في المشروعات المستقبلية[٣٥].

وكانت الولايات المتحدة قد أوضحت موقفها بالنسبة لمستقبل القدس في رسالة التطمينات الموجهة للفلسطينيين قبل انعقاد مؤتمر مدريد، عندما أشارت إلى أن «مدينة القدس يجب ألا تكون مطلقاً مدينة مقسمة ووضعها النهائي يجب أن يحدد خلال المفاوضات»[٣٦].

**٣١ – الموقف البريطاني تجاه القدس:** آثرنا توضيح الموقف البريطاني من قضية فلسطين ومدينة القدس، على اعتبار أن بريطانيا، هي الدولة التي كانت منتدبة على فلسطين، وهي سبب كل المآسي التي مر بها الشعب الفلسطيني وما زال يعاني من ويلاتها.

ففي كلمة لوزير الخارجية البريطاني «مالكوم ديفكيند» أمام جمعيةالعون الطبي الفلسطيني (MAP) في لندن يوم ٢٣/ ٥/ ١٩٩٦م، قال: «كما تعلمون، أن بريطانيا قد أوضحت منذ سنوات عديدة، مثلها مثل المجتمع الدولي، أنها تعتبر إسرائيل تحتل القدس الشرقية عسكرياً، وأنها تملك السلطة بحكم الواقع فقط على القدس الغربية. إن الحل الدائم الذي يمكن للمجتمع الدولي، أنها تعتبر إسرائيل تحتل القدس الشرقية عسكرياً، وأنها تملك السلطة بحكم الواقع فقط على القدس الغربية. إن الحل الدائم الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يصادق عليه يجب أن يحترم الطموحات الشرعية للأطراف المعنية وأن يحترم الطبيعة الخاصة للأماكن المقدسة التي هي موضع اهتمام العديد في العالم أجمع»!![٣٧].

**٣٢ – الفاتيكان والقدس:** تميز موقف الفاتيكان منذ البداية برفض فكرة قيام وطن قومي لليهود في فلسطين.

ففي العشرينات من هذا القرن اقترح الكرسي الرسولي للحفاظ على المصالح المسيحية في القدس، تمديد فترة الإنتداب البريطاني، وإذا تعذّر هذا الأمر، توضع القدس تحت إشراف دولي، برعاية الأمم المتحدة، بمعنى «تدويل مدينة القدس»!!. وفي العام ١٩٤٧م، عندما عرضت قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة، وقف الفاتيكان إلى جانب قيام دولة عربية، لكن قرار التقسيم والوضع الخاص الذي منح للقدس في الجزء الثالث من قرار التقسيم رقم «١٨١» «CORPUS SEPARATUM» لم ينفذ بسبب قيام الحرب بين الفلسطينيين والعرب من جهة، والإسرائيليين من الجهة الأخرى.

– فيما بعد أعاد البابا بولس الثاني عشر تأكيد موقف الكنيسة لصالح «تدويل» القدس. وكررت الكنيسة الكاثوليكية ذلك في أدبياتها عام ١٩٤٩م، مؤكدة على حق عودة الفلسطينيين إلى أرضهم، ولم يعترف الكرسي الرسولي بالدولة العبرية.

– وفي الأعوام ١٩٦٧م و١٩٧٧م، أكد الكرسي الرسولي على فكرة «تدويل» القدس.

- وفي عام ١٩٤٨م، صرح البابا يوحنا بموقفه، الذي تضمن الإعتراف بحق إسرائيل في حدود آمنة وحق الفلسطينيين في «وطن»، ونادى بوضع قانوني ضامن لحقوق الطوائف على المستوى الديني أولاً، ثم الاقتصادي، مبدياً حزمة في مسألة «تدويل» القدس[٣٨].

**٣٣ - مشروع لمستقبل القدس:** قدم هذا المشروع الأب نعمة السمعان يوم ٢٣/ ٩/ ١٩٧٧م، في العاصمة الأردنية عمان وتضمن:

١ - أن تعود القدس العربية كاملة إلى أهلها الشرعيين، كما كانت قبل حرب ١٩٦٧م.

٢ - أن تضع هيئة الأمم المتحدة دستوراً يشمل القدس العربية والقدس اليهودية بدون تفرقة أو تمييز ويحفظ الوحدة في مدينة القدس بجزئيه العربي واليهودي.

٣ - يضمن هذا الدستور، اضافة إلى وحدة القدس كاملة:

أ - أن تكون القدس مدينة مفتوحة، أي لا حرب فيها، وذلك ضماناً وحفاظاً على مقدساتها من الدمار.

ب - أن يضمن هذا الدستور حرية الوصول للعبادة لجميع الأديان «Free Access» بدون عائق أو صعوبة.

٤ - السلطة العربية تقوم بتنفيذ هذا الدستور في القدس العربية، كما تقوم السلطة الإسرائيلية بتنفيذ هذا الدستور في القدس اليهودية مع ضمان الوحدة بينهما.

٥ - تشرف هيئة الأمم المتحدة على تنفيذ هذا الدستور[٣٩].

**٣٤ - قرارات المؤتمر الإسلامي - المسيحي بشأن القدس:** عقد في بيروت - لبنان، ما بين ١٤- ١٦/ ٦/ ١٩٩٦م، المؤتمر الإسلامي المسيحي، والذي شارك فيه رؤساء الطوائف المسيحية والإسلامية في الشرق. وقد صدر عن المؤتمر ثمانية عشر قراراً.

١ - ربط العملية السلمية بتحرير القدس وعودتها إلى الشعب الفلسطيني ورفض إرجاء التفاوض في شأنها إلى نهاية مفاوضات السلام.

٢، ٣ - (....).

٤ - إعلان عدم شرعية المستوطنات وضرورة إزالتها ووقف عمليات الإستيطان اليهودي وتغيير التركيبة السكانية للمدينة المقدسة.

٥ - إعلان بطلان كل قرارات الإستيلاء على الأراضي العربية في القدس، سواء أكانت من الممتلكات العامة أم الخاصة.

٦ - إعلان وجوب التوقف عن أي أعمال حفر وتخريب في الأماكن المقدسة أو في محيطها (المسجد الأقصى، وسائر المساجد والكنائس والأديرة والمقابر والأبنية القديمة).





٧ - رفع الحظر عن تنقل الفلسطينيين من القدس وإليها.

٨ - السماح بكل الأنشطة الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية للفلسطينيين المسلمين والمسيحيين.

٩ - (...).

١٠ - ضرورة تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية ولا سيما القرارات التي تمس وضع القدس مثل القرار ٢٤٢ في شأن ضرورة الجلاء من الأراضي المحتلة والقرار رقم ٤٧٨ في شأن نقل الهيئات الدبلوماسية إلى القدس.

١١، ١٢ - (....).

١٣ - العمل على تثبيت أقدام العرب المسلمين والمسيحيين في القدس وعدم تنفيذ المخطط الصهيوني لتهجيرهم.

١٤ - (....).

١٥ - دعوة الدول العربية الإسلامية إلى فرض ضريبة لتمويل صندوق القدس الذي ينفق من حصيلة على القضية الفلسطينية عموماً.

١٦ - (....).

١٧ - التنسيق بين كل الهيئات والجهات المعنية بقضية القدس[٤٠].

## مشاريع وقرارات بلدان حركة عدم الإنحياز بشأن القدس

**٣٥ - البيانات الختامية والقرارات الصادرة عن اجتماعات مكاتب التنسيق الوزارية للدول غير المنحازة:** وذلك في مؤتمر «ليما» العاصمة البيروانية عام ١٩٧٥م، وفي الجزائر عام ١٩٦٧م، والمؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في كولومبو - سري لانكا - عام ١٩٦٧م، والاجتماع الوزاري في نيودلهي عام ١٩٧٧م وإعلان وزراء الخارجية في بلغراد عام ١٩٧٨م، واجتماع مكتب التنسيق في كولومبو عام ١٩٧٩م. جميع هذه المؤتمرات، أكدت على إعادة مدينة القدس العربية إلى السيادة العربية، وإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالإنسحاب من الأراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة على نحو غير مشروع، بما فيها القدس. واعتبرت هذه المؤتمرات الإدارات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بهدف تغيير المعالم السكانية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومن بينها إجراءات تهويد القدس والناصرة ومنطقة الجليل إجراءات، لاغية وباطلة، وبالتالي فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتراف بها أو ما يترتب عليها من آثار.

وأعربت هذه المؤتمرات عن أسفها لقيام بعض الدول بنقل سفاراتها إلى مدينة القدس، ورأت في هذا القرار انتهاكاً صارخاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن[٤١].

**٣٦ – القرار رقم (٤) بشأن القدس:** وقد جاء فيه أن المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز المنعقد في هافانا/ كوبا، في الفترة من ٣ – ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩م، إذ يذكر بجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمر بلدان عدم الإنحياز المتعلقة في القدس.

وإذ يعتبر أن المؤتمرات الدولية تعارض من حيث المبدأ نقل عاصمة الكيان الصهيوني إلى القدس وإذ يعتبر أن إسرائيل ما زالت تواصل سياستها في العدوان والتوسع والضم والإستيطان الصهيوني وتشويه المعالم الثقافية في القدس.

وإذ يعتبر أن إسرائيل قد زادت ووسعت نطاق إجراءاتها لتهويد القدس والقضاء على الطابع العربي:

١ – يؤكد من جديد على ضرورة تحرير القدس والحفاظ على طابعها ومظهرها التاريخي. كما يؤكد من جديد أن مدينة القدس تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة.

٢ – يشجب إجراءات الضم والتهويد المستمر وسلب الممتلكات بالقوة في القدس، ويشدد على ضرورة تحرير تلك المدينة من الإستعمار الصهيوني وإعادتها إلى السيادة العربية.

٣ – يطالب بضرورة إجبار إسرائيل على الإمتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالقدس ويعلن أن جميع الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل في مدينة القدس باطلة ولاغية ويطالب بإلغائها.

٤ – يرفض ويشجب أية محاولة تقوم بها أية دولة للإعتراف بالقدس كعاصمة للكيان الإسرائيلي العنصري ويُعلن أنه ليس من حق أي طرف اتخاذ موقف أو إجراء من جانب واحد فيما يتعلق بمدينة القدس[٤٢].

**٣٧ – البيان الختامي للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق للبلدان غير المنحازة:** الذي عقد في الكويت ما بين ٥ – ٨ نيسان/ إبريل عام ١٩٨٢م، وأكد فيه المجتمعون على إدانتهم لأي حل جزئي أو منفصل، لاي إتفاق يضرّ بحقوق البلدان العربية والشعب الفلسطيني، وينتهك مبادىء وقرارات حركة البلدان غير المنحازة والأمم المتحدة أو يحول دون تحرير القدس والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، ودون نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وممارستها بالكامل.





وقد أدان الوزراء إسرائيل لتجاهلها الكامل لقرارات مجلس الأمن (٤٦٥) ١٩٨٠م، و(٤٧٦) ١٩٨٠م، و(٤٧٨) ١٩٨٠م، التي تدين إصدار «القانون الأساسي للقدس»، كما أدانوا جميع التدابير الإسرائيلية التي تهدف إلى تهويد مدينة القدس، بتغيير تكوينها الديموغرافي ومعالمها ووضعها. وأكد الوزراء من جديد جميع الدول والمنظمات بعدم التعامل مع المؤسسات الإسرائيلية التي تقام في القدس. وفي هذا الصّدد شجب الوزراء قرار اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية بالمجلس الأوروبي بعقد اجتماع في مدينة القدس المحتلة، وطالبوا اللجنة باحترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والامتناع عن عقد هذا الاجتماع في القدس. كما وجهوا اهتمام جميع الدول إلى واجبهم العام بموجب القانون الدولي، بألا يتعاملوا مع سلطات الإحتلال الإسرائيلية بأية طريقة يمكن أن تفسرها هذه الأخيرة على أنها تعني الإعتراف بوجودها غير المشروع في القدس.

وأشار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة «٣٦/ ٢٢٦»، الذي أعلن مرة أخرى أن السلام في الشرق الأوسط لا يتجزأ، ويجب أن يقوم على حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، ويضمن إنسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط منذ عام ١٩٦٧م، بما في ذلك القدس، ويمكّن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال الوطني، وإقامة دولته المستقلة طبقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين[٤٣].

**٣٨ – الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لدول عدم الإنحياز:** وقد عقد الاجتماع في كولومبيا في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٦م، وعبر فيه المجتمعون عن قلقهم إزاء تراجع الوضع في المنطقة، وتزايد الصعوبات التي تواجه العملية السلمية، نتيجة لرفض إسرائيل تطبيق نصوص الإتفاقات المعقودة.

وقد أبدوا استعدادهم اللامحدود لدعم النضال الشرعي للشعب الفلسطيني بما يكفل حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي تقرير المصير والاستقلال. مؤكدين على مطالبتهم بالإنسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس (....).

وعبر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن مخاوفهم جراء الممارسة الإسرائيلية في «فتح النفق»، جوار الحرم القدسي الشريف، في الجزء الشرقي من القدس المحتلة، ودعوا إلى وقف وإلغاء هذه العملية التي تعرض للخطر الحرم القدسي الشريف الموجود فوق النفق.

وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على دعمهم للعملية السلمية على أساس مؤتمر مدريد للسلام للوصول إلى العدل والسلام المتفاهم عليه في الشرق الأوسط، وعلى أساس قرارات

الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، ومبدأ الأرض مقابل السلام[٤٤].

**٣٩ – الموقف الأوروبي من القدس:** عبر عن الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية والقدس، البيان الصادر عن قمة الإتحاد الأوروبي في فلورنسا في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٦م، الذي اعتبره السياسيون انطلاقة جديدة للإتحاد الأوروبي، وربما مرجعية سياسية سيستند عليها لاحقاً. وقد ضم البيان العناصر التالية:

١ – التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط يشكل مصلحة أساسية للإتحاد الأوروبي.

٢ – الإحترام والتنفيذ الكلي للإتفاقيات التي تم التوصل إليها والعودة إلى المفاوضات على أساس المبادىء التي سبق وقبلتها كل الأطراف في إطار مدريد وأوسلو.

٣ – إن تلك المبادىء تغطي القضايا كافة، بما فيها القدس.

٤ – استذكار المبادىء الأساسية التي تستند إليها أية مفاوضات ناجحة، وهي قرارات مجلس الأمن، ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥، وكذلك المبدآن الأساسيان لإقامة سلام عادل وشامل ودائم، وهما حق تقرير المصير للفلسطينيين والأرض مقابل السلام[٤٥].

٥ – (.....).

٦ – التحذير من النتائج الخطيرة التي تترتب على إغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني.

ولأول مرة، يتسم الموقف الأوروبي بلغة واضحة وحازمة وشمولية أمام توجه إسرائيل لنسف الأسس القانونية والسياسية للمفاوضات، كما تم الإتفاق عليها في مدريد.

وأهم ما تميز به بيان فلورنسا، إلحاق عبارة «بكل ما تعنيه ذلك» بمسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مما يترك جميع الخيارات قائمة، بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي أواخر شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦م، أصدر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بياناً اتسم أيضاً بلهجة حازمة، فيما يتعلق بضرورة قيام إسرائيل باتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ إلتزاماتها، والتأكيد على أن القدس الشرقية تقع ضمن القرار رقم ٢٤٢، وهي ليست تحت السيادة الإسرائيلية[٤٦].

**٤٠ – مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي من قضية القدس:** وقد عبّر عن مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي، والدول الإسلامية البيانات الختامية الصادرة عن مؤتمرات القمة الإسلامية وعن مؤتمرات وزراء الخارجية.

★ ففي البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الأول الذي عقد في الرباط في المغرب ما بين ٩ – ١٢ رجب ١٣٨٩هـ/ الموافق ٢٢ – ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م، جاء: «إن رؤساء





الدول والحكومات والممثلين، بعد أن بحثوا العمل الإجرامي المتمثل في إحراق المسجد الأقصى والحالة في الشرق الأوسط يعلنون ما يلي:

أن الخطر الذي يهدّد المقامات الدينية الإسلامية بمدينة القدس، إنما هو ناتج عن إحتلال القوات الإسرائيلية لهذه المدينة، وأن المحافظة على الصبغة المقدسة لهذه الأماكن وضمان حرية الوصول إليها والتنقل فيها تستلزم أن يسترجع القدس الشريف وضعه السابق قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، الذي أكدته ألف وثلاثمائة عام من التاريخ، وبناء على ذلك فإنهم يعلنون أن حكوماتهم وشعوبهم عقدت العزم على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لأحداث حزيران/ يونيو ١٩٦٧م[٤٧].

هذا القرار للدول الإسلامية يبقي القدس مقسمة، قسم عربي تحت السيطرة الأردنية، وآخر يهودي.

★ البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث، دورة فلسطين والقدس الشريف، التي عقدت في مكة المكرمة ما بين ١٩ – ٢٢ ربيع أول ١٤٠١هـ الموافق ٢٥ – ٢٨ يناير ١٩٨١م، حيث أكد رؤساء وملوك ورؤساء حكومات الدول الإسلامية على:

البند ١٤/ الإلتزام بتحرير القدس العربية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، ودعوة دول العالم إلى إحترام قرارات الأمم المتحدة بعدم التعامل مع سلطات الإحتلال الإسرائيلي بشكل يمكن أن تحتج به تلك السلطات على أنه اعتراف ضمني أو قبول بالأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة موحدة «للكيان الإسرائيلي».

البند ١٦/ يقرر المؤتمرون اعتبار قضية فلسطين جوهر مشكلة الصراع في الشرق الأوسط، قضية الأمة الإسلامية الأولى، ويؤكد الإلتزام بتحرير كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية على مدينة القدس الشريف، وعدم جواز قبول أي طرف من الأطراف العربية والإسلامية بأي حل لقضية فلسطين وقضايا الأراضي العربية المحتلة[٤٨].

هذا البيان الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي يُعبر عن تطور سياسي في مواقف الدول الإسلامية تجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في أرضه وفي مدينة القدس بالذات، فلأول مرة تقرّر الدول الإسلامية بوضع مدينة القدس تحت السيطرة الفلسطينية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية. وبهذا القرار تنزع أي حق آخر للسيطرة على الجزء الشرقي من القدس، ولكن تبقي القدس مقسمة إحداها فلسطينية والأخرى يهودية.

★ البيان الختامي، الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية

المنعقد في جاكرتا - اندونيسيا ما بين ٢٨ رجب و٣ شعبان ١٤١٧هـ الموافق ٩ - ١٣ ديسمبر ١٩٩٦م.

**الشؤون السياسية: قضية فلسطين والقدس الشريف:**

البند ٣٣/ أكد المؤتمر أن قضية فلسطين والقدس الشريف هي قضية المسلمين الأولى، وأعرب عن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل من أجل إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وبناء المؤسسات الفلسطينية على أرض فلسطين، من أجل تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه وعاصمتها القدس الشريف.

البند ٣٤/ دعا المؤتمرون الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تعزيز تضامنها مع الشعب الفلسطيني ومواصلة دعم مواقف منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية في مفاوضاتها من أجل تحقيق إنسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، بما فيها مدينة القدس الشريف، وتثبيت سلطتها على جميع الأراضي الفلسطينية.

البند ٣٥/ أكد المؤتمر على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ كافة الإتفاقات الموقعة في هذا الإطار بين الأطراف المعنية وجميع الإلتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها، وفق الأسس التي انطلقت على أساسها في مدريد وذلك طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ وصيغة الأرض مقابل السلام التي تطالب إسرائيل بالإنسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف والجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

البند ٣٦/ كما أكد المؤتمر مجدداً على أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة، ودعا إلى العمل من أجل وقف كافة الإجراءات والممارسات والقرارات التي تقوم بها سلطات الإحتلال الإسرائيلي في المدينة والهادفة إلى تغيير الوضع الجغرافي والسكاني وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية فيها بهدف تهويدها، ودعا إلى تضافر كافة الجهود من أجل عودة مدينة القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين، وذلك لضمان السلم والأمن في المنطقة.

البند ٣٧/ دعا المؤتمر دول العالم إلى تجنب التعامل مع سلطات الإحتلال الإسرائيلي تعاملاً





يحدو بتلك السلطات إلى اعتباره بأية صورة من الصور اعترافاً ضمنياً بالأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة لإسرائيل، وأكد أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والإستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة باطلة ولاغية ولا يترتب عليها أي أثر قانوني ومخالفة للمعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية(٤٩).

**المشاريع والقرارات العربية بشأن القدس**

في الثاني عشر من نيسان ١٩٥٠م، اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة، وقررت قبول مقترحات لجنة التوفيق والمصالحة التي شُكلت بقرار من الأمم المتحدة رقم «١٩٤» في ١١ كانون أول ١٩٤٨م. وقال عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية «أن القرار العربي لا يعني فتح باب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، وإنه مشروط بقبول إسرائيل لمقررات الأمم المتحدة حول فلسطين بما في ذلك قرار التقسيم وتدويل القدس»!(٥٠).

وكانت هذه أول موافقة عربية جماعية على «تدويل القدس»، وهو ما يعتبر تفريطاً عربياً جماعياً بأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

**المشروع التونسي:** في الحادي والعشرين من شهر نيسان ١٩٦٥م، تقدم الرئيس الحبيب بورقيبة بمشروع تسوية للنزاع العربي - الإسرائيلي مبني على مبدأ قرار التقسيم لعام ١٩٤٧م(٥١).

ويقرّ المشروع التونسي، بمبدأ «تدويل» القدس، كما جاء في الجزء الثالث من قرار التقسيم الصادر عن مجلس الأمم رقم «١٨١» لعام ١٩٤٧م. إلا أن هذا القرار لقي معارضة عربية وفلسطينية شعبية شديدة. وفشل المشروع، ومن الغريب أن الجامعة العربية كانت قد قبلت قرار التقسيم في عام ١٩٥٠م، إلا أن رفضه جاء نتيجة امتداد التيارات القومية الثورية التي كانت سائدة، وبلغت ذروتها أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والتي كانت تدعو إلى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وترفض التفاوض مع إسرائيل، لترفع الشعار الشهير «ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة»!

**مشروع أردني جديد:** تقدم الأردن، وفي أعقاب خروج قوات الثورة الفلسطينية من الاردن، بمشروع سلام لحل أزمة الشرق الأوسط، وذلك بتاريخ ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٧١م تضمن سبع نقاط:

١ - انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة دون إستثناء وقبول إسرائيل بمبدأ عدم جواز الحصول على مكاسب إقليمية عن طريق الحرب.

٣ – يضمن الأردن حرية الوصل إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس العربية وحرية العبادة فيها[٥٢].

ويبقى هذا المشروع الأردني القدس مقسمة، كما كانت عليه قبل حرب ١٩٦٧م، وقد فشل هذا المشروع بسبب رفض إسرائيل له.

**مشروع المملكة المتحدة:** في خطاب للملك الحسين، ملك الأردن، ألقاه بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧٢م، أعلن المرتكزات الأساسية لمشروع جديد أطلق عليه اسم «المملكة العربية المتحدة» وتضمن هذا المشروع إثنى عشرة نقطة أبرزها:

١ – تصبح المملكة الأردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» وتسمى بهذا الإسم.

٢ – تتكون المملكة المتحدة من قطرين:

أ – فلسطيني ويتكون من الضفة الغربية وأية أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الإنضمام إليها.

ب – أردني ويتكون من الضفة الشرقية.

٣ – تكون مدينة عمان هي العاصمة المركزية للمملكة وفي الوقت ذاته تكون...

٤ – القدس عاصمة لقطر فلسطين[٥٣].

هذا المشروع الأردني الجديد، رغم أخذه بعين الاعتبار لإنعاش وإحياء الهوية الفلسطينية، إلا أنه لم يفصل نوعية الوحدة بين القطر الفلسطيني والقطر الأردني، هل هي وحدة كونفدرالية، أم فيدرالية، خاصة وأن الإتحاد الكونفدرالي يأتي ضمن دولتين تتمتعان بالسيادة. في حين يبقي القدس مقسمة، قسم تحت سيطرة المملكة المتحدة والقسم الآخر تحت السيطر الإسرائيلية.

**مشروع الأمير فهد:** من خلال حديث أدلى به الأمير فهد ولي العهد السعودي – أنذاك – يوم ٧/ ٨/ ١٩٨١م لوكالة الأنباء السعودية، طرح ثمانية مباديء للوصول إلى تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط من أهم بنودها:

★ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس.

★ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[٥٤].

وكان هذا المشروع – وبعد اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني عام ١٩٧٤م – هو أول مشروع عربي يعترف بشكل صريح وواضح بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، في حين يبقى مستقبل مدينة القدس مقسمة، الجزء الشرقي تحت السيطرة الفلسطينية والجزء الغربي تحت السيطرة الإسرائيلية.





**المشروع العربي للسلام «أو مشروع فاس للسلام»:** في أعقاب خروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وخروج قواتها من لبنان، والذي أضعف من بنيتها العسكرية والاقتصادية وقدرتها على المناورة السياسية، أعلنت القمة العربية الثانية عشرة عن المشروع العربي للسلام في الشرق الأوسط، وذلك في التاسع من شهر أيلول ١٩٨٢م، ومما جاء فيه:

★ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م بما فيها القدس العربية (...).

★ قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف[٥٥].

ويشكل هذا المشروع نسخة طبق الأصل عن مشروع الأمير فهد. فلأول مرة، تُقر الدول العربية مجتمعة بضرورة قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وبهذا القرار يأخذ الفلسطينيون زمام التحدث باسمهم بدون وساطات، في حين يبقي هذا القرار القدس مقسمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

**البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية:** التي عقدت في القاهرة ما بين ٢٢ – ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦م. هذه القمة جاءت في أعقاب تشكيل بنيامين نتنياهو زعيم تكتل الليكود اليميني، المنتخب هذه المرة مباشرة من الناخبين الإسرائيليين، بما يعنيه ذلك من تفويض شعبي له على الصعيدين الداخلي والخارجي. بمعنى آخر، جاءت القمة العربية كرد فعل على انتخاب نتنياهو الذي شكل حكومة «جنرالات وحاخامات» ذات برنامج سياسي متطرف يحمل تحديات واضحة للعرب والفلسطينيين على السواء.

وتضمن بيان القمة النقاط التالية:

١ – اعتبار السلام في الشرق الأوسط خياراً استراتيجياً وتعزيز الجهود لإقامة سلام عادل وشامل.

٢ – يتطلب هذا السلام انسحاباً إسرائيلياً من الأراضي الفلسطينية والقدس.

٣ – إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس (....)[٥٦].

أهمية هذا الموقف العربي، الموحد تجاه القضية الفلسطينية وتجاه قضية القدس، جاءت بعد المرحلة الجديدة التي دخلت فيها منطقة الشرق الأوسط لجهة توقيع اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودخول مسألة التطبيع العربية – الإسرائيلية مرحلة التطبيق العملي. وتشكيل السلطة الوطنية على الأرض الفلسطينية، مما يعني دخول الصراع على الأراضي الفلسطينية مرحلة جديدة، حيث بات البحث في مستقبل القدس وشيكاً.

**موقف الاتحاد البرلماني العربي من قضية القدس:** وقد عبر الاتحاد البرلماني العربي عن موقفه بشأن قضية القدس في كافة البيانات الصادرة عن اجتماعاته الدورية، وكان آخرها البيان

الذي صدر عن مكتب الرئيس بدمشق يوم ٢٦/ ٩/ ١٩٩٦م، والذي أكد الإتحاد البرلماني العربي فيه عن أنه ما إنفك يُعلن في كافة المناسبات عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع أراضيه المغتصبة وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

**الموقف الأردني تجاه القدس:** كان الأردن هو المسؤول عن القدس ما بين الفترة ١٩٤٩- ١٩٦٧م، عندما احتلتها إسرائيل، إضافة إلى أن العديد من القرارات الدولية والعربية كانت تدعو إلى إعادة الجزء الشرقي من القدس للسيطرة الأردنية كما أنه ما زال هو المسؤول عن أوقاف القدس، ويُصر على تمسكه بالولاية الدينية على الأماكن المقدسة حتى إيجاد حل مرضٍ لقضية القدس، وهذا الموقف هو الذي أدى إلى بروز بعض الخلافات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن أحياناً، والتي كانت تدور من خلف الكواليس. وقد عزز ذلك تضمين معاهدة وادي عربة الموقعة مع إسرائيل بند يعترف بالولاية الدينية وبدور أردني في القدس. وفي حديث أجراه ماهر عثمان، لصالح صحيفة «الحياة» اللندنية في عدد يوم ١٤/ ١/ ١٩٩٥م، مع ولي العهد الأردني الأمير الحسن بن طلال قال الأخير: «أحب أن أوضح مرة أخرى أن القدس عبارة عن ثلاث دوائر: الموجودة داخل الأسوار وتلك التي خارجها ثم التي تعتبرها إسرائيل القدس الكبرى، وتريد لها أن تمتد من بيت لحم إلى شعفاط!

وأضاف «أنه من المؤسف أن يكون الحديث عن القدس سياسياً فقط إذ أن أي فراغ ينشأ قد يترك الأمر لوزارة الشؤون الدينية»!

وقال: «عندما نتحدث سياسياً فإننا نؤيد الفلسطينيين في إطار الدائرتين الثانية والثالثة». ومضى يقول: أنه لا ي يوجد بيننا وبين منظمة التحرير أي خلاف على أن القدس ليست قضية عبادة وتمثيل ديني فقط لكنها قضية شعب. والقضية ليست قضية أعلام، وإنما طرح المفهوم الإسلامي. هناك حقوق متساوية في ما يتعلق بالعبادة في القدس.

وحول تأييد أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، قال الأمير الحسن: «بطبيعة الحال كنا وما زلنا نؤيد ذلك، وكل الحقوق الفلسطينية دون تحفظ»![٥٧].

من ناحية ثانية، عبّر وزير الإعلام الأردني مروان المعشر عن الموقف الأردني تجاه القدس. في برنامج التلفزيون الأردني «آراء وشخصيات» عرض يوم ١٥/ ١/ ١٩٩٧م، قال فيه: «الولاية على المقدسات للأردن حتى تتسلم السلطة الفلسطينية القدس. وذلك حتى لا ينشأ فراغ، وبخاصة وأن المفاوضات النهائية بشأن القدس لم تبدأ بعد»!!

وخاتمة القول: إن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني باتت تتلقى الآن دعماً دولياً، وإسلامياً، وعربياً قوياً، وأصبح هناك تفهماً أكبر لهذه الحقوق حتى من الدول التقليدية التي





كانت لا تعترف بوجود قضية للشعب الفلسطيني، أصلا، وإنما تعترف بقضية إنسانية قضية لاجئين ومهجّرين، كدول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان... فهذه الدول أصبحت تتحدث عن خيار إقامة دولة فلسطينية، وعن خضوع القدس لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢، بمعنى أنها جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧م. بيد أنه لا بد من الحذر من الموقف الأمريكي، المتناغم والمنحاز مع الموقف الإسرائيلي، وبخاصة لجهة قضية القدس، الذي تم تأجيله إلى المرحلة النهائية للمفاوضات. رغم كون الولايات المتحدة راعية المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية.

وهذا يتطلب تكثيف الجهود الفلسطينية والطاقات العربية والإسلامية واستغلال تطور الموقف الأوروبي من قضيتنا الفلسطينية، من أجل الضغط على إسرائيل وإجبارها على الإنسحاب من القدس الشرقية بالكامل بأسرع وقت، وهدف إفشال المخطط الإسرائيلي الطامح إلى فرض الأمر الواقع الإستيطاني على المدينة المقدسة بعد أن أصبح المستوطنون المتطرفون غالبية سكانية فيها.

## الهوامش

١ - عودة بطرس عودة، **القضية الفلسطينية في الواقع العربي**، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٦٩.

٢ - نجدة فتحي صفوة، الشؤون العربية في الوثائق البريطانية، **الباحث العربي**، لندن العدد ٢٦ إبريل ١٩٩١م.

٣ - عودة بطرس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

٤ - إعداد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - الأمم المتحدة، **منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩١٧ - ١٩٨٨م**، نيويورك ١٩٩١م، ص ١٢١.

٥ - المصدر السابق ص ٦٢.

٦ - المصدر السابق ص ٦٩.

٧ - إعداد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف - الأمم المتحدة، **الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.**

٨ - منير الهور، وطارق موسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، ١٩٤٧ - ١٩٨٥م**، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٦٨م، ص ٢٩٠.

٩ - المصدر السابق ص ٣٠.

١٠ - المصدر السابق ص ٣٠.

١١ - المصدر السابق ص ٣٨٠.

١٢ - المصدر السابق ص ٤١٠.

١٣ - المصدر السابق ص ٧٤٠ - ٧٥.

١٤ - المصدر السابق ص ٧٥٠ - ٧٦.

١٥ - محمود عواد، **القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧م**، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس. عمان، ١٩٩٥م. ص ٣٩.

١٦ - منير الهور، وطارق موسى، مصدر سبق ذكره ص ٧٧ - ٧٨.

١٧ - المصدر السابق ص ٧٨.

١٨ - المصدر السابق ص ٨٠.

١٩ - المصدر السابق ص ٨٣ - ٨٤.

٢٠ - المصدر السابق ص ٨٤ - ٨٥.

٢١ - المصدر السابق ص ١١٥ - ١١٦.

٢٢ - المصدر السابق ص ١١٦ - ١١٧

٢٣ - المصدر السابق ص ١٢١ - ١٢٢.

٢٤ - المصدر السابق ص ١٣١ - ١٣٢.

٢٥ - المصدر السابق ص ١٥٨ - ١٥٩.

٢٦ - المصدر السابق ص ١٦٥.

٢٧ - المصدر السابق ص ١٦٥ - ١٦٦.

٢٨ - المصدر السابق ص ١٧٧.

٢٩ - المصدر السابق ص٢٠٣ - ٢٠٤.

٣٠ - المصدر السابق ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

٣١ - المصدر السابق ص ٢١٥ - ٢١٦.

٣٢ - المصدر السابق ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

٣٣ - محمود عواد مصدر سبق ذكره ص ٤٦٣ - ٤٦٦.

٣٤ - إعداد نادية السيد، نشاط ووثائق الأمم المتحدة، **السياسة الدولية**، القاهرة العدد ١٢٠، ١٩٩٥.

٣٥ - جريدة **السياسة الكويتية** عدد يوم ٣٠/ ١١/ ١٩٩٦م.

٣٦ - نادية السيد، نشاط ووثائق الامم المتحدة، **السياسة الدولية**، القاهرة العدد ١٠٧ يناير ١٩٩٢م.

٣٧ - وثائق دولية، كلمة وزير الخارجية البريطاني مالكوم ريفكند أمام جمعية العون الطبي للفلسطينيين، **الدراسات الفلسطينية** بيروت، العدد ٢٧ صيف ١٩٩٦م.

٣٨ - Agnes Lerallois, Sophie Pommier. Jerusalem ele La Division au Partage.
**شؤون الشرق الأوسط**، بيروت، العدد ٥١ نيسان ١٩٩٦م.

٣٩ - فايز جابر، **القدس ماضيها، حاضرها، مستقبلها**، دار الجليل للنشر، عمان ١٩٨٥م، ص ٢٠٠.

٤٠ - وثائق عربية، **الدراسات الفلسطينية**، بيروت العدد ٢٧ صيف ١٩٩٦م.





٤١ - اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة، **مجموعة وثائق حركة عدم الإنحياز**، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٢م، ص ١٨٨، ٢٠٨، ٢٢٧، ص ٣٤٥، ٤٠٥.

٤٢ - المصدر السابق ص ٥٠٦.

٤٣ - المصدر السابق ص ٥٩٦ - ٥٩٧.

٤٤ - اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة، مصدر سبق ذكره ص ٦.

٤٥ - ناصيف حتي، حدود الدور الأوروبي وفرصته في عملية التسوية في الشرق الأوسط، **المستقبل العربي** بيروت، العدد ٢١٥ يناير ١٩٩٧م.

٤٦ - المصدر السابق ص ٦.

٤٧ - منظمة المؤتمر الإسلامي، **ملف مؤتمرات القمة الإسلامية ومؤتمرات وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامي**، الرياض ١٩٨٩م، الرياض ١٩٨٩م، ص ٣٤ - ٣٧.

٤٨ - المصدر السابق ص ٦٨.

٤٩ - **وثائق منظمة المؤتمر الإسلامي**، الدورة الخامسة والعشرين جاكرتا - أندونيسيا ٩ - ١٣ ديسمبر ١٩٩٦م. ص ١٢ - ١٣.

٥٠ - منير الهور وطارق موسى مصدر سبق ذكره ص ٣٩.

٥١ - المصدر السابق ص ٦٣ - ٦٤.

٥٢ - المصدر السابق ص ١٢٠.

٥٣ - المصدر السابق ص ١٢٩.

٥٤ - المصدر السابق ص ٢٠٨.

٥٥ - المصدر السابق ص ٢١٨.

٥٦ - Agnes Lerallois, Sophie Pommier مصدر سبق ذكره.

٥٧ - وثائق عربية، حديث صحفي لولي العهد الأردني، يتناول فيه مسألة القدس والمسؤولية عن الضفة الغربية. **الدراسات الفلسطينية**، بيروت العدد ٢١/ ١٩٩٥م.

# الحرب الإسرائيلية على الهوية الفلسطينية في القدس

محمد سعيد الموعد

تفسر العلاقة الجدلية بين إسرائيل كدولة والقوانين التي تصدرها، بأن الدولة هي أداة قمع بيد الفئة الصهيونية المسيطرة التي تفرض سيطرتها وتمارس ديكتاتوريتها على العرب من خلال وسائل الإكراه الخاصة بها؛ أي الجيش، الشرطة، حرس الحدود والسجون. أما القانون فهو الأداة التي تحول إرادة الفئة المسيطرة وأهدافها إلى قواعد سلوكية، قد يكون من بين أهدافها تكريس موازين القوى والعلاقات القائمة بين العرب واليهود في فلسطين، أما الحق فقد أصبح رغبة أو مصلحة الفئة المسيطرة مرفوعة إلى درجة القانون[1].

وهكذا، انقسم السكان عموديا إلى قسمين، أحدهما له حقوق معترف بها، وآخر جاءت القوانين الإسرائيلية لغير صالحه مثل قانون العودة لعام ١٩٥٠م؛ قانون الجنسية لعام ١٩٥٢م؛ قوانين الحكم العسكري التي صدرت باسم قوانين الطوارئ عام ١٩٤٩م؛ قانون مناطق الأمن لعام ١٩٤٩م؛ قانون استملاك الأراضي للصالح العام لعام ١٩٤٩م وتعديلاته عام ١٩٥٣م؛ قانون زراعة الأراضي المهجورة الصادر في ٣٠/ ٦/ ١٩٤٨م وتعديلاته عام ١٩٤٩م؛ قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠م؛ قانون تركيز الأراضي الزراعية لعام ١٩٦٠م؛ قانون التقادم «مرور الوقت» لعام ١٩٥٨م؛ قانون توزيع السكان في آيار ١٩٧٥م؛ قانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٨٠م؛ قانون طرد الغرباء من أراضي الدولة الصادر في ٢٤/ ٢/ ١٩٨١م؛ قانون أراضي البدو لعام ١٩٨٠م وقانون البناء والتخطيط الصادر في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٢م.

كل هذه القوانين جاءت لتمارس التمييز ضد الطرف الآخر بشكل يدحض الإدعاء بتوفير المساواة التامة للمواطنين أمام القانون، التي وردت في الوثيقة المعروفة باسم بيان تأسيس الدولة في





آيار ١٩٤٨م والتي جاء فيها: «سوف تضمن المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لكل السكان، بغض النظر عن الدين والعرق والجنس، وتضمن حرية الأديان وحرية التعبير وحرية الضمير والتعليم والثقافة»[2].

وهذه القوانين الإسرائيلية مخالفة صريحة للقانون الدولي ولميثاق الأمم وقرار التقسيم الصادر في ١٩٤٧م. يقول المؤرخ الإسرائيلي المعروف أهارون كوهين في كتابه «إسرائيل والعالم العربي» إن القوانين الإسرائيلية تعاقب العرب ليس بسبب مخالفات ارتكبوها أو مؤامرات حاكوها، وإنما بسبب كونهم عربا[3]. ويصف الدكتور شير شيفسكي قوانين استملاك الأراضي بأنها سرقة للأراضي من الناس، من السكان الذين يعيشون في الدولة، وهم مواطنون، ويوجد فرق واحد بينكم وبينهم، هم عرب وأنتم يهود[4]. ويتحدث الكاتب الإسرائيلي المعروف دون بيرتس، مؤلف عدد من الكتب حول أوضاع سكان المناطق الفلسطينية المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، عن حياة العرب الفلسطينيين في ظل قوانين الطوارىء فيقول: «يعيش العرب في هذه المناطق تحت جملة من الإجراءات القانونية التي تحد حركتهم. فقد حددت حركتهم داخل وخارج المناطق الأمنية بإشراف الجيش؛ ويمكن طرد السكان الأصليين ومصادرة ممتلكاتهم، ويمكن نقل قرى بأكملها من منطقة إلى أخرى والسلطة الأخيرة التي تنظر بشأن الخروقات الإسرائيلية والتعديات الناتجة عن قوانين الطوارىء في المحاكم العسكرية ذات السلطات الاستثنائية»[5].

ويكفي هذا المثال للتعريف بكيفية معاملة المحاكم العسكرية الإسرائيلية للقضايا المتعلقة بالعرب، فقد حكمت محكمة عسكرية على أربعة جنود في شهر تشرين الثاني ١٩٩٦م بدفع أغورة واحدة لقتلهم فلسطينيا، وحكمت على الجنديين اللذين تم تصويرهما أثناء ممارسة التنكيل ضد ستة من العمال العرب بالحبس مدة يومين، بينما فرض الإغلاق على مدينة رام الله بأكملها عدة أيام بعد إحدى العمليات، وقررت الحكومة الإسرائيلية إقامة مستوطنة جديدة بالقرب من مستوطنة بيت إيل، وأعلن عن بدء العمل في مشروع إقامة ١٣٢ وحدة سكنية في حي رأس العامود، ونظراً لأهمية القدس، باعتبارها رمزاً للهوية الوطنية الفلسطينية ومعارضة الرأي العام العالمي للممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد المدينة وتهجير سكانها، كما ظهر ذلك من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي ومن أهمها[6]:

القرار رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٦٨م؛ القرار رقم ٢٦٧ بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٦٩م؛ القرار رقم ٢٧١ بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٧١م؛ القرار رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٧١م؛ القرار رقم ٤٦٥ بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٨٠م؛ القرار رقم ٤٧٦ بتاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٨٠م؛

والقرار رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠، فقد سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى استخدام أساليب متعددة لتضييق الخناق على السكان العرب في القدس العربية، وكلفت بهذه المهمة وزارة الداخلية التي تشرف بحكم القوانين والتشريعات الإسرائيلية على بلدية القدس، وشكلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٦٧م لجاناً وزارية لشؤون القدس، لكن الدور الأكبر في هذا الحال كان لوزارة الداخلية ومكتبها الخاص في القدس الذي يتولى مباشرة الإشراف على تنفيذ المهمة.

ومن الجدير بالذكر أن سلطات الإحتلال الإسرائيلي تعتبر الفلسطينيين في القدس أجانب يتمتعون بحق الإقامة الدائمة، ومنحتهم بطاقات هوية مميزة عن بطاقات الهوية التي يحملها سكان الضفة الغربية. وسنرى لاحقاً كيف تلجأ إسرائيل إلى مختلف الطرق الملتوية لحرمان العرب في القدس من حق الإقامة الدائمة وبالتالي سحب بطاقات الهوية التي يحملهونها.

## تضييق الخناق على المقدسيين

في الاجتماع الذي عقدته الكنيست في ٢٤/ ٦/ ١٩٤٨م، شرح بن غوريون وجهة نظره من مسألة القدس على ضوء وجود قسم تحت سيطرة القوات الأردنية. قال بن غوريون: إننا نفهم حاجة رفاقنا من القدس للبوح بما في صدورهم، ولكنه ليس صحيحاً أن القدس قد غُيّبت. إن رفاقنا من القدس وإذا حكمنا على أقوالهم، لا يقدرون أن مسألة القدس في إحساسها ليست مسألة ترتيبات أمنية، ولا حتى مسألة سياسية، بل هي في المقام الأول مسألة قدرة عسكرية. هل ستكون لدينا القدرة العسكرية من أجل احتلال المدينة، احتلال جزء واسع بما فيه الكفاية من تل أبيب إلى القدس بحيث لا يشكل ممراً فحسب، بل قطاعاً استيطانياً كافياً يربط القدس ببقية أراضي الدولة اليهودية، وأخيراً تدمير الجيش الأردني في المثلث. وبدون هذه المراحل الثلاث لا يمكن القول بثقة أن القدس قد حررت. هذه الأمور يجب ألا تتم داخل القدس، بل خارجها بشكل أساسي. لكننا لا نستطيع حل كل مشاكل القدس بالقوة العسكرية وحدها. إن المرحلة الأولى هي احتلال القدس وستعقبها بعد ذلك عدة مراحل تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للقدس(٧).

استناداً إلى هذه الاستراتيجية، سارعت سلطات الإحتلال الإسرائيلي بعد عدوان حزيران ١٩٦٧م إلى إتخاذ عدد من الإجراءات والتشريعات التي تعتبر مثالاً حيا للعلاقة الجدلية بين الدولة والقانون في إسرائيل وتكشف تظافر الإثنين في الحرب الإسرائيلية ضد الهوية الفلسطينية في المدينة المقدسة من خلال تهويد الأماكن، والشوارع والساحات؛ إزالة الأحياء لبناء





المستوطنات والأحياء السكنية للمستوطنين بدلاً عنها، وأخيراً خنق الوجود العربي واقتلاعه نهائياً. ويمكن تلخيص الإجراءات الإسرائيلية على النحو التالي:(٨)

١ - بعد احتلال القدس مباشرة، شكلت إدارة عسكرية للقدس برئاسة الجنرال شلومو لاهط وعضوية الجنرال يعقوب سليمان، فيما أشرف بنحاس سايير، نائب رئيس الوزراء/ وزير المالية والجنرال عوزي نركسيس على نشاطات هذه اللجنة خصوصاً في مجال ترحيل العرب وهدم بعض الأحياء العربية.

٢ - أعلن المنشور العسكري الصادر عن قادة الوحدات العسكرية الإسرائيلية في القدس والصادر في ٧/ ٦/ ١٩٦٧م، فصل القدس عن الضفة الغربية، وبموجب ذلك تم نقل محكمة الاستئناف من القدس إلى رام الله. والغيت محاكم البداية والصلح والجزاء وتم دمجها في المحاكم الإسرائيلية.

٣ - في ٢٩/ ٦/ ١٩٦٧م، أعلنت سلطات الحكم العسكري حل أمانة القدس، وهي مجلس عربي منتخب، وبعد اعلان فصل امين المجلس عن عمله، تم الحاق موظفي الأمانة وعمالها ببلدية القدس الغربية.

٤ - تطبيق قانون أملاك الغائبين الصادر في ٢١/ ٣/ ١٩٥٠م على سكان القدس الشرقية اعتباراً من ٢٥/ ٧/ ١٩٦٧م، وبعد إجراء إحصاء للعرب في القدس الشرقية، تم تسجيل أسماء الموجودين فعلياً.

٥ - بعد صدور قانون ضم القدس في أواخر حزيران، ١٩٦٧م، أصبحت القدس الشرقية جزءاً من بلدية القدس وتخضع لوزارة الداخلية التي باشرت بتنفيذ مخطط تهويد المدينة، ومحاربة الهوية العربية فيها من خلال أساليب وإجراءات روتينية.

وقد استهدفت إجراءات وسياسات وزارة الداخلية الإسرائيلية تطبيق قرار الحكومة الإسرائيلية بتقليص عدد السكان العرب إلى ما دون ٢٥٪ من عدد السكان في مدينة القدس. وقد نجحت السياسات الإسرائيلية في خنق الوجود العربي في القدس الشرقية ذاتها عندما أعلنت وزارة الداخلية أن عدد العرب في القدس الشرقية وصل إلى ١٥٠ ألف نسمة مقابل ١٥٥ ألف يهودي. ومن بين الإجراءات التي استخدمت من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية ما يلي(٩):

أ - إخراج بعض الأحياء العربية من حدود بلدية القدس: بهذا الشكل تستطيع السلطات الإسرائيلية أن تتحكم بأي عدد من السكان، تريد طرحهم من عدد المقيمين في القدس.

ب - اعتبار أبناء القدس الموجودين خارج المدينة فاقدين لحق الإقامة الدائمة في القدس: وبذلك استطاعت تهجير أكثر من ٢٠٪ من عدد السكان.

ت - منع السكان المقدسيين الموجودين في البلدان العربية أو الأجنبية من العودة إلى المدينة: وبهذا الشكل حرمت السلطات الإسرائيلية الآلاف من حق الإقامة الدائمة في القدس.

ث - تقييد حق الهجرة إلى القدس: وذلك من خلال وضع العراقيل أمام الفلسطينيين للحصول على إذن زيارة للقدس تارة بحجة أن الفلسطينيين يحملون جوازات سفر لبلدان لا تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل أو ضرورة وجود شخص يحمل حق الإقامة الدائمة في القدس كي يقدم طلب زيارة للشخص الراغب بالقدوم إلى المدينة، وفي معظم الأحيان تعطى تصاريح الزيارة للأقارب من الدرجة الأولى، وهي غير قابلة للتجديد[10].

ج - وضع العراقيل المستمرة للحيلولة دون جمع شمل العائلات: إذ أن جمع شمل العائلة يقتضي تقديم طلب إلى وزارة الداخلية في القدس، والسلطات الإسرائيلية غير ملزمة بتبرير رفض الطلب الذي قد يبقى دون صدور قرار بشأنه مدة ثلاث سنوات. وفي معظم الأحيان ترفض وزارة الداخلية طلبات جمع شمل العائلة المقدمة من نساء متزوجات من غير المقدسيين، ونتيجة لذلك إما أن تبقى العائلة مفرقة أو أن تضطر لمغادرة القدس والعيش خارجها. وثمة مشكلة أخرى تتعلق بتسجيل الأولاد. فقد اعتادت السلطات الإسرائيلية، حتى عام ١٩٨٢م أن تسجل الأولاد الفلسطينيين الجدد والمولودين في القدس الشرقية استناداً إلى بطاقة الهوية الخاصة بالأب، وفي الوقت نفسه كانت السلطات توافق على تسجيل الطفل استناداً إلى بطاقة الأم إذا لم يكن الأب يتمتع بحق الإقامة الدائمة في القدس. وفي عام ١٩٨٢م، اعتمدت وزارة الداخلية الإسرائيلية سياسة جديدة بناء على التفسير الجديد للمادة ١٢ من قانون دخول إسرائيل، وبموجب ذلك لم يعد يحق للنساء تسجيل أطفالهن، ونتج عن ذلك أن وجدت حالات كثيرة تم تسجيل الأطفال باعتبارهم مواليد الضفة الغربية وحرمانهم بالتالي من حق العيش في المدينة. ويواجه الأطفال الذين لا يتم تسجيلهم، سواء من القدس أو الضفة الغربية، إمكانية عدم قبولهم في المدارس وحرمانهم من الخدمات الصحية في المدينة[11].

ح - التهجير القسري والطوعي: إضافة إلى عمليات الترحيل التي حدثت بإشراف مباشر من وزير المالية بنحاس ساپير في مدينة القدس، كشفت مجلة «جيروزالم ريبورت» اللندنية، النقاب عن عمليات تهجير قام بها موشي ديان، وزير الحرب الإسرائيلي الذي اتفق سراً مع عدد من شركات النقل البحري ورحل آلافاً من أبناء القدس الشرقية والضفة الغربية إلى بلدان أمريكا الجنوبية. وقد بقيت هذه العملية سرية حتى كشفتها المجلة المذكورة في آب ١٩٩٦م[12]، ومن جهة آخرى، شملت إجراءات التهجير القسري أصحاب المنازل التي





هدمتها سلطات الإحتلال في البلدة القديمة (حي المغاربة، حي الشريف، حي الباشورة، حي الشيخ جراح، حي باب السلسلة). ويقدر عدد سكان هذه الأحياء عام ١٩٦٧م بحوالي ٧٥٠٠ نسمة.

أما إجراءات التهجير غير القسرية «الطوعية»، فهي تطبق استناداً إلى الفقرة ١١ من قانون دخول إسرائيل، وبموجبها يلغى حق الإقامة الدائمة في القدس إذا كان الشخص يعيش بشكل دائم خارج إسرائيل لمدة تزيد عن سبع سنوات، أو يقيم بشكل دائم في بلد آخر، أو يتقدم بطلب للحصول على جنسية أخرى. وهذا يعني أن من يعيش مثلاً في الضفة الغربية أو يذهب للدراسة في الخارج معرّض لفقدان حق الإقامة الدائمة. وأخيراً، فإنه وبموجب القانون المذكور، يفقد حق الإقامة الدائمة في إسرائيل من لا يجدد سمة الدخول إلى القدس خلال فترة عام[13].

خ - تضييق الخناق على الفلسطينيين: ومن المهم هنا القاء الضوء على نقطتين هامتين:

١ - الأولى، الضرائب العالية جداً التي يدفعها الفلسطينيون في القدس وهي تشمل:

- ضريبة الدخل التي تقدرها سلطات بلدية القدس بشكل اعتباطي، ويطلب من المواطنين الفلسطينيين دفعها على أقساط شهرية.
- ضريبة الدفاع، وتضاف إلى قيمة فاتورة استهلاك المياه والكهرباء والمكالمات الهاتفية ورسوم ترخيص السيارة.
- ضريبة الرفاهية، وتستوفى من أصحاب المطاعم والفنادق.
- ضريبة المساحة.
- ضريبة السكن.
- ضريبة المطار.
- ضريبة المشتريات.
- ضريبة العقارات وتعادل ٥٪ من قيمة العقار.
- ضريبة الاستيراد.
- ضريبة الأملاك
- ضريبة البلدية.

وتشن سلطات ضريبة الدخل حملات لجباية الضريبة وتفرض غرامات على المتأخرين وتقوم بمصادرة بعض أملاكهم، وفي بعض الأحيان يتعرض المتأخرون عن دفع ضريبة الدخل لعقوبة السجن التي تصل إلى ستة أشهر. ومن المفارقات الصارخة أن العرب في القدس يدفعون

أكثر من ٢٧٪ من مجمل واردات الضرائب في القدس الشرقية والغربية ولا يحصلون على أكثر من ٥٪ من الخدمات.

وفي مثل هذه الظروف، يواجه المواطنون الفلسطينيون في القدس مسألة الاختيار بين مغادرة المدينة هرباً من الضرائب الباهضة أو البقاء فيها وتحمل تبعات ذلك.

أما الثانية فتتعلق بالسكن وقد ذكرت صحيفة بديعوت أحرونوت الصادرة في ٤/ ٧/ ١٩٩٦م أن عدد اليهود في مدينة القدس بشطريها هو ٤١٨ ألف نسمة بينما وصل عدد العرب إلى ١٦٦ ألف نسمة، أي أن العرب يشكلون ٢٩٪ من عدد السكان، بينما لا تزيد ملكيتهم أكثر من ١٣٪ من مساكن المدينة بشطريها ويعاني العرب من ضائقة سكنية خانقة إذ يقدر النقص في المساكن في القدس بحوالي ٦٨ ألف غرفة أو ما يعادل ١٨٨٧٠ شقة[١٥]. وتقول الدراسات التي صدرت مؤخراً، أن سلطات الإحتلال قامت ببناء ٧٠ ألف شقة سكنية في المدينة لصالح المستوطنين، بينما لا تزيد الشقق التي سمح للفلسطينيين ببنائها عن ٣٥٠٠ شقة سكنية، منها ٤٣٥ شقة في البلدة القديمة والمباني في مناطق القدس الكبرى.

وقد فضحت سارة كينكر، عضو مجلس بلدية القدس، الأساليب المتقنة التي تلجأ إليها لتضييق الخناق على العرب وذلك من خلال ما يلي:

- قصر البناء على المناطق الواقعة بين الأحياء السكنية.
- اعتبار معظم المناطق العربية مفتوحة لا يسمح البناء فيها.
- تفتيت مناطق البناء العربية بالطرق الواسعة.
- تقليص المساحة المسموح بالبناء فيها بحيث لا تزيد على ٣٥٪ من مساحة العقار[١٦].

ويكاد يكون من الصعب جداً على العرب الحصول على رخص بناء، وقد تستغرق رخصة البناء سنوات عديدة وقد كشفت صحيفة «هآرتس» في عددها الصادر بتاريخ ١١/ ٢/ ١٩٩٠م التوجه الأساسي لسياسة بلدية القدس تجاه العرب، حينما قالت أن المعدل السنوي للبناء هو ٣١٧٠ شقة للعرب، أي ما يعادل ١,٩ شقة لكل ألف عربي[١٧].

ومن الطبيعي أن يضطر كثير من السكان، خصوصاً الأزواج الشابة، للنزوح عن القدس، بسبب صعوبة الحصول على مسكن، مما يفقدهم حق الإقامة الدائمة في المدينة.

ومن جهة أخرى، ورغم أن سلطات بلدية القدس تماطل كثيراً في إعطاء تراخيص البناء بحجة عدم وجود مخططات هيكلية للأحياء العربية، إلا أنها تسارع في تهديم أي بناء يقيمه العرب بغض النظر عن الغرض الذي أقيم البناء من أجله، وقد شاهد العالم كيف أدخلت سلطات





الاحتلال الآليات الضخمة جدا في أيلول ١٩٩٦م لتهديم مبنى مؤلف من طابقين في برج اللقلق في القدس الشرقية كان يستخدم مأوى للعجزة. وفي ٢٥/ ١٢/١٩٩٦م بثت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي صورة بيت فلسطيني هدم مدخله من قبل رجال بلدية القدس، وأصبحت الاسرة مضطرة لإستخدام سلم خشبي صغير للدخول إلى المنزل، وتحدثت الأم عن الصعوبات التي تواجهها لإنزال أطفالها الصغار كي يذهبوا إلى المدارس صباحاً وحملهم ثانية عند عودتهم في المساء. ونقل مذيع التلفزيون الإسرائيلي عن مسؤول في بلدية القدس أن المدخل هدم لأن شارعا سيمر في المكان ذاته[١٨].

### دور وزارة الداخلية:

استخدمت وزارة الداخلية كذراع طويلة لتحويل قرارات الحكومة الإسرائيلية القاضية بجعل الفلسطينيين في القدس أقلية يمكن السيطرة عليها، إلى واقع ملموس. وتعتقد لجان حقوق الإنسان ومنظمات الصحفيين، نتيجة للدور العنصري الذي تقوم به هذه الوزارة، أنها وجدت لإنتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني. ويستخدم موظفو الوزارة أشكالاً مختلفة من الإبتزاز والضغط ضد سكان القدس العرب، وتقول مصادر مطلعة أن هؤلاء الموظفين يوافقون فقط على طلبات المقدسيين الذين يبدون استعدادهم لدفع أقساط إضافية ويعمل عدد من المتعاونين مع السلطات الإسرائيلية سماسرة بين المواطنين ومسؤولي مكتب وزارة الداخلية في القدس.

وقد فضحت صحيفة «بديعوت احرونوت» في عددها الصادر بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٩٥م أساليب العمل التي كان يعتمدها يوسف توف، مدير تسجيل السكان في مكتب وزارة الداخلية في القدس. وقالت الصحيفة أن الشخص المذكور وقع بطاقات هوية على بياض وسلمها إلى عدد من المقربين، ومنهم ميكانيكي في القدس الشرقية، والثاني صاحب محل صباغ وكوي ملابس، والشخصان يبيعان بطاقات الهوية ويقدمان لرئيس مكتب تسجيل السكان حصة من المبالغ التي يتم الحصول عليها[١٩].

وعندما كشفت هذه الفضائح، أصدر حاييم رامون، الذي تسلم منصب مدير الداخلية بعد استقالة ديفيد ليفي، قراراً بإغلاق هذا المكتب وطرد يوسف نوف منه، وبعد ذلك طرحت ممارسات هذا المكتب للنقاش أمام لجنة الداخلية في الكنسيت في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٩٥م. ومن جهة أخرى، يمكن القول أن وزارة الداخلية الإسرائيلية كانت من بين أكثر الأدوات الفعالة والمؤثرة التي استخدمت للإستفادة من الثغرات الموجودة في اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣م واتفاقية القاهرة لعام ١٩٩٤م، واستغلال هذه الثغرات والنواقص لتنفيذ سياسة

«الترانسفير» بذرائع قانونية. وتأتي ممارسات وزارة الداخلية كحلقة في سياسة تكثيف عملية تهويد القدس التي بدأت منذ وقت طويل وامتدت حتى بعد التوقيع على اتفاق اعلان المبادىء الفلسطيني الإسرائيلي. وقد تحوّل الهدف من ضمان وجود أغلبية يهودية وسيطرة إسرائيلية على القدس والاقلية الفلسطينية الموجودة فيها، إلى ضمان اعتراف الفلسطينيين أولاً وباقي دول العالم بالسيادة الإسرائيلية الدائمة على القدس، وعدم القبول بأي حق للعرب في المدينة. ولا يقتصر الأمر على القدس ضمن حدودها المعروفة، بل وفق مشروع القدس الكبرى الذي وافقت عليه حكومة رابين عام ١٩٩٣م، والذي يشمل توسيع حدود المدينة من خلال ضم عدد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، أي أن تمتد حدود القدس جنوباً في قطاع غوش عتسيون بين بيت لحم والخليل وشرقاً حتى معاليه أدوميم وغرباً حتى مستوطنة بيت شيمش وفي الشمال حتى مشارف مدينة رام الله.

ولو عدنا إلى النواقص الموجودة في الإتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، لوجدنا أنها أدت إلى النتائج التالية:

١ - إن الوضع القانوني لسكان القدس الشرقية، بسبب تأجيل البت في الوضع النهائي للمدينة إلى مفاوضات المرحلة النهائية، وضع وسائر العرب في القدس تحت رحمة سلطات وزارة الداخلية الإسرائيلية.

٢ - استثناء سكان القدس الشرقية من التحسينات التي طرأت على حقوق الإقامة للفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م، واستناداً إلى ذلك، يستثنى الفلسطينيون في القدس من إجراءات جمع الشمل التي طبقت في الضفة الغربية وقطاع غزة لأول مرة بعد عام وأعيد النظر فيها عام ١٩٩٤م حيث أصبح يحق للأزواج الفلسطينيين غير المقيمين التمتع بالإقامة بعد الاتفاقية المذكورة. ورغم القرار الذي أصدرته محكمة العدل العليا في إسرائيل والقاضي بقبول حق النساء أن يتقدمن بطلبات بجمع شمل العائلة أسوة بالرجال، لكن هذه الطلبات لن ينظر فيها ما لم تثبت صاحبة الطلب بوثائق رسمية عمل المرأة في المدينة المقدسة.

٣ - لا تنطبق اتفاقية القاهرة لعام ١٩٩٤م واتفاقية أوسلو الثانية ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥م على الفلسطينيين في القدس، وذلك فيما يتعلق بتخفيف القيود على الزيارة حيث لا يسمح لهم التقدم بطلب إقامة دائمة وذلك استناداً إلى الفقرات ١٣ حتى ٢٨ من قانون ضم القدس الصادر في ١٩٨٠م.

٤ - لا يحق للجنة الرباعية المشكلة من مصدر السلطة الفلسطينية والأردن وإسرائيل لبحث





مشكلة النازحين واللاجئين، أن تبحث أوضاع اللاجئين والنازحين في القدس الذين يقدرون بحوالي ٣٠ ألف نسمة.

٥ - استغلت سلطات وزارة الداخلية الإسرائيلية حرص العرب المقدسيين على الحفاظ على الهوية الفلسطينية وممارسة حقوقهم الوطنية، ومن ضمنها حق الإنتخاب، وأجبرت السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين المقدسيين الراغبين بأداء واجبهم الوطني المذكور أعلاه لتسجيل إقاماتهم في الضفة الغربية، ما يعرض هؤلاء لفقدان حق الإقامة الدائمة في القدس، وبالتالي فقدان الهوية الإسرائيلية، لأن السلطات الإسرائيلية سرعان ما تقرر شطب أسماء هؤلاء من سجلات السكان العرب في القدس الشرقية.

٦ - لم تعد سراً الجهود، بل والضغوط التي تمارس على كثير من المقدسيين للتنازل عن جنسيتهم والقبول بالجنسية الإسرائيلية، وذلك للحصول على إغراءات كثيرة، من بينها التمتع بحق الإقامة الدائمة بدون تهديدات بسحب الهوية لهذا السبب أو ذاك. وتمارس هذه الضغوط على الفلسطينيين الذين يحملون جنسيات أجنبية ثم عادوا للإقامة الدائمة أو السكن الدائم في القدس. وتخير السلطات الإسرائيلية هؤلاء الأشخاص بين فقدان جنسيتهم الفلسطينية أو التنازل عن الجنسية التي اكتسبوها.

وقد أقلقت ممارسات إسرائيل في هذا المجال عدداً من السفارات الأجنبية في تل أبيب، ومن بينها سفارة الولايات المتحدة التي نشرت اعلانا في الصحف الإسرائيلية الصادرة يوم ١٣/ ١٢/ ١٩٦٦م ندد فيه بالإجراءات الإسرائيلية واعتبرتها غير شرعية، وطلبت من مواطنيها والذين يحملون الجنسية الامريكية الاتصال بالسفارة الأمريكية في تل أبيب للإبلاغ عن أية حالة تمارس فيها الضغوط على أي منهم للتخلي عن الجنسية الأمريكية، وقال الاعلان إن هذه الممارسات تتناقض مع القانون الدولي وأنه لن يسمح لأحد أن يتنازل عن الجنسية الأمريكية تحت التهديد(٢٠).

## مصادرة الهويات من المقدسيين

ليس من السهل أن نجد فوارق تذكر بين مواقف حزب العمل وحزب الليكود حول قضية القدس وإذا كانت اتفاقية أوسلو أرجأت مصير القدس إلى المفاوضات النهائية، فقد حاولت حكومة رابين/ بيرس أن تطمس الهوية الفلسطينية للمدينة من خلال فصل البعد الديني عن البعد الوطني، وعلى سبيل المثال، اتفقت حكومة رابين مع الفاتيكان حول مكانة الأماكن المقدسة المسيحية، واتفقت مع الأرن على استمرار وصايته على الأماكن المقدسة للمسلمين، علماً بأن

موقف الملك حسين والحكومة الأردنية، يتلخص، كما قال مروان المعشر، وزير الإعلام الأردني اثناء زيارته إلى تل أبيب والقدس في النصف الثاني من كانون الأول ١٩٩٦م، أن الحكومة الأردنية تعتبر الأماكن المقدسة أمانة سيعيدها الأردن للفلسطينيين بعد مفاوضات المرحلة النهائية.

ويعتقد بعض الباحثين أن الإتفاق مع السلطة الفلسطينية حول القدس، أي القدس البديلة، سيحل مشكلة القدس بالنسبة لإسرائيل، ويسهل السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المدينة، وإذا اخلت إسرائيل بشروط الاتفاق حول مكانة القدس، يمكن أن ينحصر رد الفعل العربي على الإحتجاجات الشكلية التي يمكن تهدئتها بهذا الشكل أو ذاك(٢١).

وانسجاماً مع هذه السياسة، تصاعدت وتيرة الهجمة الإسرائيلية المعادية للهوية السياسية الفلسطينية ممثلة بالمؤسسات الفلسطينية، مثل بيت الشرق، دائرة الشباب والرياضة، دائرة الطبوغرافيا والأراضي، دائرة الأوقاف الإسلامية وهدمت السلطات الإسرائيلية مأوى العجزة في برج اللقلق.

ومنذ صعود الليكود إلى الحكم، أصبحت مصادرة الهويات الفلسطينية من المقدسيين أكثر خطورة وأكثر اتساعاً، وأصدر مكتب وزارة الداخلية شروطاً جديدة للحصول على بطاقة هوية تتضمن:

- شهادة ميلاد في القدس.
- صك زواج صادر عن محكمة في القدس أو في إسرائيل.
- شهادة تبين أن الوالدين يعملان في القدس أو في إسرائيل.
- فواتير رسوم البلدية والكهرباء والماء والهاتف وعقد الإيجار أو شهادة ملكية منزل في مدينة القدس(٢٢).

وتؤكد المعطيات أن الخطة الإسرائيلية الجديدة ترمي إلى حرمان عشرات الآلاف من الفلسطينيين سكان القدس الشرقية الموزعين في مختلف أرجاء العالم (سواءاً كانوا طلابا يدرسون، أو مواطنين اشتروا بيوتاً في ضواحي القدس أو مدن الضفة الغربية الأخرى أو مواطنين غادروا للعمل في الخارج) من حق الإقامة الدائمة في القدس الذي تمنحه لهم بطاقة الهوية الإسرائيلية الجديدة، حسب تقدير أمير حبش، مستشار رئيس بلدية القدس للشؤون العربية، بحوالي ٥٠ - ٦٠ ألف نسمة. وتقول المعطيات أن الإجراءات الجديدة تهدف إلى ضمان بقاء العرب في المدينة المقدسة أقل من ٢٥٪ من عدد السكان. ومن الجدير بالذكر أن عدد المواطنين العرب الذين حصلوا على جنسية إسرائيلية يصل إلى تسعة آلاف شخص(٢٣).

من جهة أخرى، ورداً على اتساع عملية سحب الهويات من الفلسطينيين المقيمين في





القدس، شهدت القدس العربية اعتصاما جماهيرياً في ١٠/ ١١/ ١٩٩٦م تم تنظيمه بدعوة من مركز الدراسات الحقوقية والمدنية والاجتماعية التابع لبيت الشرق وشاركت فيه شخصيات كثيرة من القدس الشرقية: وقال السيد فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية أن أكثر من ٥٠٠ بطاقة هوية تم سحبها، وأن أكثر من ٢٠٠٠ طلب جمع شمل العائلات مقدسية تم رفضها(٢٤).

ويقول تقرير مركز المعلومات البديلة الصادر في شباط ١٩٩٦م إنه ومنذ صيف ١٩٩٤م، بدأت وزارة الداخلية الإسرائيلية، التدقيق في ملفات المقدسيين من خلال قسم تسجيل السكان وإنه منذ ذلك الوقت تمت مصادرة عشرات، بل مئات بطاقات الهوية من الأشخاص الذين اعتُبِر أنهم لا يعيشون في القدس، ويضيف التقرير المذكور أنه، وبناء على أوامر الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية قام الجنود الإسرائيليون وحرس الحدود بمحاصرة مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة للتفتيش على المقدسيين المقيمين هناك.

## الهوامش:

١ - لمزيد من المعلومات راجع بحثنا العنصرية والتمييز العنصري في القوانين والتشريعات الإسرائيلية، **مجلة الأرض** للدراسات الفلسطينية، آب ١٩٨٧م.

٢ - المصدر السابق.

٣ - Aharon Cohen, Israel and the Arab World, 1964. P. 509.

٤ - هآرتس ١٤/ ١/ ١٩٥٥.

٥ - Don Peretz, Israel and Palestine Arabs, Washington, D.C. Middle East Institute, P. 95 - 96.

٦ - لمزيد من التفاصيل راجع **صامد الاقتصادي** العدد ٨٥، ١٩٩١م.

٧ - المصدر السابق.

٨ - اعتمدنا على
See: The Trap is Closingon Palestinian Jerusalemites, Alternative Information Center, February 1996.

٩ - من المفيد مراجعة المحاضرة التي ألقاها الدكتور وليد الخالدي في لندن بتاريخ ٣١/ ١١/ ١٩٩٥م ونشرتها جريدة **الحياة** بتاريخ ١ و٢ و٣/ ١٢/ ١٩٩٥م.

١٠ - **الشرق الأوسط** ٨/ ٧/ ١٩٩٦م.

١١ - من المفيد العودة إلى المصدر رقم ٨.

١٢ - The Jerusalem Report, August 1996.

١٣ - **الحياة** ١١/ ١١/ ١٩٩٦م.

١٤ - لمزيد من التفاصيل راجع **صامد الاقتصادي**، رقم ٨٥، ١٩٩١م.

١٥ - يديعوت أحرونوت ٤/ ٧/ ١٩٩٦م.
١٦ - المصدر رقم ٨.
١٧ - هآرتس ١١/ ٢/ ١٩٩٠م.
١٨ - التلفزيون الإسرائيلي، القناة الثانية، ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٦م.
١٩ - يديعوت أحرونوت ١/ ١٢/ ١٩٩٥م.
٢٠ - رصد إذاعة إسرائيل ١٣/ ١٢/ ١٩٩٦م.
٢١ - انظر محاضرة الدكتور وليد الخالدي، مصدر سابق.
٢٢ - النهار اللبنانية ٢٠/ ٦/ ١٩٩٦م.
٢٣ - الشرق الأوسط ٨/ ٧/ ١٩٩٦م.
٢٤ - الحياة ١١/ ١١/ ١٩٩٦م.



# القدس.. مدينة الصراع المفتوح
## الإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية

سمير الزبن

في حزيران ١٩٦٧، أجرت الصحيفة اليابانية «أساهي شيمبون» مقابلة مع دافيد بن غوريون، تحدث فيها عن مستقبل المناطق التي احتلتها اسرائيل في حرب الأيام الستة قبل أيام قليلة من موعد إجراء المقابلة. وفي تلك المقابلة قال بن غوريون إن اسرائيل ستنسحب من شبه جزيرة سيناء، بعد توقيع اتفاق سلام مع مصر، والأمر ذاته، سيحدث مع سوريا، أما في الضفة الغربية فإنه ستقام دولة تتمتع بحكم ذاتي، برعاية الأمم المتحدة، لكننا سنحتفظ بالقدس إلى الأبد، على الرغم من جميع القرارات التي ستتخذها الأمم المتحدة: فالقدس كانت عاصمة اسرائيل على امتداد ثلاثة آلاف سنة، وستبقى كذلك في المستقبل»[1].

### ١ - قوانين الضم:

عبّر أكثر من مسؤول اسرائيلي عن ذات الموقف الذي أعنله بن غوريون، ففي اليوم الأول لاحتلال القدس الشرقية في ٧ حزيران، وقف موشي دايان وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق أمام حائط المبكى، وأعلن «... لقد أعدنا توحيد المدينة المقدسة وعدنا إلى أكثر أماكننا قدسية ولن نبارحها أبداً»[2].

هذه التصريحات الاسرائيلية المتشابهة، مهدت لضم القدس. وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧، وخلال اليومين التاليين، أصدرت اسرائيل عدة قرارات استهدفت تهويد السيادة والإدارة والبلدية العربية.

ففي التاريخ المذكور، أصدر الكنيست الاسرائيلي قانوناً على شكل إضافة فقرة إلى قانون

الإدارة والنظام لسنة ١٩٤٨، تخول حكومة اسرائيل تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى الحكومة ضمها إلى أرض اسرائيل. أما القانون الجديد، فقد عدل القانون الأصلي بإضافة مادة وحيدة إليه هي المادة ١١ والتي تنص على أن «يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض اسرائيل حددتها الحكومةفي مرسوم». أي أن الحكومة الاسرائيلية، منحت نفسها بموافقة الكنيست،حق ضم أي جزء من «أرض - اسرائيل» إلى اسرائيل، كما تراه مناسباً، بمجرد إصدارها مرسوماً في هذا الصدد. كذلك نص القانون على أن يسري مفعوله اعتباراً من تاريخ إقراره في الكنيست، لا اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، كما هي العادة، للدلالة على الأهمية التي تعطيها الحكومةله، وضرورة الإسراع في تطبيقه. وفي اليوم التالي ١٩٦٧/٦/٢٨، أصدرت الحكومة مرسوماً بشأن سريان «قانون الدولة وقضائها وإدارتها» على مساحةتبلغ نحو ٧٠ ألف دونم، تضم القدس القديمة بأكملها ومناطق واسعة محيطة بها، تمتد من صور باهر في الجنوب إلى مطار قلندية في الشمال، وتضم معظم ضواحي القدس العربية[٣].

وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩ أصدر الجيش الاسرائيلي، أمراً يقضي بحل بلدية القدس العربية المنتخب من سكان القدس، وبإنهاء خدمة أمين القدس، أي رئيس بلديتها، من عمله، وبإلحاق موظفي القدس الشرقية وعمالها ببلدية القدس الغربية.

وقد نفذت السلطات العسكرية الاسرائيلية المحتلة هذه القرارات والأوامر بشدة، فاستولت على جميع ممتلكات الحكومة الأردنية ودوائرها ومحاكمها وأثاثها وأجهزتها وسجلاتها، وألحقتها بدوائر ومحاكم القدس الغربية، ثم ألغت جميع القوانين والأنظمة الأردنية واستعاضت عنها بالقوانين والأنظمة الاسرائيلية.[٤]

وفي الجلسة نفسها التي أقر فيها الكنيست تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء، صادق الكنيست أيضاً على تعديل لقانون البلديات، للتمهيد لإلحاق القدس القديمة بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس اليهودية. وقانون البلديات البريطاني الأصل ينص، بتطبيقه الاسرائيلي، على ضرورة إجراء تحقيق من قبل وزير الداخلية لاستطلاع رأي السكان في منطقة ما، قبل اتخاذ قرار بشأن إلحاقها ببلدية معينة، ولم تكن السلطات الاسرائيلية على يقين من أن سكان القدس العربية، فيما إذا استطلع رأيهم، سيوافقون على إلحاقهم ببلدية القدس اليهودية، كما لم يكن لديها وقت لإجراء التحقيق المذكور. لذلك جاء التعديل الجديد، وهو القانون بتعديل قانون البلديات (رقم ٦) لسنة ١٩٦٧ ليسمح للوزير «حسب تقديره، ودون إجراء أي تحقيق... أن يصدر إعلاناً يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بواسطة ضم مساحة تحددت بمرسوم صادر





بموجب قانون أنظمة السلطة والقضاء المذكور. وفي ١٩٦٧/٦/٢٨، نشر وزير الداخلية إعلاناً في الجريدة الرسمية بشأن «توسيع حدود بلدية القدس، تحت إشراف مجلس البلدية الاسرائيلي. وبذلك تكون القدس العربية قد أصبحت، من وجهة نظر القوانين الاسرائيلية،جزءاً من اسرائيل، تابعاً للقدس الكبرى الموحدة.[٥]

عند إقرار الكنيست للضم، صوت جميع أعضاء الكنيست على الضم، ولم يعارضه في حينه سوى عضو كنيست واحد، وهو مائير فيلنو م الحزب الشيوعي الاسرائيلي «ركاح» أما الآخرون، ومنهم أعضاء الكنيست اليساريون، فأيدوا القرار بحماسة، فعضو الكنيست (في حينه) أوري أفنيري، قال أن «الشعب راغب في توحيد المدينة». وأعلن ماكي شموئيل ميكونين، إن «القدس هي عاصمة اسرائيل منذ القدم».[٦]

وفي ٣١ تموز ١٩٨٠، أقر الكنيست الاسرائيلي بشكل استثنائي مستعجل، قانوناً جديداً عرف باسم «قانون أساسي: القدس» وقدتقدم بمشروع القانون النائبة اليمينية المتطرفة غيؤلا كوهين. ونص القانون على:

«مادة ١ - أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة لإسرائيل.

مادة ٢ - القدس هي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

مادة ٣ - تحمى الأماكن المقدسة من أي تدنيس أو أي مساس بها بأي شكل، أو أي شيء من شأنه أن يمس بحرية وصول أبناء الطوائف إلى الأماكن المقدسة أو بنظرتهم لها.

مادة ٤ - ستحرص الحكومة على تنمية القدس وازدهار وتوفير الرخاء لسكانها، بمواصلة تخصيص موارد خاصة، ولاسيما تقديم منح سنوية خاصة لبلدية القدس، بمصادقة لجنة الكنيست المالية».[٧]

إن اجراءات الضم الاسرائيلي للقدس، عملية كانت أم قانونية، مستمرة منذ احتلالها المدينة دون انقطاع. كما أن هذا القانون مقارنة مع القوانين الاسرائيلية السابقة في هذا المضمار، لا يقدم ولا يؤخر. وكان قد وصفه أكثر من باحث اسرائيلي بأنه لا لزوم له. ولا يمكن اعتباره أكثر من تشريع استعراضي إعلاني لإجراءات الضم الاسرائيلية، القديمة منها والمستمرة.

وإصراراً على الاتجاه نفسه من التأكيد المستمر على ضم القدس، فإن الكنيست الاسرائيلي، عندما وافق على إعلان واشنطن في ٣ آب ١٩٩٤، فإنه وافق أيضاً على بيان مقدم من حزب الليكود يكرر أن القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ستبقى «عاصمة اسرائيل الأبدية، وعاصمتها وحدها». وقد ووفق على هذا البيان الإضافي بأغلبية ٧٧ صوتاً مقابل ٩ أصوات، وايده جميع الوزراء في حكومة رابين، بمن فيهم الوزراء من حزب مرتس[٨] وما استهدفه هذا

الإعلان، هو نفس ما استهدفه قانون القدس الأساسي في العام ١٩٨٠، أي إحراج الحكومات الاسرائيلية، وتكبيل أيديها، وذلك بمنعها من التقدم باقتراحات أو التوصل إلى اتفاقات، ضمن أية تسوية محتملة، والحؤول دون طرح فكرة جعل القدس عاصمة ثنائية لكل من اسرائيل وكيان سياسي آخر.

## ٢ - إجراءات المصادرة:

بعد اكتمال عملية ضم القدس، سارعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي إلى تطبيق قانون أملاك الغائبين على جميع الغائبين العرب عن القسم المحتل الجديد، وفتحت مكاتب حكومية في القدس، وباشرت بتسجيل جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تخص أملاك الغائبين. ونتيجة لهذه الاجراءات وضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أيديها على مساحات واسعة مما تبقى لعرب القدس من أراض وعلى قسم كبير مما تبقى من عقارات.

واستناداً إلى قانون استملاك الأراضي الذي وضعته حكومة الانتداب سنة ١٩٤٣، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة الأراضي بالجملة منذ الاحتلال.

في ١٩٦٨/١/١١ وبموجب قرار صادر عن وزير المالية الاسرائيلي تم مصادرة أراض عربية خارج أسوار القدس تبلغ مساحتها ٣٣٤٥ دونماً، وفي ١٩٦٨/٤/١٤ تم مصادرة ١١٦ دونماً تضم ٥٩٥ عقاراً، موزعة على: ١٢ عقاراً وقفياً تابعاً للأوقاف الإسلامية، ٩٩ عقاراً وقفياً تابعاً لوقف المغاربة، ٣٥٤ عقاراً وقفياً تابعاً لعائلات مقدسية، ١٣٠ عقاراً يملكها أفراد وعائلات عربية. وتشمل المساحة المصادرة أربعة أحياء عربية تقع خلف الحرم القدسي الشريف وهي: حي المغاربة، وحي باب السلسلة، وحي الشرف، وحي الباشورة، وتضم ١٠٤٨ شقة سكن، و ٤٣٧ مخزناً تجارياً ومكان عمل، وأربع مدارس، ويسكنها ستة آلاف عربي. وفي ذات التاريخ ١٤/٤/ ١٩٦٨ تم مصادرة ٧٦٥ دونماً خارج أسوار المدينة وبموجب قرار آخر بتاريخ ١٩٧٠/٨/٣٠ تم مصادرة ١١٦٨٠ دونماً.

وبعد هذه المصادرات لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي إلى وضع يدها على مساحة واسعة من أراضي عرب القدس. ونتيجة لهذه الاجراءات، تقلصت الملكية العربية للارض في القدس إلى حوالي ١٤٪، بينما كانت في أوائل ١٩٤٨ تعادل ٨٤٪ وارتفعت الملكية اليهودية إلى حوالي ٨٤٪، بينما لم تزد في أوائل ١٩٤٨ عن ١٤٪(٩).

قبل حرب حزيران ١٩٦٧، كانت مساحة المنطقة الخاضعة لبلدية القدس الغربية نحو ٣٨ ألف دونم. وفي ٢٨ حزيران ١٩٦٧ نشر وزير الداخلية آنذاك موشيه شابيرا «أمر ضم» الذي





أضاف إلى المدينة ٧٣ ألف دونم من الأراضي العربية، أي ضعفي مساحتها السابقة، وشملت المناطق التي ضُمت بالقانون والقضاء والإدارة الاسرائيلية. وقد شملت هذه المناطق على القدس وعلى أراضي ٢٨ قرية عربية أيضاً، ورسمت الخريطة على نحو يتيح، قدر الإمكان، أن تضم أقل ما يمكن من التجمعات السكانية العربية وأكبر قدر من الأراضي. وهذا المبدأ يوضح المسار الغربي لخط حدود البلدية. فأحياناً - على سبيل المثال - في عناتا، وبيت حنينا وكفر عقب، والرام، ابقى هذا المسار جزءاً من القرية في نطاق حدود الضفة الغربية، والحق الجزء الآخر بالقدس(١٠).

كان الأسلوب الذي ترسخ في عهد تيدي كوليك رئيس بلدية القدس الاسرائيلي السابق لنقل الاراضي إلى ملكية اليهود، يقوم على تلوين مساحات الأراضي التي عليها أفراد من العرب باللون الأخضر على الخرائط، وهذا المؤشر يدل على أن هذه الأراضي مخصصة، زعماً، للأغراض العامة ولإنشاء «رئات» خضراء، وبالتالي، حظر البناء عليها. وبعد مرور أعوام حرر جزء من هذه الأراضي، ثم صودر وأقيمت عليه أحياء يهودية.

وينقل ميخال بيلغ مثالين عن حالات المصادرة. مثال فردي، ينقله عن كامنكر، موظفة في بلدية القدس، التي تروي حادثة س.ف من قرية صور باهر، فتقول: «في أحد الأيام، ربيع سنة ١٩٩٣، وصلت إلى عملي في البلدية، ورأيت عربياً مع أسرته كلها، أطفالاً وأولاد وعجزة، تجلس أمام مبنى البلدية، وعلى الجدران الكثير من اللافتات بالعبرية والعربية مكتوب عليها «لا تهدموا بيتي»، وقلت للعربي أني سآتي في الغد مع جمهور من اليهود، وأن عليه أن يحضر الكثير من العرب، وسنتظاهر معاً، وهذا ما حدث، تظاهرنا أربع ساعات، وأجرينا مفاوضات مع بلدية القدس كي لا تهدم البيت. وفي النهاية وافق ممثلو البلدية على إبقائه مع أسرته - ثمانية أفراد - في غرفتين فقط، أما باقي المنزل فسيهدم. وقدم لي هذا الرجل خريطة تظهر مساحة الأرض التي كان يملكها قبل مصادرتها لغرض إقامة حي تالبيوت - مرزاح. وتمكنت من تحديد مكان قطعة الأرض، وهي عبارة عن سبعة دونمات ونصف الدونم أقيمت عليها الوحدات السكنية لليهود. ولن أنسى في حياتي هذا الأمر. لقد أبقوا له دونماً واحداً فقط لم يكن مخصصاً للبناء، وبالتالي لا يمكن الحصول على ترخيص للبناء عليه، وعلى هذا الدونم بنى البيت الذي هدموه. لقد ابقوا له على غرفتين «لأنه لم يكن لديه مأوى آخر» أما عشرات العائلات الي لم تحتج ولم تتظاهر، فقد وجدت نفسها مع مرور الوقت دون مأوى. وهناك تقديرات في عام ١٩٩٣ تقول أن ٢١ ألف عائلة عربية في القدس معدومة السكن.(١١)

أما المثال الثاني، وهو مثال جماعي يتعلق بأرض قرية العيسوية «التي كانت مساحتها في عهد الانتداب البريطاني ١٠٤١٧ دونماً» وقامت اسرائيل بمصادرة ثمانية آلاف دونم من هذه

الأراضي. ومن مجموع ما تبقى تمت المصادقة على ٦٦٦ دونماً كجزء من الخريطة الهيكلية. ومن هذه المساحة اقتطعت البلدية ١٥٨٤ دونماً وأعلنتها منطقة خضراء. وهكذا لم يبق لسكان القرية سنة ١٩٩٣ بلغ تعداد سكانها ٤٧٠٠ نسمة) كمنطقة بناء سوى ٣٦٢ دونماً[١٢].

ولم تتوقف عمليات المصادرة حتى بعد توقيع «اتفاق اوسلو» بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ففي الأيام الأولى لعام ١٩٩٥، كشفت حكومة رابين النقاب عن قرار بمصادرة أكثر من ٥٣ هكتار من الأرضي التي يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية، بهدف بناء مجمع إسكاني لليهود ومركز للشرطة. كانت هذه المرة الأولى التي تعلن فيها الحكومة الاسرائيلية أنها تصادر أرضاً فلسطينية من أجل أحياء سكنية، في حين أنها في السابق كانت تعلل مصادرتها بأنها لأغراض عامة أو أمنية، وهي المرة الأولى منذ انطلاقة عملية السلام في مدريد عام ١٩٩١ التي تقوم فيها اسرائيل بمصادرة أراضٍ فلسطينية في منطقة القدس الشرقية مصادرة مباشرة، خلافاً لكافة الاتفاقات والرسائل المتبادلة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل.[١٣]

أثار قرار المصادرة الرأي العام العالمي، ودفع العرب إلى التحرك، واتضح هذا التجاوب جلياً عند مناقشة القضية في مجلس الأمن حيث تبنى مشروع القرار الذي كان معتدلاً ١٤ دولة من دول مجلس الأمن. إلا أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) لمحو القرار الذي نال موافقة الدول الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن.

وعلى صعيد التحركات العربية، تمت الدعوة إلى قمة عربية مصغرة من أجل مناقشة هذا الخط. وتم تأجيل هذه القمة بعد تجميد قرار المصادرة من قبل حكومة اسرائيل، والموقف الذي لعب الدور الحاسم في تجميد المصادرة، هو موقف ما كان يسمى بالكتلة المانعة العربية التي اعتمدت عليها حكومة رابين في الكنيست السابق، والتي تشكلت من النواب العرب في الكنيست الاسرائيلي، حيث هددت هذه الكتلة بحجب الثقة عن حكومة رابين في حال إصرار حكومة رابين على المصادرة.

### ٣ - الاستيطان:

المعركة على القدس لم تنته باحتلالها عسكرياً. فمنذ سنة ١٩٦٧ تتواصل تلك المعركة من خلال التوظيفات الاسرائيلية الهائلة في مشاريع البنى التحتية، وعمليات البناء الاستيطانية لاحياء يهودية على كامل الأراضي التي ضمت إلى القدس.

أخذت السلطات الاسرائيلية فور الانتهاء من عمليات المصادرة والهدم داخل البلدة القديمة تقيم أول حي سكني يهودي فيها. وبدأ المشروع من خلال ترميم الوحدات السكنية المصادرة،





وإقامة وحدات أخرى، وبناء سوق تجاري وكنيس للصلاة أقيمت كلها على أنقاض الأحياء العربية.

وقد جاءت عمليات الاستيطان العاجلة داخل البلدة القديمة مصاحبة لإجراءات التهويد الأخرى، وعلى رأسها توسيع ساحة حائط المبكى على حساب العقارات الوقفية الاسلامية. أما المرحلة الثانية من مراحل الاستيطان في المدينة المقدسة فقد بدأت عام ١٩٦٨ بالشروع بإقامة حزام من الأحياء السكنية اليهودية من الناحيتين الشمالية والجنوبية[١٤].

استطاعت سلطات الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، ان توجد ضمن القدس عدداً من النقاط الاستيطانية (داخل أسوار المدينة القديمة) تحوطها مستوطنات مدنية، من بينها معاليه أدوميم، أكبر مستوطنة في الضفة الغربية.

يلاحظ من توزيع هذه الضواحي والمستوطنات أنها تنتظم في طوقين متحدي المركز. ويتكون الطوق الداخلي من الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية، بهدف إيجاد أكثرية يهودية فيها نفسها، من خلال توفيرها السكن للمستوطنين اليهود، وتقييد البناء ومنع زيادة السكان العرب في آن. وهي تشكل، أيضاً حاجزاً مادياً متواصلاً، يفصل القدس عن الضفة الغربية. أما الطوق الثاني، الخارجي، فيحوط القدس من جهات الجنوب والشرق والشمال، ويتكون من سلسلة مستوطنات: بيتار معاليه أدوميم، لجاس، أدام، أيير يعقوب، هارآدار، إضافة إلى كتلة مستوطنات عتسيون (المكونة من ١٦ مستوطنة).[١٥]

منذ احتلال القدس والحمة الاستيطانية المكثفة متواصلة فيها، لفرض الأمر الواقع، بخلق أغلبية سكانية يهودية في القدس، تكون المانع أمام أية تسوية، وهذه الحملة التي بدأت في ظل حكومات حزب العمل، وازدادت كثافة في فترة حكم الليكود، تنطلق من إجماع الحزبين الرئيسين في اسرائيل على أن «القدس عاصمة موحدة لاسرائيل»، ومن هنا تأتي أهمية الحملة الاستيطانية في القدس، التي استطاعت ايجاد كثافة سكانية في القدس تفوق مجموع المستوطني في بقية الأراضي المحتلة، حيث يبلغ عدد المستوطنين في القدس الشرقية ١٦٨ ألفاً، بينما يبلغ عدد المستوطنين في ما تبقى من الضفة الغربية ١٣٠ ألفاً في العام ١٩٩٣.

لقد ترافق الاستيطان المكثف مع التقييد ضد العرب في تراخيص البناء. ومع أن بناء المساكن للمشترين الاسرائيليين يحظى بدعم سياسي واسع النطاق داخل اسرائيل، فقد «كشف موظفو الحكومة الاسرائيلية مؤخراً أن اسرائيل فرضت منذ عشرين عاماً نظام حصص محدد جداً على مشاريع البناء الفلسطينية، وذلك بهدف الحفاظ على نسبة مئوية من سكان المدينة الفلسطينين لا يتعدى ٢٦٪، وقد اعتمدت اللجنة الوزارية المكلفة بشؤون القدس هذا القيد

صراحة وعلناً سنة ١٩٧٣[١٦].

ومنذ العام ١٩٦٧ لم تنفذ من جميع مشاريع البناء الجديدة في المدينة، الخاصة بالفلسطينيين في القطاع العربي سوى ١٢٪، وعلى سبيل المثال، خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣، بلغت نسبة المشاريع البنائية المخصصة للاسرائيليين ٩٠٪، وهذا الرقم يعني ترجمته في الواقع بناء ٢١٧٠ شقة سنوياً للاسرائيليين و ٢٣٠ شقة فقط للفلسطينيين.[١٧]

هذه السياسة تهدف إلى اقتلاع السكان العرب من خلال التعقيدات، وزرع أكبر عدد ممكن من المستوطنين في القدس الشرقية. ففي ١٩٧٨ حذرت وثيقة بلدية تتعلق بالتخطيط صادرة عن بلدية القدس من أن «كل منطقة من المدينة لا يسكنها اليهود مهددة بالانسلاخ عن اسرائيل والانتقال إلى سيطرة العرب. لذا يجب وضع المبدأ الاداري للمنطقة الخاضعة للبلدية موضع الممارسة عن طريق البناء في كل أنحاء المنطقة، بدءاً من الأنحاء الأبعد».[١٨]

هذه السياسة اتبعها رئيس بلدة القدس تيدي كوليك، الذي بقي في هذا المنصب لزمن طويل، واعتبره الغرب بطلاً ليبرالياً. وهو يفخر في سياسة التقييد الصارمة التي اتبعتها البلدية في عهده، فهو يصرح لصحيفة «معاريف» الاسرائيلية ١٩٩٠ «في السنين الـ ٢٥ الأخيرة عملت ما أستطيع للقدس اليهودية. أما القدس الشرقية؟ لا شيء! ماذا عملت؟ لا شيء! أرصفة للشوارع؟ لا شيء! مرافق ثقافية؟ ولا واحد، نعم أنشأنا لهم نظاماً جديداً للمجاري ولإسالة الماء. هل تعلم لماذا؟ هل تعتقد أن ذلك كان لمصلحتهم، لتحسين وضعهم؟ أبداً! كان هناك إصابات كوليرا وخاف اليهود أن تصل إليهم».[١٩]

إن كل هذه الاجراءات العنصرية تجاه سكان القدس العرب، لم تثمر النجاح، رغم أن اليهود أصبحوا أغلبية ضئيلة في القدس الشرقية. وحاولت السلطات الاسرائيلية إخفاء الوضع الديمغرافي في القدس الشرقية من خلال ضمها إلى اسرائيل. فمنذ شهر أيلول ١٩٦٧، استثنت الجداول السكانية للضفة الغربية السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. إن هذا الاستثناء لم يؤثر على مجموع السكان فحسب، بل وعلى معدل النمو السكاني السنوي، لأن التزايد السكاني في القدس الشرقية يختلف عما هو عليه في بقية الضفة الغربية. وقد جرى تقدير متوسط نسبة النمو السكاني في القدس الشرقية للسنوات ٦٧-٨٠ بـ ٣٪ قياساً إلى ١,٤ - ١,٥ في الضفة الغربية.[٢٠]

إن النسبة السكانية للعرب في القدس قد زادت رغم كل التقيدات الاسرائيلية، فالباحث الاسرائيلي ايتان فيلنر يقول رداً على سؤال ان كان الاسرائيليون قد «انتصروا» في المعركة السكانية: «كلا، لأنهم، من منظورهم، لا يعتبرون أن مخططهم قد نجح، بل على العكس، انه





مالو ولو بشكل ضئيل لصالح الفلسطينيين، من ٢٥,٦٪ إلى ٢٨,٢٪، وذلك على رغم كل جهود السلطات. السبب هو نسبة التكاثر العالية عند الفلسطينيين، وأيضاً لدور القدس كمركز مدني يجتذب الفلسطينيين من القرى المحيطة. وعلى سبيل المثال، كان أمير خاشين، مستشار كوليك لشؤون الفلسطينيين يقول أن كل السياسات التي اتخذت لضمان التوازن السكاني لم تنجح، لأن الفلسطينيين مازالوا يرفضون المغادرة.[٢١]

لقد ظل النمو السكاني في القدس الشرقية ثابتاً في حدود ٣٪ سنوياً، وهو أعلى من النمو السكاني اليهودي، مما أدى إلى تغيير طفيف في بنية المدينة الديمغرافية. فقد نقصت الأغلبية اليهودية بنسبة ٣-٤٪ في ستة عشرة عاماً.[٢٢]

تصاعد حمى الاستيطان اليهودي في الاراضي المحتلة، وخاصة في القدس مع بدء الحديث عن عملية التسوية للصراع العربي - الاسرائيلي، وترافق هذا الحديث مع هجرة مئات الآلاف من يهود الاتحاد السوفياتي السابق. فكان أن تكثفت الخطط الاستيطانية لإسكان اليهود المهاجرين القدامي والجدد، سواء داخل اسوار المدينة القديمة أو في ضواحيها الجديدة، أو ضمن حدود «القدس الكبرى»، ومن أبرز هذه الخطط:

- الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة: التي قدمها إلى الحكومة ارئيل شارون، لدى توليه منصب وزير البناء والإسكان، في حزيران ١٩٩٠. والتي حظيت بموافقة الحكومة آنذاك. وتضمنت الخطة العمل على «البناء في القدس الكبرى، بهدف تعزيز وضع القدس بوصفها عاصمة اسرائيل الأبدية».
- خطة بوابات القدس: وهي خطة سرية، أعدتها وزارة البناء والإسكان ومجموعة «عطيرات كوهانيم» وتتضمن إقامة ٢٦ نقطة استيطانية جديدة في القدس، وسيجري، بموجب هذه الخطة، إقامة أربعة آلاف وحدة سكنية على أراضي مساحتها ٣٣٤٥ دونما.

وفي سياق تصعيد الأمر الواقع، أصدرت الحكومة الاسرائيلية في ١٤ تشرين الأول ١٩٩٠ قراراً يقضي ببناء خمسة آلاف وحدة سكنية في القدس العام الواحد (بدلاً من ألفي وحدة).[٢٣]

مع حكومة رابين كانت الأولوية في الاستيطان لمنطقة القدس، وقد تم رصد نسبة مئوية أكبر من الموارد لهذه المنطقة تتجاوز ما فعله الليكود، وستؤدي إلى ازدياد أهمية القدس الكبرى نسبة إلى مناطق الاستيطان الأخرى في الضفة الغربية[٢٤]. وقد صرح رابين في العام ١٩٩٠ قبل عامين من تشكيله وزارته عن القدس قائلاً: «لم نتكلم أبداً عن القدس، بل جعلناها أمراً واقعاً. نحن الذين بنينا الضواحي (المستوطنات). ولم يقل الأميريكيون شيئاً لأننا بنيناها بذكاء».[٢٥]

وخلال التسعينات، تركزت عمليات البناء الاستيطانية التي تقوم بها اسرائيل على سد

الثغرات بين المستوطنات القائمة وتشمل مشاريع البناء الاسرائيلية ما يلي:

١ - بناء ما لا يقل عن ثلاث مستوطنات داخل الحدود البلدية، وعلى أرض مصادرة من العرب لأسباب عامة.

٢ - توسيع المستوطنات الحالية والقائمة داخل الحدود البلدية.

٣ - إنشاء كتلة من المستوطنات على أرض تابعة للضفة الغربية. إلى الشرق من حدود القدس البلدية والمسماة القدس الكبرى. وسيسكنها ٧٠,٠٠٠ مستوطن جديد، كما سيتم توسيع غفعات زئيف في القدس الكبرى، وسيتم بناء مستوطنة جديدة باسم نفي حاييم (٦٠٠ وحدة) وتربط هذه الكتلة بالقدس.

٤ - إنشاء ثلاثة أنفاق جديدة من ثلاث طرق تشكل طريقاً دائرية. وستربط المستوطنات الجديدة طريقان جديدان.

٥ - يتم داخل الأحياء العربية في المدينة القديمة التخطيط لبناء مستوطنتين جديدتين على الأقل، تشملان ٥٠٠ وحدة سكنية.(٢٦)

وأشار ملخص نشرته صحيفة «جيروزاليم بوست» لـ «خطة مسح توزيع السكان في اسرائيل»، الصادر في سنة ١٩٩١، والذي تلخص في أن يصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقطاع إلى ٢٥٠ ألف مستوطن سنة ٢٠١٠. لأن نسبة كبيرة من سكان الضفة الغربية من اليهود سيقطنون في الضواحي غير الأيديولوجية في القدس، مثل معاليه أدوميم وبسغات زئيف وبيتار، حيث تقول الصحيفة أن العدد المخطط له هو ٦٠ ألف مع حلول عام ٢٠٠٠.(٢٧)

ويتركز الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة الفلسطينية حالياً في منطقتين هما القدس والأماكن القريبة من الخط الأخضر. وهذا التركيز يشكل امتداداً لاستراتيجية الاستيطان الاسرائيلية الثابتة، القائمة على استخدام الاستيطان وسيلة لخلق وقائع على الأرض تسعى إلى تهويد القدس نهائياً استباقاً لأي حل قد تفرضه المفاوضات القائمة بشان القدس من جهة، والسعي من أجل تعديل حدود العام ١٩٦٧ بضم الأراضي التي تسيطر عليها المستوطنات الغربية من الخط الأخضر إلى «حدود آمنة» من جهة أخرى.

إن الاستهدافات الصهيونية للقدس تحديداً، قديمة قدم المشروع الصهيوني ذاته. لذلك، لم تتوقف الاجراءات الاسرائيلية ضد المدينة المقدسة للخطة. اعتقاداً من الصهاينة، ومن بعدهم السلطات الاسرائيلية. إن كل إنجاز يتم تحقيقه يتحول إلى أمر واقع لا يمكن التراجع عنه، ومن الممكن فرضه على الطرف العربي في حال حصول أية تسوية.

لقد كانت الأحداث الصهيونية في القدس واضحة منذ البداية، رغم غياب هذا الوضوح





عن الطرف العربي عامة، وعن الطرف الفلسطيني خاصة. فبسبب من موقعها الديني والسياسي والأمني، فهي تشكل موقع الصراع الأكثر حدة والأكثر تعقيداً.

## الهوامش:

١ - ميخال بيلغ - بلفاست أو بروكسل: القدس تنتظر قرار الحكم - **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٩ - صيف ١٩٩٤، ص ١٢٧.

٢ - سالم الكسواني، **الموسوعة الفلسطينية**، قسم الموضوعات، الجزء السادس، ص ٩٣٨.

٣ - صبري جريس، القوانين الاسرائيلية لضم القدس، مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠٦، أيلول ١٩٨٠، ص ١٥.

٤ - روحي الخطيب، تهويد القدس، **الموسوعة الفلسطينية**، قسم الموضوعات، الجزء ٦، ص ٨٧٥.

٥ - صبري جريس، مصدر سابق ص ١٦.

٦ - ميخال بيلغ، مصدر سابق ص ١٢٨.

٧ - صبري جريس، مصدر سابق ص ١٤.

٨ - دوري غولد، القدس الحل الدائم، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع ٢٦ ربيع ١٩٩٦، ص ٢٦.

٩ - روحي الخطيب، مصدر سابق، ص ٨٧٧-٨٧٨.

١٠ - ميخال بيلغ،مصدر سابق ١٢٨.

١١ - المصدر السابق ص ١٣٤.

١٢ - المصدر السابق ص ١٣٧.

١٣ - أحمد يوسف القرعي، القدس من بن غوريون إلى نتنياهو، الحلقة ٢، **جريدة الاتحاد**، أبو ظبي ١٩٩٦/٦/٧.

١٤ - **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، الجزء الثالث، ص ٥٢٣.

١٥ - خالد عايد، القدس الكبرى في إسار الواقع الصهيوني، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٥، صيف ١٩٩٣، ص ١٠٤.

١٦ - جيفري أرونسون، اسرائيل تبني القدس الكبرى في موقع المدينة الخالدة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١١٥.

١٧ - المرجع السابق ص ١١٥.

١٨ - هيلينا كوبان، زيارة القدس، الحلقة ٢، جريدة **الحياة** اللندنية، ١٤ أيلول ١٩٩٥.

١٩ - المصدر السابق.

٢٠ - ميرون بنفينستي، **الضفة الغربية وقطاع غزة، بيانات وحقائق اساسية**، ترجمة ياسين جابر - دار الشروق للنشر والتوزيع (عمان) ط١، ١٩٨٧، ص ١٨.

٢١ - هيلينا كوبان، مصدر سابق.

٢٢ - ميرون بنفينستي، مصدر سابق، ص ٣١.

٢٣ - خالد عايد، القدس في اسار الواقع الصهيوني، مرجع سابق، ص ١٠٣.

٢٤ - جيفري أرونسون، القدس الكبرى تبتلع مساحة الضفة الغربية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١١٩.

٢٥ - هيلينا كوبان، المصدر السابق.

٢٦ - سارة هيليم، سكين كبيرة تعمل في القدس تشريحاً، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص ١٢٤.

٢٧ - جيفري أرونسون، المرجع السابق، ص ١١٨.



# المعارك العسكرية حول القدس ١٩٤٧ - ١٩٤٨

آمال دياب

لأن المزاعم الصهيونية لم تقف على ساقين، نجدها تستعين بالمدافع والدبابات، بديلاً عن هذين الساقين.

من الطبيعي أن يركز اليهود جهودهم، منذ البداية، للإستيلاء على المدينة اليبوسية، كما كان من الطبيعي، أيضاً، أن يدافع أهل فلسطين عنها، دفاع المستميت، أساساً لأهمية موقع القدس، حيث شيدت النواة الأولى، أو المدينة اليبوسية في موضع طوبوغرافي من جبال القدس، يمثل رابية أرضية بارزة بين منحدرات سحيقة على الفاصل المائي الذي يُفرّق أودية الغور عن أودية البحر المتوسط، وبخاصة وادي الصرار. ويمثل هذا الموضع سرجاً أرضياً (فجوة)، يمتد بين كتلتي جبال نابلس في الشمال، وجبال الخليل في الجنوب. ومن الناحية الجغرافية، فإن الموضع الطوبوغرافي للمدينة مشرف ومسيطر، ومشهدي مثير، ويمثل هذا الموقع مواضع طوبوغرافية ممتازة للدفاع العسكري والسيطرة العسكرية، في آن معاً، ويعطي فرصة أكبر للدفاع بعمق. ومن هنا، فقد اختير موقع القدس الجغرافي، لأنه يجمع بين مزية الاعتصام والإنغلاق، ويعطي حماية للمدينة، ومزية الإنفتاح؛ ويوفر ذلك إمكانية الاتصال بالمناطق المجاورة. وفوق ذلك كله، فإن خصائص الموقع الجغرافي للمدينة المقدسة، أهلتها لأن تصبح المدينة المركزية في فلسطين، حيث أن مدينة القدس تمثل البؤرة التي تتجمع عندها، أو بالقرب منها، خطوط الاتصال بين الشرق والغرب والشمال والجنوب[١].

إلى ذلك، تتمتع القدس بأهمية دينية وروحية كبيرة، ولها تأثير معنوي وسياسي، لارتباطها بالوقائع التاريخية للديانات السماوية الثلاث. واليهود، بصورة خاصة، يتمنون أن تصبح القدس

عاصمتهم الأبدية، للأسباب التي قامت عليها الحركة الصهيونية.

وما كان اليهود يحلمون أو يفكرون في الانتصار على العرب، وتأسيس دولتهم في فلسطين، رغم دعاياتهم الواسعة، لعقود طويلة في دول أوروبا والولايات المتحدة، ومساعدات هذه الدول لهم، ورغم الأخطاء والخطايا التي ارتكبها العرب، والجهل الذي بدا منهم في الشؤون السياسية، وتقصيرهم في تكوين وسائط الدفاع الكافية. وبالرغم من استعدادات اليهود الهائلة، وتفوقهم في الأسلحة والأعتدة الحديثة، ونظام جيشهم الحديث، المؤلف من الضباط والجنود اليهود المدربين لدى الجيوش الأوروبية والأمريكية؛ رغم هذه العناصر الأساسية المتفوقة التي يملكونها، ما كانوا يحلمون في الانتصار على العرب، ولذا عمدوا، كعادتهم، إلى الحيلة الشيطانية، وذلك بحمل الدول الكبرى، بكل وسيلة، وعلى رأس هذه الدول انجلترا، التي وعدت اليهود بتأسيس دولة يهودية في فلسطين، على حساب العرب، وأتت بيهود العالم إليها، وحافظت عليهم، وجهزتهم، وجعلت العرب ضحية للمطامع اليهودية. فالعرب لم يحاربوا اليهود، وحدهم، في فلسطين، بل شن اليهود حرباً صليبية، بصورة غير مباشرة، بسبب مساعدة دول أوروبا وأمريكا لهؤلاء اليهود، وتجهيزهم بكل ما يلزم من الاسلحة، والضباط والجنود المدربين، من القوات الجوية، والبحرية، والبرية[2].

بمجرد أن أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارها، في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧م، القاضي بتقسيم فلسطين، أجمعت كل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية على استنكار هذا القرار ورفضته، ودخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة، إذ سرعان ما نشب القتال بين المواطنين العرب والمستوطنين اليهود في فلسطين.

وفي الوقت الذي رحب فيه اليهود بالقرار، رفضته الدول العربية، رفضاً تاماً. وهكذا بدأت الحرب، التي تبلورت خلالها الأهداف السياسية المتعارضة، لكلا الطرفين، وليفتح الستار عن تراجيديا مريرة.

بدأت الاشتباكات، وأعادت الحركة الوطنية، تشكيل «اللجان القومية»★ وقامت بتنظيم فصائل المقاتلين من عرب فلسطين، باسم «الجهاد المقدس»، الذي قاده عبد القادر الحسيني. ثم دخل «جيش الإنقاذ»، المكون من المتطوعين من البلدان العربية إلى فلسطين، بقيادة المناضل

★ «اللجان القومية» مأخوذة من تجربتي الحركتين الوطنيتين في الهند ومصر. وسبق للحركة الوطنية الفلسطينية أن خاضت هذه التجربة، إبان ثورة ٣٦ - ١٩٣٩م الوطنية المسلحة، حيث تشكلت في كل مدينة عربية فلسطينية لجنة قومية، كانت القيادة السياسية للمدينة.





اللبناني فوزي القاوقجي.

## الجهاد المقدس:

صُنِّفت قوات «الجهاد المقدس» على النحو التالي[3]:

– المجندون: وتتكون منهم القوة الضاربة المتحركة، وقد كانت «الهيئة العربية العليا» تؤمِّن لهم الراتب المتواضع؛

– المجاهدون المرابطون: وتتكون تنظيماتهم من المجاهدين المقيمين في القرى، ويقومون بأعمال الدفاع عن قراهم، وتدفع لهم بعض الأموال، وتوزع عليهم الأسلحة، حسب الحاجة. كان عدد المجندين يتراوح بين ٨ - ١٠ آلاف، و«المجاهدون المرابطون» ما بين ١٢ و١٨ ألف.

وقد قدر عدد المجاهدين الذين تمكنوا من تموين أنفسهم بالمال والسلاح، بثلاثين ألفاً. كانت «الهيئة العربية العليا»، أو رجال «الجهاد المقدس»، مع أهالي القدس، مدعوين للدفاع عن مدينة القدس. وكان عبد القادر الحسيني يشرف على عمليات الدفاع، وقد بلغ عدد المناضلين في مدينة القدس وحدها، في آذار/ مارس ١٩٤٨م، ستمائة مناضل، موزعين كما يلي[4]:

– ١٢٣ سرية فاضل عبد الله، ترابط في الروضة، وتبقى عنصراً ضارباً؛
– ١٧٥ في حي القطمون (القدس الجديدة) والبقعة؛
– ٧٥ في الأحياء الغربية، خارج السور (الشجاعة، مأمن الله، الأوقاف)؛
– ٨٠ البلدة القديمة داخل السور؛
– ٤٠ وادي الجوز؛
– ٤٠ الشيخ جرّاح؛
– ٥٣ وادي الصرار، وباب الزاوية، وحي الثوري.

ولطالما صعد هذا العدد إلى الألف، ونزل إلى خمسمائة، حسب الظروف والعزائم، ولم يكن الجميع مسلحين. ووجدت في القرى المجاورة أسلحة قليلة.

إلى جانب ذلك الشيء «جيش الإنقاذ» في ١/ ١٢/ ١٩٤٨م. وكان فوزي القاوقجي قائداً عاماً لهذا الجيش. وكان معظم ضباطه الموزعين في القيادة العامة، والقيادات الصغرى، والقطاعات من الضباط العرب، والسوريين. وتكون هذا الجيش من ثماني كتائب، قوتها النارية أقل من لوائين حديثين، بلغ عدد أفرادها ٧,٧٠٠ مقاتل منهم ٥,٢٠٠ متطوع من مختلف الأقطار العربية، تدربوا في معسكرات قطنا و ٢,٥٠٠ مجاهد فلسطيني، ممن كانوا مرتبطين

بالهيئة العربية العليا؛ وقد آثر أكثرهم الاستمرار تحت لواء «الجهاد المقدس»[٥].

### مستوى التسليح:

في مواجهة التسليح الحديث للمقاتلين الصهاينة، كان العرب الفلسطينيون يتسلحون ببنادق عتيقة، محدودة العدد، وذخائر شحيحة، إلا أنهم نجحوا في الحفاظ على كل مدنهم وقراهم، وفشل الصهيونيون، طوال الفترة الأولى للحرب غير المعلنة، في الإستيلاء على قرية عربية واحدة، رغم إغاراتهم الدموية، التي استمروا في شنها على القرى والأحياء العربية، طبقاً للخطة «د» ما بين تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧م، وآيار/ مايو ١٩٤٨م[٦].

كانت الأسلحة المتوفرة لمقاتلي «الجهاد المقدس»، في مطلع عام ١٩٤٨م، عبارة عن ٥٣٩٦ بندقية، من أنواع عتيقة، عفى عليها الزمان؛ و ٤٩٩ رشاش؛ ٣٦٤ تومي جن (رشاش صغير)، و٣٠٩ مسدس؛ ١٢٤ بندقية بوير ٢/١ بوصة مضادة للدبابات، ٢٣ هاون خفيف. أما الذخيرة فكانت نادرة، وأغلبها فاسد[٧].

شعر المناضلون العرب الفلسطينيون بالحاجة إلى السلاح والذخائر، فأغاروا على بعض المعسكرات البريطانية، واستحوذوا على سلاح الجنود البريطانيين، وفي بعض الأحيان استولوا على مستودعات كاملة، كما وقع في مدرسة البوليس الإضافي، قرب الرملة، مساء ١٤/ ١٢/ ١٩٤٧م، فقد هجم المناضلون الفلسطينيون على تلك المدرسة، واستولوا على ٤٠٠ بندقية، وثمانية مدافع رشاشة (من نوع ستن)؛ وكمية من طلقات البنادق[٨].

إلى ذلك، قررت جامعة الدول العربية، في دورتها المنعقدة في لبنان، فيما بين ٧ - ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٧م، تدريب الشباب العرب الفلسطينيين، في المناطق غير المتاخمة لليهود، وتعبئتهم للمعركة المقبلة، وإنشاء قيادة عربية تتولى الأمر. ورصدت الجامعة ما لا يقل عن مليون جنيه، وضعتها تحت تصرف هذه القيادة، على أن تدفع مصر ٤٢٪ منها، وسوريا، ولبنان ٢٣٪، والسعودية ٢٠٪، فيما يدفع العراق الباقي[٩].

تعددت مصادر «الجهاد المقدس» لتأمين السلاح، سواء بالشراء أو بالتبرع، من الدول العربية، مما أدى إلى عدم توحيد السلاح والعتاد، فامتلك العرب الفلسطينيون، آنذاك[١٠]:

**أ - أسلحة خفيفة:** ٥,٣٩٦ بندقية مختلفة الصنع/ ٣٦٤ رشيشة - (تومي وستن)، ٣٠٩ مسدس مختلف السنع/ ٣١٩ رشيش فرنسي وانجليزي، ١٤٦,٧٤٠ قنبلة يدوية؛

**ب - أسلحة متوسطة:** ١٨٠ رشاش/ ٢٣ مدفع هاون فرنسي وانجليزي؛

**جـ - أسلحة مضادة للدروع:** ١٢٤ مدفع بويز ضد المصفحات، ٦٦ مدفع مضاد للدبابات؛





**د - معدات ومواد للتدمير،** ٣,٨٦٧ لغم متنوع ضد الدبابات والأشخاص، ٣٣,٠٠٠ صاعق عادي/ ٨ طن متفجرات معظمها بارد أسود.

أما بالنسبة لجيش الإنقاذ، فلم يكن بأحسن من السلاح الذي تزود به أفراد «الجهاد المقدس». فقد كان يسلم لجنود الكتيبة الواحدة عدة بنادق ورشيشات من عيارات مختلفة، الأمر الذي كان يعرقل التموين بالذخيرة وقطع الغيار. كما أن الأسلحة المساندة والهاونات الخفيفة والرشيشات الثقيلة والأسلحة المضادة للدروع كانت نادرة الوجود في القطاعات، ولا تفي بالحاجة. بالاضافة إلى ذلك، سرعة التلف، وقلة الذخائر والقنابل، لتموينها. ونذكر على سبيل المثال، تعدد الأسلحة في كل من الكتائب الثمانية التي كان يتألف منها جيش الإنقاذ[١١]:

- بندقية فرنسية قديمة (٨٦ - ٩٣) ٢٣٧، ٣٠٪ غير صالح؛
- بندقية فرنسية قصيرة (٨٦ - ٩٣) ١٣٥، ٢٠٪ غير صالح؛
- رشاش فرنسي اف. إم (٨٦ - ٩٣) ٣٢، ١٣٪ منها معطل؛
- رشاش انجليزي (برن) (٨٦ - ٩٣) ١١، ٢٪ منها معطل؛
- رشاش ستن وتومي (٨٦ - ٩٣) ٣٢، ١٤ منها غير صالح؛
- هاون خفيف فرنسي (٦٠م) (٨٦ - ٩٣) ٧، ٣٪ منها بدون جهاز تسديد؛
- رشاش فرنسي هوشكينر (٨٦-٩٣) ٣، ١٪ بطانة مشعورة؛
- مدفع مضاد للدبابات، (٨٦ - ٩٣) ٢، - بدون ذخيرة؛
- جهاز لاسلكي فرنسي قديم (٨٦ - ٩٣) ٢، ٢٪ متعطل بدون عامل لاسلكي؛
- طلقات بنادق (٨٦ - ٩٣) ٧٥ ألف طلقة. أكثر من ٣٠٪ غير مأمونة الإستعمال، نظراً لقدمها وصدأ الأغلفة؛
- قنابل الهاون (٨٦ - ٩٣) ٦٣، ١٣٪ بدون صمام.

أما الآليات والمعدات الهندسية، والتجهيزات، وكل ما يتعلق بالشؤون الإدارية، القاعدة المادية والأساسية في كل وحدة، فلم تكن أحسن حالاً من وضع الأسلحة. الأمر الذي أضعف معنويات الأفراد،وقلل من قوتها النارية، وبالنتيجة قدرتها القتالية.

### التنظيم القتالي

ظلت المبادأة وحرية العمل في جانب العرب الفلسطينيين، طيلة المدة من كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٤٧م وحتى آذار/ مارس ١٩٤٨م، وخلال تلك المرحلة الأولى من الحرب، اقتصر

هم الإستراتيجية الصهيونية على شن الغارات الإرهابية ضد العرب الفلسطينيين، والتمسك بالمستعمرات الثابتة، أو المنعزلة، وبالأحياء اليهودية من البلدات والمدن المختلفة. وفي الوقت نفسه، كانت العصابات الصهيونية المسلحة تستعد لإرتكاب المذابح الدموية ضد القرى العربية العزلاء، بهدف إجبار سكانها على الهجرة الجماعية، لإجلاء فلسطين من أهلها. ولم يمر على صدور قرار التقسيم يومان اثنان، حتى بدأ المجاهدون الفلسطينيون القتال الذي أداروه، منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧م، في شكل أعمال قنّاصة، ونصب كمائن على الطرق، وتدمير أبنية صهيونية، تأوي مسلحين صهاينة. وزاد القناصة الفلسطينيون من نشاطهم، مع تتابع أيام كانون الأول/ ديسمبر، وتركز العمل عند الحد الفاصل بين يافا العربية وتل أبيب اليهودية، الواقعة إلى الشمال منها مباشرة؛ ولكن بلا خطة مدروسة، أو هدف واضح، أو قيادة موحدة. ثم اتسع نشاطهم، وانتشر، تدريجياً، إلى سائر المدن المختلطة، وخاصة القدس، بشقيها العربي واليهودي. واستمر الحال على هذا المنوال، حتى بداية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨م، عندما اشتد القتال، وارتفعت حدته، ووقعت خلاله بعض المعارك المهمة. وقام العرب بشن بعض الغارات الخاطفة على المستعمرات اليهودية المنعزلة، ونصب الكمائن في الأمكنة الحاكمة على الطرق، ويوماً بعد يوم، أصبحت يد الفلسطينيين هي العليا، حيث نجحوا في انتزاع المبادأة، وزيادة معدل هجماتهم وإغاراتهم، وتحقيق نتائج كبيرة، مقابل خسائر قليلة، نسبياً. وجذب هذا النجاح المزيد من المجاهدين العرب؛ فامتد نشاطهم الحربي، بالتالي إلى كل ركن من فلسطين. وكان أهم أهداف الهجمات العربية، فيما بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس ١٩٤٨م، بقطع خطوط المواصلات اليهودية، طرق: تل أبيب/ القدس؛ حيفا/ الجليل الغربي؛ طبرية/ الجبل الشرقي؛ وكل الطرق المؤدية إلى مستعمرات النقب. وذلك بعد أن أيقن عرب فلسطين أن من يتحكم في خطوط المواصلات يصبح، بالتبعية، سيد الموقف[١٢].

أما رئيس «الهيئة العربية العليا»، الحاج أمين الحسيني، فيذكر بأن قيادة «الجهاد المقدس» قد أعدت، بمعاونة بعض الضباط السوريين والمصريين والعراقيين، برنامجاً دقيقاً، احتوى على أكثر من ٣,٦٠٠ هدفاً، ووضعت لكل منها خريطة وتفصيلات تنفيذية، وما يحتاج إليه من رجال وأسلحة، ونفقات. وقد نفذت قسماً من هذا البرنامج، مثل نسف «الوكالة اليهودية» وشارع بين يهودا، وشارع مونتفيوري بالقدس، وإقفال محور باب الواد، وحصار يهود القدس، البالغ عددهم ١١٥ ألف فرد[١٣].

بنت القيادة العامة للجهاد المقدس مخططها الدفاعي على أسس تتفق والمهمات العسكرية الكبيرة، وفقاً لإمكاناتها الضئيلة، وعدم توافر الوحدات الكافية للدفاع عن قطاعاتها مترامية





الأطراف؛ حيث لم تتوافر لها وسائط المخابرات السلكية واللاسلكية، بشكل منتظم، أو وسائل النقل لدفع النجدات من قرية إلى أخرى، عند وقوع الخطر؛ أضف إلى ذلك، عدم توافر الأجهزة الفنية، من عسكرية ومدنية، مما أوقع قوات «الجهاد المقدس» في مواقف يصعب حلها من قبل قوات نظامية، تفوقها عدداً وعدة. ومع ذلك فقد تمكنت هذه الوحدات من القيام بأعمال عسكرية تعتبر ناجحة، إذا ما أخذت بعين الإعتبار أوضاعها المادية والمعنوية، وإنتشارها في مساحات واسعة من أراضي فلسطين. ولقد كان توزيع قوات «الجهاد المقدس» في منطقة القدس على النحو التالي:[١٤]

- ٤ سرايا متحركة؛ ٤ سرايا تدمير؛ وحدة طبية؛ عدة مفارز دفاعية في أحياء القدس، تقوم هذه السرايا بمهمة الدفاع عن القدس وضواحيها★.

## القوات الإسرائيلية وأوضاعها:

قال ديفيد بن جوريون، في شباط/ فبراير ١٩٤٧م، «الدولة اليهودية لن تكون لها عاصمة، ابداً. وذلك لأن اليهود لا يمكنهم الإعتراف بعاصمة أخرى سوى القدس. إن المهم بالنسبة لنا ليس المناورات السياسية في واشنطن ونيويورك، وإنما المعدات العسكرية، بالكمية الكافية، والنوعية المطلوبة، في الزمن الصحيح»[١٥].

في منتصف ١٩٤٧م، بدأ رئيس «الوكالة اليهودية»، بن جوريون، إعداد «الهاجاناة» لحرب متوقعة. وفي خلال ستة أشهر، قبل إندلاع الحرب، أقام مناطق وقيادات عسكرية، باتساع الخطوط المحتمل غزوها من قبل الجيوش العربية الفلسطينية، وكون الألوية على أسس مناطقية، ووضع التوجيهات الخاصة بالأسلحة ورتب القوات. وكان لواء «عتسيوني» بمنطقة القدس. وعند التحدث عن الألوية ووحدات عسكرية، فإن هذا لا يعني كياناً عسكرياً تقليدياً. فنشاط الهاجاناة كان سرياً، كما هو معروف[١٦].

بجانب «الهاجاناة» ثمة تنظيمين يهوديين منشقين، لم يقبلا بالإنصياع للقيادة اليهودية. فقد ظل ٢٠٠٠ - ٤٠٠٠ من أعضاء «الأرجون» بقيادة مناحم بيجن، يمارسون نشاطهم المعادي للبريطانيين، حتى عندما كانت السياسة اليهودية تنهى عن مثل هذه الأنشطة. كما أن

★ تضم هذه الأحياء والضواحي (الشيخ جراح؛ باب الزاهرة؛ القلعة؛ قرية أبو ديس؛ صورباهر؛ بيت صفافا؛ القطمون؛ دير أبوثور؛ البقعة، والمنطقة الممتدة منها حتى الشيخ جراح؛ سلوان؛ وادي سواحرة؛ الغور).

مجموعة «ليحي» أو «شتيرن»، البالغ عددها ما بين ٥٠٠ - ٨٠٠ مقاتلاً، أكثر تشدداً في موقفها الإنشقاقي، وظلت على خطها الثابت في العداء للإنجليز، طوال الحرب. والقوة اليهودية الممكن حشدها بين إجمالي تعداد السكان اليهود، البالغ عددهم ٦٥٠ ألف نسمة، هو حوالي ٤٥ ألفاً، بينهم ٣٠ ألف اقتصر عملهم على الدفاع المحلي، خصوصاً في القرى المنتشرة بامتداد البلاد، لم يكن من الممكن ضمهم، مطلقاً، إلى قوات الميدان. وهكذا كانت القوة اليهودية الفاعلة حوالي ١٥ ألفاً. فيما تتكون القوة الجوية للبلماخ من طائرة خفيفة ذات المحرك الواحد، يعمل عليها ٢٠ من طياري «البايبر كب»، اضافة إلى عشرين طياراً مقاتلاً. ولم يكن تحت تصرف هذه القوى مطاراً، أو ممرات هبوط وإقلاع، حيث لم يكن هناك بالبلاد سوى مطارين في حيفا واللد، معدان لاستقبال الطائرات المدنية. وضمت المجموعة البحرية ٣٥٠ بحاراً، بجانب عدد من القوارب البخارية، والضفادع البشرية[١٧].

في كانون أول/ ديسمبر ١٩٤٧م تواجد في القدس نحو مئة ألف يهودي. وفي حزيران/ يونيو ١٩٤٨م، أي بعد زهاء نصف عام من ذلك التاريخ، هبط إلى خمسة وستين ألف يهودي[١٨].

وقد استلم قيادة القوات اليهودية في القدس، في شباط/ فبراير ١٩٤٨م، الكولونيل ديفيد شالتيئيل من «الهاجاناة»، وحين استلم القيادة، واجه مشاكل سياسية وعسكرية مستعصية، أهمها الأحقاد والمنافسات بين عصابات الأرجون والبالماخ، وشتيرن. وكان رؤساء هذه العصابات غير متفقين في الرأي. لذا اهتم شالتيئيل بقضايا التموين بالماء والطعام؛ وبرفع مستوى سكان القدس اليهود، المادي والمعنوي؛ ففي القدس كان عدد كبير من اليهود، يميلون إلى صداقة العرب، وكان لدى شالتيئيل عدد من محاربي الهاجاناة، بالكاد يتجاوز ألف عسكري، كما كان تحت تصرفه ٣ فئات مسلحة، و٢٠٠ مسلح من عصابة شتيرن. على أن مشكلته الأهم أنه يتبع في قيادته ثلاث قيادات مختلفة: الهاجاناة، أو الوكالة اليهودية، التي تمده بالمؤن؛ وقيادة الأرجون في تل ابيب؛ وقيادة شتيرن في القدس[١٩].

إن تقديرات شالتيئيل، تشير إلى أن القطاع اليهودي في المدينة، في نهاية آذار/ مارس ١٩٤٨م، كان يرى بأن المدينة لا تملك فرصاً جيدة للصمود، ولا حتى للخامس عشر من آيار/ مايو ١٩٤٨م، اليوم الذي ينتهي فيه الإنتداب البريطاني على فلسطين. أما القدس، بما فيها من كثافة سكانية يهودية كثيرة، فقد تسقط، حتى قبل خروج البريطانيين[٢٠].





## ميزان قوى ما بعد ١٥ أيار:

يذكر استراتيجي إسرائيلي مرموق بأن «الفيلق العربي»★ هو أفضل القوات العربية، تدريباً، وأكثرهم فاعلية، ويتولى قيادته جنرال سير جون باجوت جلوب، المعروف بجلوب باشا؛ وضم الفيلق، آنذاك، أكثر من ١٠ آلاف رجل، منضمين في ثلاثة ألوية، وعدد من كتائب الدبابات وعناصر المدفعية[٢١].

فيما يؤكد قائد الجيش الأردني، آنذاك، بأن عدد جنود هذا الجيش لم يتعد الأربعة آلاف وخمسمائة جندي[٢٢]. وبرأينا أن رقم هذا القائد، أقرب إلى الدقة. أولاً، لأنه المطلع الأول على هذا الشأن؛ وثانياً: لأن هذا الأمر لم يعد سراً، بعد مرور كل هذه السنوات. أما الاستراتيجي الإسرائيلي، فربما يريد مضاعفة حجم الجيش الأردني للتأكيد بأن الجيش الإسرائيلي انتصر على قوات تفوقه عدداً وعدة. وهذا غير صحيح.

ويؤكد الإستراتيجي الإسرائيلي بأن الجيش المصري، على وجه التحديد، هو أقوى الجيوش العربية، وقد أعد قوة من خمسة آلاف رجل، تنظم في مجموعة لواء مع عنصر مدرعات[٢٣]. وقد أيده في هذا التقدير جلوب باشا.

في حين نجد أن رأي قائد القوات العربية بأن دخول الجيش المصري إلى فلسطين أدى إلى زيادة التعقيد والإرباك؛ فالجيش السوري لم يقم بأي عمل في مقاتلة الإسرائيليين. كما أن الجيش اللبناني لم يشترك في القتال. فلو لم يتدخل الجيش المصري لبقي الوضع أكثر وضوحاً. ذلك لأن الفيلق العربي كان يحاول أن يدافع عن المنطقة الرئيسة التي خصصت للعرب من فلسطين، لكنه كان، في الوقت ذاته، يحترم الوضع الدولي للقدس[٢٤]. وبرأينا أن الإرباك، الذي يتحدث عنه جلوب لا يقوم على أساس من المنطق، أو الخطة العسكرية. لأن أبسط الأمور أن يكون دخول الجيش المصري قد أدى إلى حجز قسم كبير من القوات الإسرائيلية التي واجهته. وبذلك يحول، دون إطباق كل القوات الإسرائيلية على المناطق العربية.

عند دخول القوات العربية إلى فلسطين، في ١٥ آيار/ مايو ١٩٤٨م، كان حجم القوات العربية على النحو التالي[٢٥]:

- الجيش المصري: ٦,٠٠٠ جندي يشكلون (٣) كتائب مشاة، و(٣) كتائب نظامية، مع بعض الأسلحة المساندة؛

---

★ حسب ما كان يطلق، حينذاك، على الجيش الأردني.

- **الجيش السوري:** ٤٥٠٠ جندي، يشكلون لواء مشاة، تعززه بعض الأسلحة المساندة؛
- **الجيش العراقي:** ١٥٠٠ جندي، يشكلون كتيبة مشاة، وكتيبة مدرعات، وكتيبة مدفعية؛
- **الجيش الأردني:** ٤٥٠٠ جندي، يشكلون لواء مفرزاً؛
- **الجيش اللبناني:** ٥٠٠ جندي، يشكلون كتيبة مختلطة.

أي أن مجموع القوات العربية التي اشتبكت مع العدو، في ١٥ آيار/ مايو ١٩٤٨م، كانت أقل من ١٥ ألف جندي، وبقى أكثر من ٣ - ٤ آلاف جندي، بدون تدخل مع العدو.

يذكر جلوب بأنه لم يكن لدى الأردن سوى أربعة آلاف وخمسمائة جندي، لمواجهة عدد أكبر من الإسرائيليين، والدفاع، في الوقت ذاته، عن منطقة تبلغ مساحتها ثلاث آلاف ميل مربع. إنه لطلب واه الإندفاع إلى مدينة القدس. لأن أعداد العرب سرعان ما يتم ابتلاعها. ذلك أن قتال الشوارع يكلف، غالياً، من الرجال، والجنود النظاميين المدربين[٢٦].

في حين أن الإستراتيجي الإسرائيلي نفسه يقول بأنه إذا قارنا هذه القوات العربية المجهزة تجهيزاً جيداً، بمقاييس ١٩٤٨م، من حيث الأسلحة، والمدفعية، المدرعات والعناصر الجوية، والمنظمة على الأسس التقليدية، بالقوات الإسرائيلية، التي لا يملك قطاع كبير منها سوى الأسلحة الصغيرة، وحيث لا توجد مدفعية، ولا مدرعات أو قوات جوية من أي نوع، سنجد التناقض صارخاً[٢٧].

فيما كان حجم القوات اليهودية على النحو التالي[٢٨]:

- ٢٠,٠٠٠ جندي، مدربين تدريباً كاملاً، ومزودين بالسلاح الكامل؛
- ١٠,٠٠٠ جندي، مدربين تدريباً كاملاً، ومزودين بالسلاح الكامل؛
- ٣٠,٠٠٠ جندي، مدربين جزئياً، وغير مزودين بالسلاح؛
- ٦,٠٠٠ مقاتل عصابات من «الأرجون»، وأكثرهم مزودين بالسلاح؛
- ١,٠٠٠ مقاتل عصابات من «شتيرن»، مختصين بأعمال التخريب.

ولم يكن اليهود يعملون حسب استراتيجية معينة، واضحة المعالم. حيث حاربوا بحسب ما أوصت لهم الظروف العسكرية شبه المرتجلة، لتأكدهم بأن الجيوش العربية لن تخوض ضدهم حرباً فعلية. إن معظم نشاطهم انصب للحصول على النصر السياسي؛ وقد تمكنوا من تحقيقه. مما ساعد على تحقيق النصر العسكري. ثم بدأت خطتهم تأخذ شكلاً تنظيمياً؛ فارتكزت في مجال (المناورة على أشكالها الاستراتيجية الأربعة المناورة بالاتجاهات المائلة؛ المناورة على مركز ترتيب العدو لتصعيده؛ المناورة على الخطوط الداخلية؛ والمناورة على جناح العدو)، وكل هذه المناورات تصلح للتطبيق على مسرح العمليات في أرض فلسطين. فمن المعلوم أن أنسب الظروف لتطبيق





المناورة على الخطوط الداخلية هي عندما تكون جيوش العدو مفصولة عن بعضها بعضاً، حيث أنها أحسن المناورات؛ وهكذا كان وضع الجيوش العربية. واستغل اليهود مبدأ الحركة، للتعويض، وذلك بتوجيه أكبر قسم من الجيش الإسرائيلي ضد كل جيش من الجيوش العربية على حدة، مع تثبت الجيوش الأُخرى؛ مع أن بعض الجيوش العربية تثبتت مكانها، لاعتبارات سياسية؛ دون أن تجبرها القوات الإسرائيلية على ذلك. وقد ساعد القوات الإسرائيلية هذا الوضع على توجيه الضربة تلو الأُخرى بسرعة، مسببة في ذلك هزيمة منكرة للقوات العربية المشتتة، قاذفة بها بعيداً عن أرض المعركة. ولكي يضمنوا توزيع قوات للتغطية والإلهاء، وليكسبوا الوقت، استفادوا من الأرض، وكل ما تقدمه من موانع طبيعية، وما بنوه مسبقاً من الملاجيء والتحصينات القوية، فقد حصَّنوا مستعمرات الحدود مشكلة فيها مراكز دفاعية قوية. وكانت وحدات التغطية اليهودية تشاغل القوات العربية، بهدف تثبيتها، كما حدث في الجبهة السورية. ولجأت القوات اليهودية، في بعض الأحيان، للمناورات التراجعية، سالكة اتجاهاً غير مركزي، ثم تنتقل للهجوم، عندما تحاول القوات العربية التسلل، للتدخل في معركة رئيسة. وقد تمكنت من تنفيذ مناوراتها بنجاح. وساعدها على ذلك: جهل القوات العربية بالأمور الأساسية، التي تطلبها القيادة الناجحة. إن القيادة العامة للجيوش العربية لم تدرس جيداً، الوضع العام، وتقسيمات المقاتلين اليهود، وعددهم، ودرجة تهيئتهم للحرب، وشكل الحدود، ومساحات القتال، ومناعة التحصينات في المستعمرات اليهودية، ومردود المواصلات البرية والجوية وحتى المائية في فلسطين[٢٩].

إن خطوط المواصلات الواهنة بين المستعمرات هي أضعف نقطة في الموقف الإسرائيلي، وكان محتماً أن تكون تلك الطرق من أوائل أهداف الهجمات العربية. حيث يتمثل الضعف بصفة خاصة، في طرق المواصلات بين المستعمرات المعزولة في غربي الجليل والنقب، وبين المائة ألف من يهود القدس، والسهل الساحلي، (ناهيك عن الانقطاع التام للإتصال بين مستعمرات القدس النائية، والكتلة الأساسية من السكان اليهود بالمدينة). كما أن الحدود الرسمية لم تكن آمنة. فقد وقعت تحت سيطرة الفيلق العربي وقوات حدود شرق الأردن[٣٠].

## معارك ما قبل الهدنة:

جعلت قيادة عبد القادر الحسيني من عرب القدس والخليل قوة فعالة. ولقد أقام عبد القادر معسكرات تدريب في منطقة غوش عتسيون؛ وبدأ بالتركيز، بعد التعرف على نقاط ضعف اليهود، بالهجوم على القوافل المتجهة إلى المدينة وإلى المستعمرات، وكذلك بهجمات على المستعمرات نفسها، وفي نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧م، كان قد تبلور الرأي القائل بأن

القدس وما حولها هي أقوى معقل في البلاد لأنصار المفتي[31].

في ١٥/ ١٢/ ١٩٤٧م نسف العرب أنابيب مياه رأس العين، بالقرب من اللد، على بعد ٦٣ كم من القدس، وكان النسف بالقرب من اللطرون، وفي أمكنة عديدة قرب اللد. وفي ٢٥/ ١٢ هاجم اليهود قرية بيت صفافا العربية، الواقعة جنوب القدس، ليمنعوا اتصال القدس بالخليل، وليضمنوا الاتصال مع مستعمرة رامات راحيل، وميكور حاييم، فتصدت لهم حامية القرية. وظلوا يتقاتلون إلى أن جاء الجيش البريطاني، وعسكر في القرية، للحيلولة دون الاشتباك المسلح. وفي ١٥/ ١/ ١٩٤٨م، نسفت الهاجاناة فندق سمير أميس، في حي القطمون، بالقدس الجديدة، فتهدم على من بداخله، وقتل ١٨ عربياً، وجرح ٢٠. وعلى أثر ذلك شعر أهالي الحي العربي بالذعر، وأخذوا يرحلون؛ الأمر الذي أساء كثيراً إلى معنويات المدافعين. الذي كانوا يسيطرون على تلال المدينة، تقريباً. وشعروا بالضيق، وانقسمت القيادة اليهودية على نفسها. فبعضها رأى بأن تُخلى المستعمرات المتطرفة في جبل الخليل، لبعدها عن المواقع اليهودية. وفي ٢/ ٢/ ١٩٤٨م اشتد الإشتباك بين حي الشيخ جراح العربي ومياشورم اليهودي، إثر محاولة اليهود نسف عمارة الوقف العربية من بوابة مندلبوم، ودام الإشتباك ٢٤ ساعة، واشترك فيه ما يزيد عن مائتي يهودي من الهاجاناة، ومثلهم من العرب، ولم يتوقف القتال إلى أن تدخلت القوات البريطانية. وفي هذا الوقت كان العرب يشددون الخناق على اليهود في البلدة القديمة، وتدخلت الحكومة المنتدبة، وأمّنت نقل المؤن إليهم. ثم أصبح الوضع في مدينة القدس على درجة كبيرة من الخطورة، لأن اليهود حشدوا الكثير من قواتهم فيها، للإستيلاء عليها، ولفك الحصار عن الأحياء اليهودية المحاصرة، وذلك قبل أن تدخل الجيوش العربية، وقبل أن يشترك الجيش الأردني في الدفاع عنها، بتاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٤٨م. وقد صمدت القدس رغم تدفق الأسلحة على اليهود. ورغم تمكن القوافل اليهودية من الاتصال بين تل أبيب والقدس[32].

## معركة القسطل: (٤ - ٨ نيسان/ إبريل ١٩٤٨م)

تقع قرية القسطل على تل عال، يشرف إشرافاً تاماً، على طريق القدس - تل أبيب، وتبعد عن القدس ستة كيلومترات تقريباً. ولقد كان لتل القسطل شأن كبير في معركة فلسطين، إذ أنه كان الباب الحديدي الذي أغلق منه المجاهدون العرب باب القدس وحاصروا بها مئة ألف يهودي، وهددوهم بالفناء أو التسليم. وفي كثير من الأحيان، كان اليهود يهاجمون القسطل، إلا أنهم كانوا يردون عنها، ويتكبدون خسائر فادحة. ولكن اليهود لم ييأسوا، وراحوا يحشدون الجموع المزودة بالأسلحة، ويهاجمون القسطل، باستمرار، إلى أن تمكنوا من احتلاله، في أوائل





نيسان/ إبريل ١٩٤٨م. ولكن المجاهدون الفلسطينيين، الذي لم يزد عددهم عن الخمسين، بقيادة عبد القادر الحسيني، تمكنوا من طرد اليهود عن القسطل واستعادتها، لكن قنبلة من قنابل الأعداء أصابت القائد عبد القادر الحسيني، عندما التحم معهم في قمة التل[33].

وكان الهدف من المعركة، استرداد القرية العربية - القسطل، التي احتلتها قوات البالماخ اليهودية، بغية تموين يهود القدس، حيث كانت هذه القرية تسيطر على خط المواصلات الذي يموّن مدينة القدس. وتمكن الفلسطينيون من دخول القرية، وتنظيفها من القوات اليهودية المحتلة، وانتهت العملية بانهزام اليهود، في الساعة الرابعة من مساء الخميس، الموافق ٨ نيسان/ إبريل ١٩٤٨م[34].

### مذبحة دير ياسين:

بعد استشهاد عبد القادر الحسيني، استفحل أمر اليهود، فدبروا، ونفذوا أبشع جريمة وقعت في فلسطين حتى ذلك التاريخ، الا وهي مذبحة دير ياسين، القرية العربية التي تقع في ضواحي القدس الغربية. ففي ٩/ ٤/ ١٩٤٨م باغت اليهود من عصابة الأرجون، وشتيرن أهالي القرية، ونكلوا بهم، دون تمييز بين الأطفال، والشيوخ، والنساء. ومثلوا بجثث القتلى، وألقوا بها في بئرالقرية، وبلغ عددهم ٣٠٠، أغلبهم من النساء، والأطفال، والشيوخ. وقد وقع الهجوم بخطة مدبرة، وبعلم الوكالة اليهودية. وكان الهدف بعث الرعب والفزع في القرى العربية[35].

في الخامس عشر من آيار/ مايو ١٩٤٨م، عبر الفيلق العربي نهر الأردن، واندفع بسرعة نحو جبال فلسطين، واتخذ مواقعه في «بيتل». فالقدس المفتاح الإستراتيجي إلى كل فلسطين، مما جعل الفيلق العربي يحتل قمة ممر واطيء حَسَبْ، عبر جبال فلسطين، بين الخليل وسهل «أسدرا كلون» حيث يسير الطريق خلاله من تل أبيب، ثم يهبط مستقيماً إلى أريحا. كانت القوات اليهودية تتدفق إلى الطريق من تل أبيب إلى بيت المقدس، ومن هناك، تستطيع أن تنحدر إلى نهر الأردن عند أريحا، ولذلك بدا أن أول خطوة يجب القيام بها، هي أن يغلق الفيلق العربي طريق تل أبيب - القدس. وقد تم ذلك بوضع واحدة من كتائبه الثلاثة في «اللطرون»[36].

يرى الإستراتيجي الإسرائيلي ذاته بأن الحصار الذي ضُرب على الطائفة اليهودية في القدس، وانقطاع وسائل الإتصال بها، هي أكثر المشكلات العسكرية المطروحة على قيادة الهاجاناة. وقد أصبح من الجلي أن نظام الحراسة لم يكن فعالاً، وأنه ينبغي إيجاد وسيلة أخرى. وبينما كان يجري وضع الخطط لفك حصار عن القطاع اليهودي من القدس. بدأ القوقجي، الذي كان قد عزز قواته في نابلس، في اتخاذ وضع الهجوم، في محاولة لقطع خطوط الاتصال

اليهودي بين تل أبيب، وحيفا، والشمال[٣٧].

كان الحصار العربي، الذي فرض على القدس، محكماً للغاية، فلم يتمكن اليهود من تقديم أية مساعدة لليهود في القدس، الذين كانوا في النزع الأخير. حتى أن الطائرات اليهودية لم تنجح في إمداد القدس بأية مساعدة، وخاصة بعد أن ضربت الطائرات المصرية مطار دير ياسين بالقنابل، وهو المطار الذي بناه اليهود، في فترة الحرب[٣٨].

كانت إسرائيل تخوض الحرب على أكثر من جبهة، في وقت واحد؛ في الشمال، ضد السوريين، واللبنانيين، وجيش الإنقاذ العربي؛ في الوسط، ضد الجيش العراقي والفيلق العربي ووحدات جيش الإنقاذ؛ وفي الجنوب ضد المصريين وعناصر أخرى من القوات غير النظامية العربية. وظلت القدس تحت الحصار، واستمرت المعركة من أجل امداد يهود المدينة[٣٩].

في ١٥ آيار/ مايو، افترض القاوقجي بأن مهمته في اللطرون قد اكتملت، بإغلاق الطريق إلى القدس. وانسحب من مواقعه، بغرض إعادة تنظيم قواته، دون تنسيق مع «الفيلق العربي»، الذي لم يكشف قائده، جلوب، ما حدث، إلا بعد ذلك بأيام، في ١٨ آيار/ مايو، عندما دخلت الكتيبة السابعة من الفيلق إلى اللطرون. وهكذا ضاعت على القيادة الإسرائيلية فرصة لا تقدر بثمن. فقد ظلت هذه النقطة المحورية والحيوية في الدفاع عن القدس بعيدة عن يد العرب ليومين أو ثلاثة، ولم تستغل الهاجاناة الموقف لتستولي عليها. وأصبحت المستوطنات اليهودية المعزولة شمال القدس (عطروت؛ والنبي يعقوب) مهجورة، والشيء نفسه بالنسبة لكيبوتز «بيت هعرافاه»، ومشروعات البوتاس في أقصى شمال البحر الميت، والتي تم إجلاء سكانها إلى «سدوم» بأقصى جنوبه. أما مجموعة قرى «عتسيون»، جنوب القدس، فقد سقطت بيد العرب. وفي ٢٣ آيار/ مايو فقد الفيلق العربي نصف رجاله المائتين، ما بين قتيل ومصاب. وفي الخامسة من مساء ٢٤ مايو/ آيار، أمر جلوب بوقف الهجوم، لأنه رأى أن احتياطه قليلاً أو معدوماً، في ظل الضغط الإسرائيلي على اللطرون وتهديد «السامرا»، إن من غير الحكمة التورط في شكل من الحروب أكثر تعقيداً، إلا وهو قتال الشوارع. فقرر جلوب تقليل خسائره، ووقف الضغط على القدس الغربية. وهكذا كان على «الفيلق العربي» أن يتوقف على بعد ياردات قليلة من قبل القطاع اليهودي بالقدس(٤٠). وبعد أحد عشر يوما من دخول الجيش الأردني القدس، سقط الحي اليهودي في القدس القديمة (٢٨/ ٥)، واستسلم مقاتلوه الثلاثمئة، ووقعوا أسرى الجيش الأردني؛ وبذا أغلقت القدس القديمة في وجه اليهود، منذئذ، لمدة ١٩ عاماً متصلة.





## الهدنة في القدس:

توالت الأحداث على فلسطين، واتخذت الأمم المتحدة قرارها في لايك سكس. ففي ٢٨ آيار/ مايو ١٩٤٨م وصل إلى القاهرة الكونت نولك برنادوت، وسيطاً، بين العرب واليهود، مبعوثاً من قبل الأمم المتحدة. وفي ٢٩ منه، أصدرت الأمم المتحدة قرارها بإعلان الهدنة بين الطرفين، لمدة أربعة اسابيع[٤١].

كان الانطباع العام بالنسبة لليهود، بأن الهدنة الأولى جاءت في الوقت الملائم... «نزلت علينا كالندى من السماء»، قال أحد القادة: «فقد كانت الوحدات الإسرائيلية متعبة، وخائرة القوى، والخسائر في كتائب سلاح المشاة الإسرائيلي عالية جداً، وفي أمس الحاجة إلى تعزيزات، وإلى فترة استجمام، لاسترداد القوى. وإن اعترض الهدنة بعض المشكلات: مشكلة إرسال المواد الغذائية والمؤن إلى القدس، وتحسين «طريق بورما» وتوسيعه، ومشكلة إيقاف نزوح السكان عن القدس؛ ومشكلة رفع مستوى التدريبات، والانضباط في الجيش وإعادة تنظيم بنيته؛ ومشكلة رفع مستوى الجهد القتالي لليشوف برمته[٤٢].

وافقت الدول العربية على قرار الهدنة، بعد أن اشترطت:[٤٣]

١ - وضع المهاجرين اليهود، الذين يدخلون فلسطين فترة الهدنة في معسكرات خاصة؛

٢ - عدم تدريب أولئك المهاجرين على القتال؛

٣ - قيام جمعية الصليب الأحمر الدولي بتزويد القدس بالماء والمؤن؛ خلال فترة الهدنة، وفتح طريق تل أبيب القدس لهذه الغاية؛

٤ - عدم استيراد أي نوع من الأسلحة من قبل الطرفين المتحاربين؛

٥ - عدم استغلال الهدنة لتقوية النواحي العسكرية في أي معسكر من المعسكرين المتحاربين، سواء كان ذلك في البر، أو الجو، أو البحر.

وبدأت الهدنة الأولى فعلاً يوم ١١/ ٦.

## انتهاء الهدنة الأولى:

مع انتهاء الهدنة الأولى (٩/ ٧) كان الفيلق العربي، أقوى الجيوش العربية وأكثرها فاعلية، وهو المشكلة الرئيسية التي تواجه الإسرائيليين. لأن هذا الجيش يحاصر مدينة القدس[٤٤].

في المدينة نفسها لم تتجدد المعارك، بكل زخمها، بعد انتهاء الهدنة مباشرة، إذ أن الكتيبة التابعة لليهود، والتي كانت تشكل القوة الرئيسة في خطة الهجوم، كانت تحمي مواقع الممر، طوال فترة الهدنة بكاملها، ولم تغادر مواقعها، إلا بعد انتهاء الهدنة الأولى؛ وكانت بالتالي

بحاجة إلى وقت، لتنظيم صفوفها. كما لم يكن متوقعاً أن تحل الهدنة بالسرعة التي حلت بها، فعلاً. وقرر الفيلق، أيضاً، خلق حقائق، قبل الهدنة. فقبيل مساء يوم ١٦/ ٧، قصف بشدة الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من المدينة، وهاجمت قوات المشاة التابعة له حي المصرارة، ومركز الشرطة في ميناء مشعاريم، وعدداً من الأمكنة الأخرى. ودارت معارك أخرى في بوابة مندلباوم ومحيطها. وأن استولى الفيلق على عدة بيوت، فإنه لم تحقق أية انجازات ملموسة. وحفزت هذه الهجمات قوات اليهود، التي كان من المفروض أن تبادر بالقيام بعمليات. وصل النبأ بأن الهدنة الثانية سيسري مفعولها في الساعة ٥,٤٥، من يوم ١٧ تموز/ يوليو، وعلى الرغم من ذلك فقد قرر قائد اللواء الإسرائيلي في القدس بأن يقوم، في الليلة الأخيرة قبل الهدنة، بعملية «كيدم»، لاحتلال البلدة القديمة. وفي القدس لم تكن قوات الأرجون وشتيرن قد حلتا بعد، خلافاً لباقي مناطق فلسطين بحجة أن منطقة القدس كانت تعتبر بمثابة منطقة حكم عسكري، وليست جزءاً من أراضي الدولة(٤٥). وبعد، فإن القدس تعرضت، على مدى التاريخ إلى سبعة وثلاثين حصاراً، فاحتلال. ومع ذلك فإن الصمود والإصرار افضيا إلى تحريرها، وأعادتها إلى أهلها العرب. لكن الطريق ليست ممهدة، ودونها مراكمة جهود مضنية وإراقة دماء واجتراح بطولات.

## الهوامش

١ - يحيى الفرحان، قصة مدينة القدس، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة، د. ت.، ص ٢٩-٣٠.

٢ - القائد محمد طارق الأفريقي، المجاهدون في معارك فلسطين ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م، دمشق، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر والترجمة، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١م، ص ٨٨، ٩٠.

٣ - المقدم محمد الشاعر، الحرب الفدائية في فلسطين على ضوء تجارب الشعوب في قتال العصابات، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧م، ص ١٧٨، ١٧٩.

٤ - محمد فائز القصري، حرب فلسطين عام ١٩٤٨م - مرحلة النضال والجهاد، دمشق، ط ١، نيسان/ إبريل ١٩٦٢م، ص ١٦٤.

٥ - الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

٦ - اللواء حسن البدري، الحرب في أرض السلام/ الجولة العربية - الإسرائيلية الأولى، القاهرة - بيروت، دار الوطن العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د. ت، ص ١٨٠.

٧ - المصدر نفسه، ص ١٠٠.

٨ - مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس - كارثة فلسطين، القاهرة، دار القلم، رمضان ١٣٧٨ - آذار/ مارس ١٩٥٩م، ص ٣، ٤.

٩ - البدري، مصدر سبق ذكره، ١٠٢ نقلاً عن: د. صلاح العقاد، قضية فلسطين/ المرحلة الحرجة ١٩٤٥م - ١٩٤٨م، القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٨م، ص ٥٦.





١٠ - الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩ - ١٨٠.

١١ - المصدر نفسه، ص ١٨٧، ١٨٨.

١٢ - البدري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩ - ١٨٠.

١٣ - حقائق عن قضية فلسطين/ تصريحات وأحاديث للسيد أمين الحسيني، القاهرة، مكتب الهيئة العربية العليا بفلسطين، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م، ص ٢١٥.

١٤ - الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

١٥ - موطي جولان، القدس من نظر الصهيونية السياسية الصهيونية تجاه مسألة القدس خلال الفترة من عام ١٩٣٧م وحتى عام ١٩٤٩م، ترجمة جواد سليمان الجعبري، غزة، منشورات وزارة الإعلام الفلسطينية، مديرية الصحافة والإعلام المحلي دائرة الدراسات والندوات، ١٩٩٦م، ص ١١٣، ١١٧.

١٦ - حاييم هرزوج، الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨م - ١٩٨٢م، ترجمة بدر الرفاعي، القاهرة، دار سينا، ١٩٩٣م، ص ١٦.

١٧ - المصدر نفسه، ص ١٨.

١٨ - جولان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

١٩ - القصري، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

٢٠ - جولان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

٢١ - هرزوج، مصدر سبق ذكره، وص ٢٠.

٢٢ - مذكرات جلوب باشا ١٨٩٧م - ١٩٨٣م، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، الفجر للطباعة والنشر، ١٩٨٤م، ص ٢١٤، ٢١٥.

٢٣ - هرزوج، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

٢٤ - جلوب، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤، ٢١٥.

٢٥ - الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.

٢٦ - جلوب، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

٢٧ - هرزوج، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

٢٨ - الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.

٢٩ - المصدر نفسه، ص ٢٠٣ - ٢٠٦.

٣٠ - هرزوج، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

٣١ - جولان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

٣٢ - القصري، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦ - ١٨٦.

٣٣ - التل، مصدر سبق ذكره، ص ١٣ - ١٥.

٣٤ - الشاعر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨، ٢١٩.

٣٥ - التل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ - ١٨.

٣٦ - جلوب، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

٣٧ - هرزوج، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥ - ٢٦.

٣٨ - التل، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧.

٣٩ - هرزوج، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

٤٠ - المصدر نفسه، ص ٦٨ - ٧١.

٤١ - مذكرات جلوب باشا/ جندي مع العرب، ترجمة عفيف حسن العمدي، بيروت، دار النشر للجامعيين، د. ت.، ص ٦٤.

٤٢ - حرب فلسطين ١٩٤٧م - ١٩٤٨م/ الرواية الإسرائيلية الرسمية، ترجمه عن العربية أحمد خليفة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤م، ص ٥١٧.

٤٣ - التل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

٤٤ - هرزوج، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣، ٩٤.

٤٥ - خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩٤ - ٥٩٥:



# القدس .. في مشاريع التقسيم

د. محمد عبد الرؤوف سليم

لطالما استثنيت القدس في مشاريع تقسيم فلسطين، الصادرة عن الحكومة البريطانية أو المحافل الدولية. فبسبب موقع هذه المدينة المقدسة الفريد لدى اتباع الديانات السماوية الثلاث، ظلت هذه المدينة تستثنى من تقسيم فلسطين بين مواطنيها العرب ومستوطنيها اليهود. فالمشاريع البريطانية المتوالية أبقت القدس تحت النفوذ البريطاني، فيما جعلتها مشاريع التقسيم الدولية تحت الوصاية الدولية.

## فكرة تجزئة الأرض إلى كانتونات:

نشأ تيار في داخل الحركة الصهيونية، نادى بضروة التفاهم مع عرب فلسطين، بشأن إقامة «الوطن القومي اليهودي» في بلادهم. وقامت جمعية «بريت شالوم» أي عهد السلام، و «قيد مامزراحا»، أي إلى الشرق، و «عصبة التقارب والتعاون بين العرب واليهود»، وأخيراً جمعية «إيحود» - أي الاتحاد.

وتمخضت الأفكار التي نادى بها أصحاب هذا الاتجاه عن الدعوة إلى تكوين دولة ثنائية القومية في فلسطين تضم العرب واليهود، يتمتع الجميع في إطارها بحقوق متساوية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بغض النظر عن النسبة العددية السكانية بين العرب واليهود في فلسطين. لكن غلاة الصهيونيين وفي مقدمتهم ديفيد بن جوريون، حاربوا أنصار هذا الاتجاه منذ البداية.

ثمة عدة عوامل تداخلت وجعلت هبّة البراق مفاجأة للبريطانيين والصهيونيين، على

السواء؛ خاصة وأنها نشبت بعد فترة من الركود النسبي الذي كان قد أصاب الحركة الوطنية الفلسطينية، لعدة سنوات متصلة. وتمثل أول ردود الفعل التي ترتبت على هبّة البراق، وأبرزها، في طرح مصير فلسطين السياسي ونظامها الدستوري على بساط البحث من جديد، وفي ظروف جديدة. كما كان لتلك الهبّة تأثيرها الواضح على البناء الداخلي للتنظيمات الصهيونية داخل البلاد.

في خضم تلك الأحداث، تبدل موقف بن جوريون بالشكل الذي جعله يضع خطة عنوانها «مبادئ أساسية للنظام الحكومي في فلسطين»، تواءمت أساساً، مع فكرة الدولة ثنائية القومية، وأوضحت بأن بن جوريون تعارض فكرياً مع قناعاته، ومع المشروع الصهيوني. لكن هذا التحول في موقفه كان، في حقيقة الأمر، تراجعاً تكتيكياً مؤقتاً، يتمشى مع ما شهدته الثلاثينات من القرن الحالي من استحداث صيغة ذات مغزى - في إطار احتمال التوصل إلى اتفاق صهيوني مع العرب، تمثل في اقتراح تسوية على أساس تجزئة الأرض إلى كانتونات، أومناطق أصغر، تتمتع باستقلال ذاتي أو شبه ذاتي، بعضها عربي، والآخر يهودي. ثم تطورت هذه الأفكار إلى اقتراح بتقسيم فلسطين إلى دولتين، تتمتعان بقدر من السيادة(١)،ظل محل دراسة وبحث حتى ١٩٤٧/١١/٢٩.

شملت خطة بن جوريون مبادئ عامة لمستقبل نظام الحكم في فلسطين، وتطوير حكومتها، وتكوين مجلس حاكم من العرب واليهود والبريطانيين، يمثل حكومة فلسطين، إلى جانب هيئة تشريعية نيابية، هي مجلس الاتحاد الفيدرالي وتتكون من مجلسين: مجلس الشعب، وينتخب أعضاؤه من العرب واليهود، بأعداد متساوية، ومجلس المواطنين وينتخب له أعضاء موفدون من الكانتونات، مع التقيد بالنسبة العددية بين العرب واليهود. واقترح بن جوريون ان تكون القدس مقراً للحكومة وللهيئة التشريعية(٢). وقد رفضت خطة بن جوريون صهيونياً.

أما أحمد سامح الخالدي(٣)، فقد حدد مقترحات لتسوية المشكلة بين العرب واليهود، على أساس تجزئة فلسطين إلى كانتونات، وإقامة دولة عربية من الكانتونات التي يكون أغلب سكانها من العرب، وأخرى يهودية من الكانتونات التي يكون أغلب سكانها من اليهود، في خطة تختلف عن خطة بن جوريون، ناقشها مع أحد المسؤولين في وزارة المستعمرات البريطانية،(٤) ثم زار فلسطين في كانون الأول ديسمبر عام ١٩٣٣، وأعلن عن مقترحاته في تموز يوليو من العام التالي. ونصت خطة الخالدي على أن تعلن مدن القدس، والخليل، وبيت لحم، والناصرة، وصفد، مدناً محايدة(٥) على أن يتمتع اليهود بالحق في سكنى القدس، والخليل وصفد. واختار القدس مقراً لمحكمة عليا، تعمل على إحقاق الحقوق ومقراً لمجلس مركزي يتمتع





العرب واليهود بعضويته، ويكون مسؤولاً عن الأمكنة المقدسة والمزارات الدينية في البلاد، كما يكون مسؤولاً عن المحكمة العليا المشار إليها، فضلاً عن مسؤوليته عن البريد والبرق، والجمارك، والسكك الحديدة، والدفاع في كلا الكانتونين، العربي واليهودي(٦). وكان من الطبيعي أن ترفض مقترحات الخالدي، عربياً وصهيونياً. ثم تقدم فيكتور جاكوبسون(٧) في كانون الثاني يناير عام ١٩٣٢، بمشروع يسمح بإقامة «الوطن القومي اليهودي» على ما أسماه «أرض اسرائيل»، وهي تلك الأرض الفلسطينية، التي تبدأ - كما رأى - بالنقب، وتمتد على طول المنطقة المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، إلى حدود فلسطين الشمالية، والجزء الشمالي من بيسان، بما يمثل ثلث الوادي تقريباً، ووادي الأردن، إلى الشمال من بحيرة طبرية، بما يعني الامتداد على مليون ونصف مليون دونم من تلك المنطقة المتاخمة لإمارة شرق الأردن، وتلك الواقعة على الحدود مع سوريا. ومع أسف جاكوبسون على «فقدان» الوطن القومي اليهودي للقدس والبحر الميت، وكل منطقة التلال، فإنه رأى أن هذا الامتداد اليهودي على أرض فلسطين كان يكفي، وقتئذ، لسكنى عدد من اليهود يتراوح بين مليون ونصف مليون نسمة.(٨)

رغم رفض مشروع جاكوبسون، على المستويين الصهيوني والبريطاني، فإن مقترحاته كانت مقوماً أساسياً للموقف البريطاني الرافض لمقترحات الأمير محمد علي توفيق،(٩) التي أرسل نسخة منها إلى وزارة الخارجية البريطانية، في الحادي عشر من أيار مايو عام ١٩٣٧، وقبل إعلان تقرير اللجنة الملكية في ٧ تموز / يوليو. وقامت هذه المقترحات على مبادئ أساسية، أولها تكوين امبراطورية عربية، تضم سوريا، وفلسطين، وشرق الأردن، وثانيها الإبقاء على الحكم البريطاني في القدس وحيفا، حماية للمصالح البريطانية من جهة، وحافظاً على تنفيذ ما جاء في تصريح بلفور، «وصك الانتداب»، من جهة أخرى، وثالثها بقاء النفوذ الفرنسي في بيروت وطرابلس - حماية للمصالح الفرنسية في الشام؛ ورابعها تقسيم الامبراطورية المقترح إقامتها إلى كانتونات أو ولايات، على غرار ما هو مطبق في سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، فيحكم كل ولاية الطائفة السائدة فيها، بينما يكون لليهود منطقة على الساحل الفلسطيني المطل على البحر الأبيض المتوسط تحت الحكم البريطاني(١٠).

وفي لقاء تم بين الأمير محمد علي وحاييم وايزمان في القاهرة، في السابع من شباط فبراير عام ١٩٣٨، ركز الأمير على ضرورة حماية الأماكن الاسلامية المقدسة،(١١) وكأنما لم تكن في فلسطين أماكن مقدسة غير إسلامية.

## القدس بين لجنتي بيل، وودهيد:

ونظراً لأهمية القدس لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث، فقد نصت المادة الثامنة من صك الانتداب على فلسطين، على اضطلاع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتلعقة بالأماكن المقدسة، والمباني، والمواقع الدينية، بما في ذلك ضمان الوصول إلى الأماكن والمباني والمواقع، وحرية العبادة.(١٢)

وقد استندت اللجنة الملكية إلى هذه القاعدة، عند تحديد وضع القدس، ومنطقتها، في إطار خطة التقسيم التي وردت في تقريرها، الذي نص في الفقرتين العاشرة والحادية عشرة من الفصل الثاني والعشرين، على أن يكون تقسيم فلسطين خاضعاً للشرط الأساس القائم على قداسة مدينة القدس، وبيت لحم، وتأمين الوصول إليهما لمن شاء من شتى أنحاء العالم. ولذلك وجدت اللجنة أنه ينبغي وضع «صك انتداب» جديد تكون غايته الرئيسية تحقيق هذا الشرط الأساسي، بتخطيط منطقة خاصة، تمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى جنوب بيت لحم، وأن يهيأ لهذه المنطقة أمر الاتصال بالبحر، بواسطة ممر يمتد إلى شمال الطريق العامة، وإلى جنوب السكة الحديدية، ويشمل مدينة اللد والرملة، وينتهي في يافا.(١٣)

أما «لجنة وود هيد»(١٤) فقد اقترحت أن يقع الحد الشمالي لمنطقة القدس الخاصة إلى الشمال من رام الله لا بين رام الله والقدس، وذلك لأسباب تتصل بالدفاع، ولوجود محطة الإذاعة اللاسلكية الفلسطينية على بعد ميل إلى الشمال من مدينة رام الله، حيث أشير على اللجنة بأن وضع خط الحدود بين رام الله والقدس لا يتلاءم مع تأمين الدفاع. فقد اقتضت الضرورة بأن يكون في جوار القدس مطار لهبوط الطائرات، يقع بعيداً عن خط الحدود، على مسافة تؤمن وقايته من تدخل الدول المجاورة. فمطار قلندية، وهو الموقع الوحيد الذي يمكن اتخاذه مطاراً في جوار القدس، كان يقع إلى الجنوب من رام الله، بمسافة قصيرة. وإقامة خط الحدود جنوبي رام الله لا يبقى مسافة كافية بين المطار والحدود. وكان الطريق بين رام الله واللطرون من خطوط المواصلات العسكرية الرئيسية بتأمين الدفاع عن منطقة القدس الخاصة؛ فإذا ما جعل خط الحدود من رام الله، خرجت هذه لطريق عن حدود منطقة القدس. وإلى جانب ذلك كان موقع قرية بيتونيا، المرتفع، يشكل مكاناً ذا أهمية من حيث السيطرة، ويجب أن يدخل في المنطقة الانتدابية. وقد جعل أحد أقسام الحدود الشمالية للمنطقة الخاصة الواقعة غربي السكة الحديدية الممتدة من





اللد إلى حيفا على بعد كيلومتر واحد من شمال الطريق المؤدية إلى المطار المدني (الواقع شمال اللد)، إلى يافا وتل أبيب، بغرض إخراج القرى العربية سلمة، والخيرية، وساقية، وكفر عانة من الدولة اليهودية.(١٥)

كانت اللجنة الملكية قد اقترحت ضم شقين ضيقين من الأرض، واحدة في شمالي مدينة يافا، والأخرى في جنوبها، إلى ممر القدس – يافا. وبذلك يمكن فصل مدينة يافا – التي اقترحت اللجنة الملكية أن تكون جزءاً من الدولة العربية – عن بيت يام اليهودية، وتجعل، في الوقت عينه، للمنطقة الانتدابية منفذاً إلى البحر. غير أن لجنة وودهيد رأت أن جعل قطعة ضيقة من الأراضي المخصصة لمنطقة الانتداب بين مدينة عربية في الدولة العربية، وأخرى يهودية في الدولة اليهودية طريقة سليمة لمنع المصادمات بين العرب واليهود. لذلك اقترحت تخصيص منطقة واسعة بين يافا والدولة اليهودية، بحيث تشمل الحد الجنوبي لقرية ريشون لتسيون. وقد اعترض الجانب اليهودي على حدود المنطقة الانتدابية، على أساس أن عرضها ما بين الرملة والبحر يزيد عن اللازم، وطالب بأن يقتصر حدها في هذه البقعة على قطعة ضيقة من الأرض لها من العرض ما يكفي لخط السكك الحديدية والطريق البري، فقط، ورأى أن من شأن زيادة عرض هذه المنطقة أن تكون المواصلات بين الأقسام الشمالية والجنوبية من الدولة اليهودية صعبة، فضلاً عن أن ذلك يعوق التوسع العمراني اليهودي جنوبي يافا. غير أن «لجنة وودهيد» لم تسلم بصحة هذا الاعتراض، لأن التسليم بصحته لا يتفق مع تأمين الدفاع، وحماية الأمكنة المقدسة.(١٦)

وقد قدرت «لجنة وودهيد» عدد سكان منطقة القدس الخاصة وقتئذ بما يلي:(١٧)

| | عرب | يهود | المجموع |
|---|---|---|---|
| سكان المدن | ٩٠,٨٠٠ | ٧٦,٠٠٠ | ١٦٦,٨٠٠ |
| سكان القرى | ١٢٠,٦٠٠ | ٤,١٠٠ | ١٢٤,٧٠٠ |
| الإجمالي | ٢١١,٤٠٠ | ٨,١٠٠ | ٢٩١,٥٠٠ |

وتألف عدد سكان المدن من سكان بلديات القدس، ورام الله، وبيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور، والرملة، واللد.

أما مساحة سكان القدس، فكانت كالآتي بالدونمات:

| | عربية | يهودية |
|---|---|---|
| الأراضي المغروسة بالحمضيات | ٣٧,٩٠٠ | ٨,٩٠٠ |
| الأراضي المغروسة بالموز | ١٠٠ | -- |
| الأراضي المغروسة بأشجار أخرى | ١٤٨,٥٠٠ | ٥,٢٠٠ |
| أراضي الحبوب الخاضعة للضرائب | ٥٠٢,٣٠٠ | ٣٦,٥٠٠ |
| أراض الحبوب غير الخاضعة للضرائب | ١٠٢,٣٠٠ | ١,٧٠٠ |
| مجموع الأراضي الصالحة للزراعة | ٨٢٧,١٠٠ | ٥١,٧٠٠ |
| الأراضي المبني عليها | ٢٩,٧٠٠ | ٧,٨٠٠ |
| الأراضي الصالحة للزراعة | ٦٢٨,٤ | ١٩,٢ |
| مجموع الأراضي (باستثناء الطرق والسكك الحديدية والأنهار والبحيرات) | ١,٤٨٥,٢٠٠ | ٧٨,٧٠٠ |

قوبل مبدأ تقسيم فلسطين باعتراض عناصر قوية شاركت في مؤتمر زيورخ الصهيوني العالمي، الذي استمرت أعماله من الثالث من آب/أغسطس عام ١٩٣٧، حتى السادس عشر منه،[١٨] وبعد مناقشات حادة ووفق على التقسيم، بأغلبية ثلاثمائة صوت، مقابل ثمانية وخمسين[١٩].

## مطالب اليهود:

طالب وايزمان في هذا المؤتمر بأن تكون الأحياء اليهودية في القدس، بما فيها من سكان قدرهم بنحو سبعين ألف نسمة، ضمن الدولة اليهودية[٢٠]. والحق أن اليهود على اختلاف أحزابهم، انتقدوا مقترحات اللجنة الملكية المتعلقة بالقدس، لأنها تضمنت فصل القدس، بصفة دائمة، عن الدولة اليهودية. فالأماكن المقدسة لديهم تقع داخل المدينة القديمة، أما ضرورة وضع نظام خاص بالقدس، فلم تكن لتبرر – في رأيهم – إخراج القدس بكاملها عن الدولة اليهودية. واستندوا في لك إلى القول بأن القدس كانت، دائماً، المركز الروحي لليهود «المشتتين» على وجه الأرض، وهي «رمز الحياة اليهودية القومية». ولذلك فقد أنشأوا القدس الجديدة، التي تمثل في نظرهم وحدة متراصة، وتضم المؤسسات المركزية اليهودية من قومية ودينية، كالوكالة اليهودية، والمجلس المحلي ليهود فلسطين، ودار رئاسة الربانيين، والجامعة العبرية، والمكتبة القومية، وغيرها من





مختلف المؤسسات التي أنشأتها الجماعات اليهودية العالمية. وكانت القدس، الداخلة ضمن حدود البلدية التي كانت قائمة وقت صول «الجنة وودهيد»، تشمل المدينة القديمة، ومنطقة معظم سكانها من اليهود، ومنطقة أخرى معظم سكانها من العرب، وكانت المدينة القديمة تقع، داخل الأسوار، ودمرها الرومان عام ١٣٥ ميلادية، وحرثوا الأرض القائمة عليها، فلم يبق من البنايات اليهودية القديمة فيها إلا آثار قليلة. أما المدينة، التي نشأت بعد ذلك، فكانت من عمل الرومان، والصليبيين، والمسلمين على التوالي. ويشار إلى المنطقة التي غالبية سكانها من اليهود بالقدس اليهودية الجديدة، وكانت تقع إلى الشمال الغربي من المدينة القديمة، على جانبي الطريق العامة المؤدية إلى السهل الساحلي، وقد ضمت نحو اثنين وسبعين ألف نسمة، منهم تسعة وستين ألفاً من اليهود. أما المنطقة التي سواء سكانها من العرب، فكانت تقع إلى الجهتين الشمالية والجنوبية من المدينة القديمة، وشكلت نطاقاً ما بين القدس اليهودية الجديدة والمدينة القديمة. وبلغ عدد سكان هذه المنطقة نحو ٥٣,٠٠٠ نسمة منهم ٤٦,٠٠٠ من العرب و ٧,٠٠٠ من اليهود. ومن المسيحيين غير العرب نحو ستة آلاف نسمة. وكانت هناك عدة ضواحي يهودية خارج حدود بلدية القدس في المنطقة الواقعة غربي القدس اليهودية، ومنطقة الجامعة العبرية شرقي المدينة، فضلاً عن ضواحي ميقور حاييم، ورامات راحيل، إلى الجنوب من المدينة. وبلغ عدد سكان هذه الضواحي نحو ثلاثة آلاف نسمة.[٢١]

اقترح الصهيونيون على «لجنة وودهيد» إدخال مدينة القدس اليهودية الجديدة، وضواحيها، بحيث يمتد خط الحدود حتى يحيط بالجامعة العبرية في الدولة اليهودية، مع ربط هذه المنطقة بالدولة اليهودية، بواسطة ممر يصلها بالسهل الساحلي، جنوبي يافا، وأكثر سكان هذا الممر من العرب، بينهم عدد يسير جداً من اليهود. هذه المنطقة المقترح إدخالها في الدولة اليهودية، تتاخم المدينة القديمة من الشمال والغرب، وهي تتاخم، أيضاً، مقبرة مأمن الله الإسلامية، وتحوي ضمن حدودها، عدداً من الكنائس، والمستشفيات، والمدارس المسيحية، وديراً للمسيحيين، ودار أيتام مسيحية، ومقبرة للجنود البريطانيين، وتشمل قسماً من الطريق العام المؤدي من القدس إلى السهل الساحلي، كما يصل قسم آخر من هذه الطريق إلى اللطرون. غير أن «لجنة وودهيد» وجدت أن تقسيم مدينة القدس، يثير مشاكل إدارية غاية في التعقيد. ذلك لأن رسم حد فاصل بين الدولتين العربية واليهودية في قلب المدينة، لا بد له أن يخلق المصاعب في وجه أعمال الشرطة الإدارية، بالنظر إلى التصرفات المعكرة لصفو السلام على محاذاة هذا الحد. بين فريق من السكان في الجانب الواحد، يتألف كله تقريباً من اليهود، وفريق على الجانب الآخر، يتألف معظمه من العرب. وماذا عن مطاردة مجرم فار على الحدود من تلك الدولة إلى الأخرى؟ ورأى أعضاء «لجنة

وودهيد» بأن المسلمين سيقابلون إدخال قسم من القدس في الدولة اليهودية بأشد الاستياء، وفي مثل هذه الظروف، تكون المحافظة على السلام على جانبي حد يخترق وسط المدينة وضواحيها، محاذياً الشوارع، ومارّاً بين أملاك الأفراد، مهمة من أشق المهام. وفي الحق، فإن المشكلة التي تتخلف عن هذاالتقسيم، لا تختلف في كثير عن المشكلة التي تتخلف عن اتصال يافا بتل أبيب. ومن الجهة الأخرى تستحيل إقامة الحواجز الجمركية، على حد يمر في وسط مدينة القدس. يضاف إلى ذلك أن مشروعي المياه، والصرف الصحي، كانا يقومان على أن القدس مدينة واحدة غير مجزأة.(٢٢)

على أن الصعوبات الدينية و السياسية، التي تنشأ عن تقسيم القدس أشد خطورة، فالحرم الشريف في داخل مدينة القدس، وهو ذو قدسية عظيمة لدى المسلمين أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وتقع في ساحته اضافة إلى المسجد الأقصى، قبة الصخرة المشرفة، التي عرج فيها النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى السماء، ويقع في المنطقة نفسها حائط البراق وهو المكان الذي ربط فيه البراق، حينما عرج النبي صلى الله عليه وسلم من الصخرة المشرفة إلى السماء. وماتزال ساحة الحرم الشريف، والأبنية القائمة عليها، ملكاً للمسلمين، منذ عدة قرون، وتعد هذه الأبنية من أنفس ممتلكات العالم الإسلامي. وكانت اللجنة تتوقع أن يقاوم المسلمون في شتى بقاع العالم، كل فكرة ترمي إلى إلحاق اي جزء من مدينة القدس بالدولة اليهودية، أشد المقاومة. كما أنهم يعتبرون إنشاء دولة يهودية تطل على الأماكن المقدسة الإسلامية خطوة أولى، تتلوها خطوات، تنتهي بسيطرة اليهود على المدينة القديمة. ومن هنا رأى أعضاء «لجنة وودهيد» أن إلحاق قسم من القدس بالدولة اليهودية المقترح إنشاؤها، وفقاً لخطة التقسيم، سيؤدي لا محالة إلى أشد أنواع أعمال العنف خطورة، رغماً من أن الهيئات الصهيونية قد أنكرت، في عدة مناسبات، أن لليهود أطماعاً في القدس القديمة، ومطالبة اليهود بإدخال القدس الجديدة في الدولة اليهودية، ينزع إلى ترسيخ هذا الاعتقاد عند العرب. وبالفعل، طال أحد كبار ممثلي اليهود المتشددين بإلحاق المدينة القديمة من الدولة اليهودية، باستثناء الحرم الشريف، كما اقترح يهودي متشدد كبير آخر بأن تشكل المدينة القديمة قسماً من الدولة اليهودية، باستثناء الأمكنة المقدسة الإسلامية الموجودة فيها. غير أن أعضاء «لجنة وودهيد» كانوا يدركون بأن «حائط المبكى» وهو الأثر الذي يدعيه اليهود لهم باعتباره - برأيهم من بقايا - الهيكل اليهودي القديم، يشكل قسماً من الجدار الغربي للحرم الشريف، ويعتقد اليهود بأنه حينما يأتي المسيح (الحقيقي)، يقام هيكل يهودي آخر في موقع الهيكل القديم. من هنا ذهب أعضاء اللجنة إلى أن الاستجابة للمقترحات اليهودية بشأن القدس، يترتب عليها عواقب وخيمة، تزيد من شعور البغضاء بين العرب واليهود، بشكل يجعل أمر





المحافظة على النظام بين الطرفين في القدس وجوارها، أمراً صعباً. ويرى أعضاء «لجنة وودهيد» أن أي مثقف مسلم تساوره مخاوف حقيقية، لها ما يبررها، من أنه لو أُتيح لليهود في المستقبل التغلب، سياسياً، على عرب فلسطين، فإنهم لن يرضوا عن بقاء منطقة الهيكل القديم ضمن ملكية المسلمين، خاصة وأن الإعلانات التي تصدر عن الأطراف الصهيونية، حول انتفاء النية في التدخل في شؤون الأمكنة المقدسة الإسلامية، لم تُؤيّدها سائر الجموع اليهودية. بل إن كثيراً من اليهود كانوا، كأفراد، يرغبون في أن يروا هيكل «يهوه» قائماً، من جديد، على موقعه القديم! وقد أعرب رئيس الحاخامين في فلسطين(٢٣) عن ذلك، وإن قال بأنه لا يتم إلا حين مجيء المسيح.(٢٤)

وضعت «لجنة وودهيد» في الاعتبار أن للقدس قدسية عند المسيحيين، أيضاً. ولم تكن المدينة القديمة التي تقوم في داخلها كنيسة القبر المقدس (كنيسة القيامة)، و (طريق الآلام)، هي المكان المقدس الوحيد لديهم، بل هناك أماكن في المنطقة المحيطة بها، مثل جبل الزيتون، والمصعد (مكان الصعود)، والجسمانية، وبيت لحم، وكنيسة المهد، وقرية بيت عينا (العيزرية)، والطريق إلى عمواس، مما يقدسه المسيحيون. ومن هنا بات أعضاء اللجنة على قناعة بأن الرغبة التي تسود المسيحيين أجمعهم، تتركز في الاحتفاظ بسلام القدس، وصيانتها من أي تهديد بإثارة البغضاء، وسفك الدماء، داخل أسوارها أو في جوارها. واستنتجوا بأن الرأي العام المسيحي في العالم بأسره، كان يؤلمه أي اقتراح يرمي إلى وضع قسم من نواحي القدس تحت سيطرة اليهود. ولذلك صادقت اللجنة على اقتراح اللجنة الملكية بإدخال المدينة بأكملها في المنطقة الخاصة للأمكنة المقدسة في القدس، وبيت لحم، وأن لا يضم قسم منها للدولة اليهودية.(٢٥)

### رفض العرب:

سارع العرب إلى رفض الاقتراح الوارد في تقرير اللجنة الملكية بإقامة مقاطعة تضم القدس، وبيت لحم، واللد، والرملة، والناصرة، وعدد كبير من القدس التي تقع ضمن ممر ممتد من القدس حتى حيفا، تخضع بصفة دائمة للانتداب، بحجة الحفاظ على الأمكنة المقدسة، وضمان حرية الوصول إليها.(٢٦)

وينطلق الاعتراض العربي مرتكزاً على ما ورد في مذكرة حزب الدفاع الوطني، وأخرى للجنة العربية العليا، وثالثة للجنة القومية في يافا، إلى جانب مذكرات قدمتها أطراف عربية فلسطينية أخرى، إلى المراجع البريطانية العليا في فلسطين.(٢٧)

ورأى العرب أنه طالما أوصت اللجنة الملكية بتصفية الانتداب، لن تبقى ضرورة لوضع هذه

المنطقة العربية تحت الانتداب الذي أريد له أن يكون دائماً. ولا يجد العرب مبرراً لحرمان بني قومهم الذين يعيشون في تلك المنطقة من التمتع بالاستقلال، خاصة وأنهم يشكلون نحو مائة وخمسين ألفاً من سكان هذه المنطقة. فلو كان القصد من هذا الاقتراح،حقاً، حماية الأمكنة المقدسة كما تذكر «لجنة الملكية»، فإنه يرد على ذلك بأن العرب حافظوا عليها، دائماً، منذ القدم، وفي الأوقات الحرجة في التاريخ، ووفروا لها الحماية اللازمة، ووقفوا في وجه أي عدوان، وسمحوا لكل الحجاج إليها من جميع الجنسيات، بالوصول بحرية إلى هذه الأمكنة المقدسة، دون أي تدخل أو أية عاقة. ويمكن للعرب القول في هذا الصدد بأنه، منذ الزمن القديم، كان العرب حماة كنيسة الضريح المقدس في القدس، وهم الذين وفروا حرمة هذا المكان المقدس وطهارته، وصانوها، ووقفوا حائلاً دون أي تجاوز من جانب أي طائفة مسيحية على حقوق أي طوائف مسيحية أخرى، وما زالوا يؤدون واجب هذه المهمة النبيلة.[٢٨]

ويستحيل على العرب إخفاء ملاحظاتهم على أن هذه المنطقة تضم، في الأغلب، باقي الأراضي الخصبة في فلسطين، والتي يقع معظمها في أيديهم، بينما لا يمتلك اليهود سوى جزء صغير قليل الأهمية، يضم إلى ممتلكاتهم في القدس. إن العرب يقيمون في المراكز القديمة في القدس وما حولها في بيت لحم، والناصرة، واللد، والرملة. هذه المنطقة التي كان من ا لمقرر أن تخضع للانتداب البريطاني، تقف حائلاً دون الوحدة الأرضية، التي يتطلع إليها عرب فلسطين. ولذلك ينظر العرب «بكل الفزع» إلى ذلك القطاع الذي يتضمن الأمكنة المقدسة للمسيحيين والمسلمين، وقد تحرك بعيداً، وبصفة دائمة، من إدارة المجتمع العربي بحيث يفصل معه عدة قرى عن المركز الذي كانت تعتمد عليه اقتصادياً، واجتماعياً، وادارياً، بصفة دائمة.[٢٩]

وإذا وضع في الاعتبار موقع القدس، كمفتاح للمواصلات في البلاد، فإن العرب ينظرون إلى مقترحات «اللجنة الملكية»، بمنظور تشوبه الريبة، ويحيط به الشك، طالما بقي هذا الممر تحت المظلة الدائمة للانتداب البريطاني، بشكل يؤي إلى فصل القسم الجنوبي عن القسمين الشرقي والشمالي للدولة العربية، المقترح إقامتها، وفقاً لخطة التقسيم، ويعزل القدس من محيطها العربي. وبهذا يتضح بأن سكانها الذين يقدرون بنحو خمسة وسبعين ألفاً من اليهود، وخمسة وأربعين ألفاً من العرب، سوف يقعون، من البداية، في براثن تحكم المصالح اليهودية. وعلى الرغم من توصية اللجنة الملكية بألا يكون لتصريح بلفور تأثير على الأراضي المحيطة،[٣٠] فإن العرب في ضوء خبراتهم السابقة، يشعرون بأنه لن يكون من الصعب على اليهود أن يحوّلوا هؤلاء الذين يأتون من بني دينهم من خارج البلاد، في صورة حجاج إلى الأراضي المقدسة، إلى مهاجرين كما كانوا يفعلون أواخر العهد العثماني. وعلى ذلك، تستنتج «اللجنة العربية العليا» بأن علامات





تهويد هذه المنطقة الانتدابية تتزايد، بينما يتقدم العرب فيها نحو الضعف، حتى تأتي للحظة الأخيرة، وينتهي الأمر بدمجها في الدولة اليهودية، وتفقد الأمكنة المقدسة نهائياً.

أما بالنسبة للناصرة، وهي تلك المنطقة التي كانت ستحاط بالسكان اليهود من كل جوانبها، فإن سكانها لو أرادوا الإبقاء على شخصيتهم القومية، وعلى حسهم الوطني، كانوا سيجبرون، في الحال، بفعل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الموجهة من المحيط اليهودي على الرحيل عن مدينتهم، ويهجرون ذلك الموقع الذي طهرته لهم تلك المؤسسات المقدسة المتعددة. وتشير «اللجنة العربية العليا» إلى ذلك الحس الذي اكتسبه العرب من خبرة السنوات، التي أمضوها في ظل الانتداب البريطاني، والذي جعلهم يؤكدون بأنه لا مفر من التشديد على ضرورة عدم التسليم بمصيرهم، تحت الانتداب على فلسطين، إلا إذا نالوا حقهم السياسي كاملاً غير منقوص. ويعطي هذا الحس مؤشراً على ما يمكن أن يتوقعوه بالنسبة للمنطقة الانتدابية. إن مثل هذا النظام المقترح مثل خيبة أمل عنصرياً وثقافياً - للعربي الذي يبغي الإقامة في هذه المنطقة، بحيث يحقق ضماناً لمعيشته فيها مستقبلاً، إذ تكون الإنجليزية هي اللغة الوحيدة المستعملة، رسمياً، وقانونياً، ومن الواضح أن أي عربي يرغب في متابعة ملامح شخصيته الوطنية الخاصة وتنميتها، يجد نفسه مبعداً عن شغل أي وظائف في منطقة الانتداب، علىأساس أنه فاقد العزم على التعاون في تنفيذ بنوده. من هنا يكرر العرب أنه أمر شاذ بأن تعترف الحكومة بمبررات قلق المسلمين والمسيحيين، على مستقبل الأمكنة المقدسة، بينما تفترض الحكومة نفسها بأنه سوف تتأكد لهم الحماية التي وفرتها الأغلبية السكانية المشكلة منهم، بإقامة أوضاع لا بد أن تؤدي إلى خلق محيط يهودي غامر، يهدد تلك الحماية.[٣١]

تعلق «اللجنة العربية العليا» على ما ورد في تقرير اللجنة الملكية، بأن الحفاظ على قداسة مدينتي القدس وبيت لحم «أمانة مقدسة» في عنق المدينة، بكل ما تحويه هذه العبارة من معنى، وأن هذه الأمانة المقدسة ليست وقفاً على الفلسطينيين، فقط، وإنما يشارك فيها جماهير القاطنين في البلاد الأخرى، والذين يهتمون بقداسة إحدى هاتين المدينتين أو كليهما. ولذلك رأت اللجنة وضع «صك الانتداب» جديد يطبق على المنطقة الانتدابية، يراعي حسن أداء هذه الأمانة المقدسة، كما تعلق على تشديد «اللجنة الملكية» على اعتبار أن حماية الأمكنة المقدسة أمانة «دائمة فريدة من نوعها وفي الهدف منها.»[٣٢]

وترى «اللجنة العربية العليا» - وهي تمثل المسيحيين مثلما تمثل المسلمين من سكان فلسطين - بأنها تجد نفسها ملزمة بالإشارة إلى أنه، تحت شعار «المسؤولية المقدسة» تضحي الدولة المنتدبة بمصالح شعب فلسطين العربي، وفاء بما تقتضيه مصالح اليهود، ومصالحها الخاصة، كدولة

استعمارية، رغم أن التاريخ يسجل بأن أمن الأمكنة المقدسة، ظل يحظى بالحماية الكافية، والملائمة، في ظل الحكم العربي الإسلامي، ويمكن فقط أن تلحق به الأضرار، من خلال تأسيس نظام للإنتداب يكون اليهود فيه مسيطرين، بدون شك. إن المسيحيين في فلسطين – كما تعترف اللجنة الملكية في تقريرها – يشاركون مشاركة كاملة في التعبير بصدق عن الأماني الوطنية والقومية الفلسطينية، ويؤمنون بأن المصالح المسيحية العامة، تتلقى الحماية الأنسب من خلال الاستقلال الوطني، شأنها في ذلك شأن أمن الأمكنة المقدسة، بشكل أفضل من تلك التي تتوفر من خلال إقامة أي نظام خاص، يشرف عليه أجانب عن عرب فلسطين. ويجب ملاحظة أنه في ظل اقتراح اللجنة الملكيةو تمسك السيطرة التي تتاح للدولة اليهودية برقاب نحونصف سكان فلسطين من المسيحيين، وبذلك يتعرضون للطرد الجماعي من منازلهم، ويجبرون على ترك ممتلكاتهم ومواقعهم المقدسة.[٣٣]

ترى «اللجنة العربية العليا» بأن عزل يافا بإحاطتها بأراضي الدولة اليهودية على كلا الجانبين والممر الخاص بالمنطقة الانتدابية، إجراء من شأنه أن يُقوّض بناءها السياسي والاقتصادي. إن وضع تلك المدينة العربية بهذا الشكل يجعل من غير المحتمل أن يعتبر وجودها منفذاً على البحر الأبيض المتوسط للدولة العربية. بل إن واقع التقسيم يجعل تلك الدولة بدون منفذ على البحر، ولن يكون هذا الترتيب مقبولاً لدى العرب. رغم أن تأكيد «اللجنة الملكية» على أن مسألة إتصال مدينة يافا بالدولة العربية لا تتعرض لأي صعوبة، على أساس أن حق المرور من القدس إلى يافا «سيكون» مباحاً للجميع، وضماناً لذلك توضع مراكز شرطة في الشريط الموصل إلى البحر الأبيض المتوسط، إذا اقتضت الضرورة ذلك. غير أنه يمكن منع هذه التسهيلات عن الدولة العربية، بقدر ما تمنع التسهيلات المشابهة بالنسبة بجعل مدينة حيفا – حيث المرفأ العميق في البلاد – في متناول الدولة العربية، مراعاة للمصالح الصناعية والتجارية العربية[٣٤]، حتى لونفذ اقتراح «اللجنة الملكية» بأن تشتمل المعاهدة، المقترح عقدها مع الدولة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع العربية عبر حيفا[٣٥].

ولا يمكن للعرب أن يكتشفوا مصير ميناء يافا، الأمر الذي يدرك بالحواس، وليس بالفكر، أو الحدس. ولن يكون بالتأكيد، مطابقاً لذلك الذي جزم بأن يكون جزءاً من دولة اقتطع هو منها، أصلاً، إن على سكان يافا أن ينفصلوا عن الجزء الأكبر من بيارات البرتقال الخاصة بهم، والجزء الأكبر من طبقتهم الاجتماعية التي تطوقها الدولة اليهودية. أما الميناء نفسه، فيفرض عليه تطبيق التعرفة الجمركية، المطبقة على المنطقة الجمركية الانتدابية، دون تعرفة تلك الدولة العربية التي ينتمي الميناء إليها، انتماءً إسمياً، فقط.[٣٦]





بهذا الشكل تكتمل جزئيات الصورة، وتكون مسوّغاً للقول بأن الدولة اليهودية، المقترح اقامتها، تحتوي على معظم الأراضي المتحكمة استراتيجياً بالبلاد، وقد صرف عليها، خلال عهد الانتداب، الجزء الأكبر من الدخل العام مقارنة بمناطق أُخرى. يتمثل ذلك في بناء خط السكك الحديدية، والطرق الممهدة منها والمرصوفة، وميناء حيفا، وعمليات توطين اليهود، واستصلاح الأراضي، وتجفيف المستنقعات، فضلاً عن خطط تنموية أُخرى، خصصت لهذه المنطقة. وقد كلفت هذه الإنشاءات والإصلاحات، ملايين الجنيهات، التي شارك دافع الضرائب العربي بالنصيب الأوفر منها. وإذا كان الحال بهذا الشكل، فمن الصعب تصور إذعان أي عربي لتحويل هذه الأرض العربية لحكم أجنبي، بأية طبيعة كانت.[٣٧]

عندما يدرس المراقب غير المتميز تكوين المنطقة الانتدابية، المقترح اقامتها، والإجراءات المميزة الخاصة بمينائي يافا، والعقبة، يتضح له بأن الاعتبارات الاستعمارية والعسكرية تحكم المقاصد من إقامتها، أكثر من الاعتبارات الدينية. وليس من قبيل الصدفة المحضة جعل مطاري اللد والرملة، ونقطة الاتصال بخط السكك الحديدية الهام في اللد، حيث تلتقي الخطوط التي توصل إلى مصر وحيفا والقدس ويافا، تقع في المنطقة الانتدابية. إن القيمة الاستراتيجية لمنطقة العقبة من حيث التحكم في قناة السويس والبحر الأحمر، تمثل شهادة ذاتية على صدق هذا القول. ورغم أن العلاقة الدقيقية والمحكمة بين العقبة والأراضي المحيطة بالأمكن المقدسة غير محدودة، بوضوح، إلا أنه يبدو وبجلاء بأن هذه الترتيبات وضعت ضماناً للإشراف البريطاني على كل الجزء الجنوبي من الدولة العربية المقترح إقامتها[٣٨]. وتنفيذاً لذلك اقترحت «اللجنة الملكية» ترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطيء خليج العقبة تحت إدارة الدولة المنتدبة، على أن تشتمل المعاهدة، المقترح عقدها مع الدولة العربية، نصاً يضمن حرية نقل البضائع اليهودية إلى تلك المنطقة، ونصاً آخر يضمن توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين المنطقة المنتدبة، وبين الحدود المصرية في خليج العقبة.[٣٩]

على أن الحكومة البريطانية تراجعت عن فكرة التقسيم بسبب استمرار الثورة في فلسطين، ولظهور مؤشرات الحرب العالمية الثانية في الأفق، وكان مؤتمر لندن (١٩٣٩)، وإعلان الكتاب الأبيض في مايو من العام نفسه، الذي تراجعت بريطانيا عن تنفيذ بنوده، وعرضت «مشروع موريسون» في مؤتمر لندن (١٩٤٦).

إن الأساس الذي قام عليه «مشروع موريسون» هو أن فلسطين بأجمعها يجب أن لا تكون دولة عربية أو دولة يهودية، وأن المجال الوحيد لضمان السلام في فلسطين يكمن في وضع نظام يكفل حكماً ذاتياً لكل من العرب واليهود، تحت إدارة حكومية مركزية، على أن تقسم فلسطين

إلى أربع مناطق، منطقة عربية، ومنطقة يهودية، ومنطقة القدس، ومنطقة النقب. وتشمل منطقة القدس، مدينة القدس، وبيت لحم، والأراضي القرية منهما. وينشأ في منطقة القدس مجلس له صلاحيات المجلس البلدي، وينتخب معظم أعضاؤه، انتخاباً، على أن يكون للمندوب السامي حق تعيين بعضهم. وقد رفضت الوفود العربية في «مؤتمر لندن» هذا المشروع، لأنه يقوم على مبدأ التقسيم، وهم يرفضون تقطيع أوصال البلاد.(٤٠)

## تدويل القدس ومنطقتها:

ولما أعلنت بريطانيا إحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة في ١٤ شباط / فبراير عام ١٩٤٧، تشكلت اليونسكو(٤١) من أحد عشر عضواً، استمعوا إلى الناطق باسم حكومة الانتداب، ودرسوا تقريراً رسمياً بريطانياً عن إدارة الانتداب على فلسطين(٤٢). وكان هناك تقرير يمثل رأي أغلبية أعضاء اللجنة(٤٣)، ثم اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية، وبحثت هذا التقرير، واتخذت قرارها(٤٤) بتقسيم فلسطين. وقد وردت فيه أحكام خاصة بالقدس والأمكنة المقدسة تضمنت روح الأفكار الواردة في صك الانتداب على فلسطين، وأضافت إليها اقتراح «بتأسيس كيان منفصل لمدينة القدس، تحت نظام حكم دولي خاص، تقوم الأمم المتحدة على إدارته».(٤٥)

ولم تكن فكرة التدويل جديدة على العقلية الأوروبية، وإنما برزت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، في معاهدة فرساي (١٩١٩)، واتفاقية باريس الموقعة بين بولندا، ودانزج، في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٠، بشأن جعل دانزج مدينة حرة، تحت إدارة «عصبة الأمم» كما كان الشأن بالنسبة لمنطقة تريستة الحرة، بنص اتفاقية الصلح مع ايطاليا، الموقعة في باريس عام ١٩٤٧. واساس فكرة التدويل كان يتمثل في البحث عن حل مناسب، للخلاف حول المصالح المتضاربة، وفض النزاع في بعض الأراضي أو الأمكنة المختلف عليها.(٤٦)

وكان اقتراح التدويل يشمل منطقة القدس، وليس المدينة وحدها. وقد أخذت فكرة التدويل الصفة الدولية، بالنص عليها في القسم الثالث من قرارا الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وعلى أساس أن «تضم مدينة القدس بلدية القدس، بالإضافة إلى القدس والمدن المحيطة بها، بحيث تكون أبو ديس أقصاها شرقاً، وبيت لحم أقصاها جنوباً، وعين كارم أقصاها غرباً، وتكون شعفاط أقصاها شمالاً. كذلك تضمن نص القرار تعيين مجلس وصاية، ليضطلع بمسؤوليات السلطة الإدارية، بالنيابة عن الأمم المتحدة، وتحددت الأحكام الخاصة بالنظام الأساسي المفصّل للمدينة في بنود عن جهاز الحكومة والحاكم والهيئة الإدارية، والحكم المحلي، وإجراءات الأمن،





والتنظيم التشريعي، وإدارة القضاء، والنظام الاقتصادي، وحرية المرور والزيارة، والعلاقات مع الدولتين العربية واليهودية، واللغة الرسمية والمواطنة، والأمكنة المقدسة، وسلطات الحكم الخاصة فيما يتصل بهذه الأمكنة والأبنية والمواقع الدينية، في المدينة، وفي أي جزء من فلسطين. وقد نص القرار على أن يبدأ تنفيذ نظام التدويل في أول تشرين الأول اكتوبر عام ١٩٤٨، ويبقى نافذاً، أول الأمر، مدة عشر سنوات، ما لم يجد مجلس الوصاية من الضروري إعادة النظر، قبل انقضاء هذه المدة، بينما كان مشروع أغلبية أعضاء اليونسكو يرى تنفيذ نظام الوصاية خلال فترة انتقالية غير محددة.(٤٧)

ثم اصدرت الجمعية العامة قراراً(٤٨)، يقضي بأن تطلب من مجلس الوصاية أن يدرس مع سلطة الانتداب والأطراف المعنية، الاجراءات الملائمة لحماية مدينة القدس وسكانها، وأن يرفع إلى الجمعية العامة اقتراحات بهذا الشأن في أقرب وقت ممكن(٤٩). واصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً(٥٠)، يوصي حكومة الانتداب بتعيين «المبعوث البلدي الخاص للقدس» على أن يكون رجلاً «محايداً»، يقبله كل من العرب واليهود كمندوب خاص، ليقوم بالتعاون مع اللجان الطائفية الموجودة أصلاً في القدس، بتنفيذ المهمات التي كانت تقوم بها اللجنة البلدية، مع الاهتمام بشكل خاص، بحماية مدينة القدس وسكانها، ولكنه لم يستطع القيام بمهامه، بسبب العمليات العسكرية بين العرب واليهود في فلسطين.(٥١)

وقدم برنادوت خطة لتقسيم فلسطين، تنص على أن تكون القدس ضمن الدولة العربية، ضماناً لحماية الأمكنة المقدسة(٥٢)، ولكن العناصر الصهيونية اغتالته.

وقد اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤٩، حيث نوقش موضوع القدس مناقشة مستفيضة، وتأثر المجتمعون بالاعتبارات التي أملتها رغبة الرأي العام العالمي، ولاسيما ذلك الذي كان يمثل الكنيسة الكاثوليكية والبابا، كما تأثروا بمواقف الكنيسة الأرثوذكسية، ومن ورائها الرأي العام في انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد نوقش تقرير اللجنة السياسية الخاصة، الذي يعالج وضع نظام دولي في القدس ومنطقتها، وحماية المواقع المقدسة، وعرض في الاجتماع مشروع قرار مشترك من هولندا والسويد(٥٣)، وكان يدعو حكومات الدول إلى تأسيس نظام دولي في القدس، وتعيين مندوب من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، ولجنة من قبل الجمعية العامة، تتكون من الأعضاء الأحد عشر في مجلس الأمن، للإشراف على حماية الأمكنة المقدسة، وضمان حرية الوصول إليها؛ كذلك نوقش تعديل

سوفييتي(٥٤) لمشروع قرار، أوصت به اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة(٥٥). وكان التعديل السوفييتي يقضي بحل «لجنة التوفيق» التي عينتها الأمم المتحدة، وتوسيع حجم الميزانية المقترحة لفلسطين إلى مليون دولار(٥٦)، كما قدمت كل من استراليا والسويد مشروعيْ قرارين آخرين. وقدمت دولة اسرائيل مشروعاً مضاداً، يحول دون تدويل القدس، كما اشتركت السويد وهولندا في مشروع آخر، يقضي بتعيين مندوب سامٍ في المدينة يمثل الأمم المتحدة، له حق الاعتراض (Veto) إزاء القوانين والتشريعات التي من شأنها إلحاق الضرر بالأمكنة المقدسة، أو مصالح الجاليات الأجنبية في القدس. غير أن الجمعية العامة لم توافق على هذا المشروع.(٥٧) ثم أصدرت الجمعية العامة قرارها(٥٨). بإعادة التأكيد على وضع القدس تحت نظام دولي دائم، ولكن اسرائيل عارضت هذا القرار، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وتسع دول غربية أخرى(٥٩)، بينما أيدته ثمانية وثلاثون دولة.(٦٠) وتكشف نتيجة التصويت على هذا القرار، تنكر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للمبادئ التي كانت تحكم موقفهما من مدينة القدس.

وكان مجلس الوصاية قد عقد أكثر من ثلاثين جلسة، انتهت فيها من صياغة نظام الوصاية، وهو يتألف من ثلاثة وأربعين مادة، ولكن المجلس سرعان ما أعلن عن عجزه عن تنفيذ هذا النظام، إذ أعلنت اسرائيل رسمياً، في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤٩ نقل عاصمتها إلى القدس، كما اعترض المجلس على الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل، بنقل وزاراتها وبعض إداراتها المركزية إلى القدس، ولم تبت الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة في كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٥٠، في تقرير مجلس الوصاية، إذ وجهها التحالف الامريكي - البريطاني - الصهيوني وجهة جديدة مناقضة.(٦١)

وكان مندوب اسرائيل قد ألقى بياناً، أمام اللجنة السياسية الخاصة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٥ أيار / مايو عام ١٩٤٩، جاء فيه أن حكومته تعاونت «للدرجة القصوى» من أجل تحقيق الوضع الذي صممته الأمم المتحدة بالنسبة لمستقبل مدينة القدس، ولا تتحمل اسرائيل مسؤولية فشله، الذي أرجعه إلى «المقاومة المسلحة» من قبل الدول العربية، إلى جانب رفض أجهزة الأمم المتحدة تنفيذ تعهداتها، بينما كانت حكومة اسرائيل «مستعدة لتقديم الضمانات الكاملة لتأمين المواقع المقدسة وحمايتها، وكانت عازمة على التباحث في الحال، مع كل سلطة





دينية مسؤولة في المدينة». وأشار إلى أن حكومته كانت قد بدأت بالفعل، في مباحثات من هذا النوع مع المبعوث البابوي إلى القدس؛ وانتهى إلى أن دولته تولي اهتماماً كاملاً لكل المقترحات الرامية إلى حماية المصالح الدولية في القدس، في اعتقاد جازم بأنه كان على الأمم المتحدة أن تضطلع بمثل هذه المسؤوليات.(٦٢)

وقد وافقت اسرائيل والأردن، بعد ذلك بأسبوع، على تدويل القدس، بمقتضى بروتوكول لوزان، الموقع في ١٢ أيار / مايو عام ١٩٤٩(٦٣)

ولكن مجلس الوصاية حمّل حكومة اسرائيل المسؤولية حين عبر عن ملاحظة عدم تعاونه من أجل تنفيذ نظام القدس.(٦٤)

ثم أعلن الكنيست الاسرائيلي في ١٩ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤٩، أن «القدس جزء لا يتجزأ من اسرائيل»، وأعلن بن جوريون أن قرارات الأمم المتحدة في شأن تدويل القدس، لم تعد لها قوة إلزامية، بعد أن فشلت الأمم المتحدة في تنفيذها.(٦٥)

ومرت القدس بتطورات خطيرة على طريق التهويد صرفت الأنظار عن فكرة التدويل، التي رفضها العرب مع رفضهم لفكرة التقسيم.

**الهوامش:**

(1) Hatti, Susan Lee, The Bi-National Idea in Palestine during Mandatory Times. Shimona Publishing Company, Haifa, Israel, 1970, p.p. 116-118.

(2) Goldstine, Ya'acov; David Ben-Gurion and the Bi- National Idea in Palestine. Middle Eastern Studies, Vol IV No. 3. 1989. p. 464.

(٣) عضو هيئة التدريس بالكلية العربية بلندن.

(4) Sir Cosmo Parkinson.

(5) Hatti; op. cit. p. 125.

(6) Ibid, p. 127.

(٧) فيكتور جاكوبسون (١٨١٩-١٩٣٤): كان ممثلاً للمنظمة الصهيونية العالمية في العاصمة العثمانية منذ عام ١٩٠٨، وحتى انتهاء الحرب العالمية الأولى، وكانت له اتصالات عديدة مع زعماء عرب، ومنذ عام ١٩٢٠ وحتى وفاته كان ممثلاً للمنظمة في جنيف في عصبة الأمم.

(8) Caplan; Neil; Futile Diplomacy. vol. II, Arab zionist Negotiations and the End of the Mendate. Frank Cass, London, 1986. pp. 180 -186.

(٩) الرجل الثاني في القصر في القاهرة بعد الملك فاروق.

(١٠) للتعرف على كل التفاصيل انظر:

F.O. 371/208207 - E 3556/22/31. Prince Mohamed's rsuggestions regrding palestine. Sir Lampson (Cairo) to Sir Vanzettast, 17/6/1937.

(11) F.O. 37/218 74-E 1438/10/31. Note on a meeting at the Palace in Cairo between Sir Weizman and Prince Mohamed Ali, 7/2/1938.

(12) U.N. Document A/70. Terms of the league of Nations, Mandate for Palestine. New York, 1949.

(13) Gt. Brit. Golonial Office, Palstine: Royal Commission Report. Presented by the Secertary of state for the Colonies to parliament by Command of His Majesty, July, 1937. Ch. 22. pasas 10-11.

(١٤) وصلت إلى فلسطين في آذار مارس ١٩٣٨، تقترح تعديلات على مشروع لجنة بيل، وغادرت فلسطين في ٣ آب أغسطس واصدرت تقريرها في تشرين الأول اكتوبر ١٩٣٨.

(١٥) الكتاب الأبيض رقم ٥٨٥٤ / فلسطين: لجنة التقسيم (عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تشرين الأول سنة ١٩٣٨). القدس، حكومة فلسطين، ١٩٣٨، صص ٣٨-٣٩.

(15) Royal commesion Report, Ch. 5.

(١٦) الكتاب الأيبض رقم ٥٨٥٤، ص ص ٤١ - ٤٢.

(١٧) المصدر نفسه. ص ٤٣.

(١٨) محمد عبد الرزق سليم: مؤتمر زيوريخ الصهيوني العالمي (١٩٣٧) ودور وايزمان في أعماله. دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩٣. ص ٣٦.

(19) F.O. 371/20325 - E 4806. Richard Alex to Antony Eden, 18/8/1937. p. 6.

(20) Ibid, p. 6.

(٢١) الكتاب الأبيض رقم ٥٨٥٤. ص ٩٨ - ١٠٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠-١٠١.

(٢٣) كوك، مصدر سبق ذكره.

(٢٤) الكتاب الأبيض رقم ٥٨٥٤. ص ١٠١ - ١٠٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(26) royal commission Report, Ch. 22. Para. 12.

(٢٧) محمد عبد الرؤوف سليم: العرب وتقسيم فلسطين مع دراسة عن مؤتمر بلودان ١٩٣٧. دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩٤. ص ٥٩.

(28) F.O. 371/20823 - E 5551. Royal El Nashashily to the Officer Adminstring Government, Government Office, Jerusalem 20/7/1937 pp. 13-14.

(29) F.O. 371/20310/ E5550. The Arab Higher Committee to High Commissioner. Jerusalem, 23/7/1937. P.H.

(30) Royal commission Report. Chap. 22. para. 13.





(31) 371/20310-E 5551. p. 12.

(32) Royal commission Report. Chap. 22. para. 10-13.

(33) Ibid, pp. 13-14.

(34) Ibid, p. 15.

(35) Royal commission Report. Chap. 22. Para. 4-5.

(36) F.O. 371/20823 - E 5550. p. 16.

(37) F.O. 371/20523 - E5551. pp. 14-15.

(38) F.O. 371/20310 - E5551. p. 14.

(39) Royal commission Report. Ch. 22. para. 8.

(40) F.O. 371/3521 / E 1670. London conference, 1946. pp. 3-7.

(41) United Nations Special committee on Palestine.

وكان ذلك بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٦ (١)، بتاريخ ١٥ أيار / مايو ١٩٤٧ في جلستها العامة رقم ٧٩ بأغلبية ٤٥ صوتاً مقابل ٧ أصوات وامتناع تايلاند عن التصويت.

(42) Gt. Brit. British Information Service, The Political History of Palestine under the British Administration, London, British Information Serveice, London, 1947.

(43) U.N. Document A/364, Add; United Nations Special committee on Palestine, Report ot General Assembly.

(٤٤) رقم ٨١ (٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٤٧.

(٤٥) انظر نص القرار:

Official Records of the General Assembly, Second Session, Supplement No. II, rols. 1 - IV.

(٤٦) عز الدين فودة (دكتور): قضية القدس في محيط العلاقات الدولية، م.ت.ف. مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩. ص ١٧١.

(47) John Robert and Sami Hadawi, The Palestine Liary, Vol. II, (1945 - 1948). The Palestine Research Center, Beruit, 1970. p. 230.

(٤٨) رقم ١٨٥ (في دورتها الاستثنائية ٢) نيسان / ابريل عام ١٩٤٨.

(49) United Nations yearbook, 1950, New York, 1951, p. 232.

(٥٠) القرار رقم ١٨٧ (الدورة الاستثنائية ٢) بتاريخ ٦ أيار / مايو عام ١٩٤٨.

(51) United nations Yearbook, 1950, op, cit. p. 334.

(52) Ibid, p. 336.

(53) A/1227.

(54) A/228/Rev. I.

(٥٥) ساند مشروع قرار اللجنة السياسية الخاصة مندوبو تسع دول غربية في مقدمتها الاتحاد السوفييتي واليونان إلى

جانب مندوبي خمس دول أخرى.

(56) United Nations Yearbook, 1948 - 1949. New York, 1950, pp. 192 - 193.

(٥٨) رقم ٣٠٣ (الدورة ٤) بتاريخ ٩ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٤٩.

(٥٩) في مقدمتها كندا والدنمارك والنرويج والسويد ويوغسلافيا.

(٦٠) منها ثلاث وثلاثون دولة غربية في مقدمتها فرنسا وبلجيكا واليونان والاتحاد السوفييتي وامتناع سبع دول عن التصويت منها هولندا.

(٦١) عز الدين فودة (دكتور): مصدر سبق ذكره، ص ١٨١ - ١٨٢.

(62) United Nations Yearbbook, 1948 -1949. op. cit. p. 194.

(63) United Nations Yearbook, 1950. op. cit. p. 336.

(٦٤) في قراره رقم ٢٣٤ (الدورة السابقة) بتاريخ ١٤ حزيران / يونيو عام ١٩٥٠.

(٦٥) باسمة الجزايري: القدس وقرارات الأمم المتحدة. بحث نشر في صامدالاقتصادي. السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز / آب/ايلوب ١٩٩١، ص ١٢٥.



# القدس والفاتيكان

محمد عبد السلام كريم

هي مدينة السلام، حسب الديانات الثلاث، على الرغم من التباينات في معتقدات أصحاب الأديان الثلاث. ولعل ما يميّز هذه المدينة عن غيرها من الكثير من مدن العالم، كونها مركز الادعاء الصهيوني بوجود هيكل سليمان، وبتاريخ يتجاوز، حسب الصهاينة طبعاً، الثلاثة آلاف عام. أما للمسلمين، فهي القبلة الأولى ومعراج محمد صلى الله عليه وسلم، وهي للمسيحيين، المكان الذي فرّت إليه العذراء بطفلها منذ نعومة أظفاره، ومهبط المسيح (عليه السلام) لثلاث مرات، وفيها دعا إلى الله، وذرف عبراته، ودعا تلاميذه ليشهدوا باسمه فيها[١]، وأعطاها بعداً خاصاً لكي تكون في الدنيا انعكاساً للأبدية، ومدينةأرضية تعكس صورة المدينة العتيدة، وهي المدينة التي أحبها المسيح حتى التضحية، وفيها قُبض عليه وسيق إلى المحاكمة،[٢] وحكم عليه، حسب المعتقد المسيحي.

أما بالنسبة للكنائس والبيع ودور العبادة، ففي القدس منها الكثير، فوق الجلجلة والقبر المقدس ومغارة الصليب. وفي شرقيها العازورية (بيت غيبا) التي طالما التجأ إليه المسيح عليه السلام، في اوقات الضيق كي يأمن اضطهاد اليهود، وفيها القبر الذي قام منه العازر من الموت. وفي جنوبها الغربي بيت لحم، ذات الوضع الديني الخاص الذي يوحي به ميلاد المسيح عليه السلام، وذكرى البشارة التي ينشدها آلاف الحجاج كل عام في حقل الرعاة.[٣]

هذا المركز الديني، الروحي، المسيحي المهم، الذي تبوأته هذه المدينة منذ حوالي الألفي سنة، جعل منها أماً للعالم المسيحي، بتفرعات طوائفه، وخاصة منها العالم الكاثوليكي، مما أفضى بالضرورة إلى علاقة ما، يُفترض أن تكون غير عادية، بين مدينة القدس ودولة الفاتيكان، خاصةً

إذا ما عرفنا أن الفاتيكان، تتدخل بقوة، وبإسناد من وزنها الروحي الكبير، في شؤون العديد من الدول، حتى الداخلية منها، خاصة تلك التي تتعلق بالعقيدة الكاثوليكية، ما يمسها، حيث شرعت الفاتيكان، منذ أواخر القرن الماضي بالوصاية الروحية على مدينة القدس بعد أن تفردت بالوصاية الكاثوليكية، التي كان لفرنسا فيها الباع الطويل، منذ انقسام الكنيسة المسيحية على نفسها، إلى أرثوذكسية في القسطنطينية وأوروبا الشرقية، وكاثوليكية في روما وأوروبا الغربية سنة ١٠٥٤.

لقد أوصت معظم القيادات الروحية الكاثوليكية، بالقدس، معتبرة اياها مهد الديانة المسيحية، ففي عام ١٨٨٧ ذكّر قداسة الباب لاوون الثالث عشر بـ: «السهر على هذه الأمكنة كي تصبح مقفرة» وناشد الكاثوليك أن يهتموا بالأماكن المقدسة، وأهاب بجميع الأساقفة، بحكم الطاعة المقدسة: «أن يوعزوا إلى أبنائهم، أقلّه مرةً في السنة، كي يتصدقوا لحساب تلك الأماكن»(٥) وفي هذا دلالة كبيرة على أهمية هذه المدينة بالنسبة للفاتيكان والمجمع الكاثوليكي بشكله العام. إلا أن موقف الفاتيكان من الانتداب البريطاني على فلسطين، وبالتالي وقوع المدينة بكاملها تحت هذا الانتداب الغريب، بدا مستهجناً بشدة، حيث جاء في مذكرة أرسلها الفاتيكان إلى مجلس هيئة الأمم المتحدة، إبان إعلان الانتداب البريطاني على فلسطين ما نصه: «لا يعارض الكرسي الرسولي مطلقاً القرار الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة، بشأن تكليف انكلترا مهمة الانتداب في فلسطين. ولقد سبق له (أي الفاتيكان) أن أشاد مراراً بروح العدالة وعدم الانحياز الذي تتحلى به هذه الأمة».(٦) إلا أن الفاتيكان تحفّظ على بعض النقاط، والتي لم تعد بعد إعلان الموافقة على مشروع الانتداب، ذات بال؛ كأن يُراعى أن لا يكون لليهود وضع مميز ومتفوق بالنسبة للكاثوليك خاصة، وللقوميات والطوائف الأخرى بصورة عامة.

كما يلاحظ على المذكرة ذاتها، أن حقوق الطوائف المسيحية، ولا سيما الكاثوليكية منها، غير مصانة صوناً كافياً.

وقد ذهبت توصيات الفاتيكان بأن لا يكون لليهود وضع مميز داخل المدينة، بالنسبة للكاثوليك على أقل تقدير، أدراج الرياح، من خلال إعطاء بريطانيا اليهود الوعد بإقامة وطن قومي، أي وعد بلفور المشؤوم (١٩١٧)، والذي كان رد فعل الفاتيكان عليه على عكس ما يمكن توقعه، حيث لم يعترض الفاتيكان عليه،وكأنه أمر عادي يحتاج إلى بعض التوصيات.

وقد صدر عن أمانة سر الفاتيكان، إثر إعلان بريطانيا للوعد المشؤوم ما يلي: «إن الكرسي الرسولي لا يرى مانعاً أن يكون لليهود حقوق مدنية في فلسطين مساوية لتلك التي تتمتع بها القوميات والطوائف الأخرى هناك. ولكن لا يمكنه الموافقة على أن يمنح اليهود وضعاً مميزاً ومتفوقاً بالنسبة للقوميات والطوائف الأخرى أو أن تكون حقوق الطوائف المسيحية غير مصانة صوناً





كافياً».(٧)

أحسّ الفاتيكان أن موقفه تضعضع بعض الشيء، بعد أن أصبح الانتداب والوعد أمراً واقعاً، وأحسّ أنه تورسط في تزكية الانتداب البريطاني على فلسطين، وأن توصياته بصون المسيحية (أناساً وأماكن) ليست موضع اعتبار يهودي أو انكليزي، فتقدم بمذكرة إلى مؤتمر الصلح بفرساي عام ١٩١٩م، يؤيد فيها فكرة تدويل منطقة القدس، محاولةً منه اخراج نفسه من المأزق الذي وضع نفسه فيه، منوهاً إلى عدم وضع الأماكن المقدسة تحت إشراف دولة بروتستانتية «تؤيدها الصهيونية العالمية من أجل إنشاء وطني قومي في فلسطين، وعدم إخضاع مصالح الكاثوليك وحجاجهم للسيطرة اليهودية عند إنشاء هذا الوطني القومي والدولية اليهودية».(٨)

ثم أعرب الفاتيكان، في العام نفسه أمام مجمع الكرادلة المقفل، وعلى لسان البابا بنديكتوس، علن قلقه بشأن مستقبل فلسطين، ونوّه إلى الجهود المبذولة والمآثر البطولية التي شطرت بالعرق والدم، من مسيحيي المشرق عبر الأجيال لاستعادة الحق والدفاع عن المعابد المقدسة.(٩)

كما أكّد البابا نفسه، أمام مجمع الكرادلة الجهري، مطالبته للمسيحيين الفلسطينيين بالحقوق الثابتة التي يتمتعون بها، والتي يأبى أن يتقدم عليها أي حق آخر.(١٠)

أما البابا بيوس الحادي عشر، فقد تدخّل لمرة واحدة من أجل الأراضي المقدسة، وذلك في خطابه الذي ألقاه أمام مجمع الكرادلة قبل عيد الميلاد عام ١٩٢٢ وأشار فيه إلى الشجون التي تسببها له شؤون هذه الأرض المباركة التي هي فلسطين، داعياً ممثلي قوى جمعية الأمم المتحدة العمل لكي: «تبقى جميع حقوق المسيحيين المقيمين في فلسطين مصانة وغير منتهكة».(١١)

هذا التذبذب والشعور بالندم والأسى والشجون الذي ورد على ألسنة البابوات وكبار رجال الدين المسيحي في روما، مردّه شعور الفاتيكان بمسؤولية ما حيال انتداب بريطانيا على فلسطين أولاً، وزرع بذور كيان يهودي ما، في فلسطين ثانياً، هما أمران تورط الفاتيكان بالموافقة عليهما وتزكيتهما، كما ورد آنفاً، لذلك اشتدت وتيرة طلب الفاتيكان تدويل مدينة القدس، للخروج من المأزق وخوف الفاتيكان من استمرار السيطرة الانكليزية البروتستانتية، على المدينة المقدسة، متجاهلاً، ربما عن غير قصد، احتمال قيام كيان يهودي يقوم بالاستيلاء على موطن المسيح وملجئه ومرتع طفولته وموئل شبابه، فضلاً عن احتمال قيام هذا (الكيان اليهودي) بإعدام كل المقدسات المسيحية في المدينة، كما تمكنوا، حسب المعتقد المسيحي، من إعدام المسيح (عليه السلام).

وعلى الرغم من أن موقف الفاتيكان من القدس، يتلخص في ضمان الحاجة للقدس كتراث

مقدس مشترك للأديان التوحيدية الثلاثة، والمحافظة على الحرية الدينية في كل مظاهرها، وحماية مجموع الحقوق المكتسبة لمختلف الطوائف في المعابد والمراكز الروحية والتعليمية، وتلك المخصصة للمساعدات مع ضمان ديمومة النشاطات المرتبطة بالطابع الديني والتعليمي والاجتماعي وتقييمها،[١٢] إلا أنه لم يستطع وضع حد أدنى للضمانات أثناء مطالبته بقرار التدويل؛ وعلى الرغم من أنّ البابا بيوس الثاني عشر، عبّر عن فكرة ظلت ثابتة في وثائقه حين توجه إلى مندوبي الهيئة العربية العليا في فلسطين قائلاً: «إن السلام لا يمكن تحقيقه، إلا عن طريق الحق والعدالة»،[١٣] إلا أنه لم يعمل، وحتى لم يطالب بإحقاق الحق والعدالة، بل حافظ على حياد الكرسي الرسولي» وظل متمسكاً بإدانة العنف، بغضّ النظر عن الجهةالتي يصدر عنها، مؤكداً حياد الكرسي الرسولي (الذي هو فوق كل المنازعات)[١٤].

أصر الفاتيكان على موقفه من تدويل المدينة المقدسة، متجاهلاً كون نظام التدويل ثابتاً ودائماً، لا يجوز انهاؤه أو تحديد مدته بفترة معينة أو أسباب ينقضي بانتهائها،[١٥] قافزاً فوق الأخطار التي تحيق بالتراث المسيحي والاسلامي، على حد سواء، وكذلك مصير شعب المدينة، فيما يخص الجنسية وحقوق المواطنة والتبعية وما إلى ذلك. ناهيك عن أنّ هذا الاصرار الفاتيكاني لم يكترث، أثناء مطالبته بالتدويل، منذ الحرب العالمية، بما قام به اليهود من اعتداءات على البيع ودور العبادة المسيحية، في القدس خاصة، وفي فلسطين عامة، والتي يمكن أن نذكر منها[١٦]:

- أن اليهود حطموا الصليب ودنسوا الهيكل في كنيسة النوتردام.
- أنهم نهبوا بعض محتويات كنيسة العذراء.
- أنهم نهبوا جميع محتويات كنيسة راهبات القربان وأحرقوها ونسفوها وأزالوا معالمها من الوجود.
- أنهم أطلقوا نحو مائة قذيفة من مدافع الهاون على بطريركة الأرمن، فدمرت القنابل دير القديس يعقوب ودير رؤساء الملائكة وكنيستيهما.
- أنهم استولوا على مقابل النصارى الوحدية في مدينة القدس، وقاموا بهدمها واستباحوا الموزاييك والرخام في أبنيتهم.

وعلى الرغم من أن الفاتيكان كان يرقب قيام اسرائيل بحذرٍ وتنبهٍ شديدين، إلا أنه كان يؤثر قيام اسرائيل واحتمال وضع يدها على المقدسات المسيحية في المدينة على حكم الانكليز والبروتستانت، الأمر النابع عن تعصب مذهبي لا يمكن أن يغفره لا مسيحيو ولا مسلمو فلسطين، مادام يضحي بأم المسيحية ومربى ومرتع عيسى (عليه السلام).

ثم أن هناك أمر آخر،وهو تخوف الفاتيكان من حكم المسلمين لفلسطين وتحكمهم





بالمقدسات المسيحية فيها؛ وهو تخوف وقلق ليس له ما يبرره، فقد حافظ المسلمون، منذ فتحهم للمدينة المقدسة، على العقيدة المسيحية، بصرف النظر عن طوائفها ومذاهبها، الأمر الذي يشهد به جميع المؤرخين، حتى الغربيين منهم. وقد بدا هذا التخوف واضحاً وجلياً في صحيفة الفاتيكان الرسمية الأولى التي جاء فيها في أواسط عام ١٩٤٩ ما نصه:

«.. فعند تدفق الحملات الاسلامية على تلك الأرض التي شهدت خلاص الجنس البشري، بواسطة ذبيحة ابن الإنسان الالهية، وسقوطها تحت سيطرتها، لم يبرح نظر الكرسي الرسولي القلق موجهاً نحو هذه الأرض، حريصاً على إبقاء ذكريات المسيحية ماثلة حية في أذهان شعوبها، طالبة إليها تقديم مساعدتها الدائمة، منعاً لإضاعة ما يزخر به ماضيها العريق من ذكريات مقدسة. هذا الحق المشروع الأصيل الذي لا يمكن أن يتجاهله من كان لديه ذرة من إيمان أو المام صحيح بالتاريخ، يعطي الكرسي الرسولي الحق بأن يتعاطى مباشرة بنظام بلاد السيد المسيح، ويتكلم باسمها مع القوى المعنية التي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار ما تسمعه، اللهم إلا إذا كانت تريد إذلال الإيمان والتنكر للتاريخ».

إن هذا القلق الذي ورد في صحيفة (الوسرفاتوري رومانو)، يحوي الكثير من المغالاة، وانكار جزء واقع من التاريخ، كون مفتاح كنيسة القيامة، حتى الساعة، في أيدي عائلة فلسطينية مسلمة، أُودع عندها فضاً للخلاف بين الطوائف المسيحية، وتقوم هذه العائلة بتوريث مفتاح الكنيسة إلى أبنائها الذين يقومون بالاشراف على أمور الكنيسة قاطبة.

## موقف الفاتيكان بعد قرار التقسيم:

لعب الفاتيكان الدور الأكبر في صدور قرار يقضي بتدويل القدس، في إطار مخطط عريض أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩، يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية وأُخرى يهودية. وقد تدخل الفاتيكان حوالي العشر مرات خلال العشر سنوات بدءاً من عام ١٩٣٧م، محاولةً منه تحقيق قرار التقسيم على أرض الواقع، غير أن محاولاته بشأن المدينة المقدسة تمحورت حول حماية الأماكن المقدسة، وحرية الوصول إليها، والتي كان آخرها قبل حرب ١٩٤٨م، في الأول من أيّار، حيث دعا البابا بيوس، الشبيبة الكاثوليكية، إلى الصلاة من أجل السلام في منطقة «غالية على قلب كل مخلص ومتحضّر لينتصر الوفاق والسلام في فلسطين» وذلك بحثاً عن الحل «الذي يجنب في المستقبل خطر الحرب والدمار».[١٧]

أما بعد حرب ١٩٤٨م، فقد أعرب البابا بيوس الثاني عشر عن نيات الكرسي الرسولي في شأن قضية القدس في الرسالة الحبرية (بين الاهتمامات العديدة)، التي وجهها إلى العالم المسيحي

في ٢٤/١٠/١٩٤٨م، مشدداً على أهمية عبارة «نظام دولي ثابت ومضمون، يبدو في الظروف الراهنة أنه يؤمن، بأفضل الطرق وأنسبها حماية للمعابد، ويضمن من خلال تعهدات دولية، حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وحرية العبادة لمختلف المذاهب المسيحية، ومراعاة التقاليد والعادات الدينية الموروثة».[١٨]

على الطرف الآخر، حاولت (اسرائيل)، ولمرات عدة، طمأنة الفاتيكان على موقفها وسياستها تجاه القدس، عارضاً تدويل البقاع (الأماكن المقدسة)، فحسب، لا المدينة أو حتى منطقة القدس كاملةً. وأخذت هذه المحاولات اشكالاً شتى، كانت احداها محاولة وزير الأديان الصهيوني الاتصال بالمونسيور ماكماهون (Monsignor Mcmahon)، مندوب البابا إلى منطقة الشرق العربي لرعاية اللاجئين المسيحيين،[١٩] لبحث الجوانب السياسية في الموضوع، على الرغم من أن مهمة المندوب انسانية، غير أن مندوب البابا أوضح للحكومة الاسرائيلية تمسك الفاتيكان بنظام التدويل المقترح في توصية الجمعية العامة بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧م، لأن تنفيذ هذا النظام وسيلة وحيدة لتأمين حياة المسيحيين العرب في المنطقة، أما المشروع الاسرائيلي، بصدد تدويل الأماكن المقدسة، فلا يعود كونه محاولة لجعل هذه الأماكن مجرد متاحف بلا حياة أو سكان.[٢٠]

بقي الفاتيكان على جهوده بصدد التدويل وتنفيذه، حتى اتخذت الجمعية العامة توصية في ٩/٢/١٩٤٩م، بالعهد إلى مجلس الوصاية بمهمة استكمال دستور منطقة القدس المقترح تدويلها، وتنفيذه[٢١].

وعلى الرغم من قرار التوصية آنف الذكر، إلا أنه لم يُتمكن من تنفيذه بسبب من تحدي اسرائيل للجمعية العامة ومجلس الوصاية ومشروع النظام الدولي. وقد نصّ قرار التقسيم على أنّ تدويل القدس أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية المقدسة، كما نصّ على جعل منطقة القدس، لا مدينة القدس وحدها «منطقة قائمة بذاتها» وجعلها تضم مدينة القدس مضافاً إليها القرى المحيطة بها، بحيث تكون قرية أبو ديس أقصاها في الشرق وبيت لحم أقصاها في الجنوب وعين كارم أقصاها في الغرب وشعفاط أقصاها في الشمال، وعهدت الجمعية العامة إلى مجلس الوصاية بوضع نظام خاص بمنطقة القدس على أن ترتبط بوحدة اقتصادية مع الدولتين العربية واليهودية.[٢٢]

صدر قرار التقسيم كما أراد الفاتيكان، الذي رأى، آنذاك، أن أمر تدويل المدينة، أمراً اصلاحياً بحتاً. غير أنّ الفاتيكان لم يفلح في وضع القرار، الذي بذل له جهداً غير قليل، موضع التنفيذ، حيث قامت (اسرائيل) بضرب القرار عرض الحائط، ولم تكترث لجهود الفاتيكان أو





غيره. وقد ردّ موشيه شاريت، أثناء انعقاد الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، عند بحث قضية القدس وتدويلها، خاصة من جانب الفاتيكان قائلاً: «إنّ الاهتمام العالمي بالمدينة المقدسة، والنزول منه منزل الاحترام والتبجيل، يجب ألا يطمس المصالح الخاصة للشعب اليهودي، الذي ينظر إلى القدس باعتبارها رمزاً لمجده التالد والنجم الذي يتراءى له في تجواله، فهي محط آماله في صلواته ودعائه من أجل الخلاص. ولا ننكر أن هنا تعارضاً بين النزعتين الدولية والقومية بصدد هذه المدينة».[٢٣]

فَتَرَ نشاط الفاتيكان حيال المدينة المقدسة بشكل خاص، والمنطقة العربية بشكل عام، ولم يعد يُسمع له صوت إلا في الأحداث الجسام التي كانت تعم المنطقة، كما حدث بعد العدوان الثلاثي على مصر، حيث صدرت عن البابا بيوس في ١/١١/١٩٥٦م رسالة حبرية، أُطلق عليها اسم «دواعي الغبطة»[٢٤] نوه فيها إلى تهديدات الصراع العربي الاسرائيلي على قناة السويس، ودعا الحكومات إلى «ضرورة اختيار طريق العدالة لا طريق العنف من دون إهمال الحقوق الكنسية المقدسة التي وضعها مؤسسها الالهي».[٢٥]

أمّا بشأن القدس فقد دعا البابا يوحنا الثالث والعشرون في الباب المنفتح مسكونيا في ٦/٥/١٩٦٠، وبمناسبة الذكرى المئوية الرابعة لإقامة الأباء الفرنسيسكان في القدس، أبناء القديس فرنسيس لـ «دعم قضية الأماكن المقدسة»[٢٦].

ويُلاحظ أن طريقة الدعوة وفحواها سلبية جداً، خالية من جدية الطلب وجدية الإثارة، على الرغم من أن المجمع الفاتيكاني الثاني الذي افتتح في عهد يوحنا الثالث والعشرين وأُكمل في عهد بولس السادس قرر في إحدى أفضل نظرياته اللاهوتية إعادة القدس إلى مركز الصدارة من الاهتمام الكنسي[٢٧]. إلا أن الإعلان عن الرحلة للصلاة في بيت لحم، جاء في السياق السلبي نفسه، فرحلة بولس السادس «عودة إلى وطن الله وغوصاً في سر المدينة المقدسة ودعوة إلى الوفاق والمصالحة، بل إلى بناء السلام، على أساس من الحق والعدالة والحرية والمحبة الأُخوية».[٢٨]

كما دعا البابا بولس السادس إلى «إزالة الحواجز عن طريق المصالحة، وإليه فتح القلوب تلبية لنداء المسيحية إلى العدالة والمحبة عن طريق الأُخوة والوحدة والسلام، لكي يفيض بهاء القدس على العالم».[٢٩]

لم يكن هذا التراخي في نبرة الفاتيكان عبثياً، فكما رأينا، لم يعد الفاتيكان يطالب بالتقسيم وتدويل المدينة، كما كان سابقاً، بل أكدّ على ضرورة المصالحة والوفاق والأخوة والمحبة، وما إلى ذلك، وهي أمور مستحيلة مادام هناك محتلٌ ومحتل، قاتلٌ وقتيل، أرضٌ محتلة وشعب مشرد، فضلاً عن أن الفاتيكان كان يرتّب أوراقه للحدث الأخطر في تاريخ المسيحية قاطبةً والكاثوليك

والعرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً، وهو موضوع تبرئه اليهود من دم المسيح (عليه السلام).

## الفاتيكان والتبرئة:

لسنا بصدد الخوض في جدلية تبرئة الفاتيكان لليهود من دم المسيح. غير أن علاقة الفاتيكان بالقدس، هي علاقته بفلسطين، وبالتالي فإنه، وبتناسب طردي، كلما تطورت العلاقة إيجابياً بين الفاتيكان واسرائيل، يقابلها تضعضع، أو حتى فتور، في علاقة الفاتيكان وفلسطين وبالتالي الفاتيكان والقدس، لهذا رأينا ضرورة تسليط الضوء على هذه النقط المفصلية في تاريخ المسيحية قاطبة.

ودون الغوص في اختلاف المعتقد، فيما إذا كان المسيح صُلب، كما يعتقد النصارى، أوأنه رُفع إلى السماء دون صلب، ومن صُلب هو رجلٌ آخر وشى بالمسيح (عليه السلام) كما يعتقد المسلمون، تبقى قضية مسؤولية اليهود عن الصلب، أحد المرتكزات الأساسية في العقيدة المسيحية، وتبقى مسألة النية والعزم والتنفيذ، في إعدام المسيح أو شبيه المسيح قائمة عن كلتا الديانتين، وهي مسؤولية يهودية بحتة.

إلا أن تبرئة اليهود من دم المسيح، بعد حوالي العشرين قرناً من انتقال المسيح إلى السماء، ليس مسألة اجتهادية كانت عصية على الكهنة والباباوات ورجال الدين المسيحي، بل إنها ذات أبعاد سياسية بالدرجة الأولى، وربما الأخيرة.

بدأت القضية من ألمانيا،حين أثبتت تقصيات، ألمانية طبعاً، أن الألمان ليسوا المسؤولين الوحيدين عن الحرب العالمية الثانية، فتقدم عدد من الأساقفة الألمان إلى الكنيسة بمشروع عفو عام عن اليهود من جريمة صلب المسيح، مواساة لليهود مما قامت به ألمانيا حيالهم، باعتبار أنّ باستطاعة الكنيسة اصدار عفو عام عن «قتلة الاله» بعد مرور عشرين قرناً، على محاولة اليهود تلك، وعلى الرغم من أنّ المشروع لم ينجح فقد قُدِّم المشروع من جديد عام ١٩٦١، بعد تعديلات تقول: «إن اليهود إذا كانوا قد أقاموا على صلب المسيح ثم طلبوا اللعنة على أنفسهم وعلى أحفادهم فإنّ هذا لا ينصبُّ على كل اليهود الذين تفرقوا في الامبراطورية الرومانية وقتذاك».(٣٠)

كان على رأس المحركين لهذه المسألة في تلك الفترة، أوغسطين بيا، الذي تسلم فيما بعد منصب الباباوية في الفاتيكان.

أعدّ مركز البابا الوثيقة، آنفة الذكر، وقدمها لناحوم غولدمان قبل توزيعها على المؤتمر الفاتيكاني، ورغم أنه جاء فيها: «أنه لا يمكن تحميل الجيل الحالي من اليهود مسؤولية ما حدث منذ عشرين قرنا»(٣١) إلا أن هذا التعديل لم يُرضِ المنظمات الصهيونية، ربما لأن ما تتوقعه من





أوغسطين بيا (الألماني الجنسية، والذي لجنسيته هذه دورٌ في نشاطه) أكثر بكثير، فلربما كانت تتوقع منه اسقاط التهمة عن اليهودية قاطبة، فهو صاحب الفضل الأكبر في أن البابا يوحنا الثالث والعشرين قد أجرى تعديلاً على صلاة الأحد، والتي كانت تشير إلى اليهود على أنهم الشعب العاصي، الأمر الذي جعل المنظمات الصهيونية تحفظ له هذا العمل وتتوقع منه المزيد.

اعترض رجال الكنيسية الأرثوذكسية بشدة على المشروع باعتبار أن الأناجيل الأربعة أكدت أن اليهود أقدموا على صلب المسيح وأنهم طلبوا اللعنة عليهم وعلى أولادهم، غير أن الصهاينة نشطوا قبل انعقاد المجمع المسكوني عام ١٩٦٣ لإثارة الرأي العام ضد البابا، بيوس الثاني عشر، وبالتالي ضد الفاتيكان، لموقفه المزعوم من اضطهاد اليهود، إضافة إلى زج الكنيسة الكاثوليكية في القضية الصهيونية، والفوز بتأييدهم أمام شعوبهم، ثم تفسير الكتاب المقدس أو العبث به تفسيراً أو تحريفاً يؤدي إلى إعادة النظر في دور اليهود في اضطهاد المسيحيين الأوائل، وخصوصاً ما يتعلق بالصلب.

وكان قد سبق قرار اصدار التبرئة، أن عُرضت على المجمع المسكوني مسودة وثيقة تحمل عنوان «اليهود» جاء فيها: «فالعهد القديم هو التربة التي نبت منها العهد الجديد ليكمل لا ينقص، وإن اليهود كشعب، وإن قام عدد منهم وقتلوا المسيح، ليس كالمجرمين السفاكين، إن المسيح إن مات فداء لخطيئة العالم هو الذي دل عليه يوحنا بقوله: «هوذا حمل الله الذي يحمل خطيئة العالم»، وما سفك من دمه هو لخلاص البشرية التي قتلته بخطيئتها وباهانتها لله»(٣٢)، غير أن جميع رجال الدين المسيحيين، الذين عُرضت عليهم رفضوها وبشدة.

ردود الأفعال المسيحية حيال التبرئة كانت على وتيرة واحدة، في بادئُ الأمر، ثم ما لبثت أن تغيرت في ظروف غامضة، فقد صرح بطريرك الروم الكاثوليك مكسيموس الرابع الصائغ، بطريرك الروم الكاثوليك لجميع العالم، والشرق الأوسط، في ١٩٦٤/١/٢٧م، إثر عودته من المجمع الفاتيكاني قائلاً: «إن تبرئة اليهود من دم المسيح كلام صبياني، ولن يصدر قرار من هذا النوع ولا يحق للجميع أن يتخذ مثل هذا القرار»(٣٣)، غير أن البطريك عدل عن رأيه هذا، فيما بعد، في رسالة مطوّلة بثها عبر اذاعته الخاصة، الأمر الذي يشير إلى العديد من الدلالات الخفية في علاقة الفاتيكان باليهود والحركة الصهيونية.

صدرت وثيقة تبرئة اليهود من دم السيد المسيح (عليه السلام)، وفوق ذلك خرجت من اتهام اليهود إلى اتهام البشرية جمعاء حيث جاء فيها: «فالكنيسة كانت ولاتزال تعتقد أن المسيح قد مّر بعذابه وقتله بحرية بسبب ذنوب جميع البشر ونتيجة لحب لا حدود».(٣٤)

هلّل الصهاينة لصدور الوثيقة، فتوالى ثناؤهم وشكرهم للبابا على هذا العمل الذي لن ينساه

اليهود مدى العمر. يقول ناحوم غولدمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ورئيس المؤتمر اليهودي العالمي: «إن هذا الحدث التاريخي من شأنه أن يساعد في إزالة سوء التفاهم الذي أدى إلى مقاساة اليهود لمدة ألفي سنة»، وأضاف «إن القرار يقضي على تهمة قتل الرب»(٣٥).

وقد أرسل روحي الخطيب، رئيس بلدية القدس، برقية إلى الفاتيكان باسم المجلس البلدي الذي يضم ممثلين عن الطوائف المختلفة، ناشد فيها المجلس المسكوني أن يعيد النظر في الوثيقة، وأن يأخذ بعين الاعتبار مدى التأييد الذي ستحصل عليه اسرائيل فيما لو أقرت. وقد تلقى الخطيب رداً على برقيته من الكاردينال شيكانياني وزير خارجية الفاتيكان، وقتذاك، جاء فيه: «أود أن أطمئنكم بأن طلبكم سيلقى الاعتبار الجدير به».(٣٦)

ثم أعلنت معظم الكنائس العربية شجبها للوثيقة واعتبرها الكاثوليك العرب خروجاً عن الكتاب المقدس، كما حذّرت الديار المقدسية في الدورة الرابعة، المجلس المسكوني وهو في دور انعقاده، فدقّت أجراس الحزن العميق في الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية في القدس وبيت لحم ورام الله في الساعة العاشرة من صباح السادس عشر من أيلول / سبتمبر ١٩٦٥ ولمدة عشر دقائق(٣٧).

أما الشباب الكاثوليك العربي في القدس، فقد أصدر البيان التالي: «اتبع بعض رجال الدين الغربيين حالياً، خطة جديدة تهدف إلى تفسير ما جاء في قرار المجمع المسكوني من وجهة نظرهم، أو كما أملاها عليهم أسيادهم في روما، وذلك باقتحام المدارس والقاء المحاضرات حول موضوع التبرئة وجعل الشباب يؤمنون بواقع الأمر، وقد اتخذوا أساليب عديدة نود أن نوضح البعض منها يقول أحدهم: إن الذين قتلوا السيد المسيح ليسوا يهود اليوم وإنما قاتلوا المسيح من هم أجداد أولئك اليهود وقد رأى الجمع المسكوني أن يبرئ الأبناء من جريمة الآباء والأجداد. ونحن في مفهومنا أن الانجيل هو المرجع الديني الوحيد للمسيحية وذكر بأن الله يطلب ذنوب الآباء في الأبناء (سفر الخروج ٢:١٥) فمن أنت؟ ومن أنا؟ ومن هم ليقروا التبرئة؟... ثم إن هذا التحريف من المجمع المسكوني، الذي يقصد به رفع تلك الوصمة الأبدية عن اليهود، مدعاة للتساؤل هل هو نتيجة دراسات لاهوتية تتعلق بجوهر الدين أو ناتج عن مؤامرات سياسية غايتها خدمة الصهيونية؟ فإذا كانت دراسات لاهوتية فإنها مصيبة، إذ أنها تزعزع العقيدة الدينية للمسيحيين الكاثوليك من الأساس، وإن كانت من نواح سياسة فالمصيبة أعظم، حيث أنه من شأن تلك الوثيقة أن تطلق باع الصهيونية في مختلف الأقطار بعد أن يكونوا قد شعروا بزوال تلك الوصمة التاريخية عنهم»(٣٨).

توالت ردود الفعل العربية المسيحية والاسلامية، على حد سواء، وأرسلت العديد من الدول





العربية وفوداً إلى الفاتيكان لهذا الغرض، كما أرسلت م.ت.ف. وفداً للغرض ذاته، غير أن جميع هذه المساعي ذهبت أدراج الرياح، حيث أقرّ المجمع المسكوني، وبأغلبية ١٩٣٧ صوتاً مقابل ١٥٣ صوتاً، المقدمة الخاصة بالديانة اليهودية، التي صرحت بأنه يوجد وثاق روحي بين المسيحيين واليهود، ودعت إلى الحوار الأخوي فيما بينهم، وأقرّ المجمع الفقرة التي تنفي المسؤولية الجماعية لصلب المسيح عن اليهود بأغلبية ١٨٧٥ مقابل ١٨٨، وأقر الفقرة الخاصة باللاسامية بأغلبية ١٩٠٥ مقابل ١٩٩ صوتاً(٣٩).

وفي جلسة رسمية عُقدت في ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٦٥، أصدر البابا البيان الذي أخذ طريقه إلى التراث الكاثوليكي قاطباً(٤٠)، على الرغم من أن جذور الكنيسة الكاثوليكية تمتد إلى أيام المسيحية الأولى، بل إنها تعتبر نفسها الكنيسة الوحيدة التي تجسم المسيحية، بمبادئها وتراثها وتقاليدها وتعاليمها وطقوسها وصلواتها، لذلك كان من الواجب، والذي لا يسقط أبداً، أن لا تنسى دور اليهود في محاربة المسيح ومطاردة أتباعه، بعد التآمر عليه، ناهيك عن إنكاره وتحقيره، كما كان من الواجب على الكنيسة الكاثوليكية أن لا تنسى، أو على الأقل أن تقنع مئات الألوف من المسيحيين بالانقلاب الذي قامت به، وهي التي استمرت على خلافها الحاد مع اليهود طوال القرون الوسطى.

وبالتالي، فإن المجمع الفاتيكاني ارتكب، في تبرئته لليهود، حسب وثيقة الكاردينال بيا، مغالطة تاريخية وتحريفاً للنصوص في المبنى والمعنى، حول مسالة ذات وجهين، أولهما يحمل طابعاً انسانياً يحاول المجمع رمي ثقله عنه، باعتبار أن البابا يملك الحق في تسويته، والثاني يمنح اليهود حرية لا يمكن أن تنفصل بأية حال عن الحرية السياسية وارتباطها بمصالح الصهيونية العالمية.

لم يكن باستطاعة التسلسل المنطقي للأحداث ايقاف النقمة، والحد من ردود الأفعال المسيحية بشكل عام، والعربية والفلسطينية بشكل خاص، غير أن حدثاً جللاً كهزيمة حزيران، كان قادراً على ذلك، بل على توجيه الدفة بعيداً عن موضوع التبرئة، حيث تمكنت اسرائيل من السيطرة على ماتبقى من القدس، ونعني القدس الشرقية، التي كانت وقتذاك، في عهدة الأردن، منذ عام ١٩٤٨، وحتى تاريخ الهزيمة، فاستدار الفاتيكان، وبالسلبية ذاتها، مطالباً أن تمنح الوصاية للأماكن المقدسة، «وحتى يكن الصراع ويعود السلام، لأن القدس لا تنتهك حرمتها».

وبعد أسابيع قليلة من وقف اطلاق النار، اقترح البابا بولس السادس من جديد، أمام جميع الكرادلة، نظاماً خاصاً بالقدس، «مدينة الله، واحة السلام، والصلاة الحرة، للأماكن المقدسة»، مشترطاً أن يناط هذا الكيان المنفرد بنظام خاص يضمنه مجلس تشريعي دولي، ثم عُرض

الموضوع نفسه بلسان يوحنا بولس الثاني، على منصة الأمم المتحدة، مطالباً بنظام خاص بالقدس، ولم يعرج الفاتيكان مطلقاً على موضوع الاحتلال الصهيوني، لبقية المدينة في حدها الأدنى، إن لم نقل المدينة كلها، بل تعامل مع الموضوع على أنه حدث كأي حدث آخر، وأقصى ما قام به الفاتيكان أن طلب البابا بولس في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٦٧ أمام مجلس الأمن بـ: «ضرورة ايجاد نظام خاص، ومضمون دولياً، يراعي الطابع التعددي للمدينة المقدسة، وحقوق مختلف الجماعات التي تتلاقى فيها على أنها مركزها الروحي».(٤٢)

يُلاحظ أنه في الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧، كان دور الفاتيكان في المنطقة عموماً، وحيال القدس خصوصاً، سلبيّ جداً، حيث أنه اكتفى بتنويهات، ولدت ميتة، وزيد الأمر صعوبة وتعقيداً بموضوع التبرئة، الذي يعتبر أحد أهم المنجزات الصهيونية، على صعيد العلاقات مع الفاتيكان، ثم كان أن جاءت الأمور كما تشتهي اسرائيل بعد أن استولت على القدس الشرقية بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، فقد فازت بصمت الفاتيكان حيال ما قامت به وهي التي كانت تتمنى الفوز بصمته، إن لم تفز بتأييده.

لم تشهد الفترة فيمابعد حرب حزيران جدية في تحرك الفاتيكان، باتجاه أم المسيحية، القدس، إلا في بعض المناسبات، حيث كانت تنحصر مداخلات الفاتيكان في حماية الأماكن المقدسة فقط، ففي ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ كرر البابا بولس السادس أمام مجمع الكرادلة قوله: «من واجبنا، بقدر ما هو من حقنا، أن يتلاءم كل قرار محتمل يتعلق بنظام القدس والأماكن المقدسة في فلسطين مع المتطلبات المشروعة، والحقوق التي يتمتع بها أتباع الأديان التوحيدية الثلاثة الكبرى، والذين لهم في الأراضي المقدسة معابد ثمينة غالية جداً على قلوبهم».(٤٣)

أما بعد إعلان اسرائيل عن توحيدها للقدس ١٩٨٠، (الشرقية والغربية تحت سيطرتها)، فقد صرحت الأوسر فاتوري رومانو (الناطقة باسم الفاتيكان في ٣٠ حزيران ١٩٨٠) بما جاء نصه: «أنه من الخطورة بمكان أن يتم أي اجراء من طرف واحد، قد يرمي إلى تعديل نظام المدينة المقدسة»، وأوضحت خلاصة الموقف الرسولي من المدينة قائلة: «إن القدس قيمة ومعنى يعلوان فوق الحدود والمقومات الجغرافية، وهي ملك روحي لملايين المؤمنين الذين يرون فيها عاصمتهم الروحية الخاصة، وسواء حجوا إليها أم لا، فإن اسمها، وما يرمز إليه، سيبقى على الدوام ماثلاً في خاطرهم وفي صلواتهم، وإن القدس التي ينظر إليه بعضهم بشوق وبعضهم بمحبة، تكتسب لنفسها قيمة أصيلة صافية وقائمة في ذاتها لا يمكن أن تنزع أو تستبدل، لذلك في المدينة المقدسة وحدة تاريخية ثقافية فريدة تتجلى وتندمج في محيط معابدها المقدسة، وأبنيتها الأثرية وذكرياتها





الدينية، والتي ليت سوى جزء لا يتجزأ، وغير منفصل عن تلك المدينة، التي هي محط إكرام وإجلال لدى جميع المسيحيين».(٤٤)

وفي ١٩/٤/١٩٨٤ قال البابا يوحنا بولس الثاني في رسالته الرسولية: «إن المدينة المقدسة تنطوي على دعوة عميقة للسلام موجهة إلى البشرية جمعاء، ولاسيما إلى عابد الله الواحد ذي القدرة والجلال، الأب المحب لجميع البشر».(٤٥)

قد يصعب تحديد زمن الانعطاف في علاقة الفاتيكان باسرائيل، بالدقة المطلوبة، وذلك لأن الخط البياني لهذه العلاقة متذبذب، فهو في صعود ونزول. فقد نشرت، مثلاً، صحيفة الواشنطن بوست خبراً، في ٢٢/١٠/١٩٨٤م مفاده أن هناك خلافاً بين كبار المسؤولين في الفاتيكان حول الاعتراف باسرائيل أو عدمه، وتأتي خطورة الخبر فيما يلي:

- إنه وللمرة الأولى، يعلن الفاتيكان أن هناك خلافاً داخل ادارة الفاتيكان حول «الاعتراف أو عدمه» لأن موقف الفاتيكان منذ ١٩٤٨ كان عدم الاعتراف باسرائيل.
- إن خوف اسرائيل من القوة الروحية للفاتيكان، كانت ولمدة طويلة، مصدر قلق لاسرائيل، فما دام الفاتيكان لا يعترف بها كدولة، فمن المستحيل أن يعترف بشرعية احتلالها للقدس الشرقية، وبالتالي بشرعية حكمها وسيطرتها على الأماكن المقدسة المسيحية في القدس.
- إن سقوط القدس دبلوماسياً، باعتراف العالم بها عاصمة لاسرائيل، أخطر من سقوطها العسكري عام ١٩٦٧، واعتراف الفاتيكان باسرائيل هو بداية الهزيمة الدبلوماسية للعرب والاسلام والمسيحية في معركة القدس.

وعلى النقيض من ذلك، تطورت العلاقات بين الفاتيكان واسرائيل، فاعترف الفاتيكان باسرائيل وعقد مؤتمراً مسيحياً - يهودياً مشتركاً عام ١٩٨٨، إلا انه، وحين قامت اسرائيل بالاحتفال بالقدس ٣٠٠٠، وهي حسب الادعاء الصهيوني، احتفالات بأطول مملكة يهودية في التاريخ أقامها سنة ألف قبل الميلاد النبي داوود، وخلفه فيها ابنه النبي سليمان، الذي تفسخت المملكة بعد موته سنة ٩٢٢ق.م. قاطع الفاتيكان هذه الاحتفالات التي بدأت في ٤/٩/١٩٩٥م، على الرغم من أن التصريحات الصهيونية توالت لتعطي للاحتفالات طابعاً تاريخياً، لا سياسياً، كما يقول عمدة المدينة الصهيوني، يهود أولمرت: «إن الاحتفالات ستكون ذات طابع تاريخي لا سياسي».

وقد كانت مقاطعة الفاتيكان لهذه الاحتفالات مدفوعة، إلى حد كبير، بطلبات العديد من الدول، التي أصرت على الفاتيكان عدم حضور هذه الاحتفالات.

على الرغم من موقف الفاتيكان من احتفالات اسرائيل بالقدس ٣٠٠٠، إلا انه، وفي زيارة

وصفت بغير الرسمية، غير أنها أخذت تفاصيل وبروتوكولات رسمية، قام البابا يوحنا بولس الثاني باستقبال أرملة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحاق رابين، مع ولديها، في ١٥/١٢/١٩٩٦، وصرح تصريحات تعتبر جدّ جديدة في موقف الفاتيكان من القدس، والتي طالما اعتبرها الفاتيكان أحد أهم القضايا الحساسة في العالم، وعلى الرغم من أن زيارة «ليا رابين» وولديها، لم تكن رسمية، غير أن الحديث الذي دار مع البابا لا يمكن اعتباره، بأي شكل من الأشكال (دردشة) عادية، نظراً لمكانة البابا، على أكثر من صعيد، ولأن للبابا العصمة والمرجعية الأولى في العالم المسيحي قاطباً، كما أن الكلمات التي اختارها البابا لا بد وأن تكون قد اختيرت بعناية فائقة، خاصة في تناولها لموضوع غاية في الحساسية كموضوع القدس، فقد نقلت ليا رابين عن البابا قوله: «إن للقدس دوران، فهي عاصمة اسرائيل، وهي عاصمة، الأديان السماوية الثلاثة،»(٤٧) وقد أردفت «ليا رابين» أنها تدرك أن الفاتيكان، ربما يواجه مشكلة بسبب تصريح كهذا، وأردفت «إنه عندما جاء موضوع القدس سمعته يقول هذا، لم أكن هناك بمفردي، كنت مع أبنائي، وقد قال ذلك بوضوح».

وفي محاولة لإصلاح الأمر، صدر عن الفاتيكان تصريح جاء فيه: «إن الحبر الأعظم، بالكاد، أشار إلى الدورين السياسي والديني للمدينة المقدسة،»(٤٨) ويلاحظ على هكذا تصريح أنه لم يصل حد النفي، وقد يكون ذلك بهدف تطوير الموقف الجديد من القدس بشكل تدريجي، أما يومية الفاتيكان الرسمية، فقد جاء فيها، دون الإشارة إلى «ليا رابين» وتصريحاتها: «إن موقف الفاتيكان من موضوع القدس معروف منذ سنوات».

ويذكرنا هذا التصريح بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من القدس، والذي كان يؤكد على أن الموقف الرسمي الأمريكي من القدس لم يتغير، على الرغم من الموقف الأمريكي الرسمي الذي لم يجد أية مشكلة في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، فضلاً عن رفع الفيتو على القرارات التي تحاول انصاف القدس جغرافياً وسكانياً، ناهيك عن أن تصريح البابا، آنف الذكر، جاء قبل يوم، فقط من زيارة وزير خارجية الفاتيكان لاسرائيل (جان لوري توران)(٤٩)، وقبل أقل من ستة أشهر على الموعد (المفترض)، لبدء بحث مستقبل المدينة في المرحلة النهائية لمفاوضات التسوية، وقد علّق رئيس بلدية القدس (يهود اولمرت) على تصريحات الفاتيكان هذه قائلاً: «إنه من المهم ملاحظة أن الفاتيكان لم يرفض فكرة أن القدس عاصمة اسرائيل».

إن المنحنى البياني لعلاقة الفاتيكان بالقدس، في هبوط دائم، ولا يحتكم إلى القوة والمرجعية





التي يتمتع بها الفاتيكان، الذي يتدخل في الشؤون الداخلية لبلد كنيكاراغوا والأرجنتين، ويغض الطرف عن أهم مدينة في تاريخ المسيحية قاطبةو بل وأكثر من ذلك يبارك بشكل أو بآخر استيلاء قتلة الأنبياء (وصلبة المسيح) على أم العالم الكاثوليكي قاطباً، كما يلاحظ أن العسف والاضطهاد وتدنيس المقدسات المسيحية في المدينة المقدسة، الموجه من قبل الكيان الصهيوني، لم يواجه في يوم من الأيام من الفاتيكان مواجهة جدية تحد من التخريب والتهويد.

لسنا هنا بصدد تجريم الفاتيكان، إذ أننا لا نتوقع منه أن يرسل طائرات أو صواريخ لقصف اسرائيل، غير أننا نتوق إلى موقف جدي متطور، يمتاز بالحيوية والقدرة على الوقوف في وجه المخططات الصهيونية لتهويد المدينة، مستذكرين ما للفاتيكان من قوة ونفوذ روحيين عظيمين يخولانه لهكذا مهمة، غير اننا نجد أن قرار الفاتيكان محكوم بقرار أمريكا وأوروبا بعيداً عن التراث الديني الكاثوليكي الحقيقي. وإن كانت الصهيونية نجحت، بعد الحرب العالمية الثانية، في توظيف الهولوكست لاتهام الفاتيكان بالتواطؤ مع النازية، فهذا لا يعني، بأي شكل من الأشكال، أن يحاول الفاتيكان، ولو إلى حد بعيد، استرضاء الكيان الصهيوني، مضحياً بأم العالم المسيحي، القدس، وأمها فلسطين التي رُبّي وشب فيه المسيح (عليه السلام) والتي لا يجوز، بأي صيغة كانت، أن تختزل في وجودها إلى حرية وصول الجميع إلى أماكنها المقدسة، فضلاً عن أن محادثات الفاتيكان مع اسرائيل، تعتبر أصلاً خرقاً للشرعية الدولية، ولقرارات الأمم المتحدة، التي لم تعترف لاسرائيل بقانونية اجراءات ضم مدينة القدس المحتلة، ناهيك عن أن اجراء كهذا يُعتبر خرقاً لروح اتفاقات اوسلو، مما يعني أن أيةصيغة محتملة بين الفاتيكان والدولة الصهيونية ستعتبر اعترافاً بالواقع الصهيونية في القدس، وستسحب البساط من تحت أقدام السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تمتلك وحسب اتفاقات شهد عليها العالم، الحق في مناقشة قضية المدينة المقدسة.

خلاصة القول أن المنحنى البياني لعلاقة الفاتيكان بالقدس في خط نازل مما يجعلنا نجهل تماماً أية ايجابية محتملة في علاقة الفاتيكان بالمدينة المقدسة، خاصة إذا ما عرفنا أن الحركة الصهيونية، بعد الثناء على البابا يوحنا، على ما قدمه لها، تضغط، وبشد، لتعيين أسقف باريس الكاردينال، جان ماري لوستتيجه، وريثاً للبابا يوحنا بولس الثاني(٥٠) الذي تدهورت صحته مؤخراً، ومن المهم جداً معرفة أن هذا الأسقف يهودي، ولا يمكن لأحد التنبؤ بما سيحدث فيما إذا تربع كاردينال يهودي على عرش البابوية.

## الهوامش:

١ - ادمون فرحات، **القدس في الوثائق الفاتيكانية**، دار النهار، بيروت ١٩٩١، ص ١٦.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٧.

٣ - د. عز الدين فودة، **قضية القدس في محيط العلاقات الدولية**، دراسات فلسطينية (٥٢)، م.ت.ف. مركز الأبحاث، ١٩٦٩، ص ٣٠.

٤ - المصدر نفسه، ص ٦٤.

٥ - فرحات، مصدر سبق ذكره ص ٤٧.

٦ - المصدر نفسه، ص ٥٥.

٧ - المصدر نفسه، ص ٥٥.

٨ - فودة، مصدر سبق ذكره ص ١٧٤.

٩ - فرحات، مصدر سبق ذكره ص ٤٨.

١٠ - المصدر نفسه، ص ٤٨.

١١ - فرحات، مصدر سبق ذكره ص ٤٨.

١٢ - د. غازي اسماعيل ربابعة، **القدس في الصراع العربي الاسرائيلي**، دار الفرقان، عمان ١٩٨٧، ص ٨٦.

١٣ - فرحات، مصدر سبق ذكره ص ٤٨.

١٤ - المصدر نفسه، ص ٤٨.

١٥ - د. فودة مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣.

١٦ - المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

١٧ - فرحات، مصدر سبق ذكره ص ٤٨.

١٨ - المصدر نفسه ص ٤٩.

١٩ - فودة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.

٢٠ - المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

٢١ - فرحات، مصدر سبق ذكره ص ٥٦

٢٢ - د. ربابعة، مصدر سبق ذكره ص ٥٧.

٢٣ - فودة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.

٢٤ - فرحات، مصدر سبق ذكره ص ٤٩.

٢٥ - المصدر نفسه، ص ٤٩.

٢٦ - المصدر نفسه، ص ٥٠.

٢٧ - المصدر نفسه، ص ٤٩.

٢٨ - المصدر نفسه، ٤٩.





٢٩ - المصدر نفسه، ص ٥٠.

٣٠ - بشير كمدان، **التبرئة قضية سياسية**، دار الجمهور، دمشق ١٩٦٥، ص ٢٢.

٣١ - المصدر نفسه، ص ١١١.

٣٢ - أنيس القاسم، **نحن والفاتيكان واسرائيل**، سلسلة كتب فلسطينية - ٢ - مركز أبحاث م.ت.ف.، بيروت ١٩٦٦، ص ٥١.

٣٣ - كمدان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

٣٤ - القاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

٣٥ - المصدر نفسه، ص ١٢٤.

٣٦ - المصدر نفسه، ص ٥٦.

٣٧ - المصدر نفسه، ص ٦٤.

٣٨ - المصدر نفسه، ص ٩١.

٣٩ - المصدر نفسه، ص ٧٤.

٤٠ - المصدر نفسه، ص ٧٤.

٤١ - فرحات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

٤٢ - المصدر نفسه، ص ٣٦.

٤٣ - المصدر نفسه، ص ٣٦.

٤٤ - المصدر نفسه، ص ٤١.

٤٥ - المصدر نفسه، ص ٤٢.

٤٦ - نبيل خوري، هل تربح اسرائيل معركة الفاتيكان، **المستقبل**، باريس، السنة ٨، العدد ٤٠١، ١٩٨٤/١٠/٢٧.

٤٧ - محمد شريدة، الفاتيكان والقدس، **السفير**، بيروت، العدد (٧٢٦٥)، ١٩٩٥/١٢/١٨.

٤٨ - المصدر نفسه.

٤٩ - المصدر نفسه.

٥٠ - سليم نصار (بعد تدجين الفاتيكان والكنيسة الغربية، تحاول الصهيونية تدمير الكنيسة الشرقية ثانية)، **الحياة**، لندن، العدد (١٢١٠٢)، ١٩٩٦/٤/٢٣.

# واقع القدس الراهن والبدائل الإسرائيلية

علي سعيد بدوان

منذ احتلالها الكامل اثر عدوان الخامس من حزيران لعام ١٩٦٧، واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تنفيذ برنامجها القائم على ضم المدينة المقدسة وتوحيدها كعاصمة أبدية للدولة العبرية، وهذا المنهج الاسرائيلي أدى بدوره إلى برنامج عمل يومي ينحو باتجاه إعادة تكوين المدينة وتشكيلها من جديد، وإعادة صوغ التركيبة والخارطة الديمغرافية لها من خلال زيادة رقعة ومساحة الاستيطان اليهودي، وإحاطتها بالكتل الاستيطانية، إضافة إلى زرع المئات من آلاف المستوطنين داخلها وفي محيطها، كي تصبح القدس الموحدة المدينة الكبرى والأولى في الدولة العبرية.

فبعد الإعلان عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيد المدينة في ١٩٦٧/٦/٢٨ اثر احتلال جزئها الشرقي، بدأت الخطوات العملية لتنفيذ السياسة الاسرائيلية تجاه القدس بمصادرة ١١٦ دونماً من المدينة القديمة لإنشاء حي يهودي جديد، وتم في هذا السياق هدم جزء هام من حي المغاربة، وحي شرف، وهمامن الأحياء العربية القديمة، وإسكان المستوطنين اليهود الجدد، ثم تم توسيع الحي اليهودي الذي استتبعه ظهور أحياء جديدة دفعت بالآلاف من المستوطنين اليهود للقدوم إلى المدينة واستيطانها. وفي شتاء العام ١٩٦٨ بدأت الخطوات التالية خارج سور المدينة القديمة بمصادرة الأراضي لإنشاء مستوطنات اسرائيلية، وتم وفق ذلك مصادرة مساحات واسعة من الأراضي في الشيخ جراح ووادي الجوز، بلغت مساحتها ٣,٣٤٥ دونم، وأقيمت أحياء المستوطنين على هذه الأراضي، وبدأت هذه الأحياء تطل على افق المدينة من ناحيتي الشمال والغرب، ومن ثم بدأت سلطات الاحتلال بالشروع في إنشاء مستوطنات الحزام المحيطة بالقدس،





وهي مستوطنات رامات أشكول، جفعات هامينار، معالوت دافني، والتل الفرنسي.[١]

وفي سياق تهويد القدس والمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ عمدت سلطات الاحتلال إلى توسيع الحدود البلدية لمدينة القدس المحتلة، فكانت مساحة المدينة قبل عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٧٦ زهاء ٦,٥ كم$^{2}$، فيما بلغت بعد ذلك ٧٠,٥ كم$^{2}$، وأخيراً أصبحت تفوق ٥٥٠ كم$^{2}$، أي ما يعادل ٢٤ بالمئة من مساحة الضفة الغربية، وهي تعد بذلك من أكبر مدن العالم من حيث مساحة حدود المدينة. والخطورة تبرز حين تؤكد اسرائيل أن القدس خارج اطار العملية السياسية الجارية حالياً، مما يعني سلفاً أن يصبح ٢٤ بالمئة من مساحة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ جزءاً من اسرائيل.[٢]

وحسب أوساط مختلفة، فإن مساحة المنطقة التي تسعى اسرائيل إلى ضمها في اطار القدس الكبرى هي نحو ٤٥ كم في الاتجاهين الشمالي والجنوبي، وخمسة عشر كيلومتر في الاتجاه الشرقي، ويتكامل مشروع القدس الكبرى مع شبكة الطرق الالتفافية التي تم انشاؤها مؤخراً في مناطق القدس والضفة الغربية.[٣] وآخرها البدء بالعمل لتنفيذ المخطط الهيكلي الخاص لشق طريق التفافي حول القدس باسم شارع الطوق الشرقي، حيث سيلتهم هذا الطريق نحو ١٠٧٠ دونماً من الأرض بابعاده البالغة ١٣ كيلومتر طولاً وبعرض يفوق ٣٠ متراً محيطاً بقرى العيسوية والعيزرية وأبو ديس ومواقع رأس العمود وخربة الشيخ سعد، والتي أصبحت جميعها ضمن اطار القدس الكبرى[٤].

ومع توسيع الكتل والتجمعات الاستيطانية الكبرى المحيطة بالقدس، وخاصة تجمعات معاليه أدوميم، بيتار، جفعات زئيف، أفرات، انخفضت بالمحصلة نسبة السكان الفلسطينيين كي يصبحو لاحقاً وحسب المخططات الاستيطانية، أقلية في بحر الكثافة السكانية اليهودية. وبذا تصبح القدس الكبرى تقع ضمن اطار دائرة قطرها يصل إلى حدود ٢٥ كم وبمساحة تقترب من ٥٥٠ كيلومتر مربع.

وباختصار شديد، أصبحت محافظة القدس تضم أكبر عدد من المستوطنات، وعددها (٨٤) مستوطنة، كما أنها تضم المساحة الكبرى من حيث الأراضي الاستيطانية والبالغة ٤٥٦٤٥ دونماً، أي ما نسبته ٥٦,١٤ بالمئة من مساحة المنطقة العمرانية للمستوطنات بالضفة الغربية، وتكون نسبة مساحة المستوطنات بالنسبة لمساحة اللواء ٥,٧٦ بالمئة في القدس، حيث تصل إلى أعلى ما يمكن قياساً للمدن والمحافظات الأخرى بالضفة الغربية.[٥]

كما تضم القدس عدداً كبيراً من مستوطنات الفئة الأولى التي تزيد مساحتها عن أكثر من ١٥٠٠ دونم، كمستوطنات جيلو، عوفر، معاليه أدوميم.

إلى ذلك فإن الاجراءات المختلفة لسلطات الاحتلال، تركت أثارها على الأرض من حيث تغيير ملامح التوزع الديمغرافي، حيث قفز عدد المستوطنين اليهود في القدس المحتلة عام ١٩٦٧ من لا شيء إلى أكثر من ١٦٠ ألف مستوطن حتى منتصف العام ١٩٩٦. وفي هذا السياق دأبت سلطات الاحتلال على اتباع الممارسات التي تحمل العناوين التالية كي تستطيع تحقيق سياستها تجاه القدس(٦)

١ - إغلاق القدس أمام الفلسطينيين، وذلك انطلاقاً من الرؤية الاسرائيلية التي تعتبرها جزءاً من أرض اسرائيل، واستعملت سلطات الاحتلال كل التبريرات الأمنية لذلك.

٢ - تقييد الوجود الفلسطيني في القدس وتعزيز الوجود اليهودي فيها من خلال اتخاذ اجراءات وتدابير تشريعية تجعل من المواطنية الفلسطينية والوجود في القدس أمراً هشاً يسهل فقدانه.

فبعد ضم القدس وما ترتب عليه من اجراءات وتشريعات استثنى منها السكان العرب، ومنذ البداية، حددت سلطات الاحتلال الوضع القانوني للوجود الفلسطيني في القدس على أنه وضع «مقيم دائم» طبقاً لقانون الدخول إلى اسرائيل لعام ١٩٥٣ الذي أصبح المرجعية القانونية لتنظيم الإقامة الفلسطينية في القدس. وبالاستناد لهذا القانون يمكن للفلسطيني أن يخسر وضع المقيم الدائم في الحالات التالية:

* ثبوت اقامته خارج اسرائيل لمدة سبع سنوات وأكثر.
* الحصول على إقامة دائمة في دولة أخرى.
* الحصول على جنسية دولة أخرى.

ونتيجة مباشرة لما سبق فقد تم سحب الهوية المقدسية من آلاف المواطنين المقدسيين الذين كانوا خارج الوطن بغرض الدراسة أو العمل، والأمر ذاته ينطبق على آلاف المواطنين المقدسيين المقيمين بالضفة الغربية على اعتبار أنهم مقيمين في بلد أجنبي لمدة أكثر من سبع سنوات.

يضاف إلى الاجراءات السابقة، السياسات الاسرائيلية المتعلقة بجمع شمل الأزواج والزوجات، حيث يخضع هذا الأمر لتعقيدات عديدة تحول دون الحصول عليه إلا بحدود ضيقة وبصعوبات هائلة.

٣ - خنق التوسع العمراني الفلسطيني، حيث تعاملت سلطات الاحتلال على صعيد التنظيم الهيكلي بطريقة تحد من التوسع العمراني الفلسطيني، وبالمقابل تعزيز البناء والاستيطان اليهودي، فمثلاً لم يتم وضع مخطط هيكلي للأحياء العربية، وتم تصنيف الأراضي التي يملكها فلسطينيون خارج أسوار المدينة إلى مناطق خضراء ومناطق أثرية لا يسمح بالبناء عليها، وذلك كأسلوب لحجز الأراضي بانتظار احتياجها للبناء الاستيطاني، ومثال ذلك المنطقة





الجبلية إلى الغرب من شعفاط وجبل أبو غنيم، حيث منع البناء الفلسطيني عليها، وتم إعادة تصنيفها بعد نزع ملكيتها الفلسطينية، وجرى استخدامها للبناء الاستيطاني اليهودي. ويضاف إلى ذلك أوامر الهدم وعدم الموافقة على ترميم البيوت والمنازل السكنية العربية والتقليل إلى حد كبير من إعطاء رخص البناء العربية.

## أرقام حول الواقع الراهن

وفي تقرير نشره مؤخراً(٧) معهد القدس لأبحاث اسرائيل، كمحصلة لدراسة ميدانية أجريت في الفترة الأخيرة، ذكر أن عدد سكان القدس الموحدة بلغ في نهاية العام ١٩٩٥ ما مجموعه ٥٨٣,٦ ألف نسمة، منهم ٤٣١,٧ ألف يهودي و ١٧١ ألف عربي. كما أشار التقرير إلى أن ٥٧ بالمئة من سكان القدس أي ٣٢١ ألف نسمة يعيشون في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ من المدينة. وتبلغ نسبة اليهود في القدس الشرقية ٤٨,٩ بالمئة أي حوالي ١٥٦ ألف نسمة، فيما تبلغ نسبة السكان العرب ٥١,١ بالمئة أي بحدود ١٦٤ ألف نسمة.

كما يعيش في الأحياء الاستيطانية اليهودية التي تقع في دائرة نفوذ بلدية القدس ١٢٥ ألف مستوطن وذلك وفق التقسيم التالي(٨):

* ٤١ ألف نسمة في مستوطنات النبي يعقوب وبسغات زئيف.
* ٣٩ ألف نسمة في مستوطنة أيلون، وحوالي ٣٠ ألف نسمة في مستوطنة جيلو، ١٥ ألف نسمة في مستوطنة تلبيوت.

وتعتبر القدس المدينة الثالثة الأكثر فقراً في الدولة العبرية، حيث أن ٣٣,٩ بالمئة من الأطفال في القدس يعيشون تحت خط الفقر مقابل المتوسط القطري الذي يصل إلى ٢٢,٨ بالمئة. كما تعتبر القدس في الوقت ذاته المدينة الأكثر شباباًبالنسبة للعرب واليهود، حيث يصل متوسط عمر سكانها ٢١,٧ عاماً مقابل ٣٤,٣ في تل أبيب و ٣٥,٨ في حيفا.

ونسبة تزايد عدد اليهود في المدينة، جراء التكاثر الطبيعي، أصبحت منذ العام ١٩٩٠ أقل من المعدل العام في اسرائيل. فمثلاً، كانت نسبة ازدياد عدد اليهود في القدس عام ١٩٩٤ تقارب ١,٤ بالمئة، فيما وصلت نسبة الزيادة في عدد السكان اليهود في مناطق أخرى ٢,٤ بالمئة. أما نسبة تزايد عدد السكان العرب الطبيعية فتبلغ ٣,٨ بالمئة.

ويتوقع أن يصل عدد سكان القدس الغربية والشرقية بحدودها المعروفة سابقاً إلى ٨١٧,٥٠٠ نسمة في حلول العام ٢٠١٠م.

ويخوض الأصوليون اليهود معركة للسيطرة على المدينة المقدسة، لم تبدأ الآن، إنما هي

جارية منذ فترة ليست بالقصيرة، فخلال السنوات العشرة الأخيرة، ازداد اليهود الاصوليين في القدس بنسبة ٤٥ بالمئة، إذ ارتفع عددهم من ٩٠ ألف في العام ١٩٨٥ إلى ١٣٠ ألف في العام ١٩٩٥، وقد كانوا يشكلون نسبة ٢٧ بالمئة من مجموع السكان اليهود بالقدس، واصبحوا الآن ٣١ بالمئة، ومن المتوقع أن يرتفع عددهم سنة ٢٠٠٠م ليصبح ١٥٠ ألف نسمة، وفي العام ٢٠١٠ سيصبح ٢١٥ ألف، أي ٣٨ بالمئة من مجموع السكان اليهود في المدينة، وهذا يعني؛ بلغة واضحة، سعيهم الكبير لفرض أفكارهم وتقاليدهم على المدينة وتسريع العملية التهويدية الجارية.[٩]

## التعداد السكاني في القدس الكبرى

يعيش حالياً في اطار القدس الكبرى ١,١٢٥ مليون نسمة، ٤٦ بالمئة منهم يهود و ٥٤ بالمئة فلسطينيون، وثمة في حدود القدس الغربية أغلبية يهودية واضحة تبلغ ٩٠ بالمئة، غير أنه يوجد في مناطق الضفة الغربية الواقعة في اطار القدس الكبرى (المتروبولين) أغلبية عربية نسبتها ٨٥ بالمئة. وحسب التقديرات الاسرائيلية وفق تقارير معهد القدس لأبحاث اسرائيل، سيصل عدد سكان القدس الكبرى عام ٢٠١٠ إلى حوالي ١,٨ مليون نسمة منهم ٨٧٠ ألف يهودي، أي ما نسبته ٤٨ بالمئة، و ٩٣٠ ألف عربي أي ما نسبته ٥٢ بالمئة.

وعند النظر إلى المخطط الاسرائيلي لإقامة القدس الكبرى (متروبولين) نجد أن المخطط يرسم المدينة على امتداد رام الله شمالاً، وغوش عتصيون جنوباً، ومعاليه أدوميم شرقاً وبيت شيمش غرباً، حيث ازدادت الملكية اليهودية للأراضي في هذه المناطق بفعل اجراءات الاحتلال التالية التي مست الأرض الفلسطينية:

- الأراضي التي أعلن عنها أراضي دولة منذ العام ١٩٦٧، وتقدر مساحتها بـ ٦٠ ألف دونم.
- الأراضي التي صودرت لصالح المستوطنات وتقدر بعشرات آلاف الدونمات.
- الأراضي التي أعلن عنها كمناطق عسكرية وتقدر بأكثر من ٤٠٠ ألف دونم.
- الأراضي التي تسري عليها أوامر منع البناء، وخاصة حول الكتل الاستيطانية وتقدر بأكثر من ١٠٠ ألف دونم.

ونتيجة لامتداد هذه الأراضي، نتج تواصل أراضي بسيطرة أو ملكية يهودية، ويتجلى هذا الأمر بوضوح شرقي المدينة باتجاه غور الأردن، وهو يشمل معاليه أدوميم في مجال نفوذها البلدي الواسع والمنطقة الصناعية فيها، وهذه الأراضي خلقت تواصلاً مع الأراضي التي أعلن عنها كمناطق عسكرية لتدريب الجيش في عين جدي وشاطيء البحر الميت، إضافة إلى أراضٍ أخرى





تمتد على طول محور مستوطنات معاليه - بيت حورون، وأراضي أخرى في جيب اللطرون، وجيوب أخرى عديدة.

وتبقى المخاوف الكبرى تفرض نفسها، وتدخل إلى كل بيت فلسطيني داخل المدينة وفي حدودها، فالاحتلال يسير قدماً بمشروعه التهويدي الاستيطاني، وتتفتح الشهية أكثر فأكثر مع سياسات وخطاب أقطاب التكتل اليميني من ليكود وقوى مؤتلفة معه في اطار الحكومة الاسرائيلية.

ووقائع ما يجري تشير بوضوح إلى حجم المعركة الدائرة حول عروبة وفلسطينية المدينة المقدسة في مواجهة تهويدها وضمها القسري. والأصعب آت مع قضايا مفاوضات الحل الدائم.

## البدائل الاسرائيلية لموضوع القدس

بذلت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة كل جهودها لتنفيذ برنامج تهويد القدس، ومازال الصف الواسع من القوى والأحزاب الاسرائيلية يدعو في برامجه إلى ضم المدينة وتهويدها واعتبارها عاصمة للدولة العبرية، باستثناء الأحزاب العربية في اسرائيل ومعها بعض قوى السلام في اسرائيل. وفي هذا السياق ثمة العديد من السيناريوهات والتصورات التي تجول أو تتوارد في أفكار صناع القرار في اسرائيل وفي اطار المعاهد المتخصصة. وضمن هذا الاتجاه قام طاقم من خبراء معهد القدس لأبحاث اسرائيل، وهو معهد شبه حكومي اسرائيلي يسهم العاملون فيه في صياغة التوجهات والقررات المتعلقة بقضايا المفاوضات من خلال المساهمة بوضعها، ومن الجدير ذكره أن معظم الطاقم المفاوض الاسرائيلي خدم أعضاؤه في مجال العمل بالمعهد المذكور وآخرهم «دوري غولد» مستشار نتنياهو الذي ترك المعهد لتوه وأصبح مستشاراً لرئيس الحكومة بشأن المفاوضات مع الجانب الفلسطيني.

المعهد المذكور قام بصياغة واعداد بدائل اسرائيلية وحلول ثلاثة، يعتقد الاسرائيليون أنها ممكنة التحقيق. وهذه البدائل هي[١٠]:

**البديل الأول:** سيادة اسرائيلية مع تخفيف السيطرة على الوجود السكاني الفلسطيني ويتضمن اعترافاً منقوصاً وجزئياً بالسيادة الفلسطينية، وهو يطرح خمس امكانيات لتسليم مناطق من القدس للسلطة الفلسطينية وهي:

١ - المنطقة المحاذية لأطراف منطقة نفوذ القدس والمرتبطة بتواصل جغرافي مع السلطة الفلسطينية، ويمكن بحسب ذلك أن تستخدمها السلطة الفلسطينية كضاحية حكومية. ومناطق الأطراف هذه هي رأس العمود، عرب السواحرة، صور باهر، أم طوبا، والأطراف الشرقية من جبل

الزيتون والطور والعيسوية وبيت حنينا وكفر عقب.

٢ - مناطق شرقي القدس ما عدا الأحياء اليهودية، وباقي مناطق ومحيط البلدة القديمة، التي هي أماكن هامة للديانات الثلاث، تكون بسيادة مشتركة.

٣ - شرقي القدس ما عدا الأحياء اليهودية ومحيط البلدة القديمة التي ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية.

٤ - شرقي القدس، ما عدا الأحياء اليهودية والأرمنية والبلدة القديمة وجبل الزيتون التي ستبقى تحت السيادة الاسرائيلية.

٥ - بعض الأحياء غير اليهودية في شرقي القدس.

وعند مناقشة هذا البديل الاسرائيلي الأول، يلحظ فيه أنه يضمن السيادة الاسرائيلية الكاملة على الجزء الواسع من المدينة وأماكن العبادات الاسلامية والمسيحية ويبقيها تحت السيادة الاسرائيلية، بما في ذلك الأحياء من القدس التي بنيت بعد العام ١٩٦٧ والتي يقطن فيها زهاء ١٣٠ألف مستوطن يهودي، كما يفتح هذا البديل على إمكانية حصول اسرائيل على انجازات اقليمية في المنطقة عند الموافقة عليه من الطرف الفلسطيني.

**البديل الثاني: تبادل مناطق:**

أما البديل الثاني فإنه يضمن إلى مدى معين تواصل الوضع السائد في المدينة منذ حرب ١٩٦٧، وحسب هذا البديل، فإن كل مناطق نفوذ بلدية القدس الكبرى، سوف تبقى تحت السيادة الاسرائيلية، ويقترح معدو البديل أن يتم في اطار المشروع دراسة فكرة تبادل مناطق بإتفاق متبادل لأسباب منفعية وبلدية، مثل تحسين المواقع الأمنية.

ويضمن هذا البديل أيضاً، المحافظة على القدس الكبرى تحت الاحتلال والسيادة الاسرائيلية الكاملة، وهذا البديل كما يبدو، يظل مرفوضا وغير مقبول، كسابقه، من الجانب الفلسطيني الرسمي والشعبي. وقد يعرض كل الاتفاقيات التي تم توقيعها لخطر كبير، كما أنه غير مقبول من الجانب العربي اجمالاً، وأغلب الظن من الجانب الاسلامي ككل. فهو يجعل من القدس بؤرة تحريض دائمة يمكن أن تعيد اشعال الانتفاضة الكبرى على شكل هبات متلاحقة تولد لانتفاضة شعبية جديدة متطورة وهذا ما أبرزته الوقائع الأخيرة وأعطت دلالاته الواضحة هبه وانتفاضة أيلول ١٩٩٦ إثر فتح نفق الأقصى.

**البديل الثالث: منح بؤرة رمزية للسيادة الفلسطينية:**

أما البديل الثالث، فيؤكد في مضمونه السيادة المطلقة لسلطات الاحتلال في القدس ضمن





حدودها النهائية (متروبولين). ومع ذلك، وحسب مضمون البديل، فإنه يمكن بالاتفاق المشترك مع الجانب الفلسطيني اجراء تبادل مناطق مقلصة في حدود المدينة مع مناطق في الضفة الغربية، ومن الممكن عندئذ منح الفلسطينيين بؤرة رمزية من السيادة على جزء متواضع من القدس الشرقية.

ووفق ذلك ستكون باحة الأقصى تحت السيادة الاسرائيلية العليا، وإدارة أوساط فلسطينية - أردنية، لها صفة وقضية اسلامية وتمنح مكانة مماثلة للحي المسيحي، كما يتم اعطاء ادارة ذاتية وظيفية تحت السيادة الاسرائيلية للأحياء العربية وتشمل مجالات جباية الضرائب، ادارة مجلس كل حي، التعليم، الرفاه الاجتماعي، النظافة والخدمات الصحية، والشؤون الدينية.

وحسب المصادر الاسرائيلية، فإن هذا البديل الثالث يمكن تطبيقه على مراحل حسب الظروف التي ستنجم خلال الفترة القادمة، حيث يمكن اقتراح عدد كبير من التسويات الدائمة في مجال يتم بحثه. مثلاً: من الممكن دراسة أن يسري نظام الادارة الذاتية المقترح على مجالات معينة في المرحلة الأولى لمدة خمس سنوات، وبعد ذلك سيتباحث الطرفان في توسيعه أو تعميق الادارة الذاتية الوظيفية التي ستحدد في المرحلة الأولى.

## بدائل مرفوضة عربياً واسلامياً

البدائل الثلاث المذكورة، والمقدمة اسرائيلياً من طرف شبه حكومي لحل قضية القدس في اطار مفاوضات الحل الدائم، يمكن أن تكون المادة التفاوضية للطرف الاسرائيلي والطاقم الحكومي المعني بالمفاوضات مع الطرف الفلسطيني. ويلاحظ أن هذه البدائل تتقاطع فيما بينها على مساحات واسعة ومشتركة تقوم على نفي الطابع العربي الفلسطيني والاسلامي وحتى المسيحي للمدينة الفلسطينية المحتلة، وتستبدل ذلك باحلال السيطرة الاسرائيلية الكاملة عليها، وتفتح الأبواب واسعة أمام تهجير سكانها العرب الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين إلى مناطق الضفة الغربية وخارج الوطن الفلسطيني، وهذا الأمر يلحظ عندما تطرح البدائل المذكورة مسألة الادارة الذاتية للمواطنين الفلسطينيين المقدسيين وتحويلهم إلى لاجئين وغرباء في مدينتهم مما قد يدفعهم نحو الهجرة.

بهذه الروحية تسعى حكومات اسرائيل، والآن أكثر فأكثر حكومة نتنياهو، لحل قضية القدس في اطار مفاوضات الحل النهائي، وهو حل تقدم له من الآن بخطوات على الأرض من خلال استمرار التهويد وطلب اعداد متزايدة من اليهود الجدد، وباختصار شديد فإن سلطات الاحتلال تقوم بتهويد المدينة بشكل متسارع.

## التسوية المتوازنة تقوم على الشرعية الدولية

إن التسوية المتوازنة لمجمل الصراع في الشرق الأوسط، وحل كل عناصر القضية الفلسطينية، ومنها قضية القدس يجب أن تتحرر من الرؤية الاسرائيلية، ومن الطبيعي أن ينطلق المنطق التفاوضي الفلسطيني من المرجعية الدولية والتمسك بها، خاصة القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، حيث يؤكد القرار الأول على اعتبار القدس المحتلة عام ١٩٦٧ أرض فلسطينية جرى احتلالها بفعل حرب حزيران وعلى ضرورة الجلاء عنها، ويؤكد القرار ٣٣٨ على حيثيات ومضمون القرار ٢٤٢، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي المحتلة بعدوان الخامس من حزيران لعام ١٩٦٧ واعتبار القدس جزءاً من الأراضي المحتلة التي ينطبق عليها هذا القرار.

وحتى يأخذ الحل المتوازن طريقه لحل كافة عناصر القضية الفلسطينية، من المفترض أن يتم الاهتداء بمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية والقرارات ذات الصلة لأنها تمثل صيغة الحل الوسط للصراع الدائر، وإلا فإن كل عملية التسوية الجارية ستبقى هشه، رجراجة، لا أساس لها، مما يجعل من الممكن اعادة المنطقة إلى الصراع ودوامات العنف.

### الهوامش:

١ - خليل التفكجي - **الدستور الأردنية** ١٩٩٥/٨/٨.
من ورقة قدمها الباحث إلى ندوة منتدى مؤسسة شومان - عمان - نقلاً عن الملف السياسي لصحيفة الدستور الأردنية.

٢ - المصدر السابق نفسه، اضافة إلى - علي بدوان - **السفير** «البيروتية» (١٩٩٥/١١/١).

٣ - أحمد صوان - **تشرين** السورية ١٩٩٥/٨/٢٧.

٤ - الصحف العبرية **هاآرتس**، **يديعوت أحرونوت** ١٩٩٥/٤/١٢.

٥ - أرقام الخريطة الاستيطانية في الضفة و القدس والقطاع - علي سعيد بدوان **النهار** البيروتية ١٩٩٦/١/٣٠.

٦ - رزق شقير - القدس: الوضع القانوني والتسوية الدائمة، صحيفة **القدس** المقدسية ١٩٩٦/١٠/٩.

٧ - من تقرير معهد القدس لأبحاث اسرائيل نُشر في ١٩٩٦/٨/٧ في صحف **هاآرتس**، **يديعوت أحرونوت**، نقلاً عن نشرة المصدر - عطا القيمري ١٩٩٦/٨/٧..

٨ - علي بدوان - **النهار** البيروتية، القدس أرقام من الواقع الراهن، ١٩٩٦/٩/٦.

٩ - صحيفة **الشرق الأوسط** - حول واقع الاستيطان في القدس ٢/٨/ ١٩٩٦.

١٠ - نشرت هذه البدائل ومعها التصورات الاسرائيلية في: **هاآرتس**، **يديعوت أحرونوت**، ١٩٩٦/٣/١٩ نقلاً عن نشرة المصدر - عطا القيمري، القدس - التاريخ نفسه.





١١ - أورلي أزولاي - **يديعوت أحرونوت** - ١٩٩٦/٥/٢٣. دار الجليل - عمان.

١٢ - مردخاي حيموبيتس - **معاريف** ١٩٩٦/٥/٨ - دار الجليل - عمان.

١٣ - تقرير فايزة سعيد، روز **اليوسف** المصرية العدد ٣٥٤٤، ١٩٩٦/٥/١٣، ص ٢١.

١٤ - المصدر السابق نفسه ص ٢١.

١٥ - المصدر السابق نفسه ص ٢١.

# الأوضاع على السّاحة الفلسطينيّة وآفاقها المستقبليّة

## في حوار شامل مع رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني

**استضافت جريدة «الدستور» الأردنية، في حوار شامل وصريح، الأخ أحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تحدث عن خفايا وتفاصيل إتفاقات أوسلو، والمراحل التفاوضية، وكشف الكثير من الحقائق والمعلومات التي تحكم الفلسفة التفاوضية الفلسطينية... وصولا إلى تحقيق الأهداف الوطنية في الحرية وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، مشدداً على حقيقة أن الإحتلال قائم، وإجراءاته وممارساته قائمة، وأن الهدف الأساسي الأول في المفاوضات المرحلية هو إنهاء الإحتلال كأولوية للتحرير.**

**وقد تحدث الأخ أبو علاء في هذا الحوار حول المجلس التشريعي الفلسطيني في عامه الأول، والإنجازات التي تحققت على طريق إقامة مؤسسات الدولة، والدور التشريعي والرقابي للمجلس، وعلاقاته بالسلطة التنفيذية.**

**شارك في هذه الندوة خمسة محررين وكتّاب أعمدة أساسيين في «الدستور» هم: سليمان خير الله، نواف الزرو، عريب الرنتاوي، طاهر العدوان وحمادة فراعنة، ونشرت على حلقتين يومي ٤ و٦/ ١/ ١٩٩٧ ونظراً للأهمية التي انطوت عليها الندوة، فإن «صامد الاقتصادي» تعيد نشرها بعد إعادة تحريرها.**





**- الدستور:** يسعد أسرة الدستور أن ترحب بالسيد أحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي في دارها، وهو السياسي الفلسطيني الذي عايش أهم مراحل القضية الفلسطينية، ويعتبر مهندس إتفاقية أوسلو، وكان في خدمة القضية الفلسطينية في جميع مراحلها، وأحد السياسيين البارزين في عملية السلام، والذي كان له دوره الهام والبارز في الوصول إلى إتفاقيات السلام. ولا شك أن القضية الفلسطينية تمر الآن بمنعطف حاسم وخطير، وهناك جوانب من القضية قد تكون غامضة أو غير واضحة في معالمها، ونحن نأمل من خلال هذا اللقاء والحوار الشامل تزويدنا وتزويد المواطن بآخر المعلومات حول التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأن يكون حوارنا صريحا وبناء بما يخدم المصلحة ويخدم الحقيقة التي نطمح جميعاً بالتوصل إليها، ويخدم السلام العادل والشامل الذي يعيد للشعب الفلسطيني حقه الكامل على أرضه، ويفضي إلى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، فأهلا وسهلا بك، وباسم أسرة الدستور، ونرحب بك أحر ترحيب.

### إتفاق إعلان مبادىء

أبو علاء: شكراً جزيلاً أولاً، وأرجو أن تسمحوا لي بأن أعبر عن سعادتي وسروري وشكري لإتاحة هذه الفرصة للإلتقاء مع جريدة الدستور، هذه المؤسسة التي نعتز بها، والتي أثبتت نفسها على الساحة الإعلامية كمنبر حر للكلمة الحرة، وأنا هنا في الوقت ذاته الذي أعبر فيه عن اعتزازي وسروري، أؤكد لكم بأن عقلي سيكون مفتوحاً بلا حدود لحوار بناء نهدف منه إلى خدمة قضيتنا المشتركة ومصالحنا المشتركة.

أولاً، من المعروف أن فلسفة الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، وهو ما سمي فيما بعد أوسلو١ وأوسلو ٢، بنيت على أساس المرحلية والتدرج، فلم يكن بالمقدور إطلاقاً أن نصل إلى الحل دفعة واحدة وإلى تسوية نهائية تقيم معاهدة سلام مع إسرائيل، لذلك ليس بيننا وبين إسرائيل حتى الآن معاهدة سلام... ما بيننا وبين إسرائيل هو إتفاق إعلان مبادىء... وإتفاق إنتقالي مؤقت ينتهي إما بمعاهدة سلام أو بخلاف واستمرار للصراع والخلاف والمشكلة. فبالتالي، هذه الفلسفة التي بنيت على المرحلية والتدرج تبقى إمكانية نجاحها مرهونة بإمكانية تنفيذ المراحل والخطوات التي اتفق عليها وفق الجدول الزمني الذي تم الإتفاق عليه في هذه المعاهدات، وأي خلل في الجدول الزمني ينعكس سلباً على مجمل تنفيذ الإتفاق، وعلى آليتها، وعلى الثقة التي اشترط أن تكون هي أساسا في المرحلة الإنتقالية، وأن تكون هناك إمكانية لبناء الثقة. وأعود قليلاً إلى المراحل، فكما هو معروف أن إعلان المبادىء صاغ مبادىء عامة حددت أن الخطوة الأولى تبدأ بإتفاق سمي غزة

أريحا، ثم يأتي إتفاق إنتقالي مؤقت ثم تاتي التسوية النهائية التي من المفروض أن تحل القضية الفلسطينية حلا عادلاً ودائماً وشاملاً ومن جميع جوانبها وبكل مكوناتها، وكان بالإمكان صياغة إتفاق غزة وأريحا وتجاوز هذه المرحلة بغض النظر إن قيل فيها ولها، لكن هي مرحلة طويت لأنها مرحلة من مراحل هذا الإتفاق. وقد أصبحت هناك سلطة وطنية فلسطينية في قطاع غزة وفي أريحا بداية، ومثلما قلت مهما قيل عن هذه المرحلة، لكن اعتبر أننا اجتزنا هذه المرحلة. ثم جاء الإتفاق الإنتقالي لأنه كان من المفروض أن يبدأ فوراً التفاوض حول الإتفاق الإنتقالي، وقد امتدت هذه المفاوضات حوالي تسعة شهور، وكانت هناك سبعة شهور بعيدة عن الأضواء والإعلام ثم الشهران الأخيران، شهر ٧ وشهر ٨ من العام الماضي، هي التي سلطت عليها الأضواء في طابا وإيلات تقريباً وفي أماكن أخرى. أيضاً كنا نراعي التفاوض ما بين مفاوضين وليس التفاوض مع رؤساء، وهذه قضية لها تأثير وأحب أن أذكرها. ثم انتهينا من هذا الإتفاق الذي سمي بالإتفاق الإنتقالي المؤقت، وأنا أعتبر أن هذا الإتفاق بمكوناته إتفاق يستطيع أن يجيب عن جميع التساؤلات والأسئلة التي ترد وتثار في المرحلة الإنتقالية. قد تحتاج بعض القضايا إلى تفصيلات، وقد شكلت آليه الإتفاق لكي تنظر في هذه التفصيلات، أو هذه الخلافات التي قد تنشأ، وسميت لجنة التوجيه، ثم شكلت لجان للإرتباط المدني ولجنة للإرتباط الأمني ولجان أخرى للقضايا الأخرى المختلفة ولجنة اقتصادية... إلخ، وبالتالي، فإن الإتفاق بمكوناته بغض النظر - أنا لا أقول أنه جيد أو غير جيد - أقول عن إتفاق صيغ بحيث يقطع المرحلة الإنتقالية ويجيب عن جميع التساؤلات التي من المفترض أن تنشأ عنها، وبما أنه قد وضع آلية لمتابعة تنفيذ هذا الإتفاق فما الذي حدث. الذي حدث أنه بعد الوصول إلى الإتفاق في شهر أيلول من العام الماضي، ثم اتفق على أن تبدأ عملية انتخابات تسبقها إعادة الإنتشار حتى تجري الإنتخابات في جو ديموقراطي، وبغض النظر عما يقال عن حكومة العمل أو الليكود، نحن نتعامل مع حكومة إسرائيلية سواء العمل أو الليكود، وكلاهما حكومة إسرائيلية ليست فيها حكومة جيدة وحكومة سيئة. من الجائز أن يكون هناك أناس لديهم قناعات تختلف عن الآخرين لكنها في النهاية تمثل الإسرائيليين، وأقول أن الحكومة الإسرائيلية السابقة ساعدت في وضع قدمين للإتفاق يستطيع المشي فيهما، الأولى التي هي إعادة الإنتشار والتي سأسميها الأولى والكبرى، التي شملت المدن والقرى والبلدات والخرب، والخطوة الثانية هي الإنتخابات التشريعية وانتخابات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وبمجرد ما أنجزت هاتان الخطوتان، أعتبر أن الإتفاق دخل حيز التنفيذ. ولو كانت هناك انتخابات إسرائيلية سبقت هاتين الخطوتين لكان الوضع أصعب بالنسبة للإتفاق، لكن كون أنه بديء بتنفيذ الإتفاق، فأنا أعتبر أنه وضعت ساقان لهذا الإتفاق استطاع أن يمشي





فيهما.

قضية الخليل ظلت معلقة، وقضية الخليل كما هو معروف حتى في مفاوضات طابا السابقة، كان هناك صراع وخلاف ومعركة بشأنها. كانت معركة أيضاً كبيرة جدا اتفق على الصيغة التي هي موجودة في الإتفاق، ولذلك تلاحظون أن موضوع الخليل ترك إعادة الإنتشار الذي أبتدأ في كانون الأول وكانون الثاني ١٩٩٥م/ ١٩٩٦م، وكان من المفترض بعد الإنتخابات، انتخابات المجلس التشريعي، أن تتم مباشرة، أي في ٢٨/ ٣ إعادة الإنتشار من الخليل، وبذلك تكون الخطوة الأولى من مرحلة تنفيذ الإتفاق الإنتقالي، التي هي إعادة الإنتشار، قد تم إنجازها، لكن مع الأسف الشديد قامت حكومة العمل، أو بيريز، ولأسباب انتخابية، بتأجيل إعادة الإنتشار ولم يوف بهذا الإستحقاق، وبقيت إلى أن جاءت الحكومة الإسرائيلية الجديدة. لكن المراحل التي بدأت فيها الحكومة السابقة وخطت فيها خطوة اعتقد أنها خطوة ذات شأن، هي أنها أقامت أول لقاء إحتفالي لمفاوضات الوضع الدائم، وتتذكرون الذي حدث في طابا، حيث كان هناك لقاء واجتماع، وهذا يعني أن عملية مفاوضات الوضع النهائي وضعت على السكة ولم تمش فقط، وضعت على السكة إذن الإتفاق بمجمله، وضع على السكة ويريد أن يمشي، يريد ساقين قويتين حتى يقلع فيهما وحتى ينجز.

## مجيء حكومة الليكود

منذ جاءت حكومة الليكود وهي في صراع مع الذات وفي صراع معنا وفي صراع مع العالم حول هذا الإتفاق، وإذا كنت أستطيع أن أحدد شيئاً في تحليلي لهم فأنا اعتقد أنهم ضد الإتفاق. هم أعلنوا وقالوا، وبرنامج الليكود أو برنامج نتنياهو الإنتخابي كان من ضمن أهم مرتكزاته التنكر لهذا الإتفاق وعدم الرغبة فيه والإصرار على العمل لتعديله، ولذلك منذ جاءت هذه الحكومة وحتى اليوم أو حتى هذه الساعة التي نحن نجلس فيها لم يتم تنفيذ أية خطوة واحدة ولو صغيرة من هذا الإتفاق، علما أن هناك استحقاقات كثيرة كان من المفروض أن تنفذها، ومن ضمن هذه الإستحقاقات هناك إعادة الإنتشار، من الخليل التي تبقت، وهناك إعادة الإنتشار من المنطقة ج، وهناك المنطقة ب وهناك الممر الآمن، وهو مستحق، وهناك الأسيرات والأسرى والمعتقلين وهي بالنسبة لنا قضية لها أولوية وقدسية. وأنا أذكر هذه كأمثلة علاوة على قضايا اقتصادية. هي الأخرى ما زالت معطلة. وهناك موضوع المطار الذي تم إنجازه ولكنه لم يفتح إلى الآن، والميناء، وقضايا أخرى فرعية كثيرة جداً لم يتم إنجازها إطلاقاً، وباستمرار تنكر تماماً. ثم طرح موضوع الخليل بقوة، وهذا استحقاق يجب أن ينجز، والخليل بالنسبة لنا مدينة فلسطينية

مثل آية مدينة فلسطينية أخرى ولها قدسية مثلها مثل رام الله أو نابلس أو بيت لحم، وطرح موضوع أن تبدأ مفاوضات حول الخليل يبقى السؤال التفاوضي لماذا طالما هناك إتفاق، وهذا الإتفاق سواء جيد أو غير جيد تم الإتفاق عليه وله جانبه الأمني وجانبه المدني المحددين إذن على ماذا الإتفاق؟ طبعاً هم جاءوا بمقولات غريبة: القضايا الأمنية والخليل وقدسيتها وقصص كبيرة وطويلة وعريضة لا داعي للدخول في تفاصيلها، لكنهم في الحقيقة كانوا يريدون شيئين من هذه المحادثات، أولاً تغيير مفهوم الإتفاق في محاولة لتحويل الإنتقالي إلى دائم. وهذا ما كانوا يسعون إليه، والقضية الثانية أن يعطوا شرعية لبعض ممارسات الإحتلال، كالمطاردة الساخنة، مثلاً، وهي إذا ما أعطيت فأنت تكون أعطيت الإحتلال شرعية وكأنه كمحتل موجود رغما عنك ويكون قد انتزعها كشرعية الآن في مدينة رئيسية كمدينة الخليل. القضية الثالثة أن يشققوا الإتفاق يمزقوه من إتفاق واحد موحد وحدة كاملة متكاملة مترابطة بجدول زمني وبآلية، بفصول، بأبواب، بكل ذلك... إلخ، يدفع باتجاه مرحلة إنتقالية يصل بها إلى وضع دائم. كانوا يريدون أن يحولوا هذا الإتفاق إلى قضايا متناثرة بحيث نبحث هذه القضية في الخليل ثم ننهيها، ثم نبحث قضية الممر الآمن ثم نبحث هذه القضية وهكذا... إلخ، وهنا الإنسان لا يستطيع إلا أن يقف أمام الموقف الفلسطيني، فقد كان موقفا ثابتا في هذه القضية، وكان موقفا متماسكا، كان يرفض إجراء أي تعديل على الإتفاق، وتم رفض إجراء أي تعديل على الإتفاق أيا كان ومهما كان، وظل الموقف متماسكا في إطار عملية تنفيذ الإتفاق كما جاء، والحفاظ على وحدة الإتفاق. ومن هنا كما تعرفون فإن الموقف الفلسطيني يربط ما بين موضوع الخليل والقضايا الأخرى لأنه لا يريد السير باتجاه التفاوض حول قضية واحدة ثم ننهيها وننتقل بعدها إلى قضية أخرى. أنا أعتقد أن العنب قد استوى الآن، ويبدو أن كل واحد قد أنهى ما عنده من كلام ومن حجج ولم يبق إلا أن ينتهي هذا الموضوع. أنا لا أقول أن ما سينجم عن موضوع الخليل هو إتفاق، وهو مثلما قال أبو عمار، إتفاق لتنفيذ الإتفاق، يعني ليس إتفاقا جديداً، وبالتالي بقيت القضايا المحورية أساسية.

والنقطة التي تشكل خلافاً جذرياً بعد الخليل: هل ستنفذ إسرائيل إعادة انتشار أخرى في المنطقة ب وج؟ هل ستبدأ في عملية الممر الآمن؟ والممر الآمن هو حقيقة ليس كلمة عابرة، إنه عملية ربط الوحدة الجغرافية بين الضفةالغربية وقطاع غزة، أي أنه حرية الحركة التحرك. وبالتالي هناك قضية الأسرى أيضاً. ما هو معنى وآلية تنفيذ الإتفاق الإنتقالي؟ وما هو معنى أن يبقى هناك معتقلون في السجون الإسرائيلية منهم من هو قبل أوسلو؟ علما أن الإتفاق حول الأسرى والمعتقلين إذا تم تنفيذه لا يبقي في المعتقلات أحد. الآن الإتفاق نص على الإفراج عن الأسيرات جميعهن وعن جميع المرضى وجميع صغار السن وجميع كبار السن وجميع الذين أمضوا ثلثي





المحكومية، هذا كان المفترض أن يتم قبل شهر آيار الماضي بحيث بعد شهر آيار (مع بدء مفاوضات الوضع النهائي) يفرج عمن تبقى من المعتقلين. هذه أيضاً قضية، فبالتالي الصراع الآن في المرحلة الأخيرة. ليس كما قيل حول صياغات كلمات، وأنا أكره الصياغة على الكلمات لأننا نريد المفهوم ، فهذه مرحلة إنتقالية، غداً هذه الكلمة تنسى وغدا تذهب هذه الكلمة ويبقى أين القدم موجودة، أين القدم الإسرائيلية وأين القدس الفلسطينية؟ فبالتالي، هل ستتيح هذه الخطوة خلق جو جديد إلى أن تسير العملية وتندفع كما هو منصوص عليها في الإتفاق. هذه نقطة، والنقطة الأخرى التي أحب أيضاً التوقف عندها هي موضوع المستوطنات.

## قضية الخليل

**الدستور:** قبل المستوطنات نريد التوقف عند الخليل، هل تعتقد أن الحكومة الإسرائيلية الحالية مستعدة، بعد إتفاق الخليل، أن تبدأ بتنفيذ المرحلة الأخرى أن تكمل تنفيذ الإلتزامات التي عليها في المرحلة الإنتقالية! تصوراتك أنت ما هي أهمية إتفاق الخليل في نظرك؟ وما هي أهمية إتفاق الخليل في هذه المرحلة؟ وهل صحيح أنه سيقود لتنفيذ الأجزاء الأخرى المترتبة على إسرائيل في إتفاق أوسلو ٢ أم أنه مجرد إتفاق فرعي.... ومن ثم يتم التفاوض على الأسرى وعلى الممر الآمن وعلى القضايا الأخرى التي ما تزال عالقة؟

**أبو علاء:** أشرنا إلى وحدة الإتفاق، أو تجزئة الإتفاق، وموقفنا الآن يدور وينصب حول الحفاظ على وحدة الإتفاق من خلال ربط قضية الخليل بالقضايا الأخرى المتبقية من هذا الإتفاق، ولذلك نحن طلبنا، وحتى الآن يجري الحديث حول صيغ تعهد إسرائيل بتنفيذ الإتفاق، وخاصة إعادة الإنتشار في المناطق الأخرى والقضايا الأخرى المتفرعة منها وليس فقط بالتعهد الأمريكي، وإنما أيضاً طلب ضمانة أميركية لهذا التعهد. ويبدو أن الأميركان أصبح لديهم الإستعداد ليعطوا هكذا ضمانة، فبالتالي لا أستطيع أن أعطي وعدا نيابة عن الحكومة الإسرائيلية لأنني لا أثق بها مطلقاً، لكن سيظل موقفنا ثابتاً بالحفاظ على وحدة الإتفاق ومراحله وجدوله الزمني وتنسيق جدوله الزمني، والحفاظ أيضاً على القضايا التي اتفق عليها دون تغيير في مفهومها والبدء في مفاوضات الوضع النهائي، لأن فلسفة الإتفاق تقوم على أنه إتفاق إنتقالي يتم تنفيذه ويسير بخط متواز وبالتوازي مع مفاوضات نهائية، بحيث يلتقي كلاهما مع نهاية ٩٨ وبداية ٩٩، وقد أنجز تنفيذ الإتفاق الإنتقالي وأيضاً استكملت المفاوضات النهائية لتصبح هناك إتفاقية السلام اما أن نغوص في موضوع السنوات فأنا اعتقد أننا نعي هذه المسألة بشكل جيد وإن شاء الله لن تحدث.

## المستوطنات

**الدستور:** في الحقيقة لدي أسئلة قد نرجع فيها إلى الوراء قليلاً. أبو علاء، أنت قدت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مرحلة كبيرة وحاسمة الأهمية، والآن وبعد مرور هذه السنوات، أصبحت لدينا القدرة على أن نقيم ما تحقق، وعلى أرضية الإتفاق، بعقل بارد. هذا كان خيار الشعب الفلسطيني الذي لا بديل عنه، لكن موضوع المستوطنات على سبيل المثال هو الآن صراعنا الكبير وأرقنا الدائم. هل تعتقد أنه كان بمقدور المفاوض الفلسطيني أن يصل إلى صيغة تتصل بالمستوطنات غير تلك التي جاءت في أوسلو؟ هل كان المزيد من الثبات في الموقف الفلسطيني، رغم الظروف الصعبة التي لابست، حتى لا نظلم المفاوض أيضا. الظروف الآن ليست ظروف أوسلو وما بعد حرب الخليج الثانية، وكل هذه المعطيات. لكن الآن لو أردنا أن نقيم بمعنى من المعاني في ضوء معرفتنا بالخريطة السياسية الإسرائيلية، ألم يكن بالمقدور الوصول إلى صيغة مختلفة إلى حد ما وأقرب إلى الحق الفلسطيني في موضوع المستوطنات من تلك التي تضمنها إتفاق أوسلو؟ هذا واحد. ثانياً، فيما يتصل بقضية الخليل جرى حديث وغمز ولمز بأن التأجيل الذي أجراه شمعون بيريز تم بالإتفاق مع السلطة ومع الرئيس ياسر عرفات على وجه الخصوص ولأسباب ودوافع انتخابية ولرغبة الفلسطينيين بعودة العمل والحيلولة دون مجيء الليكود إلى السلطة. ورقة أعطيت لبيريز كما قيل حتى يعزز وضعه الإنتخابي، وبالتالي يكمل معنا بعد أن يأتي بحكومة جديدة في إسرائيل! في الحقيقة هذا الموضوع اعتقد أنه بحاجة إلى إجلاء لأن هناك كلام كثير في هذا المعنى.

البند الثالث إتفاق باريس والذي أيضاً قمت بالإشراف على توقيعه مع الجانب الإسرائيلي - الإتفاق الاقتصادي - والآن يفاوض بشأنه، أصبح تعديله مطلبا فلسطينيا بالدرجة الأولى. حبذا لو تم وضعنا في صورة الملابسات التي أفضت إلى التوقيع على إتفاق باريس والحيثيات التي تدفع الآن المفاوض الفلسطيني إلى إعادة النظر في هذا الإتفاق.

**أبو علاء:** لحسن حظي، أو لسوء حظي، أنني كنت في أوسلو ١ وكنت في أوسلو ٢ وكنت في باريس أيضا - الإتفاق الاقتصادي - وكنت في القاهرة في الإتفاقية عندما تعثرت المفاوضات، وخلال كل هذه القضايا الأربعة كان لي إما شرف أو مصيبة المشاركة فيها. وبالنسبة لموضوع المستوطنات، لو كان بالإمكان الوصول إلى صيغة لتفكيك المستوطنات لما كان هناك بالتأكيد تخلف عن ممارسة ذلك، لكن هذا ما تم الوصول إليه. وأنا أعتبر أن ما تم الوصول إليه في شأن المستوطنات ليس سيئاً لكنه سيء إذا كان يقوم على أساس أنه وضع دائم، فتلك





الخيانة، واما إذا كان وضعا مؤقتاً لمرحلة إنتقالية مؤقتة تنتهي بإنتهاء الاستيطان والإحتلال لكل شبر فأنا أعتبره خطوة على الطريق، ولذلك أنا بدأت وقلت أنه إتفاق إنتقالي مؤقت لمرحلة إنتقالية مؤقتة الإحتلال موجود فيها، والذي يقول أن الإحتلال ليس موجوداً فهو مخطيء... الإحتلال موجود وما زال الإحتلال موجوداً في الضفة الغربية وما زلنا نمر على الحواجز الإسرائيلية وهذا هو الإتفاق. نحن لم نحصل على السيادة حتى الآن ولم نحقق الإستقلال، نحن في مرحلة إنتقالية نعبر من خلالها، من خلال أدائنا، ومن خلال مفاوضاتنا إلى ما نريد الصح أو عدمه يتحقق من خلال ما نستطيع أن نشكله أو نكونه ونراكمه من دعم عربي ودعم دولي، نستطيع أن نعبر من خلالها إلى أن نصل إلى ما نطمح إليه.. تحقيق حقوقنا الوطنية، وحقوقنا الوطنية لا يوجد مساس بها على الإطلاق، فبالتالي ما وصلنا إليه في أوسلو حوى المستوطنات بهذا المعيار، أنا أعتقد أنه خطوة جديرة بالإهتمام وخطوة جيدة فقد اتفق على أن تكون قضية المستوطنات من قضايا مفاوضات الوضع النهائي، يتحدد مصيرها في هذه المفاوضات وموقفنا معروف: عدم زيادة حجر واحد على المستوطنات، عدم زيادة بيت واحد، عدم إقامة مستوطنات جديدة، عدم توسيع أو مصادرة أراض. هذا هو المفهوم، ولذلك ورد أنها قضية من قضايا المفاوضات للوضع النهائي، كما القدس، وأنه غير مخول وغير مصرح لأي طرف من الطرفين أن يقوم بأية ممارسات تخل أو تجحف بحق قضايا المفاوضات للوضع النهائي. إذن، بالقانون، بالإتفاق، فإن الطرف الآخر ممنوع من أن يقوم بأية إجراءات بشأن المستوطنات إلى حين أن يتقرر مصيرها في مفاوضات الوضع النهائي، ولذلك عندما قال نتنياهو أن هذه أرض جرداء فإن هذا يشكل قولاً خطيراً جداً، وأضاف إن وقف الإستيطان لم يأت في أوسلو. هذا كذب وتحايل ومراوغة والتفاف على الحقيقة. لا، أوسلو قال أن الإستيطان يعلق ولا يجحف بوضعه، أي لا يزيد ولا ينقص أيضاً حتى يتقرر مصيره في مفاوضات الوضع النهائي، لذلك أنا قلت له أن يافا وحيفا وعكا وصفد وبئر السبع لم ينص إتفاق أوسلو إلى ما يقول أن الفلسطينيين توقفوا عن المطالبة بها، فهنا الجدلية بالفهم المفروض أن يكون واضحا، فبالتالي أن أعتقد أن الصيغة التي وصلت طالما قبلنا بالمرحلة وطالما أن مدريد وعملية السلام التي بنيت على أسس مرحلية، وإذا كنتم تتذكرون فإن كامب ديڤيد أيضاً كان يقوم على مرحلة إنتقالية، وإذا تتذكرون عندما كان يجري الحديث حول مؤتمر دولي أيضاً، فإنه كان بالنسبة للفلسطينيين أيضا هناك قيود. مجمل هذه القضية وصفت قوانين العملية التي نريد لقد قبلنا أن ننخرط فيها بدءاً من مدريد، وانخرطنا فيها بالقبول بمرحلة إنتقالية وبحكم ذاتي إنتقالي. الحكومة الذاتية الإنتقالية المؤقتة.. هذا ما جرى الحديث عليه، بدءا من مدريد ووصولا لأوسلو، وأنا أعتقد أن الصيغة التي وصلنا إليها هي صيغة معقولة، لكن التساهل فيها يعني

السكوت حتى دوليا، والسكوت عن عملية التوسع في الإستيطان أعتبره جريمة. والسكوت الفلسطيني أو عدم وضع الأولوية لهذه القضية، لأنه دون وقف الإستيطان يصبح كل شيء عبث. ما هي الفائدة في النهاية إذا تم الإستمرار بالإستيطان في القدس وحواليها ومحيطها وإغلاق والمستوطنات وتسمينها. إذن لم يبق معنى لهذه العملية، والأفضل أن نقول السلام عليكم. عندها الخليل تصبح غير ذات شأن، ونابلس ورام الله وغزة تصبح غير ذات شأن، وبالتالي فإنني أعتقد أننا الآن نواجه معركة الإستيطان. إنهم يدركون أنه قد فتحت معارك قضايا الوضع النهائي، سواء بالنسبة للقدس أو بالنسبة للإستيطان أو بالنسبة للاجئين.

وبالنسبة لموضوع التأجيل إن كان قد تم بناء على إتفاق بين بيريز وأبو عمار، أنا لا أعرف ذلك، وليس لدي معلومات، ونحن كنا حريصين على تنفيذ الإتفاق في وقته، أما هل هناك إتفاق بين أبو عمار وبيريز حقيقة لا أعرف ولا أعلم ذلك.

بالنسبة لموضوع إتفاق باريس الإقتصادي فقد جاء هو أيضاً في سياق إتفاق إنتقالي مؤقت. إتفاق باريس الإقتصادي إتفاق جيد في إطار إتفاق إنتقالي. أما في إطار إتفاق نهائي، فإتفاق باريس إتفاق سيء جداً، حتى أنه خيانة، كإتفاق إنتقالي مؤقت إتفاق جيد، وليس معقولاً أو مقبولاً، لا، إتفاق جيداً، والحصول على ما هو أكثر من ذلك إستحالة. في إتفاق باريس الإقتصادي نحن حصلنا أولا، ولأول مرة على مكسب الإنفتاح على الخارج، لأول مرة أصبحت هناك قوائم وسلع والمفروض والمطلوب التعديل هو ما نص عليه إتفاق باريس، يعني المفروض الآن أن نعدل إتفاق باريس الاقتصادي وفق ما نص عليه، والذي هو إعادة النظر في القوائم أ، ب وأن يتم تعديلها بعد إعادة الإنتشار من الضفة الغربية، وهذه حتى الآن لم تعدل، أي أنه إذا كانت من السلع الأساسية التي نحن نستطيع إستيرادها بدفتر جمركي فلسطيني وبتعرفة فلسطينية وبمواصفات ومقاييس فلسطينية. النقطة الثانية تجربة الإغلاق التي فرضت أنه لا بد أن تكون هناك المعابر التجارية في رفح وعلى جسر الملك حسين.. هذه أيضاً من المفروض أن تكون موجودة، وهذه حتى الآن لم تنشأ، فبالتالي هناك قضايا كثيرة جدا لم يتم تنفيذها من إتفاق باريس الاقتصادي، سواء نتيجة للسياسة الإسرائيلية التي تماطل في عدم تنفيذه أو أحياناً ينبع التقصير منا نحن، من جانبنا، وعدم متابعته من جانبنا، فبالتالي بقيت قضايا كثيرة لم تتابع وهناك قضايا لم تعدل في القوائم يجب أن تعدل، لكن إتفاق باريس أحضر سلطة للنقد، وهي بنك مركزي كامل يتمتع بالصلاحيات ما عدا إصدار النقد... أحضر تجارة خارجية.. أحضر ضريبة وجمركا والخ.. وخلق نواة كيانية اقتصادية مستقلة، فبالتالي لا هو إتفاق يبنى عليه ولكنه إتفاق لا يشكل نهاية المطاف ولا قمة الطموح على الإطلاق.. طموحنا أن نمتلك حقنا وقرارنا الاقتصادي كاملا





وأن يكون لنا.

## التفاوض ليس على السيادة والإستقلال

**الدستور:** نكرر الشكر للأخ أبو علاء على مجيئه للدستور في هذا الحوار الذي نأمل أن يكون شاملاً ومتكاملاً يعطي الأجوبة الشافية للناس. الأسئلة كثيرة ومتنوعة في المجال السياسي، وفي الواقع، وحول دور المجلس التشريعي الفلسطيني وحول الديموقراطية الفلسطينية وحول الآفاق السياسية لمجمل القضايا الفلسطينية كلنا سنتوقف عند بعض القضايا التي طرحت حقيقة وباختصار شديد جداً.

السؤال الكبير والأساسي الذي نريد أن نوجهه للأخ أبو علاء بعد خمس سنوات من المفاوضات السياسية في إطار العملية السياسية الشاملة، وبعد أكثر من ثلاث سنوات على أوسلو، وفي ضوء ما نشهده وما نتابعه على الأرض الفلسطينية من أحداث وتطورات يومية. ألا تعتقد أننا كفلسطينيين قد ارتكبنا خطأً استراتيجيا بالتفاوض من حيث تبني مبدأ التفاوض على الأرض والحقوق المغتصبة، وخاصة فيما يتعلق بالسيادة، فهذه أرض وحقوق مغتصبة أيضاً ولا يجوز التفاوض عليها، وإنما كان المطلوب أن يكون هناك موقف فلسطيني عربي لإجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بهذا الخصوص، هذا أولاً.

في موضوع الخليل، حقيقة منذ حوالي اسبوعين ولحسن حظي أنني أتقن اللغة العبرية وأتابع النشرات والتقارير العبرية في الإذاعة والتلفزيون والصحف، وأكثر من مرة سمعت يوسي بيلين يشير إلى تأجيل إعادة الإنتشار في الخليل، ومنذ حوالي إسبوعين قال بوضوح ان عملية التأجيل تمت بالتفاهم مع السلطة الفلسطينية، ولم يحصل إن ردت السلطة الفلسطينية على هذا الموقف لبيلين، وهذه مسألة خطيرة طبعاً.

في موضوع المستوطنات اليهودية في ظل حكم حزب العمل. ألم يكن من المفترض أن أوسلو يجمد الإستيطان اليهودي كما هو قائم ولا يجوز إجراء أي تغيير على هذا الوقع الإستيطاني، لكن في ظل حكم العمل، وخلال عملية المفاوضات، تبين من خلال تقارير منظمة بتسليم الإسرائيلية وحركة السلام الآن... إلخ، إن عدد المستوطنين اليهود قد زاد حوالي ٤٠ بالمائة في الأراضي المحتلة في ظل عملية المفاوضات، كما تمت مصادرة ما لا يقل عن ١٧٥ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى إلتهام عشرات الآلاف من الدونمات الفلسطينية تحت عنوان ما يسمى بالطرق الإلتفافية التي أجازها إتفاق طابا، ولم يحصل أي نفي فلسطيني في موضوع الطرق الإلتفافية.

فحقيقة ما هي تصوراتك لموضوع المستوطنات اليهودية في إطار التسوية الدائمة، وهي الصراع الدائم والأخطر للفلسطينيين. فإذا بقيت المستوطنات، فمعنى ذلك أن لا سيادة ولا دولة للفلسطينيين، فكيف يمكن خلع واجتثاث هذه المستوطنات وما هي تصوراتك ومدى الإستعداد الإسرائيلي بالمقابل. الطرف الإسرائيلي أساسي جداً على الطاولة.

في موضوع القطاع، فإن موضوع المستوطنات في القطاع كان واضحاً ومعروفاً تماما، فالحكومات الإسرائيلية وبغض النظر عن تكويناتها سواء عملية أو ليكودية، كانت مع التخلص من قطاع غزة، من مستنقع قطاع غزة، وتسليمه للمصريين أو للأردنيين أو للفلسطينيين، وهذه أفكار ومقترحات طرحت خلال الإنتفاضة الفلسطينية. فبالتالي، ألا تعتقد أنه كان بإمكان الفلسطينيين خلال عملية المفاوضات فعلاً الحصول على القطاع دون وجود أي مستوطن يهودي في هذه المنطقة فيما لو كان الموقف الفلسطيني مختلفاً عما كان؟

أبو علاء: شكراً. أولاً في مبدأ التفاوض، فإن كل صراع ينتهي بالتفاوض، وهذا صراع طويل، ونحن لا نتفاوض على الحقوق المغتصبة أو على السيادة أو على الإستقلال.. نحن نتفاوض على إنهاء الإحتلال، هذا ما نتفاوض عليه، وإسرائيل دخلت لكي تتفاوض على إنهاء الإحتلال. لم تقل إسرائيل إطلاقاً نحن نريد أن نعطي شرعية للإحتلال. مبدأ التفاوض القائم هو مبدأ فلسطيني يسترد حقوقه، وإسرائيلي ينهي إحتلاله، هذا هو التفاوض الذي أنا أفهمه، وبغير ذلك لا افهم شيئاً، ومن هنا أنا لا أقول إننا نتفاوض على سيادتها وإستقلالنا، فهذه تأتي بقرار من شعبنا وسيأتي في النهاية تقرير المصير. سنقرر، لكننا نقرره حينما ينتهي الإحتلال ونمتلك قرارنا، وهذه هي المسائل التي تدور العملية التفاوضية من أجلها. يجوز أنهم يضخمون الأمور مثلما قلنا للمخاوف الأمنية التي يتحدثون عنها عندما يقررون أنهم لديهم مخاوف أمنية، ويبالغون في ذلك.

بالنسبة لعملية تأجيل الإنتشار، والحديث عن أنها تمت بالتفاهم. اعتقد أننا أجبنا عن ذلك سابقاً، وسواء قالها بيلين أم قالها غيره أو قالتها الصحف أنا أعتبر أنه أولاً ليست لدي معلومات إطلاقاً.. نحن كنا دائما نطالب بتنفيذ الإتفاق ضمن جدوله الزمني. الأخ أبو عمار دائما يؤكد على الجدول الزمني في إعادة الإنتشار والإنسحاب.. إلخ. وحسب الإتفاق، وعدم المس بالإتفاق، وهذه بإستمرار قضية كان الأخ أبو عمار يقولها ويؤكد عليها، وجميعنا مفاوضين ومسؤولين، جميعاً نؤكد هذه الحقيقة، وإذا قالها يوسي بيلين فذلك شأنه، وليس كل ما قال أحد شيئاً نقوم بالرد عليه، خاصة وأن يوسي بيلين الآن خارج السلطة وليس في السلطة.

بالنسبة لموضوع تجميد الإستيطان، فقد تحدثنا عنه، ونحن فهمنا أن يكون الإستيطان قضية





من قضايا الوضع النهائي، وأن ينص كل من إتفاق أوسلو ١ وإتفاق ما سمي أوسلو ٢ الذي هو الإتفاق الإنتقالي المؤقت على أنه لا يجوز لأي طرف أن يقوم بأية أعمال تجحف أو تغير من قضايا مفاوضات الوضع النهائي. وهذه القضية تحمل نصا واضحاً وكافيا، وتعني بما تعنيه تجميد الإستيطان. لكن إسرائيل تنتهك، نعم تنتهك. إسرائيل تمارس على خلاف الإتفاق، فقد قامت حكومة العمل بذلك وتقوم حكومة الليكود بذلك.. نعم، وهنا مخاوفي من الحكومة الإسرائيلية الجديدة في موضوع الإستيطان. دعنا نتذكر إتفاقية كامب ديفيد. فقد جاء الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧م، وكان كل ما هو موجود في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتجاوز عشرين مستوطنات في خلال حكم الليكود لعشرات السنين في أواسط الثمانينات، وما بعد قليلاً أصبح عدد المستوطنات ١٦٨ مستوطنة.. يعني بذروا ما يزيد عن حوالي ١٤٨ مستوطنة تقريباً في عقد من الزمن. هنا المخاوف الحقيقية، وهنا أهمية أن تكون قضية المستوطنات ومخاطرها أولوية، وأن تكون عربيا أيضا، وأن تكون دوليا، وبالتالي نريد الجميع أن يقف معنا في معركة المستوطنات. معركة المستوطنات هي المعركة الحقيقية لأن إسرائيل تريد الأرض وتريد السلام، ولا يجوز ابتلاع الأرض من خلال الإستيطان.

وهناك سؤال حول ما هو التصور في الوضع النهائي لا يوجد لدينا تصور، ولا يوجد أي تكتيك، ولا مناورة، ولا بدائل. المستوطنات هي عمل عدواني يجب أن يزول وينتهي هذه بديهية التفاوض وثوابت الموقف الفلسطيني، وهذه لا يجري عليها تغيير وليس فيها تكتيك ومناورة.. هذه مستوطنة مقامة على أرض فلسطينية مصادرة بالقوة وبالإحتلال ولا يمكن أن تأخذ شرعية إطلاقاً، وأي موقف غير ذلك هو موقف فبالتالي الموقف من الإستيطان في الوضع النهائي موقف ثابت ومعروف.

مرة ثانية، بالنسبة لموضوع قطاع غزة، لم يكن بالإمكان ولو أرادت إسرائيل أن تنسحب من قطاع غزة ما كان أحد ضارباً على يدها وقائلاً لها ذلك هذا غير ممكن. لا.. إسرائيل كانت متمسكة بقطاع غزة، وكانت تريد قطاع غزة، ولكنها كانت ترميه كورقة، ورقة ابتزاز ومساومة. أما ما وصلنا إليه بالنسبة لقطاع غزة فهو أقصى ما تم الوصول إليه كإتفاق إنتقالي مؤقت، وارجو أن نضع دائماً تحت هذا خطين (إتفاق إنتقالي مؤقت لمرحلة إنتقالية مؤقتة)، لم يبق لها سوى عامين ٩٧ و٩٨ على إنهاء هذه المرحلة. يلتزمون، أو لا يلتزمون، ليس لدي ضمانة. وليس لدي معرفة لكل ما يدور في العقل الإسرائيلي. لكن هذه أصبحت إضافات دولية شهدت عليها أميركا، وروسيا وأوروبا، وشهد عليها جلالة الملك الحسين، وشهد عليها الرئيس مبارك. فبالتالي، هي إتفاقات دولية ولم تعد إتفاقات ثنائية.

في موضوع الطرق الإلتفافية، كنت مسؤول مفاوضات أوسلو ٢، الذي هو إتفاق طابا، وكنت أيضاً رئيس لجنة التوجيه التي تتابع تنفيذ هذا الإتفاق، وفي كل الحالات كنت دائماً أقول الطرق الإلتفافية جزء من المستوطنات.. ولا يجوز ولا يمكن التعامل معها بغير ذلك لأنها إعتداء على الأرض، وإقامة طرقات هي ليست في برنامجنا وخطتنا ولا تهدف إلى خدمة مدننا وقرانا. وهي تهدف لخدمة المستوطنين أو تشقيق الأرض، وبالتالي الطرق الإلتفافية هي جزء من المستوطنات، وهذا هو الموقف الفلسطيني بالنسبة لها، ولا يوجد أي نص أو حديث حول إنجازات الطرق الإلتفافية مطلقاً.

## صراع الإرادات

**الدستور**: يبدو حقيقة أن مسألة الخليل كانت تمثل شيئاً بالنسبة للمرحلة الإنتقالية، ومن خلالها تبين بوضوح أن نتنياهو مستمر في برنامجه الإنتخابي الذي طرحه والذي يشكل تعارضاً كاملاً مع كل إتفاقات السلام الموقعة ليس من الجانب الفلسطيني فحسب بل ايضاً على المسارات العربية الأخرى، كما نرى في هذا البرنامج. فيما يتعلق بقضية اللاجئين أيضاً مواقفهم معروفة، إذن فنحن كنا قد بددنا كل هذا الوقت في مفاوضات الخليل، التي شكلت الجزء الأخير من المرحلة النهائية، كيف نستطيع أن ننظر إلى المستقبل في مفاوضات المرحلة النهائية في ظل صعوبة هذا البرنامج؟

كيف يمكن مواجهة السياسة الإسرائيلية في مفاوضات المرحلة النهائية؟ كيف يمكن توظيف المعارضة في إسرائيل لصالح عملية السلام ولخدمة الإتفاقات؟ كيف يمكن كسب المزيد من التأييد العربي وتعظيمه، التأييد العالمي وتعظيمه كسب الولايات المتحدة كطرف فاعل في عملية السلام؟ هل تتصور أنه بالإمكان من خلال حشد هذا التأييد أن تعبر مفاوضات المرحلة النهائية إلى الحل الذي نسعى إليه في قضيتنا المشتركة؟

**أبو علاء**: سؤال مهم حقيقة، ويتهيأ لي أنه يدور حوله صراع الإرادات الآن، يعني إسرائيل تريد أن تقول: أنا أفاوض على الخليل وفقط من كل المعركة. ونحن نريد أن نستعيد حقوقنا من خلال ما تم الإتفاق عليه، ومثل ما قلنا فإن الإتفاق يشكل وحدة واحدة. والمطلوب ليس فقط مفاوضات الوضع النهائي، لكن بالتوازي تنفيذ الإتفاق الإنتقالي، لأنه قد يقفز من إنتقالي إلى النهائي ليقول: الإنتقالي هو دائم والنهائي تعال لنحك في قضايا، بدل أن نحكي في قضية ككل، نحكي في قضايا. نرى ما هي الصيغة التي نصلها بشأن القدس، وما هي الصيغة المتعلقة بالمستوطنات؟ واللاجئون ما هي الصيغة؟ ليتوطنوا ويهاجروا أو إلى آخره، وننهي هذا الصراع





والملف. وماذا نعطيكم لتشكلوا حكومة، قد يقول ذلك لكن الذي نقوله ونريده هو وحدة الإتفاق الإنتقالي والبدء في مفاوضات الوضع النهائي لأن القضيتين الإثنتين متكاملتان، وهذه بلا شك تحتاج إلى دعم، وأثبتت المعركة التفاوضية الأخيرة أنه يوجد موقف عربي حازم، مثل الموقف الذي وقفه الملك حسين والحكومة الأردنية، والموقف الذي وقفته مصر.. فهو موقف كان حقيقة متميزاً، والموقف الذي أعلنت عنه الدول العربية التي أقامت علاقة مع إسرائيل، وتجميد هذه العلاقة، تونس والمغرب وقطر وعُمان.. إلخ، ثم المواقف التي صدرت عن دول مجلس التعاون الخليجي. أنا أعتبر أن مجمل هذه المواقف على الصعيد العربي كان مؤثراً وله أثره الهام جدا، هذه نقطة.

النقطة الثانية الموقف الأوروبي المتميز والمستجد تماماً، والذي بلغ أقصى درجاته في زيارة الرئيس شيراك للمنطقة وفي الكلام الذي صدر منه، حتى الشكل الذي أعطاه للزيارة عندنا في الداخل، إذ انطوى شكل الزيارة على معانٍ سياسية كبيرة. فأن يأتي أولاً إلى القدس دون أي مرافقة إسرائيلية، هذا أعتقد أنه شيء له معان سياسية، هذه واحدة، اثنان أن يأتي إلى رام الله كضفة غربية أيضاً هذا شيء له معنى سياسي، وليأتِ إلى رام الله في الضفة الغربية للإلتقاء بالمجلس التشريعي والرئيس ياسر عرفات هذا أيضاً شيء له معنى سياسي.

القضية الثالثة أن يأتي إلى المجلس التشريعي ويخطب فيه أيضاً شيء له معنى سياسي لليوم وللغد، وأن يذهب بعد ذلك إلى غزة من أجل أن يلتقي بالرئيس عرفات مرة أخرى شيء له معنى سياسي. وتواصلت هذه المواقف إذ بعدها جاء رئيس البرلمان الأوروبي أيضاً وزارنا في المجلس التشريعي وألقى خطاباً وقال كلاماً مهماً أيضاً، وبالتالي أعطى دعماً لموقف الرئيس شيراك، كذلك رئيس المفوضية الأوروبية عندما أرسل لي رسالة قال فيها أن من أولويات زياراتي للمنطقة ستكون زيارتكم وزيارة المجلس.. إلخ.

وبالتالي، فإن مجمل الموقف الأوروبي وصلابة الموقف الأوروبي الذي عرفناه ورأيناه، كان في غاية الصلابة، وهذا له تأثيره وأهميته. ومعنى ذلك أن أوروبا تريد ونحن نريد أن تلعب دوراً لأن لها مصالح والمنطقة جارة لها، هذه نقطة، والنقطة الثانية أنه يوجد موقف أميركي أيضا لا يمكن إلا أن يكون مع العملية، لماذا؟ لأن هذه العملية أصبحت جزءاً من السياسة الخارجية الأميركية لا تستطيع إسقاطها من حسابها، ولا تستطيع التراجع عنها، وأصبحت جزءاً من السياسة الخارجية للرئيس كلينتون، كما كانت أيضاً جزءاً من سياسة بوش، فبالتالي أصبحت جزءاً من السياسة الخارجية الأميركية ولا يمكن التراجع عنها، طبعاً كيف نستطيع كسب دعمهم؟ وعندما سئل الرئيس كلينتون حول المستوطنات. وأنت تعلم بأن الموقف الأميركي

تراجع بشأن المستوطنات كان يقول أنها عمل غير شرعي وغير قانوني ثم اصبح يقول أنها عقبة في طريق السلام، ثم قال عامل تعقيد، لكن عندما سئل الرئيس كلينتون هل المستوطنات عقبة قال: قطعاً إنها عقبة في طريق السلام، أنا أعتبر هذا التحوُّل في الموقف الأميركي قضية مهمة، هذه نقطة، النقطة الثانية: إن المشاركة الأميركية في المفاوضات أيضاً هي عامل مستجد، لأنها تريد أن تدفع بهذه المفاوضات، فبالتالي نحن بحاجة للحفاظ على هذا الدعم للموقف الفلسطيني، بحاجة للموقف العربي كله وتحديداً موقف الأردن وموقف مصر، بحاجة إلى الموقف الدولي واستمرار التأكيد عليه، أوروبا واليابان والصين والولايات المتحدة وروسيا.. إلخ، ونحن بحاجة أيضاً إلى أن نعمل وسوية وأكثر من يستطيع أن يعمل في هذا المجال الفلسطينيون، الأردن، ومصر. على الرأي العام الإسرائيلي، لأن الرأي العام الإسرائيلي الآن منقسم خمسين مع وخمسين ضد، إذا جاز هذا المصطلح، أي أن هناك خمسين بالمئة مع العملية وخمسين بالمئة متشككين. وبالتالي، كلما استطاعت الأطراف العربية الثلاثة هذه، فلسطين، الأردن ومصر أن تعمل أيضاً على الرأي العام الإسرائيلي كلما كان ذلك مفيدا باتجاه هذه العملية، والمطلوب كما ذكرت هو فعلاً الإستمرار في تنفيذ إتفاق إنتقالي بالتوازي مع بداية مفاوضات وضع نهائي إلى أن تعمل الإثنتان في نقطة واحدة.

## حول علنية وسرية المفاوضات

**الدستور:** أريد أن اسأل حول المفاوضات غير العلنية، واضح أن مسار أوسلو سار بمحاذاة التفاوض الذي جرى في واشنطن، وهو الذي حققه الإنجاز الملموس بين الطرفين في إعلان المبادىء، وأيضاً الإتفاق المرحلي سار بموازاة مفاوضات علنية في طابا والقاهرة، ولكن جرت مفاوضات غير علنية لمدة سبعة شهور في إيطاليا، والحقيقة أن الناس الآن لا تعلم عن هذه المفاوضات، الناس تعلم عن المفاوضات السرية في أوسلو، لكن الحقيقة أنها لا تعلم أنه جرت مفاوضات سرية لمدة سبعة شهور تحديداً في إيطاليا وفي غيرها من أجل التوصل إلى الإتفاق النهائي.

السؤال حقيقة من شقين:

١ - هل يمكن إعطاؤنا لمحة عن هذه المفاوضات غير العلنية التي جرت في إيطاليا وغيرها؟

٢ - لماذا لا يكون هنالك الآن مفاوضات حول المرحلة النهائية غير علنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، هل هنالك مفاوضات غير علنية؟ هل هنالك جس نبض في هذا الإتجاه؟

**أبو علاء:** طبعاً مفاوضات أوسلو معروفة، تاريخها وكيف حدثت وسريتها.. إلخ، واعتبر





أن أحد مفاتيح نجاح هذه المفاوضات أنها قد أحيطت بالكتمان، ولو تم تتبع هذه المفاوضات إعلامياً لانتهت مبكراً ولم يحصل شيء. مفاوضات أوسلو ٢ «الإتفاق الإنتقالي المؤقت»، وهي مفاوضات مهمة كانت تسير في شقين، كان هناك تفاوض على الإنتخابات وكان يقوده أخي د.صائب عريقات، وهذا أعتقد أنه استغرق حوالي سنة، وبدأت هناك مفاوضات وكانت محاطة بإطار ضيق حول موضوع تصميم للإتفاق الإنتقالي، كيف تكون هيكليته، بنيته، فلسفته، محاوره، موضوعاته، المفهوم الخاص، ما هو هذا المفهوم؟ وهذه استغرقت فترة غير قليلة. وهذه كان الأخ أبو عمار مطلعاً عليها، وكنتُ فيها ومعي حسن عصفور والدكتور حسن أبو لبدة، وكان الجانب الإسرائيلي يضم أوري سافير، يوريد سنجر، وعوزي دايان، وليس هناك داع لنعود كيف بدأت هذه المفاوضات، لكنها بدأت بمفهومين مختلفين تماماً، كان الإسرائيلي، يريد أن يعطي خريطة يصمم لها مفهوماً وكنا نريد مفهوماً نصمم له خريطة، ولذلك اصطدمنا، ولذلك استغرقت هذه المدة الطويلة جدا، وكان فيها تركيز على قضية الملحق الأمني والملحق المدني.. الخ، وشكلت فلسفة هذه المسألة هذه نقطة والنقطة الثانية تمثلت في السؤال: هل إعادة الإنتشار خروج وعودة أم هي خروج بلا رجعة وهي إنهاء للإحتلال، يعني كانت هناك معركة مفاهيم. هل هذا الإتفاق ينتهي بمعاهدة سلام تضع مصالحة تاريخية أم ينتهي بصيغة أن ما يجري على الإنتقالي ينطبق على الوضع بشكله النهائي، مجمل هذه المشاكل والمسائل هي التي أخذت هذا الوقت من الحوار والذي استمر في سلسلة من الإجتماعات الطويلة والمعقدة والصعبة حقيقة، كانت جرت في إيطاليا سلسلة من اللقاءات وكانت تأتينا طائرة خاصة ايطالية تنقلنا إلى هناك يومين وثلاثة ونعود، وكانت أيضاً لقاءات عندنا، وكانت لقاءات عندهم هناك، إلى أن وصلنا إلى هيكلية عامة للإتفاق. عندما وصلنا إلى الهيكلية العامة للإتفاق طلبنا من الذين يفاوضون على الإنتخابات أن يعلنوا ما يجري على الإتفاق الكلي، ولذلك كان الإعلام والكاميرات تطاردهم، وكانت المفاوضات الكلية التي تجري على الإتفاق الإنتقالي المؤقت. ثم طلبنا الأخ صائب والتحق بنا في المراحل الأخيرة مع ملف الإنتخابات، وكانت القضايا المختلف عليها حسمت أيضاً في طابا، وشكل الإتفاق أيضاً قد تكون هذه هي المرة الأولى التي نتحدث فيها حول هذا الموضوع. وأعتقد أيضاً أنه لو وضعت هذه المفاوضات تحت المجهر، فإنه ربما لم تكن ستقدر على الوصول إلى ما وصلت إليه، إذ سوف يصبح الكل يفاوض، ولا يكون المفاوض مفاوضاً، والكل يقرر وليس صاحب القرار فقط، هذه نقطة، النقطة الثانية أنه حينما نأتي إلى مفاوضات الوضع النهائي، فأنا أعتقد أن الصيغة تختلف تماماً، وهذه هي المفاوضات التي يستحيل أن يتم التفاوض عليها بالسر، لأن قضاياها معروفة ومحددة، فلسفتها معروفة ومحددة.

هنا دخلنا الآن إلى الموضوع الجدي، هذا هو حل القضية الفلسطينية من كل جوانبها، هذا موضوع اللاجئين ولا اجتهاد في مورد النص، هذا موضوع الإستيطان ولا اجتهاد في موارد النص، كذلك موضوع القدس ولا اجتهاد في مورد النص أيضا. كل ذلك ثوابت هذا موضوع السيادة والإستقلال وإنهاء الإحتلال وقيام دولة.. وغير ذلك، هذه القضايا نرجو أن تبدأ قريباً. أولاً فريق المفاوضات يجب ان يكون معبراً عن وحدة شعبنا. ثانياً: مرجعية المفاوضات من المفترض أن تكون معبرة أيضاً عن وحدة شعبنا وتكافله، ومساندته للعملية التفاوضية الساخنة التي ستبدأ حول الوضع النهائي، لأن هذه هي المفاوضات التي ستضع الحل للقضية الفلسطينية من كل جوانبها، والقضية الفلسطينية أنا برأيي لا تحل إلا بالثلاثية التي طرحت منذ السبعينات، ونحن نقول ثلاثية الحل الفلسطيني العودة وتقرير المصير والدولة. هذه هي الأسس وليس هناك غير ذلك، وبالتالي كيف تحل هذه القضايا هذه تحتاج إلى وحدة وطنية، تحتاج موقفاً عربياً مساندا، تطلب توسيع قاعدة من الموقف الدولي وتحتاج إلى عمل أيضاً على صعيد الوضع الإسرائيلي لإنضاجه في تقبل التسوية، لأن الوضع الإسرائيلي حتى الآن قد يتقبل تسوية مع مصر وقد يتقبل تسوية مع الأردن وتسوية ربما مع سوريا ومع لبنان، لكن من الصعب عليه أن يتقبل التسوية بما يطلقون عليه هم الآلام التي سيحدثها في الجسد الإسرائيلي الذي سوف ينجم عن التسوية في المسار الفلسطيني، لأنهم يقولون ماذا أعطينا للأردنيين، ماذا أعطينا للمصريين، ليس مهما علينا، لكن بالنسبة للفلسطيني يجب أن نعطي - بما يسمونه كذبا - أرض إسرائيل، بينما نؤكد من طرفنا على حقيقة أن هذه الأرض هي أرض فلسطين وهذا ما سيجري عليها، وبالتالي، من هنا، نريد أن تجري مفاوضات وتجد كل الدعم الفلسطيني. ومن هنا أهمية الحوار الوطني من أجل هذه القضايا، الآن وليس غداً.

### التفاؤل والتشاؤم

**الدستور:** هل أنت متفائل أم متشائم فيما يتعلق بحكومة نتنياهو؟

**ثانياً:** هل تتوقع أن الدولة الفلسطينية قادمة.. وقريباً؟

**ثالثاً:** على خلفية كل ما تعرفه من خلال معاملتنا وتعاملنا مع حكومة نتنياهو ومواقفها وانتهاكاتها، هل تعتقد أن الأوضاع في الأراضي المحتلة تسير باتجاه الإتفاق والحل الشامل مع حكومة نتنياهو أم أنها تسير باتجاه المواجهة الشاملة.. ربما سنة أو سنتين أو ثلاث، أو ستتجمد هذه الأوضاع خلال فترة حكم نتنياهو. ما هي توقعاتك؟

**أبو علاء:** متفائل أو غير متفائل، قضايا نسبية حقيقة، لكن أنا لا اثق بهذه الحكومة ولا أثق





بنواياها، ومن هنا فإن أي حكم يصدر بشأنها يجب أن يظل فيه احتياط كبير من المصداقية بالقول، وبالتالي، فإن التجربة التي مرت حتى الآن هي تجربة سيئة تماماً. هذه الفترة كنا نركض ونحن واقفين، كنا نفاوض على لا مفاوضات، ونركض واقفين، وفي النهاية جئنا نقول أنهينا المشوار، ونحن أين نحن؟ في محلنا، وهم كذلك يركضون في المربع نفسه وهم واقفون ويقولون لقد اتفقنا ونحن في محلنا، وبالتالي كان هناك إضاعة فرص، لذا اعفني أن أقول أنا متفائل أم متشائم. أنا لا أثق بهم، وليس معنى ذلك أنني كنت أثق بالذين قبلهم، لكن الذين قبلهم لديهم اهتمام بتنفيذ الإتفاق وقعوا، وهذا الفرق، لكن لا أثق بهم، وليست عندهم قناعة بالإتفاق.

النقطة الثانية، الدولة قادمة أم لا. أنا واثق تماماً إنها قادمة، وأنا أعتبر أن بنيان الدولة وهيكليتها يتشكلان كل يوم، حتى في ظل الإحتلال، حتى في ظل قمع الإحتلال، حتى في ظل أخطائنا أيضا، ونحن نخطيء، ولكن هياكل الدولة تبنى، هياكل الدولة أرض تسترد، أناس تلتف، مؤسسات تبنى، فبالتالي هذه المسألة لا شك عندي فيها إطلاقاً. الآن بناء المؤسسات على الأرض هو أكبر دافع في عملية هذه التراكمات، انتصارات صغيرة، صغيرة وفي النهاية هي التي تشكل آلام، وهناك صعوبات، وتعقيدات لا حصر لها.

نحن حقيقة لا نطلب، وليس مبالغاً في طلبنا، ولا توجد لدينا مزايدة، نحن نطلب إتفاقا وصلنا إليه، إتفاق لم يشكل طموحنا ومع ذلك قبلنا به، إتفاق وصلنا إليه ويجب أن ينفذ... أنت لاحظ المعارك كلها على تنفيذ هذا الإتفاق، أحيانا يهاجم من بعض الإخوان، فهل هذا الإتفاق ينفذ؟ إذا نفذ هذا الإتفاق، فإن شعبنا سيعطي دعمه لهذا الإتفاق وللعملية، لكن المشكلة تكمن إذا تعطل تنفيذ هذا الإتفاق، افرض أنه حتى إذا جرت عملية انتشار في الخليل، وبعد ذلك أدار نتنياهو ظهره، والسلام عليكم، وتعالوا يا عالم نحن أعطينا الفلسطينيين، وماذا يريد. تعرف المنطق الإسرائيلي والآلة الإعلامية التي قد يحركونها، فبالتالي، إذا قال نحن أعطيناهم... ها هي الخليل، إذن انتهى الوضع ووقف هنا.. ومقابلها أوضاع اقتصادية لا نريد أن نحكي عنها، من أسوأ ما يمكن أن يتوقعه عقل. إذا حصل ذلك فبالتالي لا مجال إلا الإنفجار والمواجهة، حتى بعد الخليل، وربما إذا لم تسر العملية بشكل صحيح بعد الخليل، سيكون الإنفجار أكثر مما هو متوقع وأكثر مما هو قبل الخليل، ومن هنا الحذر.. يجب أن لا تكون هذه المسألة نهاية المطاف، ويمكن أن تشكل انفجاراً بحد ذاتها.

### دور المؤسسات الفلسطينية

**الدستور:** حبذا لو الأخ أبو علاء يحدثنا عن دور المؤسسة في المرحلة القادمة، أي المؤسسة

الفلسطينية بما فيها المجلس التشريعي، بمعنى أنه متوقع بعد قضية الخليل أن يحدث تنفيس في الوضع الفلسطيني والعربي والدولي، فقد يقول نتنياهو لقد قدمت خطوة وهذا دليل حسن نية، ولذلك يمكن أن يمد في المفاوضات الأخرى، مثلاً حول الممر الآمن وحول المواضيع الأخرى سنة أو ستة أشهر، إلى أن يبقى «يمطمط» فيها إلى نهاية الأربع سنوات من حكمه أو الثلاث سنوات ونصف، فما هو دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة وضع مثل هذا؟ ثانياً: هل توجد استراتيجية فلسطينية للتعامل مع الوضع الإسرائيلي، يعني سمعنا من الأخ أبو علاء أكثر من مرة في هذه الجلسة أنه لا فرق بين العمل والليكود، وأنه لا يثق بالجهتين هل هذه استراتيجية؟ أنا أرى أن هناك فرقاً بين العمل والليكود، ولو بقي العمل لكان نفذ منذ زمن قصة الخليل وانتقلنا إلى المرحلة الأخرى، يوجد فرق وبدليل ان المعارضين لعملية السلام هم الذين كانوا وراء مجيء الليكود، وبالتالي توقفت العملية السلمية، فهل توجد استراتيجية فلسطينية بالفعل للتعامل مع المعارضة الإسرائيلية وتشجيعها لتغيير الوضع الحكومي، لأنه واضح تماماً أن الوضع الحكومي هو الذي يتحكم بالعملية السلمية في إسرائيل. في إسرائيل لا نتعامل مع حكومة بلون واحد، نحن نتعامل مع حكومة رفضت إتفاق أوسلو، هي الحكومة الحالية، وبالتالي هناك فرق بين العمل والليكود، فهل توجد فعلاً استراتيجية فلسطينية للتعامل مع المعارضة أم أننا نريد الإختباء وراء المقولة أننا نتفاوض مع حكومة إسرائيل التي تمثل الشعب الإسرائيلي.

سؤال آخر: أحب أن أضيفه: على أثر العمليات الإستشهادية الموجهة التي نفذتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، حصل إنقلاب سياسي في إسرائيل. هذا الإنقلاب السياسي الذي حصل في إسرائيل له عناوين ثلاثة:

أولاً: صعود نتنياهو رئيساً للحكومة.

ثانياً: ائتلاف حكومي يميني.

ثالثاً: أكثرية يمينية في الكنيست ٦٨ مقعداً.

هذا الإنقلاب السياسي الذي حصل في إسرائيل، هل هناك في مقابله انقلاب سياسي في الجانب الفلسطيني يكون بمستوى هذا التطور الذي حدث على الجانب الإسرائيلي.

أبو علاء: أولاً حول مماطلة إسرائيل.. لقد قلنا أن إمكانياتها قائمة، وأن إسرائيل تماطل وستماطل، وهذا واضح من النقطة الأولى التي كانت منتهية وهي الخليل. والعالم كله أصبحت لديه أهم القضايا الخليل، الكل أصبح يعرف الخليل ويريد أن يتعرف على كل الخلايلة، وعلى شارع الشهداء وكأن القضية أصبحت قضية شارع وقضية بندقية أو أصغر أو مسدس، القضية أكبر من ذلك بكثير، وهذه كلها في إطار المماطلة، فبالتالي، أنا توقعت أن المماطلة سوف تستمر:





أولاً ما هو دور المؤسسات، المؤسسات بلا شك دورها محدد ومعروف في التفويض الخاص بها. المجلس التشريعي يتعامل مع كل القضايا الناشئة والمستجدة والطارئة التي تتعلق بالوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه حدوده، وهو يقوم بهذا الدور سواء على صعيد أداء السلطة التنفيذية، أو إصدار قوانين، أو متابعة القضية السياسية. ومتابعة القضية السياسية ليس لإقرارها وإنما لمواكبتها، لأن إقرار هذه الإتفاقات يجب ان يتم من خلال مؤسسات المنظمة، يعني المجلس التشريعي. ولا نريد ولا يراد إطلاقاً للمجلس التشريعي أن يأخذ دور المجلس الوطني الفلسطيني في هذه القضية، لأن المجلس الوطني الفلسطيني هو الهيئة المسؤولة عن إقرار القضايا السياسية والإستراتيجية الفلسطينية وهو واضع البرنامج السياسي الفلسطيني الذي يجب على كل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، من السلطات التنفيذية إلى السلطات تشريعية، تنفيذ هذه السياسة والتمسك بهذه الإستراتيجية وعدم الخروج عنها، هذه هي الضوابط، وبالتالي دور المجلس هو في هذه القضية، لذلك فنحن لدينا لجنة سياسية تستمع للمفاوضات وتناقش، تبدي رأيها، تواجه أية انتهاكات تجري على الأرض، مثل عمليات الإستيطان وغيرها، تتصدى لقضايا الممارسات التي ترى أنها مخلة، لكن هي لا تقر البرنامج السياسي، هي تنضبط في حدود الإستراتيجية والبرنامج الذي يضعه المجلس الوطني.

هذه بالنسبة للمؤسسات، المؤسسات الأخرى كل مؤسسة تأخذ دورها على الأرض كما هو محدد لها.

الآن حول موضوع استراتيجية فلسطينية تجاه إسرائيل، بالتأكيد هناك استراتيجية، هناك استراتيجية، وقد بنيت هذه الإستراتيجية برأيي على قضيتين، القضية الأولى: الحقوق الوطنية الفلسطينية، والقضية الثانية برزت عندما قامت علاقات مع إسرائيل وتوقيع معاهدة سلام، هذه استراتيجية، وفي سبيل ذلك أنت تقوم سواء بالإتصالات أو بتطوير العلاقات مع قوى معسكر السلام، وحقيقة قد تبدو غريبة أن قوى معسكر السلام في إسرائيل قادت تظاهرات ضد الإستيطان في الفترة الأخيرة وكانت ملفتة للإهتمام، فهم قادوها من منطلق حبهم لإسرائيل وليس حبهم لنا، ولإكراههم لإسرائيل، لا حبهم لإسرائيل، لأنهم يرون في ذلك تفجير للوضع، ولذلك لا يريدون الإستيطان. لقد حضروا وتظاهروا في رأس العمود، تظاهروا في بيت لحم.. يريدون التظاهر في نابلس، هم يقودون سلسلة من التظاهرات، هذه قضية، القضية الأخرى أنه في داخل إسرائيل هم يمثلون خمسين بالمائة ولهم مؤسسات وحزب العمل بنى مؤسساته، مروراً بالهستدروت، وانتهاء بكل مؤسسات الدولة، أنت تجد القاعدة لمؤسسات الدولة هي قاعدة حزب عمل وليست قاعدة ليكود، وبالتالي فإنهم ما زالوا مؤثرين، ومن هنا فإن علاقتنا معهم

منتظمة وقائمة ويهمنا أن نستمر في تطوير وتعميق هذه العلاقة. ونطلب من إخواننا العرب، وبالتحديد الأردن ومصر، أن يهتموا بالوضع الداخلي لإسرائيل، وأن يهتموا أيضاً بمعسكر السلام في إسرائيل ويبنوا علاقة معه لا أن تظل العلاقة محصورة فقط بالسلطة القائمة، السلطة الإسرائيلية، الحكومة، لا، بالحكومة وبأطرافها، طبعاً كل دولة لها سياساتها وهي تقود كيفية تنظيم هذه الإستراتيجية، وهي قضية مهمة للغاية، وبالتالي هناك سياسة فلسطينية واستراتيجية فلسطينية في هذا المجال، وهناك أيضاً استجابة من إخواننا العرب لدعم هذا التوجه، هذه نقطة، أما بالنسبة للإنقلاب السياسي الذي حدث في إسرائيل، فعنوانه انتصار اليمين، أما هل ستقوم في النهاية حكومة ما تسمى بالوحدة الوطنية أم لا.. اعتقد أنه في النهاية يبدو أن هذا هو الحل الذي سيتجهون إليه ويبدو أنها قادمة.. وإن تأخرت قليلاً.

## مكتبة المجلس التشريعي

**الدستور:** إذا لم أكن مخطئاً، أعتقد أنه لا توجد مؤسسة فلسطينية حظيت بالترحيب والإهتمام منذ الإعلان عن منظمة التحرير أو قيام منظمة التحرير مثل ما حظي به المجلس التشريعي الفلسطيني، والسبب أنه جاء منتخباً، وهذه تجربة فريدة للشعب الفلسطيني، حيث الإنتخابات شرّعت للإستقلال، وتحت رعاية دولية، وأسست للدولة. حقيقة لقد مثّلت الإنتخابات نقطة التأسيس الكبرى للدولة الفلسطينية التي تبنى فعلاً الآن على الأرض. كانت الإنتخابات ثم جاء إنبثاق المجلس التشريعي الفلسطيني، رحبنا بهذا المجلس، رحبنا بدوره وكتبنا الكثير من المقالات في هذا المجال، واعتبرناه السد في وجه كل التجاوزات التي يمكن أن تقدم عليها السلطة التنفيذية، والضامن لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. إعتبرناه الخيمة التي يمكن أن تحترم تحت ظلالها حقوق الإنسان والتعددية الفلسطينية والتجربة الديموقراطية الفلسطينية، والتي أعتقد أن هذه العناوين هي شرط نجاح التجربة الفلسطينية بعد الشرط الأساسي وهو زوال الإحتلال، يعني لا يكفي فقط أن نكتفي بمجرد القول أن زوال الإحتلال يشكل مدخلاً لقيام الدولة الفلسطينية، بل أيضاً إحترام هذه العناوين، بالتجربة، بالخصوصية الفلسطينية على وجه التحديد. إنه يشكل شرطاً آخر لقيام هذه الدولة، وقيامها بشكل لائق ومتحضر ويليق بتضحيات هذا الشعب ونضالاته، لكن الملاحظ في الحقيقة هناك مجموعة من الممارسات التي أرى أن المجلس التشريعي نفسه مستهدف بها، سمعنا عن أشياء كثيرة تتعلق بتقليص صلاحيات المجلس التشريعي، سمعنا عن تغوّل السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية الفلسطينية، سمعنا عن مضايقات تتعلق بالقيام بالدور الرقابي لهذا المجلس، شهدنا في الفترة الأخيرة بعض التجاوزات في أداء السلطة





الفلسطينية، سواء فيما يتصل بحقوق الإنسان أو بالحريات أو التعددية، وحفلت بعض التقارير الدولية (تقارير المنظمات الدولية التي هي طول عمرها حليفة للشعب الفلسطيني) بمعلومات عن هذه التجاوزات، وهذا أمر كان مسيئاً بهذا المعنى، لحظنا أن القيادة الفلسطينية ما زالت تستمريء الصيغ القديمة في قيادة العمل الوطني الفلسطيني، الاجتماع المشترك للجنة التنفيذية ومجلس وزراء السلطة.. إلخ، أنا في رأيي هذه صيغ كان ممكنا أن تكون مناسبة في مرحلة الثورة، لكن في مرحلة بناء الدولة يوجد مجلس وزراء يجتمع وحده، وهذا هو المنطقي والتقليدي والعرف السائد، ويقرر شؤون ولايته الجغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة. الخشية هنا من العودة إلى إطار لقاء الأمناء العامين والفصائل وقادة الثورة الفلسطينية، وفي تقديري أن هذا الإطار لم يعد صالحا، إذ من بين ١٥ فصيلاً فلسطينيا يوجد أكثر من ١٠ يشكل دون الواحد في المائة حسب استطلاعات الرأي العام، فلماذا يعطي هؤلاء سلطة معنوية وسلطة مادية كبيرة في الوقت الذي أفرز فيه الشعب قيادته عبر صناديق الاقتراع وقال هذا هو المجلس التشريعي، وأعطى الفصائل حجمها، وأعطى القوى حجمها التمثيلي كما هو عليه على الأرض، وهذا حقيقة وليس فقط استطلاعات الرأي العام.. إن الحقائق التي كشفتها الإنتخابات كانت أكبر درس في هذا المعنى، فنحن في الحقيقة نعول على هذا المجلس التشريعي بالقيام بكل هذه المسائل لضمان تجربة فلسطينية وليدة، نامية ومتطورة، ونريد أن نسمع من الأخ أبو علاء حقيقة عن هذا التحدي الكبير، وقد علمنا أنه أنت أحد الذين خاضوا أيضاً في بعض المشاكل والمعارك في هذا المجال. نريد فعلاً أن نلقي ضوءاً كاشفاً على هذه النقاط، لأننا بالفعل ندعم هذه التجربة الديموقراطية الأولى ونريد لها النجاح بشكل لائق ومثمر.

أبو علاء: دعونا نتقصى الإجابة بالتساؤل: أين وصل المجلس التشريعي الفلسطيني في هذا الزمن القصير من عمره؟ أولاً ثمة حقيقة هي أنه بين الطموح والواقع هناك فرق، شعبنا شعر بفجوة كبيرة، شعبنا علق آمالاً كبيرة على المجلس التشريعي، ومثلما تفضلت، علقتم جميعاً آمالاً كبيرة جدا على المجلس التشريعي، قد تكون أكثر من قدرته، مهما بلغ من القوة، فبالتالي حينما وضعت الأمور على حقيقتها قد يكون حدث القليل (لا أريد أن أقول خيبة أمل) من الانزعاج لأن الأمل ما زال قائماً. المجلس جاء في ظل ظروف صعبة، واستمر بالعمل في ظروف أصعب، الإحتلال، تعطيل الإتفاق، وضع اقتصادي سيء، مضايقات إسرائيلية، إغلاق... إلخ وغير ذلك، ولكن ماذا وأين صرف المجلس إهتمامه، وكيف وجّه خطواته أو كيف مرحل عملية بناء ذاته، نحن كنا أدركنا منذ البداية أن أهم شيء بالنسبة لنا هو أن نبني المؤسسة، وأن نركز، ولو لفترة محددة على الشكل، أن تكون هناك سلطة تشريعية مستقلة قادرة على أن تتخذ قراراً دون أية مؤثرات وقادرة

على أن تتابع تنفيذ القرار، وبدا لنا أنه، منذ البداية، لا بد أن يكون لهذا المجلس مقراً لاجتماعاته، أن يكون له نظامه الداخلي ولوائحه الداخلية، وأن تكون له ميزانيته الخاصة، وأن يتخذ قراراته فيما يتعلق بإدارته الذاتية وفيما يتعلق برقابة أداء السلطة، وعلى صعيد الوضع الوطني الفلسطيني أيضاً، أنا أعتبر أننا على صعيد الشكل أنجزنا إنجازاً جيداً وأصبح هناك مؤسسة. أنا أستطيع أن أقول بكل اعتزاز هناك سلطة تشريعية فلسطينية تباشر دورها تماماً، لا تترك أية قضية تعرض عليها دون أن تناقشها، وقد بديء ينظر إلى هذه الهيئة كسلطة مستقلة تماماً، رمزاً للفصل بين السلطات. الشكل الآخر أيضاً، إرتأينا أنه لا بد للمجلس من أن يبدأ، واللائحة الداخلية حينما أقرت بينت أن هناك سلطة تشريعية مستقلة لها لوائحها الداخلية التي تحكم عملها واجتماعاتها وقراراتها وإدارة عملها كلها.

## تشريع القوانين

النقطة الثانية، قلنا أنه لا بد من ممارسة مهماتنا في الرقابة على أداء السلطة وفي تشريع القوانين، وأعطينا الأولوية في ذلك إلى القانون الأساسي.

فمن ناحية الشكل، المجلس أصبح قائماً كمؤسسة تشريعية مستقلة صعب تجاوزها، توجد إمكانية لمحاربتها لكن صعب تجاوزها أو صعب تهميش دورها، وحينما أتينا إلى مهمات المجلس بدأ المجلس بممارسة هذا الدور على مراحل صعبة، وأنت تعرف عملية الصراع بين السلطات في أي نظام ديموقراطي في العالم، وهو صراع يتخذ أشكالاً متعددة.

أعطينا أولوية للقانون الأساسي، القانون الأساسي أقر بالقراءة الأولى بعد رحلة طويلة جداً كان فيها عذاب، لكنه أقر بالقراءة الأولى، أرسل ونحن ننتظر ملاحظات من مجلس الوزراء وملاحظات الأخ أبو عمار، وملاحظات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إذا كانت لها ملاحظات، حتى لا تخرج عن السياق العام والبرنامج السياسي، علماً أنه ليس برنامجاً، وما نضعه في البرنامج السياسي هو لتنظيم الحياة الفلسطينية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، ونحن لا نتحدث عن لبنان ولا عن اللاجئين في سوريا ولا عن التسوية النهائية، نحن لا نتحدث عن هذه الأمور والمشاكل، نتحدث فقط عن الفصل ما بين السلطات، نتحدث حول الحريات العامة وحقوق الإنسان هذا هو الذي يتناوله القانون الأساسي مع أحكام عامة، كما أنجزنا أيضاً أول قانون وصدر بمرسوم، وهو قانون انتخاب هيئات الحكم المحلي، وأنا أعتبر أن هذه خطوة مهمة جدا، لأنها مع وجود مجلس تشريعي وحكم محلي منتخب أيضاً ليست تامة بالتأكيد، ولكنها تشكل نواة لحياة ديموقراطية قادمة، تشكل نواة على الطريق، وخطوة يجب مواصلتها من أجل أن





نبني حياة ديموقراطية.

## أداء السلطة

نناقش الآن قانون الخدمة المدنية بإفاضة، وقانون الخدمة المدنية نحاول أن يكون قانوناً حضارياً جيداً.. إلخ، واعتقد أنه في الأسبوع القادم سوف ننتهي من القراءة الأولى، لقد مضت علينا فترة طويلة نناقش فيها، تنتهي منه بالقراءة الأولى، ولدينا خبير ونريد من الأردن خبيراً أو اثنين للمشاركة معنا، وسنطلب ذلك رسمياً حينما نأتي للقاء إن شاء الله رئيس مجلس النواب الأردني، عندنا خبير مصري وخاصة في الإدارة، يشارك معنا بشكل جيد وهو مطلع على القوانين. ذلك بالإضافة إلى عمل لجنتنا القانونية وعمل المجلس بكل أعضائه. والحقيقة أن ما يبعث علي الفرح رغم حداثة التجربة عندنا إلا أن حجم إثراء النقاش يبعث علي الإعتزاز لأنك تلاحظ أنه عندما تضع أية مادة للمناقشة فإن ما لا يقل عن الثلاثين شخصاً يبدي رأيه فيها، وهذا يبين حقيقة مدى تفاعل الناس مع وضع قانون، مع خلق قانون يكون أساساً للحكم في السلطة، هذه نقطة، النقطة الثانية، حول أداء السلطة، وهذا موضوع جدير بالطرح نحن مثلاً لغاية الآن لم تعرض علينا الميزانية، وهذه قضية مهمة، أثرنا مشكلة كبيرة حولها، والميزانية أصبحت جاهزة وستعرض قريباً، علماً أنه حسب اللائحة الداخلية للمجلس فإن موازنة السلطة يجب أن تعرض قبل أربعة شهور، لأنه من المفروض أن تناقش في اللجان أولاً، كل لجنة من لجان المجلس تناقش الباب الذي يخصها، يعني الاقتصادية تناقش القضايا الاقتصادية.. إلخ.

... ولذلك نحن بصدد الحديث، اعتقد في الاجتماع القادم، مع وزير المالية حول كيفية الإنفاق في الشهر الجاري. أو بعد عدة أيام، ما هي الصيغة، لشهر أو حتى ينتهي المجلس من مناقشة الموازنة، لأن الموازنة وزعت الآن على مجلس الوزراء لإبداء الرأي حولها ثم ستعرض على المجلس، وأتوقع أن تأتي الاسبوع القادم، فبالتالي هذه كخطوة مهمة جدا، مناقشة الميزانية هي من أبرز أعمال العمل البرلماني، وقد أصبح من المعترف به الآن أن من حق هذا المجلس إقرار الموازنة أو تعديلها أو ما يراه بشأنها.

## الحريات العامة

هذه ناحية، الناحية الأخرى العامة. بلا شك أنه حصلت هناك تجاوزات، وحدثت أخطاء، حدثت أخطاء في نابلس، وحدثت أخطاء في غزة، وحدثت أخطاء في رام الله، في بيت لحم، وفي غيرها، واعتقد، ولا أريد أن أدافع أو أتهم أو أدخل في معركة، لكن قد يكون بعضها نتيجة

أخطاء أفراد، وبعضها نتيجة غياب قوانين وخبرات، فما هو نتيجة أخطاء أفراد، للأمانة، فقد تم الوقوف بحزم بوجهها. مثلاً، دعوني أروي عن حادثة الشاب الذي قتل في نابلس على وجه التحديد. المجلس التشريعي شكل فوراً لجنة لتقصي الحقائق، وقامت اللجنة بدور مهم، وقدمت تقريراً أنا أعتز به، والتقرير موجود في المجلس، وأرسل إلى السلطة التنفيذية أيضاً، والسلطة التنفيذية شكلت أيضاً لجنة لمتابعة الموضوع وللتحقيق فيه، وأصدرت حكماً بسجن من قام بالعمل، أعتقد أنه اتخذ حسب قانون، واعتقد أن الحكم كان صارماً وحازماً.

وفي غزة قتل إثنان من الشرطة، وصدر حكم بالإعدام، والمجلس ليس مع تطبيق الإعدام، ليس كقانون، وإنما التوجه العام بين الأعضاء عدم إجازة حكم الإعدام، ولا أعرف في النهاية كيف ستوضع في القانون.. لا أريد استباق الأحداث، لكن ما زال العمل بالقانون الأردني في الضفة، وفي غزة ما زال القانون المصري، وقد جرى التوفيق بينهما مع وجود الفوارق في بعض القضايا، وهذه القضية تم الحسم فيها.

كل خلل أو خطأ أو تجاوز يحدث نتيجة لتصرفات الأفراد يتم الحسم فيه، الخطأ الذي يحدث نتيجة لغياب التجربة أو الخلل أو لعدم وضوح القوانين هذا هو الذي يجري حوله حوار، ومن هنا نحن الآن بصدد المطالبة بإعادة أو عرض كل القوانين المتعلقة بقضايا الإعتقال وقضايا الحريات العامة وحريات الناس، نحن بصدد متابعتها في المجلس، هذه مسألة هامة. لقد أصدر المجلس ما يزيد عن المائة وأربعين قراراً خلال السبعة شهور، قرارات نحن نعتبر أن له حكم القانون، لكنها ليست قانوناً، إنما هي قرارات، أي أن المجلس التشريعي إطلع على العديد من القضايا وأقرها قضايا اقتصادية، قضايا اجتماعية، قضايا تتعلق بالموظفين. وعلينا أن نعترف أننا قد بالغنا في المجلس التشريعي، قد يكون عن عدم تجربة، بالغنا في إعطائنا دوراً وكأننا جالسون على كرسي وسيأتي أبو عمار والسلطة التنفيذية ليقدموا لنا تقريراً، بمعنى بالغنا في تقدير دور البرلمان عن البرلمانات الأخرى، ومع ذلك فإنني أعتقد أننا أقرب بكثير إلى التفاهم، والتفاهم الكامل مع الأخ أبو عمار حول هذه القضايا، لأن المجلس ثابت على موقفه، إما أن يكون له دور وإما أن يقول آسف، الأخ أبو عمار أيضاً متفهم، وكانت لنا معه جلسة هامة ضمت رئاسة المجلس ورؤساء اللجان، وكانت هناك استجابة كبيرة. هذا المجلس مهم، لأنه أول مجلس فلسطيني منتخب، ثانياً هذا المجلس هو صلة السطة بالجماهير، هذه أهميته، هذه سلطة ناشئة، وسلطة مرتكزاتها ليس «سوطاً». مرتكزات هذه السلطة دعم الناس، الإستجابة لطلباتهم، لأنك أنت غير قادر على أن تحل مشكلات الناس كلها، فبالتالي عليك أن تقنع الناس بأنك أنت سائر في الطريق الصحيح، قضيتان إذا اتقناهما، حماية لقضيتنا، القضية الأولى هي أن يكون أداؤنا ممتازاً ومراقباً حتى نقنع





شعبنا، والقضية الثانية أن نتفاوض بشكل صحيح حتى نستطيع أن نواصل عملية استحصال الحقوق، أنا أعتبر أن المجلس سائر في الطريق الصحيح، توقعات الناس بدأت تتقلص لتأخذ شكلها الصحيح، سواء حجم التوقعات من قبل الأعضاء أو من الناس. الأعضاء كانوا يبالغوا في مهماتهم كثيراً، وقد أكون أنا واحد منهم أيضا، هذه ناحية، والناحية الثانية، الناس بدأت تعقلن قدرة المجلس على التنفيذ، كانت ترفع قضية وضع اقتصادي مترد وتتوقع أن يحل المجلس هذه القضية. أعتقد أن هذا شيء طبيعي، حجم ما يأتي إلى المجلس من شكاوي ومن عرائض كبير جداً، ينظر فيها جميعا، يحال إلى المجلس أو إلى لجانه ما يكون ضروريا، ويحال إلى السلطات، السلطة التنفيذية قضايا أخرى لقد تجمعت لدينا شكاوي كثيرة، الناس أصبح لها بوابة تطرقها وتشكي لها، فبالتالي، أنا أعتبر أن التجربة غنية، بالرغم من قصر عهدها، وهي لا تتجاوز الشهور، فقد حققنا خلالها انجازاً ليس بسيطا، وهي مهمة التأسيس، وأقر فيها أكثر من قرار أساسي، وبديء بعملية إقرار القوانين والنظر بالأنظمة، بدأت عملية الرقابة على أداء السلطة، بدءاً من الموازنة العامة للسلطة والقضايا الاقتصادية والحريات العامة وحقوق الإنسان وغير ذلك.

## الوضع المالي للسلطة

**الدستور:** أرغب بالسؤال حول حقيقة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، هل الرسوم والجمارك والضرائب تلبي المصاريف الجارية للسطة؟ وإذا كانت لا تلبي فهل الدول المانحة تقوم بتأدية ما هو مطلوب منها، خاصة وأنك ساهمت في الفترة الماضية بالإتفاق الاقتصادي وملحقاته المالية.... إلخ، ولذلك أرغب أن تقدم لنا إطلالة حول الوضع المالي للسلطة الوطنية. وأيضاً وضمن الوضع المالي، ما هو الدور الذي تؤديه السلطة تجاه القدس والخليل ماليا؟ وليس سياسيا وكفاحيا، بمعنى: هل هناك مشاريع مالية بالفعل تقوم بتأديتها السلطة سواء على المستوى الجاري أو على المستوى التطويري؟

**أبو علاء:** أسجل اعتزازي بالدور الذي استطاعت السلطة أن تقوم به في عملية جباية الضرائب، ولو أن الناس يقفون في العادة ضدها، لكن الحقيقة أن هذه واحدة من المقومات الاقتصادية لأية دولة. الحكومة الأميركية تتمول من الضريبة. وقد استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة قصيرة أن ترث وتبني نظاماً للجباية سليما إلى حد كبير، وأسجل أيضاً بالإعتزاز استجابة شعبنا عندما بدأت الضرائب تأتي للسلطة. أنا أعرف شركات قالت لي كنا لا ندفع، وتفضل، هذا ما سندفعه. كانت بآلاف الشواكل وأصبحوا يدفعون بعشرات الآلاف من الشواكل وهم مرتاحون، فبالتالي، الجباية عملية سلمية. لكنها لا تلبي ولا تغطي احتياجات

السلطة، لماذا؟ أنا أقول لو انتظم الوضع الاقتصادي بشكل مناسب وجيد، الجباية الضرائبية تكفي، لأن زيادة حجم الاستثمار تزيد حجم الضرائب، وعندما يتقلص الاستثمار يتقلص حجم الضرائب، لأن الضريبة إما أن تكون على الإنتاج أو على الدخل، فبالتالي فإنها لا تغطي، والوضع الاقتصادي، وليس سراً، يشهد مرحلة ركود خطرة ومرحلة دقيقة للغاية نتيجة للسياسة الإسرائيلية وغياب بعض المقومات، وأن متطلبات أي استثمار تتطلب في أساسها عملية الأمن، وأيضاً وجود القوانين والأنظمة والقدرة على اتخاذ القرار، وبالتالي فإن هذه تشكل بعض المعيقات. مع ذلك فإن حجم ما يجبى من الضرائب هو حجم جيد وممتاز ومناسب، هذه نقطة، النقطة الثانية، هناك عجز في ميزانية السلطة، وكان المشروع الذي قدم للدول المانحة ينطوي على عجز يبلغ ١٨٦ مليون دولار تقريباً وقد أبدت بعض الدول تغطية جزء من هذا العجز، ونحن نواجه مشكلة في عملية تغطية عجز السلطة، ولدينا عدد كبير من الموظفين. لقد ورثنا بيروقراطية موجودة أصلا في الإدارة المدنية.. ورثنا أيضا بيروقراطية منظمة التحرير، وبالإضافة إلى هاتين البيروقراطيتين، نحن كيان ناشيء أو سلطة ناشئة كان لا بد لها من إضافة بعض الخبرات حتى تتمكن من النهوض، فبالتالي تراكم لدينا عدد كبير من الموظفين سواء في الإدارة المدنية أو موظفون في الأمن، وهذا يشكل عبئا ليس سهلا، هذا علاوة على التزامات السلطة، سواء تجاه مواجهة مشاكل اجتماعية غير قليلة ومتفجرة باستمرار ودائمة، وهنا علينا أن تقوم بما يترتب عليها تجاه القدس والخليل وغيرهما، وليس القدس والخليل فقط. في القدس هناك مؤسساتها التعليمية ومؤسساتها الصحية وغيرها من المؤسسات التي تحتاج إلى حماية، وتقوم السلطة - وليس سراً - بواجبها تجاهها، والخليل تعتبر ضمن السلطة، لأن السلطة المدنية في الخليل أحيلت إلى السلطة الفلسطينية، والذي بقي هو قضايا السلطة الأمنية، الأمن، وبالتالي الوضع المالي ليس سهلاً، وللأسف فإن ما سمي عوائد السلام لم ير منه شعبنا شيئاً على الإطلاق، إنها شعار كبير دون ترجمة على الأرض على الإطلاق، حتى أن ما وصل من دعم الدول المانحة لغاية الآن هو لتغطية الميزانية والمصاريف الجارية جزء منه، وجزء آخر لتغطية المساعدات التقنية، ومصاريف خبرائهم ومساعداتهم إضافة إلى التدريب... إلخ وهي مبلغ غير يسير وغير قليل، وجزء يسير هو الذي ذهب إلى المشاريع، لذلك لم ير الناس حتى الآن عوائد هذا السلام على الأرض، لم يروا مشروعات، ولم يروا طرقات، ولم يروا شبكات مياه، ولم يروا شبكات مجار، ولم يروا... إلخ.

## ملف العلاقات الفلسطينية الأردنية

**الدستور:** في إطار هذا الحوار الشامل والمفيد حقيقة، والأكثر عمقاً وشمولية من أي





حديث سابق، لا نستطيع أن نغفل محور أو ملف العلاقات الأردنية - الفلسطينية، فهذا الملف هو دائما في منتهى الحساسية والتفجر، فما هي تصورات الأخ أبو علاء الراهنة ومستقبل هذه العلاقات أولاً، ثم ما هو تعقيبك على طرح فكرة الوطن البديل مجدداً في الأيام الأخيرة ثانياً، ثم ما هو الإحتمال الأكثر جدية واقتراباً من التطبيق بين خيارات التسوية الدائمة المطروحة، المعروفة، الخيار الثنائي الفلسطيني الأردني أولاً، أم الخيار الثنائي الفلسطيني الإسرائيلي ثانياً، أم الخيار الثلاثي الفلسطيني الأردني الإسرائيلي، يعني ما هو الإحتمال الأكثر جدية واقتراباً من الواقع فعلاً.

**أبو علاء:** أولاً، على صعيد العلاقة الأردنية الفلسطينية أعتقد أنه ليس المسؤولين في كلا الطرفين فقط، بل كل مواطن، ينظر إلى هذه العلاقة بكل التعبيرات التي اصبحت وكأنما هي روتين، لكنها حقيقة، إنها فعلا هي العلاقة المميزة وهي العلاقة التي لا يمكن الفصل بينها. هذه علاقة متكاملة، تكاملية، وأحب أن أؤكد واقول أن هذه العلاقة يجب أن تبنى دائماً وتتم صياغتها والحفاظ عليها من خلال أولاً: استمرار اللقاءات والتواصل، والحمد لله فإن هذه المسألة تبدو الآن أكثر من أي وقت مضى، وقد بلغت إلى درجة الإتصال اليومي ما بين جلالة الملك وسيادة الرئيس أبو عمار، وما بين رئيس الوزراء وطاقم المفاوضين والرئيس أبو عمار أيضاً، وما بين المسؤولين في الأردن والمسؤولين في السلطة الوطنية، وبالتالي، فإن هذا التواصل يجب أن يبنى على أساس المصارحة والمكاشفة والوضوح حتى نحمي هذه العلاقة. يجب أن نظل حريصين على أن نكون صريحين وواضحين، أين حصل خطأ لا يجوز أن نغفل عنه، أو حدث سوء تفاهم من أي طرف، الطرف الثاني يرى في ذلك سوء تفاهم يجب أن يفتح فوراً بكل الوضوح، وكل المصارحة، وكل المكاشفة، حتى نحفظ هذه العلاقة، هذه نقطة، النقطة الثانية هي أن هذه العلاقة ترسخت منذ قرار الرباط في العام ١٩٧٤ مروراً بفك الإرتباط وتتويجاً بزيارة جلالة الملك إلى أريحا، هذا الحدث له قيمته ومعناه في الحياة الفلسطينية - الاردنية، وهو عملية توضيح لحدود ومستويات هذه العلاقة، فبالتالي هذه العلاقة لم يعد فيها ما يدعو إلى اختلاط الأمور. لقد أصبحت واضحة، ومن هنا يجب أن نحافظ عليها. بعد ذلك كما نعرف تواصلت هذه اللقاءات أيضاً، زيارة دولة رئيس الوزراء إلى رام الله واللقاء الذي تم مع الرئيس عرفات أعقبتها زيارات وزارية مستمرة، يومياً هناك زيارة من وزراء من الأردن ووزراء من فلسطين، يلتقون هنا، إن هذا التواصل يجب المحافظة عليه ويجب أن نضعه في سياق يصب في مصلحة الخيار الذي نتطلع إليه، فليس أمامنا إلا خيار أردني فلسطيني، لا يوجد خيار ثالث، دعك من خيار ثلاثي أو غيره، قد تكون هناك علاقة مع إسرائيل، علاقة اقتصادية، علاقة في مجال آخر، إنما الخيار بكل أبعاده

ومكوناته لا يوجد إلا خيار أردني فلسطيني مشترك، هذا هو الخيار الذي نتطلع إليه والذي نبني فيه، ونبني عليه. يجب أن نبني عليه بكل وعي، وبكل دقة، وبكل مسؤولية، وبكل وضوح.. هذه رؤيتي.

## فكرة الوطن البديل

وحول الوطن البديل، أنا أعتقد أنه لم يعد هناك شيء إسمه الوطن البديل. الموضوع انتهى، مهما يقال فقد انتهى ولم يبق هناك شيء اسمه وطن بديل، حددت هذه المسألة - كلما قلنا - الأحداث المهمة مؤكدة أنه لم يعد هناك وطن بديل في أردن واضح تماماً كيانه، وفي فلسطين يتشكل الآن كيانها بشكل واضح، وزيارة جلالة الملك، كما قلنا، والزيارات المتبادلة، وهذه العلاقة القائمة الآن، أيضا وضعت الفواصل وبقيت عملية الوقت المناسب لإيجاد الصياغات المستقبلية. وأرجو أن لا نحرق المراحل وأن نستبق الأحداث، لكن المسألة واضحة تماماً في أذهاننا جميعاً، وأذهان القيادات العليا كما أعتقد.

## المعارضة الفلسطينية

**الدستور:** أين تقف المعارضة الفلسطينية بكل أطيافها؟ وهل لها دور عملي على الساحة السياسية الفلسطينية؟

**أبو علاء:** أنا أولاً من الذين يؤمنون، وأتمنى، توحيد الصف الوطني الفلسطيني، سواء على مستوى الشعب ككل وممثليه أو على مستوى الفصائل، والمعارضة الفلسطينية نعم لها دور، ولها دور ومرحب بهذا الدور، وهي مدعوة لممارسة هذا الدور، في أية لحظة، وفي أي وقت. العبء والحمل ثقيل، وحينما تشكل القواسم المشتركة أعتقد أن الكل لديه كتف يضرب به، ويجد ما يعلق عليه من الأعباء، فبالتالي، فإنني أتوجه بدعوة مخلصة إلى الجميع.. إلى حوار وإلى لقاء، وبعد ذلك الأدوار كلها مثلما ذكرنا مفتوحة وموجودة.

**الدستور:** ما هو تقييم الأخ أبي علاء لموقف حركة حماس الجديد للحوار الداخلي للمشاركة في المعارضة المدنية، حيث سمحت السلطة الوطنية الآن لحركة حماس بعقد مؤتمر في غزة، وعقد مؤتمر آخر في نابلس عبرت فيه عن مواقفها السياسية المعارضة لأوسلو ولخط السلطة، وهذا من حقهم طبعاً، لكن ما هو تقييم الأخ أبو علاء لهذه السياسة المستجدة لحركة حماس ومدى الثقة فيها، لأن العمليات التي نفذت زعزعت الثقة بين السلطة والمعارضة، وخصوصاً حركة حماس والجهاد الإسلامي، والتي أدت إلى الدمار والتأخير في عملية الإنسحاب وإعادة





الإنتشار وتنفيذ الإتفاقات مع الجانب الإسرائيلي؟

**أبو علاء:** أولاً، أنا أيضاً ممن يؤمنون بأن المعارضة حماية من الإنحراف وحماية من الخطر، والمعارضة مطلوبة، حتى لو لم تكن هناك معارضة يجب أن نخلق معارضة حتى يصحح الخطأ. أما موافق.. موافق وبعد ذلك الغرور يوقعنا في أخطاء وتكون أخطاء قاتلة، وبالتالي، نحن نريد المعارضة، ونريدها في إطار تستطيع أن تقول فيه كلمتها، كلمتها في موقع القرار، وليس كلمتها في بيان لا. لأن كلمة المعارضة في موقع القرار أكثر تأثيراً وبلاغة وأهمية على المسيرة من قولها في بيان، إذ ليست القضية قضية قل كلمتك وامض. بل قضية مشاركة وفعل.

أما على صعيد حماس، فهناك الآن محاولة من إخوان في حماس لتشكيل - لم ينضج شيء حتى الآن وليس ما يرشح الآن يشكل إعلاناً رسميا، - هناك اتجاه لتشكيل حزب أو، أو.. إلخ، يشكل معارضة مثلما قلت، مرحبا به ومرحبا بهذه المعارضة لتأخذ دورها ولتقول كلمتها في الإتفاق، وفي السلوك، وفي الأداء، وفي السلطة، وبشكل السلطة، وفي الحريات العامة، وفي الديمقراطية، وفي غير ذلك، لأن هذه هي التي تصوب من الخطأ. والحقيقة أنه ليست لدى معلومات قاطعة لأجيب فيها عن حماس أين وصلت في هذا التوجه، لكن هي بلا شك قوة موجودة على الأرض ولها أيضاً مؤيدوها ونحن نرحب بها، نرحب بالحوار معها ومع غيرها.

**الدستور:** في نهاية هذا اللقاء لا يسعنا إلا أن نوجه لك باسم الدستور، وأسرة الدستور، الشكر الجزيل على هذه المعلومات الطيبة.. وعلى هذا الطرح الموضوعي الحقيقي لكل جوانب الوضع الراهن، وفي كل ما يتعلق بعملية السلام، وما يتعلق بواقع الشعب الفلسطيني وطموحاته وتقدمه، شاكرين لكم جداً هذه المناسبة التي اتحتموها للدستور ولقراء الدستور ليطلعوا على الحقائق من جميع جوانبها، فشكراً جزيلاً ونأمل بلقاءات أخرى.

**أبو علاء:** شكراً جزيلاً لكم جميعاً، وأشكر الدستور أيضاً على إتاحتها لي هذه الفرصة.

**الأستاذ سيف الشريف:** وأنا أيضاً أضم صوتي إلى صوت الأستاذ نائب رئيس التحرير ولجميع الزملاء، ونقدم فعلاً خالص الشكر والتقدير والإعجاب للدور الذي يقوم به الأستاذ أبو علاء شخصياً في السلطة الوطنية الفلسطينية، كممثل للشعب الفلسطيني في إطار الشرعية الإنتخابية التي قام بها، وكمهندس لمشروع أوسلو أيضاً، رغم كل الأمور التي تمت في تلك المرحلة، لكن لا يسعنا إلا الإعجاب والتقدير للدور الذي يقوم به الأستاذ أبو علاء شخصياً، ونتمنى، أن نلتقي على أرض فلسطين في الوقت الذي يمكن أن يحدد فيما بعد، وهذه أمنية شعرت أنها متولدة عند الكثيرين من زملائي الصحفيين في الأردن.

# مواءمة خدمات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة

## مفهوم مواءمة الخدمات:

إنَّ الهدف الأساسي من المواءمة هو ضمان خدمات أفضل من خلال سياسات وبرامج منسّقة، وتهدف المواءمة إلى جعل برامج الأونروا منسجمة مع برامج الجهات الأخرى التي تقدّم خدمات مماثلة، كما تهدف إلى المشاركة في المعايير والنظم، وعدم إزدواجية الخدمات والتقديمات. وبهذا المعنى، فإن المواءمة أصبحت تركّز مبدئياً على قضايا أساسية وتقنية وإدارية، مع أنها اتسمت أيضاً بجوانب قد تُعتَبر ذات أولوية من قِبَل محاوري الوكالة. وفيما تسير عمليات الأونروا بموازاة خدمات القطاع العام، وبشكل مستقل عنها، فإنَّ تحقيق التشابه والتكامل بين خدمات الأونروا والخدمات التي تقدّمها جهات أخرى، يدعم التقسيم الأكثر توازناً للعمل، ويضع حجر الأساس للتسليم الميسّر للعمليات في وقت لاحق.

وإذا أُحسِن تطبيق المواءمة، فستؤدي إلى تحسين تقديم الخدمات. وفي الأجواء الراهنة، أصبحت الوكالة مُلزَمة باتخاذ الإجراء الذي سيؤدي إلى استخدام أفضل وأكثر مثالية للموارد، كجزء من البرمجة الناجعة والتنظيم الإداري. وأسلوب الوكالة في المواءمة يستهدف تحسين

★ أجزاء من ورقة للمناقشة حول تحديات ومنجزات مواءمة خدمات الأونروا، أعدتها رئاسة الأونروا في فينا في نيسان/ ابريل ١٩٩٦. ويجد القارئ في العدد رقم (١٠٦) من مجلة «صامد الإقتصادي» مناقشة للورقة، مع التأكيد أن المجلة لا تتبنى أياً من وجهتي النظر المنشورتين على صفحاتها.





الأداء وتنفيذ مسؤوليات الوكالة، بانتظار الوقت الذي تنتقل فيه تلك المسؤوليات عنها رسمياً وقانونياً.

وينطبق مفهوم المواءمة أيضاً على الأُطُر المرافقة لانتهاء ولاية الوكالة، حين يتمّ الاتفاق على تحديد خلَف للأونروا في الوقت المناسب. وفي الوقت الراهن، وبانتظار التوصّل إلى حلٍ لمشكلة اللاجئين، ينبغي أن تتركّز المواءمة على الخدمات التي تتولّاها في المستقبل هيئات حكومية مركزية أو محلية، أو قطاعات المنظمات غير الحكومية، مع بعض المساهمة الحكومية، كتحديد سياسة العمل، أو وضع الإطار القانوني، أو توفير المساعدة التقنية أو المالية. وفيما يتصل بالخدمات المقدَّمة للاجئين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، فإنه لا يمكن معالجة موضوع المواءمة بشكل مباشر حتى الآن. إلّا أنَّ التوجّه نحو المواءمة مع السلطة الفلسطينية، ومواصلة الوكالة ممارستها القديمة اتّباع السياسات والأنماط المنسجمة إلى حدٍ بعيد مع مثيلاتها لدى الحكومات المضيفة، من شأنه أن يسهّل إجراء أية تعديلات قد تكون ملائمة أو ضرورية في المستقبل.

إن مواءمة الخدمات يستلزم التفاعل مع الشركاء والمحاورين. وبعبارة أخرى، لا يمكن للمواءمة أن تكون عملاً فردياً. والطريقة الفضلى التي يمكن للأونروا أن تتعامل بها مع هذه العناصر غير الموزونة، كتطوّرات الأمر الواقع، هي تعزيز التكامل المؤسساتي، وإعادة توزيع الطاقات، لتدعيم البرامج التقليدية للوكالة، فضلاً عن دعم الأنشطة المستجدة. وعلى المستوى الميداني، تتطلب المواءمة غالبا ابتكاراً وتدخُّلاً خاصّين.

## الوضع الراهن:

ينطلق موضوع مواءمة السياسات والبرامج في الضفة الغربية وقطاع غزّة من الرؤية الواردة في الاتفاقات الموقَّعة بين أطراف عملية السلام. ومع إعلان المبادئ، جعلت الأطراف المعنية هدفها تحديد فترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، يناقشون خلالها، بين أمور أخرى، مشكلة اللاجئين في إطار المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم. كما أن الاتفاق حول قطاع غزّة ومنطقة أريحا في أيار/ مايو ١٩٩٤، نصّ على الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية من مناطق الحكم الذاتي، وقيام السلطة الفلسطينية، وتسلُّمها الصلاحيات المدنية في تلك المناطق. والتنفيذ اللاحق للاتفاقات، نصّ على نقل الصلاحيات في مجالات محدَّدة من السلطات الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وتمَّ تعزيز عملية السلام باتفاق السلام الموقَّع بين إسرائيل والأردن في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، وبالتنفيذ اللاحق للاتفاقات، فضلاً عن الاتفاقيات المتعدِّدة الموقَّعة بين السلطة

الفلسطينية والحكومة الأردنية. وفيما يتّصل باللاجئين والنازحين، نصّت المعاهدة الإسرائيلية - الأردنية على أن يسعى الطرفان لحلّ المشاكل الانسانية الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط، عبر تنفيذ البرامج المتّفق عليها لدى الأمم المتحدة، وعبر الجهود الثنائية والمتعدّدة، فضلاً عن وسائل أخرى.

ودعماً لعملية السلام، استحدثت الأونروا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ برنامجاً استثمارياً شاملاً، ويهدف برنامج تطبيق السلام إلى جعل نتائج عملية السلام ملموسة على المستوى المحلي، من خلال الإسهام الحاسم في البنى الأساسية والموارد الاجتماعية والاقتصادية المتوافرة للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

أقامت الأونروا لاحقاً علاقة عمل وثيقة مع السلطة الفلسطينية عقب قيامها وبدأت، في هذا الإطار الجديد، التركيز على مواءمة الخدمات،والتعاون مع تلك السلطة، وتقديم المساعدة لها. وفي حزيران/ يونيه ١٩٩٤، تبادلت الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية رسائل طلبت فيها المنظمة من الأونروا مواصلة خدماتها في مناطق الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية. وبفضل بُناها الأساسية الراسخة، وخبرتها الطويلة في تقديم الخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين، فقد تفرّدت الأونروا بتقديم تشكيلة واسعة من المساعدة، فيما وسّعت السلطة الفلسطينية قدراتها التشغيلية والمؤسساتية.

بدأت مرحلة جديدة من عملية السلام مع توقيع الاتفاق المرحلي الفلسطيني - الإسرائيلي حول الضفة الغربية وقطاع غزّة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، الذي استهدف توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني، من خلال مجلس فلسطيني منتخَب، ذي صلاحيات تشريعية وتنفيذية في الضفة الغربية، لكل منها هيكلية خاصة للمسؤوليات عن الأمن والشؤون المدنية بين السلطة وإسرائيل. وعملاً بالاتفاقية، أعادت القوات الإسرائيلية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، انتشارها خارج جميع مدن الضفة الغربية، باستثناء مدينة الخليل، وخارج عدد من القرى المجاورة.

والدعامة الأخرى لعملية السلام، هي إجراء الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، حيث مشاركة الناخبين كانت كبيرة، وحيث جرى التصويت دون صعوبات كبرى. وشمل دعم الوكالة لعملية الانتخابات، المساعدة في تسجيل الناخبين، واستخدام مباني الوكالة لعرض مسوّدات السجلّات/ وللتصويت الفعلي، ونقل لوازم الانتخاب، بما فيها حُجرات الاقتراع وصناديقه، وبموجب الاتفاق المرحلي، تشكّل الانتخابات خطوة مرحلية تحضيرية بارزة، نحو إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومطالبه العادلة، كما توفّر أساساً ديمقراطياً لقيام المؤسسات الفلسطينية. والوكالة تأمل وتتوقّع لهذه المؤسسات الفلسطينية المنتخَبة أن تواصِل





الحوار حول المواءمة وتوسّعه.

وبعد اغتيال رئيس وزراء إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، أُصيبت عملية السلام بمزيد من التعثّر نتيجة الأزمة الناجمة عن سلسلة من التفجيرات التي نفّذها فلسطينيون ضد مدنيين داخل إسرائيل في شباط/ فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٦. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية التأجيل غير المحدود للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وبدأت بتنفيذ مخطّطات لفصل الضفة الغربية عن إسرائيل، وفرضت إغلاقاً تامّاً للضفة الغربية وقطاع غزّة. وكان الإغلاق من النوع الذي لم يسبق له مثيل، لأنه شمل إغلاقات داخلية في الضفة الغربية، وأدّى إلى منع موظفي الوكالة من الدخول إلى القدس لفترة طويلة ممّا أوجد مشاكل تنظيمية وإدارية للوكالة وأسهم في تعطيل عملياتها. وتبيّن في نيسان/ أبريل ١٩٩٦، أن الجدول الزمني المتّفق عليه لتنفيذ بنود الاتفاق المرحلي، لن يتم الالتزام بجميع جوانبه. وإجراء الانتخابات الإسرائيلية المبكّرة في أيار/ مايو ١٩٩٦، سيكون له أثره في هذا الصدد. والضائقة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الإغلاقات، إضافة إلى تعليق المفاوضات، كان لهما المزيد من الآثار السلبية على عملية السلام.

**التخطيط:**

إن أفق السنوات الخمس المشار إليه في المقدّمة (والذي أُعدّ عرض مالي مستقل حوله) شمل منحىً استراتيجياً محدّداً نحو المواءمة، وارتبطت أمور عديدة ينبغي إنجازها. فمن المثالي أن تكون هناك خطة قائمة على التطبيق التدريجي، تضمن سلامة الفعالية التشغيلية وتقديم الخدمات. ومن شأن هذه الخطة أن تحدّد المجالات التي يمكن فيها تقاسم الموارد وتكامل الخدمات فيما بينها. وقد يكون من الضروري أيضاً تحديد الأولويات للبرامج والأنشطة المزمع مواءمتها. ومن الممكن لاحقاً وضع استراتيجية أوسع، تقوم على مبدأ التركيز الأولي على الأنشطة الخارجة عن إطار البرامج والخدمات التقليدية للأونروا.

وتقتضي المواءمة بعض التعديلات المؤكّدة من جانب الأونروا، والمرجّحة من جانب الجهة التي ستخلفها، لجعل الخدمات مطابقة للسياسات والبرامج المتّفق عليها. وينبغي لمخطّط التسليم أن يتّسع في النهاية ليشمل الإلغاء التدريجي لأنشطة الأونروا التي يمكن الاستغناء عنها، وتوفير البدائل في المجالات التي تصبح خدمات الأونروا معها غير جوهرية، بينما تبقى المتطلبات التي تعالجها بحاجة إلى التدخّل. وهذه المجالات تستلزم المزيد من التخطيط والاهتمام، حين تصبح السلطة الفلسطينية جاهزة وقادرة على معالجة قضايا المدين المتوسط والبعيد.

وقد تتوقّع الوكالة مواجهة عدد من المشاكل المرتبطة بالمواءمة، والتي يمكن النظر فيها لدى

مراجعة المخطّطات. ففي بعض المجالات مثلاً، قد تستلزم المواءمة نفقات إضافية كبيرة من الأونروا. فقد اضطرت الوكالة، مثلاً، لتنظيم حملة تلقيح أوسع في الضفة الغربية وقطاع غزّة، لتواكب معايير السلطة الفلسطينية، التي ينبغي لها أن تتّبع المعايير في إسرائيل. ولكي تواكب معايير العبء التعليمي للمعلم في بعض الأقاليم، قد ينبغي للوكالة أن تنشئ مدارس إضافية. وستنشأ حاجة إلى الاستثمار المتواصل في البرامج العادية للوكالة، بمستوى يتلاءم مع تحقيق الأهداف النوعية والكميّة المحددة التي تستلزمها المواءمة.

وهذا صحيح بشكل خاص في ضوء الوضع المالي غير المُرْضي للوكالة. فقد أنهت الوكالة العامين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بعجز قدره ٨,٢ ملايين دولار، ممّا قلّص رأس المال المتداول (الفرق بين الموجودات والإستحقاقات) إلى ٨,٤ ملايين دولار. والعجز الكبير في عام ١٩٩٦، سوف يستهلك رأس المال المتداول، ويترك الوكالة في عجز تمويلي جدّي، ممّا سيتطلّب خفضاً كبيراً في الخدمات. وعلاوة على ذلك، واصلت الوكالة إجراءات تقشفية قيمتها نحو ١٥ مليون دولار، كانت قد استحدثتها في عام ١٩٩٣. وبسبب الأزمة في الأمم المتحدة، طُلب إلى الأونروا اعتماد إجراءات تقشفية إضافية اعتباراً من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥. وبلغت التعهّدات والتبرعات التي تمّ تخصيصها لنقل رئاسة الوكالة إلى غزة ٧,٣ ملايين دولار في نيسان/ ابريل ١٩٩٦، مقابل ميزانية إجمالية للنقل قدرها ١٣,٥ مليون دولار. ولذا، فإن الأجواء المالية التي سيتم فيها اتخاذ مزيد من الخطوات نحو المواءمة، ستكون مقرونة بقيود مشدَّدة.

وفي الوقت نفسه، فإن الحدَّ من إزدواجية الجهود وتشابكها، يتيح للمواءمة أن تؤدي في بعض الحلات إلى توفير، على صعيد التكاليف الإجمالية لتوفير الخدمات لمجتمع اللاجئين. فجدوى التكاليف لتشغيل نظامين عامين متوازيين، يخدم كل منهما فئة مستهدفة منفصلة، تؤثر بشكل فعّال على ديمومة تلك الخدمات للمدى البعيد.

وخدمات الوكالة في بعض المجالات وبعض الأقاليم أفضل من مثيلاتها لدى القطاع العام، ولكنها أدنى منها في حالات أخرى. ولدى مجتمع اللاجئين قلق وهموم حيال أثر المواءمة على استمرار نوعية الخدمات وكميتها. ومن وجهة نظر الأونروا، أن المدخل إلى الحفاظ على نوعية الخدمات، هو القدرة على الاحتفاظ بالموظفين الحاليين لمواصلة عملهم تحت إدارة محلية، حين تنتهي ولاية الوكالة. وموظفو الوكالة، الذين يشكّلون الدعامة الأساسية لبرامج الأونروا، والذين يعود لهم الفضل في الإنجازات العديدة للوكالة، باتوا قلقين على أمنهم الوظيفي وتعويضات نهاية خدمتهم.





## عناصر المواءمة في الضفة الغربية وقطاع غزّة:

مع وجود ١,٢ مليون لاجئ مسجل، بين مجموع السكان البالغ عددهم ٢,٣ مليون شخص في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الإطار الجديد الذي أوجدته الاتفاقات المختلفة، بات من الواضح أن المحاور والشريك الأساسي للأونروا، هو السلطة الفلسطينية. وهناك عموماً، أربعة مصادر أساسية لتوفير التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية الضرورية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي السلطة الفلسطينية، والأونروا، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص.

تتولّى الأونروا القسط الأكبر من خدمات القطاع الذي تعمل في مجاله. فمثلاً:

- المدارس الابتدائية والمتوسطة لدى الوكالة تشكّل ٥٨ بالمائة من مثيلاتها في قطاع غزة، و١٥ بالمائة منها في الضفة الغربية. ويشكّل عدد التلامذة في مدارس الوكالة في قطاع غزة ٥٧ بالمائة من مجموع تلامذة المرحلة الابتدائية، و ٦١ بالمائة من مجموع تلامذة المرحلة المتوسطة. وفي الضفة الغربية، يشكّل تلامذة الوكالة ١٥ بالمائة من مجموع تلامذة المرحلتين الابتدائية والمتوسطة كلتيهما.
- توفّر الوكالة ٥٣ بالمائة من التدريب المهني والتقني في قطاع غزة، و٢٣ بالمائة منه في الضفة الغربية، فضلاً عن ٣٦ بالمائة من تدريب المعلمين على المستوى الجامعي في الضفة الغربية.
- توفّر الأونروا ٩٥ بالمائة من خدمات الإغاثة المباشرة، و ٣٥ - ٤٠ بالمائة من جميع الخدمات الاجتماعية في قطاع غزّة. وفي الضفة الغربية، توفّر الأونروا ٧٥ - ٨٠ بالمائة من خدمات الإغاثة المباشرة، و ٢٠ - ٢٥ بالمائة من الخدمات الاجتماعية.
- وتشكّل العيادات والنقاط الطبية للوكالة ٢٣ بالمائة من مجموع مثيلاتها في قطاع غزة، و٩ بالمائة منها في الضفة الغربية. لكن عدد المرافق الصحية لا يعكس عدد السكان الذين تخدمهم تلك المرافق، ولا مستوى الانشطة أو نوعية الخدمات المقدمة. وخلافاً للكثير من المرافق الصحية التي تسلّمتها السلطة الفلسطينية، أو التي تديرها منظمات غير حكومية، فإن الأونروا توفّر خدمات الرعاية الطبية الشاملة، مما يجعل أثر المراكز الصحية للوكالة أكبر بكثير من مما قد يشير إليه عددها. ففي منطقة طولكرم في الضفة الغربية مثلاً، يقتصر معدل عدد الاستشارات الطبية اليومية على أربع استشارات في العيادات التي تديرها السلطة الفلسطينية وعلى ست استشارات في عيادات المنظمات غير الحكومية، بينما يصل هذا المعدل إلى ١١٣ إستشارة في المراكز الصحية للأونروا.

وقيام دوائر السلطة الفلسطينية المعنية بالمجالات التي تعمل فيها الاونروا، أتاح للوكالة محاورين لمناقشة الترتيبات العملية لمواءمة الخدمات على المستوى التشغيلي. ومواءمة الخدمات بين مصادرها المختلفة، تستلزم الشروط المسبقة التالية:

أ - الالتزام الثابت بهدف المواءمة من جانب الأطراف المعنيين جميعاً،

ب - إتمام عملية بناء الطاقات المؤسساتية للسلطة الفلسطينية، بما فيها التحديد الواضح لأدوار ومهمّات الدوائر والأجهزة المختلفة للسلطة الفلسطينية،

ج - تطوير سياسات واستراتيجيات عمل واضحة،

د - تحديد أنماط عملية واضحة للتعاون بين القطاعات المختلفة، والتنسيق بين جميع مصادر الخدمات خلال الفترة الانتقالية، بما في ذلك الدور الناشئ للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للإنماء وإعادة الإعمار، وللهيئات التقنية الأخرى والبلديات المحلية، في تنفيذ المشاريع،

هـ - تنسيق التعاون الدولي وتبادل المعلومات حول الأنشطة والمشاريع التي يتمّ تطويرها ثنائياً مع كل مصدر للخدمات،

و - إقامة نظام موحّد واستراتيجيات واضحة للأمم المتحدة، للتنسيق والتعاون بين الوكالات.

إن استراتيجية الوكالة للمواءمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تشمل عدة عناصر هامّة. والاتصالات الرفيعة المستوى بين دوائر البرامج في الوكالة ومثيلاتها في السلطة الفلسطينية، تكفل التنسيق الواسع لسياساتها. وآليات التنسيق الرسمي القائم في التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، تتشكّل منتديات لمناقشة الجوانب التقنية المشمولة في عملية المواءمة. وهناك تقاسم ملحوظ في الموارد البشرية، من خلال مشاركة موظفي الأونروا في أجهزة السلطة الفلسطينية، أو تلقّي موظفي السلطة الفلسطينية التدريب التقني من الأونروا. والتخطيط المشترك يعزّز التكامل بين الخدمات في عدد من المجالات. وتبنّي معايير السلطة الفلسطينية، كما هي الحال في المناهج المدرسية، أسهم في جعل خدمات الأونروا متناغمة مع خدمات السلطة الفلسطينية. وتفاصيل مدى التقدّم في مواءمة خدمات الوكالة مع خدمات السلطة الفلسطينية، مبيّنة في الملحق «أ».

إن مستوى رواتب الوكالة للموظّفين المحليين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجال آخر للجهود الجارية نحو المواءمة. وفيما يتمّ تحديد رواتب الموظّفين المحليين بالمقارنة مع رواتب موظفي القطاع العام، الذين يقومون بالأعمال نفسها في كل إقليم للعمليات، فإن هيكلية رواتب الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، تجعل الوكالة اليوم تدفع رواتب أعلى بكثير من رواتب السلطة





الفلسطينية. وتجري معالجة الفوارق بين الرواتب بتقليص الفجوة بين مستويي هذه الرواتب خلال السنوات المقبلة، من خلال تعديلات جزئية لمستويات رواتب الوكالة، بالمقارنة مع الزيادات التي تمنحها السلطة الفلسطينية. وتجدر الملاحظة أن هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى في المنطقة، تدفع رواتب أعلى من جدول رواتب الوكالة.

## مواءمة الخدمات في مجال التعليم في الضفة والقطاع:

تقوم المواءمة في قطاع التعليم على مذكّرة التفاهم الموقّعة في أيار/ مايو ١٩٩٤، بين الوكالة ودائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي استهدف الطرفان منها تطوير وتحسين العملية التعليمية بجميع مراحلها، في المدارس ومراكز التدريب التابعة للأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تمّ تشكيل لجنة مشتركة لبحث الشؤون التربوية، بما فيها المناهج، والبنى الأساسية، وتدريب المعلمين والتدريب المهني، ولتبادل الخبرات بين الهيئات التعليمية في الوكالة والسلطة الفلسطينية، وللعمل باتجاه المواءمة بين النظم التعليمية لدى الأونروا والسلطة الفلسطينية. لكن اللجنة لم تجتمع منذ عام ١٩٩٤ لسوء الحظ.

وينبغي لعملية المواءمة أن تتّسع لتشمل المجالات التالية: الإدارة والتنظيم التربويين، والمناهج المدرسية، وتدريب المعلّمين (قبل الخدمة وفي أثنائها)، والتدريب المهني والتقني (المناهج، والمقررات الدراسية وبرامج العمل، والتخصّصات، والجداول الزمنية، ومخططات الدارسة، والنظم/ المعايير...الخ)، والمعايير المتصلة بالعبء التعليمي، ونِسَب استيعاب الصفوف الدراسية، وإسهامات المدارس، وطرائق التعليم واستراتيجياته، والأنشطة الإضافية إلى المنهج، ومقاييس الأبنية والمرافق المدرسية ومعاييرها.

ولقد تمّ تحقيق تقدّم في مجالات عدة. ففي السنة الدراسية ١٩٩٥/ ١٩٩٦، اعتمدت مدارس الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة مخطّطات دراسية لمرحلة التعليم الأساسي، كما اعتمدت الكتب المدرسية المقررة من قِبَل السلطة الفلسطينية. وللمرة الأولى، اشترت الوكالة الكتب المدرسية لمدارسها في الضفة الغربية من السلطة الفلسطينية مباشرة، مما كلّف الوكالة المزيد من النفقات. والترتيبات جارية لشراء جميع الكتب المدرسية للضفة الغربية وقطاع غزة، في السنة الدراسية ١٩٩٦/ ١٩٩٧، من السلطة الفلسطينية. والتقويم الزمني للسنة الدراسية ١٩٩٥/ ١٩٩٦ قد جرى تنسيقه أيضاً، بما في ذلك موعد بدء السنة، والامتحانات، والعطل، والمناسبات الرسمية والدينية والوطنية.

تبنّت الأونروا سياسة السلطة الفلسطينية لإلغاء تعيين الأشخاص الذين يحملون دبلوم إنهاء

سنتين تدريبيتين كمعلمين في المرحلة الابتدائية في الضفة الغربية، وذلك خلال سنتين، إعتباراً من السنة الدراسية ١٩٩٥/ ١٩٩٦. وهذا الإجراء أيضاً كلّف الوكالة نفقات إضافية. أما في غزة، فإن السلطة الفلسطينية والأونروا كليهما، مازالتا تعيّنان معلمين يحملون دبلوم إنهاء سنتين تدريبيتين.

وتشارك الأونروا في تصميم المنهاج الفلسطيني الجديد، من خلال مشاركة موظّفيها في أجهزة السلطة الفلسطينية. وكبار موظفي التعليم لدى الوكالة في الضفة الغربية، يشاركون في لجنة تطوير المناهج. والموجّهون التربويون والمعلمون لدى الوكالة أعضاء في لجان فرعية مختلفة. وتتمّ دعوة مديري مراكز التدريب التابعة للوكالة، لحضور اجتماعات موظفي التعليم لدى السلطة الفلسطينية ، بقصد تنسيق المسائل المتصلة بالتدريب المهني والتقني. ونظراً لخبرتها الواسعة في الميدان، فإن وجهات نظر الأونروا تلقي المزيد من الاعتبار في المناقشات. وتؤدي الأونروا دوراً ريادياً في المراجعة الجارية حالياً لمخطّط التدريب المهني في السلطة الفلسطينية. وموظّفو الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يحضرون أيضاً اجتماعات فريق العمل حول التعليم، في ظلّ آلية التنسيق لدى الأمم المتحدة.

إنَّ برنامج الأونروا لتطوير البنى الأساسية في قطاع التعليم منسّق مع السلطة الفلسطينية، لتلافي الازدواجية في بناء المدارس. وفي عام ١٩٩٥، قدّمت السلطة الفلسطينية للأونروا ستة مواقع في غزة، كانت مخصّصة أصلاً لمدارس جديدة للسلطة الفلسطينية.

منح مجلس التعليم العالي في السلطة الفلسطينية اعتماداً عامّاً لكلية العلوم التربوية، في مركزي رام الله للتدريب التابعين للوكالة. وستطلب الوكالة اعتماداً خاصاً، تصبح بموجبه شهادة كلية العلوم التربوية معتمَدة لدى السلطة الفلسطينية. وقد توقّفت السلطة الفلسطينية عن تنظيم تدريب المعلمين قبل الخدمة في الضفة الغربية في السنة الدراسية ١٩٩٤/ ١٩٩٥، باعتبار أن الأونروا تقوم بهذه المهمّة، فضلا عن الجامعات المحلية. وكلية العلوم التربوية مثال على نشاط يتطلّب أموالاً إضافية، ممّا يجعل الوكالة تسعى للحصول على تمويل من المتبرّعين لضمان استمرارية هذه الكلية.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، زوّدت الوكالة السلطة الفلسطينية ببرنامج تدريبي، وبجميع المواد الدراسية المنتمية، لتدريب مديري المدارس أثناء الخدمة. وتتمّ تكراراً دعوة موظفي التعليم في الأونروا للإسهام في دورات تدريبية أثناء الخدمة، تنظمها السلطة الفلسطينية، في مجالات عدة، بينها شؤون العمل والشباب. كما أسهموا في دورات تدريبية لإعادة تأهيل المساجين الذين أُطلق سراحهم، والتربية الخاصة للأطفال المعاقين، وتدريب الكشّافة، والتوجيه





والإرشاد وسواها. وشارك موظفو الأونروا في الضفة الغربية وغزة في دورة تدريبية نظّمتها السلطة الفلسطينية حول إعداد التشكيلات الصفّية والبيانات الإحصائية.

والتدريب التقني، بعد المرحلة الثانوية، في مراكز التدريب التابعة للوكالة في الضفة الغربية، يعتمد المنهاج الأردني الذي تستخدمه السلطة الفلسطينية. ويشارك موظفو التعليم لدى الأونروا عادة في التحضير لإجراء وتقويم الامتحانات الشاملة التي تجريها السلطة الفلسطينية للمتخرجين من التدريب التقني.

وقد طلبت السلطة الفلسطينية إلى الوكالة أن تزيد مرحلة التعليم الأساسي في مدارس الضفة الغربية من تسع سنوات إلى عشر سنوات. وفي آذار/ مارس ١٩٩٥، أمهلت السلطة الفلسطينية الوكالة سنتين دراسيتين (١٩٩٦/ ١٩٩٧ و ١٩٩٧/ ١٩٩٨) لإجراء هذا التغيير، باستحداث نصف صفوف السنة العاشرة كل عام. وسيتطلب هذا الإجراء تمويلاً إضافياً لتغطية رواتب الموظفين، والنفقات لغير الموظفين، والبناء والتجهيز. وستتفاقم المشكلة إذا قرّرت السلطة الفلسطينية تنفيذ تمديد مرحلة التعليم الأساسي في غزة أيضاً، وهو قرار كانت السلطة الفلسطينية قد أعلنته في عام ١٩٩٥، لكنه ظلّ مجمّداً.

وفضلاً عن ذلك، من المتوقّع أن تعتمد السلطة الفلسطينية كتباً مدرسية جديدة، أو تغيّر المنهج الحالي وتقرّر كتباً مدرسية موحّدة في الضفة الغربية وغزة. وهذا سيتطلّب أموالاً إضافية، وبخاصة في غزة.

**الصحة:**

يعاني نظام الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة من التفكُّك، وسوء توزيع الموارد، والخلل بين المتطلّبات الأساسية للنمو السكاني المتسارع، والوضع السيّئ للبنى الأساسية القائمة، التي تردّت بفعل سنوات من الإهمال. وإسهام الأونروا الكبير في برنامج الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة الانتقالية، يتركّز، بشكل عام، على الاحتفاظ بنظام ذي جدوى للرعاية الصحية الأولية، يقدّم الخدمات الضرورية للاجئين المسجّلين، الذين يشكلون شريحة عريضة من مجموع السكان، ويكفل التمويل لتخطيط وتنفيذ المشاريع الإنشائية، لتحسين البنى الأساسية ومرافق الرعاية الطبية على المستويين الأوّلي والثانوي، بقصد إنماء البنى الأساسية للصحة البيئية في المخيّمات والبلديات المجاورة.

وفي القطاع الصحي، هناك عدد من المجالات التي احتفظت الأونروا فيها ببرامج ذات فعالية عالية، وأعدّت نُظماً وإجراءات عملية يمكن تبنّيها بسهولة في إطار عملية المواءمة. وتشمل

هذه المجالات خدمات صحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، ومخاطر صحة الأمومة، وضبط الأمراض السارية، والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، كالسكّري وضغط الدم، والصحة الخارجية، والوقاية من فقر الدم ومكافحته، ونُظُم المعلومات الصحية، وتنمية الموارد البشرية، وخدمات الصحة المدرسية، ولوائح الأدوية الضرورية، والتقنيات المخبرية الأساسية.

إن الأونروا ملتزمة بهدف إقامة نظام موحّد للرعاية الصحية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، بالوسائل المتاحة لها. وإعادة تأهيل البنى الأساسية الصحية الضرورية وإنشائها، تتصدر أولويات الوكالة. والمنحى الاستراتيجي للوكالة في مناطق الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية، يقوم على مواصلة التنسيق والارتباط الوثيقين مع السلطة الفلسطينية، للإسهام في عملية المواءمة لسياسات العمل ومستويات الخدمات، ممّا يؤدي في النهاية إلى التكامل التام بين نظامي الرعاية الصحية لديها ولدى السلطة الفلسطينية، حالما يصبح هذا التكامل ممكناً عملياً.

ولبلوغ هذا الهدف، عملت الأونروا على إقامة علاقة وثيقة مع السلطة الفلسطينية، التي تولّت المسؤولية عن نظام الرعاية الصحية والعامّة في قطاع غزة في أيار/ مايو ١٩٩٤، وفي الضفة الغربية، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، كما عملت الوكالة أيضاً على تطوير وتوسيع بناها الأساسية لمرافق الرعاية الصحية، وإعداد برنامج يستهدف في النهاية إقامة نظام دائم وذي جدوى للرعاية الصحية.

وتتواصل المشاورات الرسمية وغير الرسمية، على أرفع مستويات سياسة العمل، بين السلطة الفلسطينية والأونروا. وقد تمّ تعيين كبار موظفي الصحة لدى الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كأعضاء في لجان تقنية لدى السلطة الفلسطينية، تقوم بتقييم الاحتياجات، وإعداد الاستراتيجيات الملائمة للجوانب المختلفة من الرعاية الصحية الأوّلية، كمكافحة الأمراض، والتحصين، وصحة الأمومة والطفولة، والصحة المدرسية.

وعلى المستوى الثانوي، تمّ توسيع نظام المشاركة في تغطية تكاليف الاستشفاء في المستشفيات المتعاقدة. كما أُنجزت اتفاقية مع السلطة الفلسطينية حول الإفادة من المستشفيات التي تديرها السلطات الصحية الفلسطينية، في معالجة اللاجئين المرضى الذين تحيلهم الأونروا إلى العلاج.

وتمّ التوصّل إلى اتفاق مبدئي مع السلطة الفلسطينية، لتجنّب التشابك والازدواجية بين الخدمات، وقد شمل الاتفاق تسليم بعض مرافق الرعاية الصحية، التي جرى بناؤها مؤخراً، لتديرها السلطة الفلسطينية. وستتمّ هذه العملي من خلال تحديد التوزيع الجغرافي للمرافق الصحية المتوافرة للأونروا والسلطة الفلسطينية معاً، لتقرير كيفية المشاركة في الموارد. والمرفقان





الأوّلان المزمَع تسليمهما هما عيادة بدو، والنقطة الصحية في العوجا، في الضفة الغربية. كما تم التوصّل إلى اتفاق مبدئي حول المنطقة الشمالية من قطاع غزة، بما في ذلك بيت حانون، وبيت لاهيا، وبلدة جباليا ومخيّمها.

وفي إطار مشروع خاص، تُواصل الوكالة تقديم الخدمات الصحية للمدارس التي أصبحت تحت إشراف السلطة الفلسطينية، بقصد تحقيق التناغم فيما بين تلك الخدمات. وهناك ثلاثة فرق للصحة المدرسية، تقوم بإجراء الفحوصات الطبية وتحصين الأطفال في مدارس السلطة الفلسطينية.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، بدأت الأونروا بناء مستشفى عام يضمّ ٢٣٢ سريراً في قطاع غزة، بتبرع سخي من الاتحاد الأوروبي. ومن المقرّر أن ينتهي بناؤه قبل نهاية عام ١٩٩٦. وعند تشغيله، سيشكّل إضافة هامّة إلى البنى الأساسية الصحية الفلسطينية. وقد تمّ تشكيل لجنة عليا لسياسة العمل حول مستشفى غزة الأوروبي، تضمّ ممثّلين عن الأونروا والسلطة الفلسطينية، تعمل حالياً على إعداد خطة لإدارة المستشفى وتشغيله مستقبلاً، بالتشاور الوثيق مع الاتحاد الأوروبي. ومشروع المستشفى هو أحد الهموم الكبرى للوكالة، نظراً لترافقه مع مواضيع عالقة، كالوضع القانوني للمستشفى، والملاك الملائم من الموظفين، والإدارة، والتمويل الكافي للبناء والتجهيز وتكاليف التشغيل. ومن المأمول ورود استجابة من السلطة الفلسطينية حول هذه المسائل الدقيقة.

ولقد أسهمت الأونروا في تحسين المرافق المحلية، بالمساعدة في شراء التجهيزات واللوازم لمؤسسات السلطة الفلسطينية وبلدياتها، وفي التخليص الجمركي للسلع الواردة كتبرّعات للسلطة الفلسطينية، ومواصلة المشاورات الوثيقة مع السلطة الفلسطينية والمتبرّعين، حول التطوّرات النهائية والتنفيذ لمشروع مختبر مركزي للصحة العامّة.

وفي خطوة نحو إيجاد نظام موحّد لعمليات الإسعاف، قدّمت الوكالة معظم أسطولها من سيارات الإسعاف للسلطة الفلسطينية، واحتفظت بالحدّ الأدنى من السيارات المطلوبة لخدمة مستشفى قلقيلية في الضفة الغربية، ومراكز التوليد التابعة للوكالة في قطاع غزة.

إنّ الدور الريادي الذي تولّته الأونروا عام ١٩٩٣، في التخطيط للتنمية الدائمة في مجال الصحة البيئية، أدّى إلى تحديد المشاريع، وإتمام دراسات الجدوى، وتطوير التصاميم التقنية المفصّلة، وإعداد تقديرات التكاليف المترتّبة عليها، وتأمين التمويل الكافي لتنفيذ مشاريع واسعة النطاق، لتحسين شبكات المجاري، والصرف الصحي، والتخلّص من النفايات في المخيمات والبلديات المجاورة. وتمويل برنامج تطبيق السلام، أتاح للأونروا تنفيذ مشاريع كبرى للصحة

البيئية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحسين البنى الأساسية.

وفي جميع مبادراتها للصحة البيئية، سعت الوكالة إلى التخطيط لتنفيذ المشاريع بالتنسيق الوثيق مع البلديات والسلطة الفلسطينية. والتنسيق ضروري، لأنّ المخيّمات والبلديات تواجه المشاكل نفسها، والحلول تتطلّب تخطيطاً شاملاً، لتلافي مخاطر الأولويات المتناقضة أو غير المتجانسة، وازدواجية الجهود، وهدر الموارد. ومشاريع الصحة البيئية بطبيعتها، تستلزم مشاركة كبرى من السلطات المحلية، على الصعيدين المركزي والإقليمي. وهذا أمر صعب غالباً.

وقد ظهر أن التنسيق مشكلة. وأعادت الوكالة النظر في منحاها الاستراتيجي نحو تخطيط وتنفيذ المشاريع الكبرى للصحة البيئية، بتشجيع التعاون الثنائي بين المتبرّعين والسلطة الفلسطينية، فيما توفّر الأونروا المساعدة التقنية المطلوبة. وتمّ اعتماد هذا المنحى في تنفيذ شبكة المجاري في رفح، ومشروع المياه المبتذلة في غزة، ومشروع المجاري والصرف الصحي في جباليا.

## الإغاثة والخدمات الاجتماعية:

إنّ برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية لدى الوكالة مرتبط بحوار منتظم مع السلطة الفلسطينية في مجال الشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، والإسكان والأشغال العامّة، بقصد تنسيق البرامج والمشاريع، وبهدف العمل نحو المواءمة في السياسة والممارسة. وتجري الوكالة اتصالات مع السلطة الفلسطينية، للتخطيط والتعاون الدولي، ومع بلدية غزة، حول خطط السلطة الفلسطينية لتحسين الظروف المعيشية في المخيمات. والسلطة الفلسطينية دعمت بنشاط البرامج التي يديرها المجتمع المحلي وترعاها الوكالة.

وقد تميّز التنسيق بين الوكالة والسلطة الفلسطينية بتبادل المعلومات،وبخاصة الإسهام في تنفيذ مهمّة محدّدة، تشمل إعداد سياسة العمل، وتخطيط البرامج، وتطوير مقترحات المشاريع التي ترعاها دائرة من الدوائر، وتسهيل دعم السلطة الفلسطينية للبرامج التي ينظّمها المجتمع المحلي للنساء، والشباب، والمعاقين.

إنّ الإغاثة والخدمات الاجتماعية الأساسية، والمرشّحة للمواءمة مع خدمات السلطة الفلسطينية في الوقت المناسب، هي مساعدات حالات العسر الشديد واستصلاح المآوي. وبرامج التنمية الاجتماعية التي ترعاها الأونروا للنساء والشباب والمعاقين، والتي يتزايد دور المجتمع المحلي في إدارتها، تتناسب أكثر مع القطاع غير الحكومي. وهنا، تحاول الوكالة تسهيل إيجاد الروابط الملائمة بين منظمات المجتمع المحلي والسلطة الفلسطينية، لمواكبة العلاقة التي يجري بناؤها بين السلطة والمنظمات غير الحكومية نفسها.





وفي نيسان/ ابريل ١٩٩٥، اتفقت السلطة الفلسطينية والوكالة على ترسيم التنسيق على مستويين. فقد تلتقي فرق العمل التقني لمناقشة مسائل محدّدة، وعرض معطياتها وتوصياتها على فريق سياسة العمل والتخطيط، الذي ينظر في عملية التنسيق. والموضوع الأول المطروح للتدارس هو برنامج العسر الشديد لدى الوكالة، ونظام الشؤون الاجتماعية الذي يقابله لدى السلطة الفلسطينية. وقد قام فريق عمل تقني مشترك من السلطة الفلسطينية ومسؤولي الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بمراجعة المعايير للانضمام إلى هذين البرنامجين، والتقديمات المختلفة، والإجراءات المرعية، والمستفيدين منها. وقد قدّم فريق العمل تقريره في آب/ أغسطس ١٩٩٥. وتمّ الاتفاق لاحقاً على أن يجتمع الفريق المشترك لسياسة العمل والتخطيط، لمراجعة مضمون التقرير. ويُؤمل ورود استجابة السلطة الفلسطينية في هذا الشأن.

وكان الهدف الفوري للسلطة الفلسطينية من هذا التدبير، طمأنة البنك الدولي إلى عدم وجود ازدواجية في مساعدة المستفيدين. وممّا خدم هذا الهدف، التقرير التقني والمباحثات التي أجرتها الوكالة والسلطة الفلسطينية، منفردتين ومجتمعتين، مع مدقّقي البنك. وشدّدت السلطة الفلسطينية على أنّه مهما كانت التبريرات لتقريب برنامج الأونروا من برنامج السلطة الفلسطينية، فإنّه ينبغي عدم إجراء أي تعديل لبرنامج العسر الشديد حالياً، نظراً للحساسيات السياسية.

وعلى المدى البعيد، ينبغي أن يحلّ محلّ برنامج العسر الشديد، ايُّ نظام للضمان الاجتماعي تقرّره السلطة الفلسطينية. وهذا النظام في تركيبته الحالية، ليس ملائماً للاحتياجات الراهنة، وليس قابلاً للتطبيق مالياً. وبما أنّ السلطة الفلسطينية مُثقلة بمشاكل فورية، فإنّها لم تتمكّن من القيام بإجراءات منتظمة لإعداد سياسة ونظام الحماية الاجتماعية مستقبلاً.

واستجابة لطلب السلطة الفلسطينية في نيسان/ ابريل ١٩٩٥، أكّدت الوكالة رغبتها في المساعدة على التنمية العملية والفنّية للباحثين الاجتماعيين وسواهم من العاملين في الخدمات الاجتماعية لدى السلطة الفلسطينية، وفقاً لقدرات الوكالة. وكتدبير عملي فوري، دُعيت السلطة الفلسطينية لإرسال مشاركين في دورات محلية للتدريب أثناء الخدمة، نظّمتها الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبقي على السلطة الفلسطينية أن تسمّي ممثّلاً عنها إلى فريق العمل المشترك المقترح، لتفحّص الاحتياجات، وتقديم مقترحات تناسب متطلبات السلطة.

إن محور خطة السنوات الخمس لإدارة المجتمع المحلي وديمومة التمويل لبرامج التنمية الاجتماعية التي ترعاها الوكالة،هو بناء المؤسسات للقطاع غير الحكومي. وتستهدف الخطة دمج برامج المرأة، والتأهيل الاجتماعي، ومراكز أنشطة الشباب في شبكة وطنية من المنظمات التي تخدم الأغراض نفسها، كمنظّمات يتعهّدها المجتمع المحلي كليّاً. كما تستهدف ربط هذه المراكز

مع المنظمات غير الحكومية وشركاء دوليين قد يكونون قادرين على مواصلة الدعم المالي و/ أو التقني أثناء وجود الوكالة وبعده.

ودمج المراكز التي ترعاها الوكالة، يستلزم طبعاً تسجيلها لدى السلطات المنتدَبة، وإدخالها في العلاقة التعاقدية الجاري بناؤها بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية عموماً. وقد عبّرت السلطة الفلسطينية عن قناعتها بالفعالية المحتملة لهذه المراكز، إذ أسهمت بفعالية، مثلاً، في انتخابات لجان الشباب. وهذا مجال يتطلّب من الوكالة أن تتحرك فيه بحساسية. والتنفيذ الناجح لخطة السنوات الخمس، يعتمد على قدرة الموظفين الاقليميين لدى الأونروا كمدرِّبين وميسِّرين.

وفي إطار البرامج الإنمائية للنساء والمعاقين، كان هناك تنسيق عملي، على مستوى أدنى، بين السلطة الفلسطينية والأونروا حول أهداف البرامج والخطط الإجرائية. وقد قامت رئيسة دائرة الشؤون الاجتماعية لدى السلطة الفلسطينية، شخصياً، بتشجيع البرامج التي يديرها المجتمع المحلي، ورعت عدة مناسبات في مراكز برامج المرأة والتأهيل الاجتماعي، وناقشت الاتجاهات المستقبلية مع اللجان المحلية، وتبرّعت بأموال من السلطة الفلسطينية لمراكز التأهيل الاجتماعي في قطاع غزة. وقد شجّع موظفو الوكالة اهتمام السلطة الفلسطينية بالبرامج الإنمائية، من خلال التفاعل الوثيق وتسهيل الاجتماعات بين اللجان المحلية ومسؤولي السلطة الفلسطينية حول مواضيع مختلفة، كشمول المعاقين في برامج السلطة الفلسطينية، وفي إعداد سياسة العمل والتشريع.

وقام موظفو الوكالة بدور ناشط في التحضيرات لخطة وطنية للأطفال، تقودها دائرة الشؤون الاجتماعية في السلطة الفلسطينية، من خلال ورشات عمل لتحديد الأهداف والاستراتيجيات، ومنتدى تمّ عقده في نيسان/ ابريل ١٩٩٥. وساعد موظفو الوكالة السلطة الفلسطينية في إعداد بعض المشاريع المقترحة التي تترجم الخطة الوطنية. كما ساعد موظفو الوكالة مسؤولي السلطة الفلسطينية وغيرهم من المندوبين الفلسطينيين في إنجاز نظام العمل الوطني الرسمي، لتقديمه إلى المؤتمر العالمي حول المرأة في بكين، وفي العمل الأوّلي لإعداد خطة وطنية لتأهيل المعاقين.

ودعمت السلطة الفلسطينية، بفعالية، أنشطة المجتمع المحلي للشباب والنساء والمعاقين. وتلبية لطلب السلطة الفلسطينية، وعدت الوكالة مبدئياً بأن تتعاون في: تشجيع مشاركة الفتيات في الأنشطة الترفيهية، والمساعدة في توفير الدعم التقني والإداري لمراكز أنشطة الشباب في مخيمات اللاجئين، والمساعدة أيضاً في إعداد مشروع مقترح لدى السلطة الفلسطينية، لبناء





مرافق ترفيهية مقفلة. وتمّ اقتراح عقد اجتماعات منتظمة، بانتظار جدولتها من جانب السلطة الفلسطينية.

واستجابت الوكالة لعدد من طلبات السلطة الفلسطينية الحصول على معلومات في مجال الإسكان والأشغال العامّة. وفي بعض الأحيان، كانت المعلومات المطلوبة لأغراض التخطيط، كالتوضيحات المتصلة ببرنامج استصلاح المآوي. وفي أحيان أخرى، استهدفت المعلومات تسهيل مهمّات معيّنة، كتحديد وضع اللاجئين الذين يشغلون مآوي في مخيّمات اللاجئين، أو إعداد لوائح بأسماء العائلات الذين دمّرت السلطات الإسرائيلية منازلهم. وأسهمت الوكالة في إعادة بناء المآوي لعائلات العسر الشديد من بين الفئة الأخيرة التي أحيلت إليها من جانب السلطة الفلسطينية.

ومع أن السلطة الفلسطينية اقترحت تنسيقاً أوثق حول مسائل الاهتمام المتبادل، فإنّ موقفها الرسمي يقوم على أنّه فيما يُرحّب بتحسين الظروف المعيشية لسكّان المخيّمات، فإن مناقشة مستقبل المخيّمات، والتدخّلات على المدى البعيد، ينبغي عدم إجرائها إلا بعد مفاوضات الوضع الدائم. وتشير الدلائل إلى أن التعاون العملي مع مخطَّطات السلطة الفلسطينية، قد يبدأ لإعادة إنماء مدينة غزة، بما فيها مخيم الشاطئ، التي وعد رئيس بلدية غزة بأن تتصدّر الأولويات، دون الإساءة إلى حقّ اللاجئين في العودة أو التعويض.

وأسهمت الوكالة مع السلطة الفلسطينية في استكمال تفاصيل سجلّات العائدين، وبخاصة أفراد قوة الشرطة، وإصدار بطاقات تسجيل جديدة لهم.

إنّ تعزيز الاعتماد على النفس عبر استراتيجيات راسخة ومتنوّعة للحدّ من الفقر، هو أحد الاهتمامات والأنشطة الأساسية للوكالة. والهدفان الأساسيان لخطة السنوات الخمس ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، هما مساعدة عائلات اللاجئين الذين هم دون خطّ الفقر على الارتفاع فوقه،ليصبح بإمكانهم الاعتماد على انفسهم، ومساعدة مراكز التأهيل الاجتماعي وبرامج المرأة، وغيرها من مرافق الخدمات الاجتماعية التي ترعاها الوكالة، على أن تصبح مستقرة مالياً. وتشمل نُظم الحدّ من الفقر، التدريب على مهارات الإفادة من فرص محدَّدة لكسب الدخل، والتأهيل المهني والتوظيف المناسب، والقروض و/ أو المنح للأنشطة الفردية لدرّ الدخل، أو تأسيس مشاريع تجارية مصغَّرة جماعية، وتشكيلة من مشاريع الإدخار والتسليف للمجتمع المحلي، وغير ذلك.

### درُّ الدخل:

تدير الأونروا صناديق للقروض التدويرية، لتوفير رؤوس الأموال لمشاريع تجارية صغيرة

بنسب فوائد معقولة، وذلك في جميع الأقاليم، باستثناء الجمهورية العربية السورية. والحافظة النقدية في غزة، وهي أوسع نظام للتسليف في القطاع الخاص في قطاع غزة، والأكثر نجاحاً في المنطقة، بلغت قيمتها ٦,٧ ملايين دولار في آذار/ مارس ١٩٩٦، وكان الصندوق قد منح قروضاً لما مجموعه ٣٣٣ مشروعاً تجارياً منذ تأسيسه في عام ١٩٩١. وفي غزة أيضاً، تدير الوكالة برنامج تسليف جماعي تضامني، يوفّر الاعتمادات للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. وفي شباط/ فبراير ١٩٩٦، استحدثت الأونروا برنامجاً جديداً لتسليف مشاريع تجارية مصغّرة، من شأنه أن يحسّن صلاحية الأعمال التجارية المتأثّرة بإغلاق قطاع غزة، إلى جانب أهداف أخرى. وبرنامج درّ الدخل في غزة أصبح قادراً، أكثر فأكثر، على الاستمرار، رغم ارتفاع التكاليف التشغيلية. ومن المتوقّع للبرنامج أن يكتفي ذاتياً مع نهاية عام ١٩٩٧. كما يُتوقّع له حينئذٍ أن يصبح بذاته مؤسسة غير تجارية للتنمية المالية، يمكن دمجها بشكل مستقلٍ أو تكاملها مع منظمة مالية أو مصرفية أخرى.

## تنمية الموارد البشرية والتدريب

نظراً لوجود الأونروا الطويل في المنطقة، وخبرتها المعترف بها في مجالات مختلفة، فمن الأرجح لموظفي الوكالة الأكثر مهارة وخبرة أن يقوموا في الوقت المناسب بدور مفيد في القطاعين العام والخاص. وتدريب الموظفين يخدم الهدف المزدوج، الذي يشمل إغناء القدرات الحالية للوكالة، والإسهام في تنمية الموارد البشرية التي ستصبح فيما بعد مُتاحة للسلطة الفلسطينية. وفضلاً عن برامجها المنتظمة للتدريب أثناء الخدمة، أطلقت الوكالة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ مبادرة للإنماء التنظيمي، بغية تطوير قدرات الموظفين الفلسطينيين على المستوى الإداري، وتعزيز اختصاصاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتمّ اختيار المشتركين وفقاً لإمكانية أن يصبحوا مديرين كباراً، سواء كانوا في الأونروا أو في مؤسسة فلسطينية. وبالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية الفلسطينية على الصعيد المحلي، فإن مبادرة الإنماء التنظيمي تزيد جاهزية الوكالة لمواجهة التحدّيات المقبلة، وبخاصة نقل رئاستها من فيينا إلى غزة. وارتفاع نسبة كبار الموظفين الفلسطينيين في الأونروا، سيجعل الوكالة أيضاً أكثر انسجاماً مع الأجواء المحلية، ويسهّل دمج أنشطة الوكالة في البيئة المحلية، ويُسهم في بناء المؤسسات عبر التفاعل المتزايد مع النظراء في السلطة الفلسطينية.





## بناء المؤسسات:

في إطار جهود المتبرّعين لدعم البلديات المحلية في برمجة الاستثمار، ينبغي إبداء المزيد من الاهتمام لتعزيز الروابط بين الخدمات التي تقدّمها الأونروا، وتلك التي تقدّمها البلديات والهيئات المحلية. ويمكن استخدام الأموال المتوافرة للسلطة الفلسطينية بفعالية أكبر في بناء المؤسسات. والخبرة التقنية لدى الوكالة، يمكن أن تكون مورداً قيّماً للسلطة الفلسطينية، كما يمكن للوكالة أن تقوم بدور النموذج للهيكلية الإدارية في مجالات معيّنة. ولكلّ دائرة في السلطة الفلسطينية الآن تنظيمها الداخلي الخاص بها.

وحتى قبل توقيع اعلان المبادئ، كانت الوكالة قد قدّمت مساعدة مالية لإقامة مركز قانوني في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية. وأهداف هذا المركز هي الإسهام في تطوير هيكليات قانونية ضرورية جداً، لتلبية احتياجات المنطقة والسكان، وليصبح مركزا للبحوث القانونية والدراسة الأكاديمية. ووفّرت الوكالة الدعم المالي وسواه للعمل الذي يقوم به المركز حالياً، وأدّت دوراً بنّاءً في تنظيم مراجعة كبرى للتحسينات الضرورية للهيكلية القانونية في قطاع غزة. وهي ستظلّ ناشطة في هذا المجال.

## سجلّات الأونروا ومحفوظاتها:

تضمُّ محفوظات الوكالة وثائق تاريخية، تشكّل سجلاً فريداً للتاريخ الفلسطيني، وقد تكون موضع اهتمام كبير لصانعي سياسة العمل والباحثين على السواء. والوكالة تستكشف السُبُل لتنظيم وتوفير المواد المشمولة في محفوظاتها. كما أنها تعمل بشكل خاص على إتمام النظام الموحّد للتسجيل، ونظام متكامل لقاعدة بيانية في الحاسوب، تشتمل على بيانات تسجيل، ومعلومات اجتماعية واقتصادية حول حالات العسر الشديد والملفّات العائلية. وينبغي تلبية مطالبة الوكالة بمبلغ ٣,٢ ملايين دولار لإتمام النظام الموحّد للتسجيل، الذي تمّ تقديمه إلى فريق العمل المتعدّد الأطراف حول اللاجئين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وفي شباط/ فبراير ١٩٩٦، قام معهد الدراسات الفلسطينية، بتأييد من السلطة الفلسطينية، بإرسال اقتراح إلى الأونروا حول دراسة الجدوى لسبل صيانة محفوظات الوكالة، بما فيها، خصوصاً، القواعد البيانية التي تشكّل النظام الموحّد للتسجيل. وهذا المشروع يدعم مواءمة المعلومات على المدى القصير، ويتصل بمفاوضات الوضع الدائم وغيرها من المحادثات حول مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. وستكون هناك حاجة لاتفاق حول الوصول إلى معلومات ضرورية لحماية المصالح المشروعة للسلطة الفلسطينية وحقوق الأفراد. ومعهد البحوث الفلسطيني للسياسة الاقتصادية،

التابع للجّان التقنية والاستشارية في السلطة الفلسطينية، يسعى للوصول إلى بيانات حول حالات العسر الشديد، بالارتباط مع بحوث لتشكيل نظام شامل للضمان الاجتماعي والشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

## استشارات المشاريع وتنسيقها:

يجري تنسيق ومناقشة مشاريع برنامج تطبيق السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية وإعادة الإعمار. واللجان المشتركة بين السلطة الفلسطينية والأونروا حول التعليم والصحة، والحوار بين برنامج الإغاثة والشؤون الاجتماعية لدى الأونروا، ومثيله لدى السلطة الفلسطينية، تسهم جميعاً في تنسيق مشاريع الأونروا مع السلطة الفلسطينية قبل استلام التمويل من المتبرّعين. ويُراد للوائح مشاريع الأونروا أن تعكس أولويات السلطة الفلسطينية على المدى البعيد سواء من حيث الاستثمار في البنى الأساسية أو إعداد سياسات العمل. والتنسيق والمواءمة لتلافي التشابك والازدواجية يؤكدان على وحدة الهدف بين الأونروا والسلطة الفلسطينية. ومن الأمثلة على تنسيق المشاريع، حصول الأونروا على مواقع لبناء المدارس من السلطة الفلسطينية، واللجنة المشتركة لسياسة العمل حول مستشفى غزة الأوروبي، التفاعل مع البلديات والسلطات المحلية حول مشاريع الصحة البيئية على صعيد واسع. ومن خلال هذه المشاريع، تسعى الأونروا والسلطة الفلسطينية لتحديد المجالات الممكنة لتقاسم الموارد وتكامل الخدمات، باتجاه المواءمة الكاملة.

## مشاركة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية:

ينبغي عدم التقليل من أهمية المجتمع المحلي كشريك في عملية المواءمة، في الجمعيات والقطاعات التي يقوم فيها المجتمع المحلي بدور ناشط. فهناك حالات عديدة أفادت فيها مرافق الأونروا وخدماتها من إسهامات المجتمع المحلي الملحّة والبارزة أحياناً. فعلى سبيل المثال، تلقّى مستشفى الوكالة في قلقيلية في الضفة الغربية، والذي يضمُّ ٤٣ سريراً، دعماً مالياً كبيراً من المجتمع المحلي لتطوير أجهزة المستشفى وتحسين خدماته. والمثال الآخر هو إسهام اللاجئين المرضى بدفع ١٢ بالمائة من تكاليف علاجهم في المستشفيات. وفي بعض الأقاليم، يقدّم أهالي التلامذة من اللاجئين تبرّعات طوعية رمزية لتمويل صيانة الأبنية المدرسية والمحافظة عليها. وفي إطار برامجها لاستصلاح المآوي والصحة البيئية، توفر الوكالة المواد والمساعدة التقنية لعائلات اللاجئين والمنظمات المحلية، لتقوم طوعاً بتنفيذ مشاريع انشائية، وأخرى صغيرة للأشغال العامة،





في خدمة المجتمع المحلي. وهذا يعزّز دور المجتمع المحلي في إدارة وامتلاك الخدمات، وإسهاماته لمصلحة السكّان.

وتؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في القطاع الخاص. وتتفاوت روابط الوكالة مع المنظمات غير الحكومية بين إقليم وآخر. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك تعاون وثيق بشكل خاص، مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وبخاصة في مجال الصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية. والأونروا تحاول أن تستقطب هذه المنظمات، لا لتزيد الموارد فحسب، بل لتحقّق المواءمة أيضاً. وتواجه المنظمات غير الحكومية مصاعب مالية كبرى في بعض الأحيان، كما هي الحال في المجال الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة مثلاً. وفي مناقشاتها مع السلطة الفلسطينية، تأخذ الوكالة في اعتبارها الدور والإسهام اللذين تقوم بهما المنظمات غير الحكومية، بقصد تقديم الخدمات الفضلى كمّاً ونوعاً. فالأونروا ترى، مثلاً، أنه ينبغي للمجتمع الدولي بذل المزيد من الاهتمام حالياً بدعم المستشفيات القائمة التابعة للمنظمات غير الحكومية، بدل إنشاء مستشفيات جديدة. وما لم يتوجّه الاهتمام إلى هذه المشكلة، فإن قطاع المنظمات غير الحكومية قد يواجه تعطيلاً قاسياً.

## تنسيق الأمم المتحدة:

انتدب الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤، مكتب المنسّق الخاص للأمم المتحدة في الأرض المحتلة، ليكون نقطة محورية لجميع مساعدات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية وسواها، في الضفة الغربية وغزّة. ويوفّر هذا المكتب الإرشاد العام لبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها، ويسهّل التنسيق ضمن إطار الأمم المتحدة، نحو إقامة منحى متكامل وموحّد للجهود الإنمائية التي أطلقها مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، الذي عُقِد في واشنطن، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

باعتبارها وكالة الأمم المتحدة ذات الوجود التشغيلي الأوسع في المنطقة، أسهمت الأونروا كلياً في آليات التنسيق التي يؤدي فيها مكتب المنسّق الخاص للأمم المتحدة دوراً ريادياً. وتشارك الوكالة في الاجتماعات المنتظمة للجنة تنسيق المساعدة المحلية، وفِرَق العمل المنبثقة عنها، كما تقوم بأعمال السكرتاريا لفريق العمل حول البيئة. وتوفّر فرق العمل هذه، فُرصاً إضافية للسلطة الفلسطينية والأونروا، لمناقشة أولويات المشاريع مع بقية الوكالات المنفّذة ممثّلي المتبرّعين، وللإسهام في مناقشة وإعداد الاستراتيجيات العملية، وتحديد المشاريع التي تريد السلطة الفلسطينية من المتبرّعين أن يقدّموا التمويل لها. وتؤدي الأونروا دوراً ناشطاً في فِرَق العمل، بغية

تعزيز التنسيق مع جميع الأطراف. ومن خلال المناقشات حول أولويات المشاريع، تتكامل سياسة المواءمة، لأن قرارات عديدة يتّخذها المتبرعون بشأن التمويل، تؤثر في أعمال الأونروا، وبالتالي في أعمال السلطة الفلسطينية، والعكس صحيح.

إنَّ لائحة المشاريع الأساسية التي عرضها مكتب المنسّق الخاص للأمم المتحدة على اجتماع المجموعة الاستشارية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، اشتملت على عدد كبير من المشاريع التي تسهم فيها الأونروا، والتي تلقّى الكثير منها التمويل اللازم. كما أسهمت الوكالة في ورقة الاستراتيجيات التي أعدها مكتب المنسّق الخاص للأمم المتحدة، حول التعليم، والصحة، والبنى الأساسية، والإسكان، وإيجاد فرص العمل.



# الأوضاع القانونيّة للّاجئين في سوريّا ولبنان

فاطمة خير

أفرزت حرب ١٩٤٨، من بين ما أفرزت، قضية اللاجئين الذين غادروا ديارهم، بضغط تطبيق سياسة الطرد الجماعي «الترانسفير» التي إتبعتها العصابات الصهيونية، لتفريغ الأرض من سكانها. فالجرائم والمذابح التي إرتكبتها هذه العصابات، كان لها التأثير الفعال بخروج الفلسطينيون من ديارهم.

منذ ذلك الوقت وقضية اللاجئين تشكل جزءاً رئيسياً من مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي. وجزءاً مكوناً من معطياته، تفرض نفسها بشكل مستمر. وخلال الفترة الماضية، تكرست للّاجئين أوضاعاً قانونية دولية، وأوضاعاً قانونية محلية في الدول المضيفة، تفاوتت بين دولة وأخرى، من ناحية الحقوق والواجبات، وبذلك تفاوتت صعوبة الظروف التي تعرض لها اللاجئون، بعد مأساة الخروج من ديارهم.

## اللاجئون والقانون الدولي:

منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٤ عالجت الأمم المتحدة قضية الشعب الفلسطيني كقضية لاجئين فحسب. ورغم ذلك، فقد حظي اللاجئون بالعديد من القرارت الدولية، التي سعت إسرائيل وتسعى لتجاوزها وإسقاطها من حساباتها. وتضمن ميثاق الأمم المتحدة نصوصاً واضحة بشأن حقوق الشعوب والأفراد. فقد عبر في مقدمته عن «إيمان الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان، وبعلاقة الفرد وقدرته، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق

متساوية». كما أن المادة الأولى أن الميثاق أكدت بدورها «إحترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها» و «إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء».

وفي التقرير الذي قدمه الوسيط الدولي برنادوت في ١٦/٩/١٩٤٨ إلى الجمعية العامة، حمّل إسرائيل مسؤولية العدوان «إن أية تسوية لا يمكن أن تكون عادلة وكاملة ما لم يتم الإعتراف بحق اللاجئ العربي في أن يعود إلى المنزل الذي طرد منه نتيجة لما رافق النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين من أخطار. لقد جاءت الأكثرية الساحقة للاجئين من مناطق تقع وفقاً لقرار التقسيم في الدولة اليهودية. وأنه لخرق فاضح لأبسط مبادئ العدالة أن ينكر على هذه الضحايا البريئة حق العودة إلى منازلها في حين يتدفق المهاجرون اليهود إلى فلسطين ويشكلون في الواقع خطر إستبدال دائم للاجئين العرب الذين لهم جذور في هذه الأرض منذ قرون».

إستناداً إلى هذا التقرير، صوتت الجمعية العامة في ١١/١٢/١٩٤٨ على القرار رقم ١٩٤، الذي ضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين والحق في التعويض. وقد جاءت الفقرة (١١) من القرار «تقرر أن اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم وفي أن يعيشوا بسلام مع جيرانهم يجب أن يسمح لهم بذلك في أقرب فرصة ممكنة. ويجب أن يعوّض عن الخسائر والأضرار والممتلكات وفقاً لمبادئ القانون الدولي أو العدالة من قبل السلطات أو الحكومات المعنية»

وأنشأ القرار ١٩٤ لجنة توفيق دولية «من أجل السعي لتحقيق السلام في فلسطين» «وتصدر (الجمعية العامة) تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الإقتصادي والإجتماعي وكذلك دفع التعويضات». وقد أكدت الجمعية العامة سنة بعد أخرى منذ العام ١٩٤٩، فأصدرت أكثر من ثلاثين قرارا رئيسياً حولها. وكان قبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة قبولاً مشروطاً، بأن تلتزم إسرائيل «بالإلتزامات الواردة في الميثاق». وربطت الأمم المتحدة بين طلب إسرائيل الإنضمام إلى الأمم المتحدة وقرارت الجمعية ومنها القرار ١٩٤ بكامل فقراته ومنها الفقرة (١١). وعملت لجنة التوفيق على التوصل إلى التوقيع على بروتوكول لوزان بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي. وشمل ذلك القرار ١٩٤ لحل مشكلة اللاجئين. وبعد أن ضمنت قبولها عضواً في الأمم المتحدة، تنكرت لتوقيعها والتزاماتها، فرفضت إقتراح الوفود العربية بعودة اللاجئين.

إن الموقف الثابت الذي حكم الموقف الإسرائيلي منذ ذلك الوقت، سواء في الجمعية العامة، أو في مختلف لجانها أو في لجنة التوفيق، زاد من إصرار الوفود العربية على إعطاء مشكلة اللاجئين





الأولوية على القضايا الأخرى، وإيجاد حل لها يتفق مع قرارت المنظمة الدولية التي أقرت حقهم في العودة أو التعويض، وكان الرفض الكامل لذلك من قبل إسرائيل التي رفضت مبدأ العودة وجعلته في تلك المرحلة مشروطاً بعقد صلح مع العرب، على أن تتم العودة ضمن حدود طاقتها الإقتصادية على إستيعاب اللاجئين، وضمن مقتضيات أمنها وسلامها وإستقرارها وحقها في أن تعطي جميع هذه الإعتبارات المركز الأول. ومع ذلك لم يمض وقت طويل حتى تراجعت عن هذه الشروط، وأكدت أن الحل الحقيقي لمشكلة اللاجئين لا بد أن يتم على أساس توطينهم في البلدان العربية، حيث توجد أراض شاسعة، وأن ما تم بخروج العرب من فلسطين هو مجرد تبادل للسكان مع اليهود العرب الذين غادروا البلدان العربية، وإستوعبتهم إسرائيل.

إن بحث مشكلة اللاجئين من زاوية ملكية العرب للأراضي في فلسطين يكشف عن الأبعاد الكبيرة للمشكلة والظلم الفادح الذي لحق بالشعب الفلسطيني. فالإحصاءات الرسمية التي قدمتها الحكومة البريطانية بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين لمنظمة الأمم المتحدة، حين طلبت عقد دورة خاصة لبحث «قضية فلسطين» في ربيع ١٩٤٧ أثبتت بالأرقام أن ملكية اليهود في فلسطين حتى ذلك الوقت، بالرغم مما قامت به من شراء أراض عربية وإستملاك غير مشروع، بلغت ٥،٦٦٪ فقط من مجموع مساحة فلسطين.

وبموجب القانون الإسرائيلي إستولت إسرائيل على أملاك اللاجئين العرب المنقولة وغير المنقولة، كما إستباحت مصادرة وإستملاك أراض عربية أخرى سواء كان أصحابها لاجئين أو غير لاجئين. فمن أصل ٣٧٠ مستوطنة إسرائيلية تم بناؤها في فلسطين بين ١٩٤٨ و ١٩٥٣، أقيمت ٣٥٠ منها على أملاك الغائبين.

وقد بقيت مشكلة اللاجئين تعالج بصفتها مشكلة أفراد تم طردهم من أرضهم، لا كمشكلة شعب له حقوق متساوية مع الشعوب الأخرى. إلى أن بدأ كسر هذا الطوق في العام ١٩٦٩ جزئياً والإشارة إلى مشكلة اللاجئين بوصفها جزءاً من مشكلة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

وقد إستمرت الجمعية العامة في تكرار الإشارة إلى حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق اللاجئين في العودة أو التعويض عند مناقشة «تقرير المفوض العام للأونروا» وبند «الحالة في الشرق الأوسط». وعندما قررت إعادة إدراج «قضية فلسطين» كبند مستقل على جدول أعمالها في الدورة التاسعة والعشرين ١٩٧٤، أصدرت قرارها رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٤ بشأن «الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني». وقد تضمن في فقرته الثانية ما يلي «تؤكد الجمعية العامة من جديد أيضاً حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها

وإقتلعوا منها، وتطلب إعادتهم»[1].

رغم كل هذه التطورات في الأمم المتحدة، إلا أن مشكلة اللاجئين بقيت عالقة، ومنذ حرب ١٩٤٨، توزع الفلسطينيون في مناطق الشتات، حيث إحتضنتهم الدول العربية المحيطة بفلسطين، وفي ظل هذا الوجود المديد للفلسطينيين في الدول المضيفة، تعرضت أوضاعهم القانونية للمعالجة من هذه الدول. وقد تفاوتت هذه المعالجة بين دولة وأخرى، فأفرزت أوضاعاً قانونية مختلفة، إختلف وضع اللاجئ في الأردن عنه في سوريا عنه في لبنان، بناء على الزاوية التي تم فيها النظر إلى الفلسطينيين.

## اللاجئون في لبنان:

شكل الفلسطينيون في لبنان مشكلة للسلطات اللبنانية، أكبر بكثير مما شكل بالنسبة للبلدان المضيفة الأخرى. فالحديث عن توطين اللاجئين يصيب السلطات اللبنانية بالرعب، فهو يتعارض مع مقولات الوفاق الوطني اللبناني الذي يقوم على صيغة التوازن الطائفي الدقيق. وتوطين الفلسطينيين في لبنان يعزز الوزن الديموغرافي لجماعة دون أخرى، مما يؤدي إلى إختلال التوازن الطائفي. وقد يؤدي التوطين إلى إعادة النظر في الإصلاحات السياسية وفي بنية الدولة. لذلك، فقد شكل الفلسطينيون الهاجس الأكبر للمسؤولين اللبنانيين، الذين يتمنون أن يصحوا ذات يوم ولا يجدوهم. فقد صرح الرئيس اللبناني السابق أمين الجميل بعد أيام معدودة من إنتخابه، أنه سيعمل على خفض عدد الفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى ٥٠ ألفاً، أي ربع عددهم في ذلك الوقت[2]. ولم يتورع وزير السياحة اللبناني في العام الماضي من إطلاق صفة «النفايات البشرية» على الفلسطينيين.

وقد أفرز هذا الخوف، قوانين وأوضاع تمييزية ضد الفلسطينيين في لبنان، مما أغلق سوق العمل في وجه الفلسطينيين.. فالقوانين اللبنانية تمنع عليهم حق الإقامة والتنقل والعمل، وإقامة المؤسسات الخاصة، وحق العمل النقابي، والإنتساب للنقابات اللبنانية،وحق الملكية وغيرها.[3] وعلى سبيل المثال، يحصل الفلسطينيون في لبنان على تصريح عمل في شتل الليمون، ويتقاضون أجرة ثمانية دولارات يومياً، أي أقل من أجرة العامل السيريلنكي في لبنان.

## الأوضاع القانونية في لبنان:

منذ العام ١٩٥٠، أخذت الحكومة اللبنانية تتعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فأنشأت «اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين» في لبنان. وفي العام ١٩٥٩ تم إحداث «إدارة لشؤون





اللاجئ الفلسطيني في لبنان» بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤٢. ونظمت أحكامه بالمرسوم رقم٩٢٧ الصادر في التاريخ نفسه، والذي حدد مهام إدارة شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية بما يلي:

١ - الإتصال بوكالة الإغاثة الدولية في لبنان بغية تأمين إعانة اللاجئين وإيوائهم وتثقيفهم والعناية بشؤونهم الصحية والإجتماعية.

٢ - إستلام طلبات الحصول على جوازات السفر خارج لبنان، ودرسها وإبداء الرأي فيها.

٣ - قيد وثائق الأحوال الشخصية المتعلقة بالولادة والزواج والطلاق.

٤ - الموافقة على طلبات لم شمل الأسر المشتتة، وفقاً لنصوص ومقررات الجامعة العربية.

٥ - تحديد أماكن المخيمات والقيام بمعاملات إستئجار واستملاك الأراضي اللازمة.

٦ - إعطاء رخص نقل محل الإقامة في مخيم لآخر.

لم تعطِ التشريعات اللبنانية الفلسطيني الحقوق التي أقرتها له إتفاقية جنيف حول اللاجئين، وبروتوكول الدار البيضاء. فقد نصت إتفاقية جنيف التي عقدت بدعوة من الأمم المتحدة، على تعريف اللاجئ «هو كل إنسان يخشى جدياً من تعذيبه أو إضطهاده، بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته، ووجد خارج بلاده، قبل العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٥١ بسبب أحداث وقعت في البلاد التي يحمل جنسيتها» وقد أعطت المعاهدة للاجئين في المادة ٢٤ منها، حق الإستفادة من الإمتيازات التي يستفيد منها الرعايا الوطنيين، كالضمان الإجتماعي والأجور والتعويضات العائلية، ومدة ساعات العمل. وبما أن لبنان ملتزم بإتفاقية جنيف للاجئين، فإن موادها تنطبق على الفلسطينيين الموجودين في لبنان، لأولوية تطبيق المعاهدات على القانون الوطني.

أما بروتوكول الدار البيضاء الذي صدر في أيلول ١٩٦٥ عن مؤتمر وزارة الخارجية العرب، فقد نص في فقرته الأولى «يعامل الفلسطينيون في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية، في سفرهم وإقامتهم وتيسير فرص العمل لهم مع إحتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية». ولبنان من الدول التي وقعت بروتوكول الدار البيضاء.

وقد أعتبرت التشريعات اللبنانية الفلسطيني أجنبياً مثل بقية الأجانب الموجودين على الأرض اللبنانية، متجاوزة إتفاقية جنيف وبروتوكول الدار البيضاء. وقد عرّف القانون اللبناني الأجنبي «يعد أجنبياً بالمعنى المقصود بهذا القانون كل شخص حقيقي أو معنوي من غير التابعية اللبنانية». وقد صدر عن وزير الداخلية اللبناني القرار رقم ٣١٩ تاريخ ٢ آب ١٩٦٢، والذي نص في مادته الأولى «على الرعايا غير اللبنانيين الموجودين حالياً في لبنان أن يصححوا أوضاعهم من حيث الإقامة وأن يدخلوا في أحد الفئات الخمس التالية....» وقد أدخلت هذه المادة الفلسطينيين في الفئة الثالثة التي نصت على تعداد أفرادها بوصفهم «أجانب لا يحملون وثائق من بلدانهم

الأصلية، ويقيمون في لبنان بموجب بطاقات إقامة صادرة عن مديرية الأمن العام، أو بطاقات هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين في لبنان»[٤].

بذلك، تعاملت التشريعات اللبنانية مع الفلسطينيين بوصفهم فئة من فئات الأجانب الموجودين على الأراضي اللبنانية، الذين تسن لهم تشريعات تمييزية وتصنيفية حفاظاً على فرص العمل للبنانيين، ولإعتبارات سياسية، مرجعها الإعتقاد بخطر الوجود الفلسطيني في لبنان، والحديث عن مشاريع التوطين للاجئين في الدول المضيفة، والتي تمس التكوينات الطائفية في لبنان. لذلك خضع الفلسطينيون إلى مجموعة من التشريعات التي صنفتهم عملياً إلى عدة فئات:

فئة جرى إحصاءها بعد النكبة في مطلع الخمسينات من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، ومسجلة في قيود وزارة الداخلية اللبنانية ولدى مديرية شؤون اللاجئين، ولدى مديرية الأمن العام.

وفئة، تضم الفلسطينيين الذين لم تشملهم الإحصاءات في الفئة الأولى، بالرغم من وجودهم في لبنان.

وفئة ثالثة، تضم الفلسطينيين الذين اضطروا للإقامة في لبنان بعد حرب ١٩٦٧، أو تم إبعادهم من الأراضي المحتلة. وهذه الفئة لا تملك أية أوراق ثبوتية ولا إقامة شرعية في لبنان.

إن تعاطي التشريع اللبناني مع الفلسطينيين بوصفهم أجانب، جعلهم يخضعون للمادة ٢٥ من القانون رقم ١٠ لعام ١٩٦٢، والذي ينظم أوضاع الأجانب في لبنان، حيث حظرت المادة المذكورة «على الأجنبي غير اللبناني أن يتعاطى عملاً أو مهنة في لبنان ما لم يكن مرخصٌ له بذلك من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وفقاً للقوانين والأنظمة السائدة»[٥].

ومنذ بداية الخمسينات شهدت لبنان تحولات على صعيد التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأخذت السلطات اللبنانية تضيق عليهم، لا سيما الذين وجدوا أعمالاً مهنية يقومون بها ورغم الإتفاق مع هيئة الأمم المتحدة على تشكيل اللاجئين في مشاريع التنمية المختلفة في لبنان، إلا أن وزارة العمل والشؤون الإجتماعية أصدرت قرارٌ طلبت فيه من اللاجئين التوقف عن العمل بحجة أنهم يعملون دون إجازات وأنهم ينافسون اليد العاملة اللبنانية.

كما أن التشريعات اللاحقة للوجود الفلسطيني في لبنان، والتي بدأت تبحث بشكل دقيق ومنظم في أوضاع عمل وإقامة ودخول وخروج الأجانب إلى الأرض اللبنانية، بدءاً من سنة ١٩٦٢، لم تلحظ وضعاً خاصاً أو إستثنائياً بشأن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، بل شملتهم بنصوصها مثل جميع الأجانب. وأكثر من ذلك، فإننا نلاحظ أن المشرع اللبناني قد عامل الأجنبي في لبنان أفضل مما عامل الفلسطيني، إذ منح هذا اللاجئ حق العمل في ميادين





كثيرة عندما تجيز دولته معاملة اللبناني بالمثل[٦].

وأخذاً بقاعدة تفضيل اللبناني في العمل، ومراعاة لمبدأ المعاملة بالمثل، يمكن منح الأجنبي إجازة عمل حسب القانون اللبناني عند توافر الشروط التالية:

- أن يكون إختصاصياً أو خبيراً لا يمكن تأمين عمله بواسطة اللبناني.
- أن يكون مقيماً في لبنان قبل أول سنة ١٩٥٤، ويعمل في أحد المؤسسات دون انقطاع مدة تسعة أشهر على الاقل في السنة.
- أن يكون متأهلاً من لبنانية أو يكون قد مضى على زواجه مدة سنة واحدة على الأقل.
- أن يكون مولوداً من أم لبنانية أو من أصل لبناني.
- أن يكون من مديري الشركات الأجنبية.

ولأن القانون اللبناني، يحظر على الأجنبي، غير الفنان، أن يتعاطى عملاً أو مهنة في لبنان، ما لم يكن مرخصاً له بذلك من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، فقد إستخدم أصحاب العمل مسألة الإجازة، كعامل تهديد دائم ضد الفلسطينيين كمواطنين في الدول المضيفة. لكن معاملة لبنان لهم كانت عكس ذلك، حيث تم التشديد عليهم، وبدأت شركات عديدة تتخلص ممن لديها، وإستفادت الشركات الصغيرة باستخدامها للعمال الفلسطينيين المهرة دون إذن عمل، بسبب طبيعة الرقابة الحكومية الفاسدة. واتجه تركز اليد العاملة الفلسطينية في الوظائف الحكومية، ولعدم خضوع العمال الموسميين ولا عمال الورش لأحكام قانون العمل، وذلك لعدم إرتباطهم بصورة دائمة برب العمل. وهكذا فقد أغلقت قطاعات واسعة من مجالات العمل أمام الفلسطينيين، إضافة للوظائف الحكومية، كالوظائف المصرفية وسائقي النقل العام أو الشحن، بل حتى نواطير المباني وحراسها. أما المهن التي يمكن أن يستخدم فيها غير اللبنانيين بدرجة مقبولة فهي المدرسون والعاملون في مؤسسات العمل الإجتماعي، الإداريون والتنفيذيون في الشركات والمصالح والمهن الحرة، الموظفون في الفنادق الكبيرة.

ولا تميز الإدارة اللبنانية الفلسطينيين، بإعطائهم إجازات عمل تتناسب مع وضعهم في لبنان، بل على العكس، فإن أعداد الإجازات الممنوحة للفلسطينيين مقارنة بغيرهم من عرب وأجانب تشير إلى ظلم فادح بحقهم، ووفقاً لإحصاءات وزارة التخطيط، والمكتب المركزي للإحصاءات اللبنانية[٧].

وفي العام ١٩٨٢ أصدر وزير العمل والشؤون الإجتماعية قراراً يتعلق بالمهن الواجب حصرها في اللبناني. وقد حددت المادة الأولى منه منع الأجانب، وكان الفلسطينيون من بينهم،

من ممارسة ٢٤ مهنة، أما أرباب العمل فقد منعوا من مزاولة ١٤ مهنة. وقد تم توسيع هذا المنع بقرار لوزير العمل في العام ١٩٩٣، حيث منع الأجانب من مزاولة ٢٧ مهنة، ومنع أرباب العمل الأجانب من مزاولة ٢١ مهنة. وبذلك يتبين أن القرار الجديد توسع في دائرة الحظر والمنع.

لم يضيق القانون اللبناني على الفلسطينيين بشأن العمل فحسب، بل أنه قيّد أيضاً ملكيتهم العقارية. وقد حدد القانون اللبناني ملكية الأجانب بنصه على أنه «لا يجوز لأي شخص غير لبناني كان طبيعياً أم معنوياً، كما لا يجوز لأي شخص معنوي لبناني يعتبره القانون بحكم الأجنبي، أن يكتسب بعقد أو عمل قانوني آخر بين الأحياء، أي حق عيني عقاري في الأراضي اللبنانية، أو أي حق عيني من الحقوق الأخرى، التي يعينها هذا القانون الا بعد الحصول على ترخيص يعطى بمرسوم، يتخذ في مجلس الزوراء، بناء على إقتراح وزير المالية. «لا يشذ عن هذه القاعدة إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة بهذا القانون أو بنص خاص». وبما أن الفلسطينيين في لبنان يعاملون معاملة الأجنبي، فإن ذلك يجعل نص هذه المادة ينطبق عليهم أيضاً.

ويبرر بعض اللبنانيين عدم إعطاء الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية، بأنها تحرفهم عن متابعة العمل من أجل حقهم في العودة، بمعنى أنهم إذا حصلوا على حقوقهم المدنية والسياسية والإجتماعية، فإنهم سيفقدون الحوافز للإستمرار في النضال للعودة إلى فلسطين. لكن هذه الإدعاءات تخفي السبب الحقيقي من خوف بعض الأطرف في لبنان من توطين اللاجئين الفلسطينيين، مما يجعل التوازن الطائفي في لبنان عرضة للإختلال، ويعيد إنتاج الحرب الأهلية مرة أخرى حسب تقديرات البعض.

## الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في سوريا.

تختلف الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في سوريا عنها في لبنان، فلم يعاني الفلسطينيون في سوريا أي من المشكلات التي عاناها أشقاؤهم في لبنان بسبب التوازن الطائفي الذي فرض التعامل مع الفلسطينيين كأجانب، بل تم منحهم جميع حقوق المواطن السوري مع إحتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية.

بعد اللجوء، تم في سوريا إستحداث «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سوريا»، بموجب القانون رقم ٤٥٠ بتاريخ ١٩٤٩/١/٢٥، بغاية تنظيم شؤون اللاجئين الفلسطينيين العرب ومعونتهم وتأمين مختلف حاجاتهم وإيجاد الأعمال المناسبة لهم وإقتراح التدابير لتقرير أوضاعهم.





وقد تولت هذه الهيئة بصورة خاصة المهام التالية:

١ - تنظيم سجلات بأسماء اللاجئين وأحوالهم الشخصية ومهنهم التي كانوا يمارسونها في فلسطين. وتقوم بهذه المهمة دائرة الأحوال الشخصية والإحصاء، والتي يحتفظ فيها بسجلات الأحوال الشخصية وتطورها منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن.

٢ - تأمين إعاشة اللاجئين وكسوتهم وإقامتهم في مختلف المناطق السورية.

٣ - إيجاد الأعمال المناسبة لهم في شتى المهن الحرة أو الخدمات الحكومية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٤ - إستلام التبرعات والهبات المخصصة لهم وتوزيعها عليهم.

٥ - كل ما يتعلق بتأمين سير الهيئة.

٦ - الإتصال بجميع الأفراد والمؤسسات الدولية والوطنية والدوائر الرسمية والجمعيات الخيرية التي تعمل على إسعاف اللاجئين وكل ما يتعلق بتقديم التسهيلات اللازمة لوصول المساعدات إليهم.

٧ - إقتراح التدابير التي تتعلق بأوضاع اللاجئين وإقامتهم في الجمهورية العربية السورية. بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية[٨].

لم تعامل سوريا الفلسطينيين كما عاملتهم الدولة اللبنانية التي اعتبرتهم أجانب، حيث خضعوا لشروط تميزية أخرجتهم من المجتمع، ولم تمنحهم الجنسية والحقوق السياسية كما فعل الأردن، إنما كان التعامل معهم حالة وسط بين الإثنتين، فمنح الفلسطينيون حقوق المواطن السوري مع الإحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية.

فقد أعتبر القانون ٢٦٠ الصادر في ١٩٥٦/٧/١٠ «الفلسطينيين المقيمين في أراضي الجمهورية السورية كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع إحتفاظهم بجنسيته الأصلية»[٩] وقد ألغى هذا القانون جميع الأحكام المخالفة له.

كان هذا القانون منسجماً مع إتفاقية جنيف حول اللاجئين لعام ١٩٥١، والتخفيف من معاناة الفلسطينيين الخارجين من المأساة عام ١٩٤٨. أما بروتوكول الدار البيضاء الصادر في عام ١٩٥٦، فقد جاء من وحي تعامل القانون السوري مع الفلسطينيين عندما نص في فقرته الأولى على أن «يعامل الفلسطينيون في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية، في سفرهم وإقامتهم وتيسير فرص العمل لهم مع إحتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية».

بالقانون ٢٦٠ يستطيع الفلسطينيون أن يتمتعوا بكل الحقوق التي يتمتع بها المواطن السوري، ويمارسون جميع المهن، ويشغلون جميع الوظائف الإدارية وعلى كل المستويات دون أي عقبات. ويخضعون للشروط نفسها التي يخضع لها المواطن السوري.

وتم إستثناء الوظائف التشريعية والتنفيذية ذات الطبيعة السياسية، لأن هذه الوظائف تشترط الجنسية السورية. والوظائف التي لا يحق للفلسطيني في سوريا أن يشغلها حصراً هي: عضوية مجلس الشعب، ووظيفة الوزير. فهذه الوظائف بطبيعة الحال تشترط الجنسية السورية. وخارج هذا الإستثناء الطبيعي فإن من حق الفلسطينيين أن يشغلوا أية وظيفة كانت.

أما التقييد الآخر الذي أقرته القوانين السورية لإعتبارات سياسية، وليس لإعتبارات تمييزية. فهو القيد الذي يمنع الفلسطينيين من تملك أكثر من منزل واحد في الأماكن التي تخضع لنظام التسجيل العقاري (الطابو). وجاء هذا التقييد إعتقاداً من أنه في حال السماح للتملك المفتوح للفلسطينيين، فإنه يعطي إيحاء بالتوطين، ويمنع أو يعيق الفلسطينيين عن العمل من أجل استعادة وطنهم

لقد خضع الفلسطينيون لسلطات مختلفة، وعاشوا في بلدان متعددة، وهذا ما جعلهم يعيشون في ظل قوانين متفاوته بتعاملها معهم. فقد خضع قطاع غزة للقوانين المصرية، والضفة الغربية للقوانين الأردنية، وعرب ١٩٤٨ للقوانين الإسرائيلية، وفي الشتات خضع كل تجمع فلسطيني لقوانين الدولة المضيفة.

ولم تحافظ كل القوانين التي خضع لها الفلسطينيون على كرامتهم، فإذا كانت سوريا والأردن قد تعاملت معهم كمواطنين دون أي تمييز، فإن الحالة لم تكن كذلك في كل من لبنان ومصر، ومازال هؤلاء يعانون من الشروط التمييزية ضدهم، والتي تجعل أوضاعهم صعبة، مما دفع بهذه التجمعات، وخاصة في لبنان إلى البحث عن مخرج آخر، بعيداً عن صعوبات العيش والإجراءات التمييزية. وقد اضطرهم ذلك إلى الهجرة بأعداد كبيرة، خاصة موجة الهجرة إلى الدول الإسكندنافية التي جرت منذ أواسط الثمانيات، كما أن الإجراءات اللبنانية الأخيرة التي فرضت على الفلسطينيين الذين يحملون وثيقة السفر اللبنانية، والتي قضت بإخضاع دخولهم إلى لبنان بالحصول على تأشيرة مسبقة من السلطات اللبنانية، والحصول الشخصي من أجل إعادة التسجيل في السجلات اللبنانية،ما هي إلا إجراءات تهدف إلى إنقاص عدد الفلسطينيين في لبنان إلى الحد الأدنى؛ وهو مشروع لبناني تحدث عنه بعض الأوساط علناً في مراحل زمنية مختلفة. والآن، تشهد الساحة اللبنانية إجراءات على الأرض مترافقة مع عملية السلام الجارية،





إنطلاقاً من إعتقاد بعض اللبنانيين، بأن مشكلة اللاجئين، أو على الأقل جزء منها، سيحل على حساب لبنان.. ولذلك تم صناعة هذه الشروط الجديدة؟!

## الهوامش

١ - إعتمد هذا الجزء على **الموسوعة الفلسطينية** - القسم العام - المواد:
برنادوت مشروع المجلد الأول ص ٣٧٩
الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني المجلد الثاني ص٢٥٥
فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة المجلد الثالث ص ٤٧٠
اللاجئين الفلسطينيين (حقوق) المجلد الرابع ص ١

٢ - نواف سلام - بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان؟ **مجلة الدراسات الفلسطينية** - العدد ١٩ - صيف ١٩٩٤

٣ - إبراهيم حيدر، الفلسطينيون في لبنان، هل تبقى المخيمات أم أن المصير شتات آخر؟ -تحقيق- **ملحق جريدة النهار** البيروتية- العدد ١١٨ - ١١ حزيران ١٩٩٤

٤ - **مجموعة التشريع اللبناني** - الجزء الثالث - القسم الأول- ص ١٥

٥ - المرجع السابق - الجزء الأول ص ١

٦ - سهيل الناطور - **أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان** - دار التقدم العربي بيروت- ط ١ ١٩٩٣ ص١١٢

٧ - راجع بشأن الموضوع المرجع السابق صـ ١١٩

٨ - **الموسوعة الفلسطينية** - القسم العام - الجزء الرابع ص ٥٥٥

٩ - **مجموعة التشريع السوري** - الجزء السابع عشر - قسم فلسطين ص ١/٨.

# نقاشات حول أملاك اللاجئين الفلسطينيين في الأردن

سمر القطب

مع تزايد التصريحات حول اقتراب موعد البدء بمفاوضات المرحلة النهائية بين الاسرائيليين والفلسطينيين، أظهرت الصحافة الأردنية اهتماماً خاصاً بموضوع اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، وشهدت هذه الصحف نقاشات مطولة حول كيفية الموازنة بين حق اللاجئين في العودة وحقهم في المواطنة الكاملة في الأردن إلى حين أن يتحقق حلمهم بالعودة أو التعويض.

ظلت هذه النقاشات في إطار الاجتهادات الشخصية حتى أوائل شهر شباط (فبراير) الماضي، حين خرجت صحيفة «الأسواق» اليومية الأردنية (١٩٩٧/٢/٥). وهي تحمل عنواناً رئيساً على صدر صفحتها الأولى «يدعو المواطنين إلى المطالبة بممتلكاتهم في أراضي ١٩٤٨»، وجاء في الخبر أنه مع اقتراب موعد المفاوضات النهائية، أصبح من واجب كل مواطن أردني ترك أرضه وأملاكه في أراضي عام ١٩٤٨، أن يتثبت من وثائق ملكيته استعداداً للمطالبة بها حتى لو تم ذلك بصورة فردية. وقالت الصحيفة أنه أصبح بإمكان المواطنين الأردنيين (حسب تعبيرها) منذ الآن البدء برفع دعاواهم الشخصية أمام المحاكم الاسرائيلية للمطالبة بممتلكاتهم، والحصول على الوثائق اللازمة من دائرة الأراضي والمساحة الأردنية. ونقلت الصحيفة عن السيد ابراهيم مسمار، مدير عام دائرة الأراضي والمساحة تأكيده على وجود وثائق ملكية أراضي وعقارات مناطق (١٩٤٨)، واستعداد الدائرة لمساعدة المواطنين للتثبت من صحة أوراقهم ووثائقهم الخاصة بملكيتهم في فلسطين.

وبتاريخ ١٩٩٧/٢/١٢، خرجت الصحيفة نفسها بعنوان رئيسي يقول: «حقوق الأردنيين





في أملاك ١٩٤٨ مضمونة بمعاهدة السلام»، وجاء في السياق اشارة إلى أن السلطات الاسرائيلية قد اتخذت اجراءين بهدف الالتفاف على أي محاولات قانونية للمطالبة بممتلكات الفلسطينيين والعرب في مناطق ١٩٤٨، وقد نقلت الصحيفة عن الدكتور أنيس القاسم توضيحه لهذين الاجراءين وهما:

١ - إعادة مسح الأراضي في فلسطين وتقسيمها ونقل ملكيتها إلى (حارس أملاك الغائب) ثم نقلها مرة أخرى إلى ملكية (دائرة الأراضي الاسرائيلية)، وهذه العملية أدت إلى إجراء تغييرات في شكل ورقم وموقع كافة الأراضي، مما يؤدي بالتالي إلى أن يواجه المالكون القدامى لها صعوبات في التعرف عليها وإثبات ملكيتهم لها، خاصة وأنها أصبحت مسجلة باسم «ملكية غير قابلة للتصرف باسم الشعب اليهودي»... واضاف الدكتور القاسم بأن ٩٢٪ من هذه الأراضي مملوكة لأردنيين من أصل فلسطيني، وان الاجراء المذكور بحق هذه الأراضي قد تم العمل به مباشرة بعد حرب عام ١٩٤٨.

٢ - أما الاجراء الثاني فكان يتمثل في إصدار قانون حكومي ينصّ على مصادرة أملاك الغائبين وتحويلها إلى ملكية اسرائيلية، وقام الكنيست الاسرائيلي بالمصادقة على هذا القانون في ١٩٩٥/٢/١٠. ويهدف هذا القانون إلى إغلاق الأبواب أمام أية مفاوضات مستقبلية مع الأردنيين أو الفلسطينيين حول ملكية الأراضي والعقارات في اسرائيل.

لكن «الأسواق» عادت وأكدت في الموقع نفسه بأن اتفاقية السلام الأردنية - الاسرائيلية، بطابعها الدولي وتفاصيلها الفنية، تظل أقوى من الاجراءات الاسرائيلية، وتشكل ضمانة للمواطنين الأردنيين لتحصيل حقوقهم كاملة، وعن الاجراءات الأردنية الرسمية لمتابعة هذا الموضوع. وذكرت الصحيفة بأن الحكومة الأردنية قد شكلت في عام ١٩٩٥، لجنة وزارية خاصة بمتابعة موضوع استعادة أملاك الأردنيين في اسرائيل، ويرئس هذه اللجنة وزير المالية الدكتور مروان عوض، وتضم في عضويتها السيد ابراهيم مسمار (مدير عام دائرة الأراضي والمساحة) والسيد بدري الملقي (المدير السابق لدائرة الأراضي)والسيد كامل نصراوي (مدير التوثيق في دائرة الأراضي)، ومدير عام المركز الجغرافي الملكي، وأمين عام وزارة الداخلية والعدل.

وفي تعقيب له حول مسألة حقوق اللاجئين الأردنيين (من أصل فلسطيني)، صرح الدكتور عبد الله النسور، رئيس الوزراء الأردني بالوكالة، بأن المعاهدة الأردنية الاسرائيلية نصّت في المادة الثامنة / الفقرة الثانية، على اتفاق الطرفين بالسعي إلى حلّ قضية اللاجئين والنازحين في المحافل المناسبة، حسب القانون الدولي، بعد أن اتفقا على أن هذه «القضية الانسانية» لا يمكن حلها بصورة متكاملة على المستوى الثنائي بين الطرفين. ورفض الدكتور النسور فكرة تشكيل لجان

ثنائية أو ثلاثية لبحث قضية اللاجئين مشيراً إلى أن لجنة واحدة فقط ستتولى بحث هذه المسألة عندما يحين الوقت المناسب، وقال بأن اللجان المشتركة وبالتحديد مسار اللجنة الرباعية المشكلة لبحث قضية النازحين لم تحقق نتائج ايجابية في هذا الشأن.

السيد مروان دودين، الذي كان مسؤولاً عن دائرة شؤون الوطن المحتل في العديد من الحكومات الأردنية السابقة، عبّر عن انزعاجه من طرح موضوع اللاجئين، والأفكار التي تدعو هؤلاء اللاجئين للمطالبة بحقوقهم أمام المحاكم الإسرائيلية، فهو يرى بأن الإتفاقية الأردنية - الإسرائيلية لا تتضمن أي نص صريح يستطيع بموجبه أي أردني خارج من مناطق ١٩٤٨م أن يرفع دعوى لدى المحاكم الإسرائيلية للمطالبة بأراضيه أو عقاراته التي تركها هناك، وأضاف بأنه حتى لو قبلت المحاكم الاسرائيلية بذلك، فإن رسوم رفع تلك الدعاوى هي أكبر بكثير من أن يتمكن الأفراد سدادها، ورأى أنه يجب عدم الحديث في هذه المسألة قبل أن يتم الاتفاق بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية على خطة محددة للتعامل معها، كما دعا إلى تشكيل مجموعة قانونية وبحثية تضم عناصر أردنية وفلسطينية لتدارس الموضوع من كافة جوانبه (الأسواق ١٩٩٧/٢/١٧).

وعن رأي السلطة الوطنية الفلسطينية في مبادرة صحيفة «الأسواق» نشرت الصحيفة نفسها بتاريخ (١٩٩٧/٢/١٥) تصريحاً للدكتور أسعد عبد الرحمن رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية جاء فيه وصفه لمبادرة الصحيفة بأنها تنطلق من مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ولم يتضمن جواب الدكتور عبد الرحمن رأياً صريحاً في الاقتراح القائل بحق الأردنيين (من أصل فلسطيني) برفع دعاوى فردية للمطالبة بحقوقهم في أملاكهم في فلسطين، لكنه قال بأن موقف م.ت.ف. في هذا الشأن يرتكز على القرار رقم ١٩٤ الذي يطالب بحق اللاجئين في العودة، أو التعويض لمن لا يرغب في العودة وأضاف بأن المنظمة تذهب إلى أبعد من ذلك، وترى بأن التعويض هو حق إضافي للاجئين إلى جانب حقهم في العودة وليس بديلاً عنه.

وعن دور الأردن في هذه المسألة، رأى الدكتور عبد الرحمن بأن إلغاء (قانون أملاك الغائبين) من قبل اسرائيل هو انتهاك للمعاهدة الأردنية الاسرائيلية. أما عن الوثائق المتعلقة بممتلكات اللاجئين، والموجودة في الأردن، فقال بأن الأردن تولى المسؤولية الرسمية عن أملاك الغائبين الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٨، حين قامت حكومة الانتداب البريطاني بتسليمه واحدة من النسخ الأربع الموجودة في العالم لوثائق الملكية في فلسطين. ولكن، بعد أن أصبح المسار الفلسطيني منفصلاً ومستقلاً، فإن النسخة التي بحوزة الأردن، أصبحت الآن في متناول اليد





الفلسطينية (بحكم الواقع الأخوي) - على حد تعبيره. ودعا إلى تركيز التحرك في هذه القضية بشكل جماعي، نظراً لقناعته بأن المحاكم الاسرائيلية لن تتجاوب مع الطلبات الفردية.

وبعيداً عن تصريحات المسؤولين الرسمية بخصوص مبادرة صحيفة «الأسواق» المذكورة، ظهرت ردود فعل كثيرة في الشارع الأردني، تضمنت تساؤلات كثيرة حول أهداف هذه المبادرة وتوقيتها والجهات التي تقف وراءها، ووصل الحدّ ببعض هذه التحليلات إلى التشكيك بصدق نواياها، وبتوجيه اصابع الاتهام إلى من يشيعها. وتتلخص هذه التحليلات بشكل أساسي في:

- إن دعوة الفلسطينيين اللاجئين للبحث في موضوع ممتلكاتهم المادية في اسرائيل، والتعامل معها بشكل قانوني ورسمي على أنها «أملاك أردنية في اسرائيل»، هو بمثابة دفع هؤلاء اللاجئين للاقرار رسمياً، ومن خلال المراسلات القضائية التي سيرفعونها على حكومة اسرائيل، بأنهم مواطنون أردنيون، وبأنهم يطالبون بحق مدني فردي لهم، وليس بحق سياسي أو طني.
- إن الاردني عندما يطالب حكومة اسرائيل بالأملاك التي تخصه في حدود «الدولة الاسرائيلية» يكون ضمنياً قد تنازل عن حقه في العودة، لأنه نزع عن نفسه صفة اللجوء، وخاطب الجهات الرسمية الاسرائيلية بصفته أردنياً يطالب بحقوقه التي ضمنتها له معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية.
- إذا صحّ ما جاء على لسان الدكتور انيس القاسم بأن أملاك الأردنيين من أصل فلسطيني في مناطق ١٩٤٨ تشكل ٩٢٪ من أملاك اللاجئين، فإن تحويل قضية هذه النسبة العالية إلى قضايا فردية ستضيع إمكانية المطالبة بحقوق بقية اللاجئين في الدول المضيفة الأخرى، والتي تشكل ٨٪ فقط من الممتلكات المتبقية.

وقد نشرت صحيفة «شيحان» الأردنية الاسبوعية (١٩٩٧/٣/٨) مقالة للدكتور فهد الفانك، ناقش فيها هذه المسألة من زاوية مختلفة، حيث رأى أن المطالبة بالتعويض لا يلغي حق العودة، لأن هناك لاجئين غير مالكين. ومن هنا فإن قضية حق العودة هي قضية عامة، بينما حق التعويض هو حق فردي يتعلق بالمالكين، لكنه تساءل عن جدوى وأبعاد طرح حق التعويض الآن، وحسب رأيه، فليست هناك أية جهة رسمية (اسرائيلية أو دولية) مستعدة للبحث في قضية التعويضات المالية في هذه المرحلة. ومن هنا فهو يتخوف من أنه إذا طرحت القضية بشكل فردي فقد تتحول إلى قضية بيع أملاك في سوق العقار الاسرائيلي، بمعنى أن يلجأ كل صاحب ملك أو عقار إلى بيع أملاك لأفراد اسرائيليين، وهكذا تصبح القضية قضية تجارية بحتة.

وكان الفانك قد نشر مقالة في صحيفة الرأي (١٩٩٧/٣/٣) ناقش فيها قضية منح

الجنسية الأردنية لبضعة آلاف من بدو بئر السبع الذين يعيشون في الأردن منذ عام ١٩٤٨، معرباً فيها عن احتجاجه على هذه المسألة لأنها، برأيه، تعبر عن توجهات وزارة الداخلية الأردنية ونواياها في توطين اللاجئين الفلسطينيين، ووصف هذه الخطوة بأنها «بمثابة سحب البساط من تحت أقدام الدولة الفلسطينية وهي في مراحل التكوين بمنازعتها على شعبها».

كما نشرت صحيفة «الدستور» (١٩٩٧/٢/٢٠) مقالة لطاهر العدوان عنوانها «هي أملاك للفلسطينيين»، وجاء فيها أن الحديث عن المطالبة بتعويضات عن الأملاك الأردنية في مناطق ١٩٤٨ هي مطالبة خاطئة من حيث المبدأ، لأن الأملاك التي يجري الحديث عنها هي أملاك فلسطينية وليست أردنية، وهذه القضية لا تحل إلا من خلال التسوية النهائية بين الفلسطينيين والأردنيين.

أما دور الأردن فيها فيتمثل من خلال مباحثاته الثنائية مع الاسرائيليين، والمرتبطة بشكل وثيق مع مباحثات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني. ورأى أن ما تم طرحه على صفحات «الأسواق» هو محاولة لحشر قضية كبيرة في إطار حلول صغيرة، ستنقذ اسرائيل من استحقاقات السلام الشامل.

كما نشرت «الدستور» (١٩٩٧/٢/٢٧) مقالة لصالح القلاب تساءل فيها: «لماذا الآن يثار هذا الموضوع»، معرباً عن دهشته لطرح هذا الموضوع الذي يضع في يد المفاوض الاسرائيلي سلاحاً قوياً يستخدمه لاضعاف المفاوض الفلسطيني، ومؤكداً أنه يجب الاستمرار في طرح مسألة الأملاك في مناطق ١٩٤٨ على أنها أملاك فلسطينية وليست أردنية، حتى لا تتحول قضية اللاجئين من قضية حق شعب إلى مسألة تعويضات فردية. ورأى القلاب أن الاعتراف بحقيقة أن اللاجئين في الأردن أصبحوا مواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة لا يتعارض مع الاستمرار في طرح قضية ممتلكاتهم وعقاراتهم في فلسطين على أنها قضية سياسية، وتساءل في الختام عن سبب «تحمس البعض لهذا الموضوع الخطير والحساس جداً»!

صحيفة الأسواق ردت على هذه التحليلات بمجموعة من المقالات والافتتاحيات التي دافعت فيها عن وجهة نظرها، مؤكدة بأن دعواتها للاجئين للمطالبة بحقهم في أملاكهم لن يؤثر على موقف المفاوضين الأردنيين أو الفلسطينيين مع اسرائيل، بل سيدعمهم، وقد حرصت الصحيفة على التأكيد بأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ستظل محفوظة، وأن الدستور الأردني يضمنها ويصونها، مؤكدة على أنه حتى عندما يتم البت في مسألة حق العودة، فإن الأردن سيطرح على جميع الفلسطينيين الموجودين في الأردن (لاجئين ونازحين) خياراً بالاستمرار في الإقامة في الأردن أو بالعودة إلى بلدهم الأصلي.

أما آخر ردود الفعل على هذه الطروحات، فقد تمثلت في الإعلان عن تشكيل مجموعة





عمل لتأسيس جمعية للمطالبة باستعادة أملاك الأردنيين في اسرائيل، ويرئس مجموعة العمل هذه شخص يدعى محمد عطية، وتضم في عضويتها عدداً من الشخصيات الأردنية والفلسطينية منهم، المحامي عمر النابلسي، المحامي شريف الزعبي، المحامي أنيس القاسم، السيد رجائي الدجاني (وزير داخلية سابق)، والدكتور مصطفى حمارنة (مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية)، والسيد مروان دودين، ومدير دائرة الأراضي الأسبق السيد كمال نصراوي.

وقد صرّح رئيس المجموعة محمد عطية بأن الجمعية المنوي تأسيسها، تهدف إلى توعية الرأي العام بأن هناك خطاً فاصلاً بين المطالبة بأملاك الأردنيين في اسرائيل، وبين محنة اللاجئين وقضيته السياسية، والفصل بين المسألتين حسب رأيه ينطلق من نقطتين:

١ - أن كثير من الأردنيين الذين لهم أملاك في اسرائيل ليسوا لاجئين وإنما ينحدرون من عائلات أصولها من الضفة الشرقية.

٢ - أن قضية اللاجئين ستتم تسويتها في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، أما استعادة الأردنيين لحقوقهم في اسرائيل فيجب أن يتم إنجازها على يد الحكومة الأردنية، ومن خلال مفاوضات ثنائية مع اسرائيل.

وأكد السيد عطية بأن الجمعية ستعمل على توعية المواطنين وارشادهم إلى السبل العملية والقانونية التي يجب أن يتبعوها في مساعيهم للمطالبة بحقوقهم في ممتلكاتهم في اسرائيل (الرأي ١٩٩٧/٣/٤).

**سمر القطب**

# الإعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس

مجدولين أبو لرب

قامت سلطات الإحتلال الإسرائيلي، ومنذ إحتلالها للضفة الغربية في حزيران ١٩٦٧م، بإعتداءات متواصلة مست المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين عامة، وفي مدينة القدس بشكل خاص، مخالفة بذلك جميع المواثيق والقوانين الدولية التي صدرت بشأن القدس، وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧م، وقرارها رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٦٨م، وقرارات مجلس الأمن رقم (٢٥٢) بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١م، قرار رقم (٢٦٧) بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣م، وقرار رقم (٢٩٨) بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٥م. وقد نددت هذه القرارات جميعاً باتخاذ إسرائيل إجراءات وتدابير تهدف إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس، ودعت إلى إلغاء تلك التدابير واعتبارها باطلة.

أما قرار مجلس الأمن (٢٧١)، فقد دعا إسرائيل إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاقيات جنيف وبالقانون الدولي، كما دعاها إلى الإمتناع عن إعاقة المجلس الإسلامي الأعلى في القدس عن القيام بمهماته[1].

وتعبّر الإعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس عن وجه من وجوه عديدة لعدوان إسرائيلي أكبر واشمل يستهدف الحقوق العربية في المدينة المقدسة. فهنالك الإعتداء على المقدسات، والإعتداء على الممتلكات العربية، والإعتداء على الحقوق الإدارية والتشريعية والسياسية للعرب الفلسطينيين[2].





وبالرغم من ارتباط الإعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالفكر الديني الصهيوني المتعصب، إلا أنها تحمل في جوهرها مضموناً سياسياً استيطانياً. فقد عمل الفكر السياسي الصهيوني على تحريك مشاعر اليهود الروحية وتوجيهها نحو القدس، مستغلاً بعض نصوص التوراة لبلوغ أهداف استيطانية سياسية. ومن الحجج التي يستند إليها اليهود في إدعاءاتهم بحقوق السيادة على مدينة القدس وفلسطين بشكل عام، اعتقادهم الديني القديم الذي يقوم على أساس أن فلسطين هي أرض الميعاد، بمعنى أنها هي الأرض التي وعدهم بها الله، وهي الأرض التي سيعودون إليها بعد تشتتهم.

ولسنا هنا بصدد مناقشة هذا «الحق»، فهناك دراسات عديدة تصدت إليه وفندته[3]، ولكننا نكتفي هنا بالإشارة إلى أن هذا المعتقد الديني لا يترتب عليه أي حقوق في نطاق القانون الدولي العام.

وفيما يلي عرض لأهم الإعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، يليه تحليل لما يترتب على السياسات اليهودية المتطرفة من نتائج على مدينة القدس خاصة، وعلى المجتمع الإسرائيلي عامة.

## أهم الإعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس

يمكن إيجاز تلك الإعتداءات في النقاط التالية: -

١ - الحفريات حول الحرم القدسي الشريف:

بدأت إسرائيل حفرياتها حول الحرم القدسي الشريف مع بداية الإحتلال إثر حرب حزيران عام ١٩٦٧م، ومهدت لذلك بهدم المنازل والمساجد والزوايا في حارة المغاربة منذ اليوم الأول للإحتلال.

وبهذا الخصوص، فقد صدر عن اليونسكو قرار في ١٠/ ١٠/ ١٩٦٩م، أدانت فيه سلطات الإحتلال على مخالفاتها، سواء بالإزالة أو الحفريات. غير أن إسرائيل أدارت ظهرها للشكاوى والإحتجاجات وواصلت حفرياتها.

أما أهداف الحفريات الإسرائيلية حول الحرم القدسي، فقد حددها علماء الآثار ورجال الدين اليهود كما يلي: -

أ - الكشف الأثري عن الحائطين الجنوبي والغربي للحرم الشريف تمهيداً للكشف عن حائط المبكى.

ب - هدم وإزالة جميع المباني الإسلامية من معاهد ومساجد وأسواق ومساكن قائمة فوق منطقة

الحفريات أو مجاورة لهذا الحائط وعلى طول امتداده.

جـ - الإستيلاء بعد ذلك على الحرم الشريف وإقامة الهيكل الكبير المزعوم الذي يحلم به اليهود منذ ألفي عام[٤].

٢ - حرق المسجد الأقصى في ٢١/ ٨/ ١٩٦٩م: وقد مهدت سلطات الإحتلال لهذا الحريق بعدد من التصريحات والإنتهاكات كما يلي:

أ - تصريحات لزعماء الدين اليهودي حضوا فيها على استملاك الحرم الشريف وما فيه.

ب - استملاكات ومصادرات وهدم ونسف العقارات العربية الملاصقة للمسجد الأقصى.

جـ - احتلال باب المغاربة، وإجراء حفريات حول الأقصى[٥].

٣ - إباحة الصلاة لليهود داخل الحرم القدسي: حيث صدر قرار لقاضية صلح إسرائيلية بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٧٦م اباح لليهود الصلاة في داخل الحرم الشريف.

٤ - محاولة نسف الحرم في آذار ١٩٨٠م، ومحاولة أخرى في ١١/٣/١٩٨٣م.

٥ - الهجوم المسلح الذي قاده أحد رجال الجيش الإسرائيلي قبل ظهر يوم ١١/ ٤/١٩٨٢م على مسجد الصخرة المشرفة والتسبب باستشهاد اثنين وجرح ٤٤ شخصاً من المسلمين الموجودين في المسجد وحوله[٦].

٦ - محاولة تفجير الأقصى عام ١٩٨٤م: وهي أكبر محاولة لتفجير المسجد الأقصى، والتي أكدت اعتزام بعض الجهات الإسرائيلية تدمير المسجد وإقامة الهيكل المزعوم على أنقاضه. وتم الكشف عن تورط جهات رسمية إسرائيلية وعناصر في الجيش الإسرائيلي في هذه العملية. وقد نشطت خلال عام ١٩٨٤م الجماعات الإرهابية اليهودية ومنها تي. إن. تي. والتنظيم السري اليهودي، وازدادت الإعتداءات على المواطنين العرب[٧].

٧ - ارتكاب مذبحة في المسجد الأقصى في ٨ تشرين الأول ١٩٩١م، ذهب ضحيتها عشرات المصلين.

٨ - شق مدخل لنفق المبكى عام ١٩٩٢م: حيث قامت وزارة الأديان بشق نفق بالقرب من الطرف الشمالي للحرم القدسي لغايات عدة منها: مرور المشاة وخروجهم من نفق حائط المبكى من الناحية الشمالية بالقرب من المدرسة العمرية دون الحاجة للعودة إلى نفق المبكى للخروج منه[٨].

٩ - سماح محكمة العدل العليا الإسرائيلية





في تموز ١٩٩٦م لليهود بالصلاة في ذات المسجد.

١٠ - شق نفق تحت المسجد الأقصى: ويمتد هذا النفق مع طول المسجد الأقصى من الناحية الغربية (يسميه الإسرائيليون جبل الهيكل)، وفي ليلة ٢٤/ ٩/ ١٩٩٦م، تم فتح باب للنفق مما أثار ردود فعل فلسطينية وعربية وإسلامية عنيفة. واستشهد ما يقارب من (٧٠) فلسطينياً، وقتل (١٥) جندياً إسرائيلياً وقد جاء حفر النفق بحجة تشجيع السياحة والكشف عن مواقع أثرية يهودية تحت الأقصى[٩].

١١ - التدخل في شؤون الأقصى، وفي عمل الأوقاف الإسلامية. فقد دعت إسرائيل في تموز ١٩٩٦م إلى إغلاق مكتب الأوقاف في مدينة القدس[١٠]. ومن ناحية أخرى أثارت عملية ترميم المسجد المعروف (بالمصلى المرواني) الواقع تحت ساحة الأقصى حفيظة الإسرائيليين، فطالبت بلدية القدس الأوقاف الإسلامية أن توقف عملية الترميم وأن تأخذ تصريحاً من بلدية القدس للقيام بهذه العملية[١١].

أما أهم الإعتداءات الإسرائيلية على المقدسات المسيحية في مدينة القدس، فقد جاءت كما عرفها الأب الأيكونومس قسطنطين مرمش[١٢]. كما يلي: -

١ - هدم كنيسة دير الروم الأرثوذكس على جبل الطور (الجاليليا) بتاريخ ٢٣/ ٧/ ١٩٩٢م بحجة عدم إكمال الترخيص.

٢ - رفض البلدية أي ترخيص لبناء كنيسة في داخل البلدة القديمة وشعفاط وبيت حنينا ومار الياس.

٣ - هدم كنيسة القدس يوحنا المعمدان على نهر الأردن ونهب محتوياتها من أوان مقدسة وأيقونات وذخائر قديمة.

٤ - تدنيس وتشويه معالم كنيسة القديس جيورجيوس في بركة السلطان بالقدس وتحويلها إلى ناد ليلي ونقل جرس الكنيسة إلى ما يسمى (حديقة الحرية) القائمة على أراضي وقف دير الروم المستولى عليها.

٥ - قتل رئيس دير السامرية عام ١٩٧٩م والإستيلاء على مساحة من الأراضي الملاصقة للدير.

٦ - قتل راهبتين في دير المسكوب في عين كارم بواسطة الغاز.

٧ - الإستيلاء على دير مار يوحنا بالقدس بالقوة، ولا تزال الدعاوي قائمة بين البطريركية ووزارة الإسكان التي شجعت ومولت العملية.

٨ - الإستيلاء ومصادرة الأراضي الوقفية في حي النيكوفورية (الطالبية) ودير أبي

طور وأبي غوش وغيرها ودير الصليب (٦٠٠) دونم، وهي الأرض التي بنيت عليها الكنيست والمتحف.

٩ - إقامة مستعمرة معالية أدوميم على أراضي الوقف قرب العيزرية وأبو ديس (دير القديس مرتيريوس).

١٠ - الإستيلاء ومصادرة بيارة دير الروم والبنايات القائمة عليها في قرية البريج/ منطقة القدس.

١١ - وضع إشارة «منطقة خضراء» على أراضي الوقف في جبل صهيون لمنع استغلالها وكذلك عدة أراضي وقفية في أنحاء فلسطين.

١٢ - الإستيلاء على أوقاف وممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في وسط القدس والتي تشغلها الآن عدة وزارات ودوائر حكومية كتسجيل الأراضي والمالية والزراعة والمستشفى. كما حول مأوى الحجاج إلى سجن المسكوبية الرهيب، ودير النساء إلى مركز للشرطة، ومأوى الرهبان إلى مستشفى.

١٣ - مصادرة استملاك أراضي الوقف في باب العامود وتحويلها إلى متنزه وساحة للسيارات.

١٤ - تحويل بنايات الوقف في شارع الأنبياء إلى متحف (حافا) ومركز للأدوات الصحية.

١٥ - تدمير بنايات دير شعار على طريق بيت لحم/ الخليل والكنيسة الموجودة فيها والتي كانت تتسع لألف شخص من الحجاج إلى نقطة للجنود الإسرائيليين.

**الأهداف غير المعلنة للإعتداءات الإسرائيلية على المقدسات في مدينة القدس: -**

تهدف أعمال الحفر والحرق والهدم التي قامت وتقوم بها السلطات الإسرائيلية، إلى طمس معالم مدينة القدس، الثقافية والتاريخية والدينية تمهيداً لتهويدها. وقد باشرت سلطات الإحتلال الإسرائيلي العسكرية العمل على تهويد المدينة المقدسة فور الإحتلال العسكري للضفة الغربية بعد حرب ١٩٦٧م، فقررت أولاً تطبيق القانون الإسرائيلي على المدينة، ثم أعلنت في تموز ١٩٨٠م ما يسمى بالقانون الأساسي لتوحيد القدس وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل.

وتزداد حالياً سيطرة المتدينين اليهود على مدينة القدس، حيث تعمل الحكومة الحالية (حكومة بنيامين نتنياهو) على دعم هؤلاء المتدينين اليهود في تصرفاتهم، كما أنها تدعم منظماتهم المتطرفة بالمال، وتسهل لهم مخططاتهم الرامية إلى السيطرة على العقارات العربية ومضايقة الفلسطينيين





والإعتداء على مقدساتهم.

وتحقق الحكومة الإسرائيلية الآن أهدافاً عديدة، من خلال تشجيع التطرف الديني والتغاضي عن ممارسات العصابات الدينية اليهودية، وهذه الأهداف تصب جميعاً في الهدف الأساس وهو: استكمال مشروع تهويد مدينة القدس.

واستكمال مشروع تهويد مدينة القدس بات ضرورة لإسرائيل قبل البدء الجدي في مفاوضات المرحلة الأخيرة. ومن المعروف أن قضية القدس تم إرجاؤها إلى المرحلة الأخيرة من مفاوضات السلام. وقد حشدت إسرائيل كل إمكاناتها خلال السنوات القليلة الماضية عند بدء المفاوضات لتهويد القدس بشكل يكسبها القوة في إدعائها بأحقيتها في القدس. فعمدت إلى مصادرة الأراضي في خرق ساخر لكل الأعراف الدولية، وأنشأت فيها المستوطنات، ووسعت المستوطنات القائمة. وهنالك جمعيات يهودية مهمتها تشجيع الإستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية، ومنها جماعة «عطيرت كهانيم» وهي جمعية دينية استيطانية تخوض في القدس حرب عقارات، وتحاول من خلالها توريط أشخاص في صفقات لبيع العقارات في جو من الإلتفاف والتزوير، تساندها في ذلك شركات الحراسة الإسرائيلية الخاصة. بينما تقف الشرطة الإسرائيلية موقف المتفرج بحجة أن مثل هذا الصراع هو صراع مدني يحل باللجوء إلى القضاء[١٣].

كما ضيقت السلطات الإسرائيلية الخناق على الفلسطينيين من سكان القدس مادياً ومعنوياً، وأجبرت الكثيرين على الهجرة والرحيل من المدينة بشتى الوسائل، وألغت ألوف الهويات ومنحت الجنسية الإسرائيلية الآخرين، قاصدة بذلك تهويد المدينة أرضاً وناساً[١٤]. ثم أعدّت دراسات وإحصائيات مغلوطة تدعي بأن عدد الإسرائيليين في القدس الشرقية أكبر من عدد الفلسطينيين.

ومن أجل استكمال التهويد، فإن هدف هدم المسجد الأقصى على المدى البعيد وإعادة بناء الهيكل، يمكن اعتباره هدفاً غير معلن حتى الآن. يبدو ذلك جلياً في ممارسات المتعصبين من اليهود، وبحماية الدولة، ومحاولاتهم اقتحام الأقصى والتخطيط لحرقه وهدمه والتمهيد لتقسيمه. وهي محاولات تشبه المحاولات التي جرت في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل. ومما يفضح تلك النوايا تثبيت اسم جبل الهيكل وحارحامورية بدلاً من المسجد الأقصى في الخرائط السياحية الرسمية للقدس. وكذلك تثبيت صورة الهيكل المزمع إقامته في مكان ساحة الأقصى وكأنه حقيقة

واقعة، وذلك في المجلدات الجديدة (صفحة ٤١، ٥٩، ٨١) وكذلك النشرات الخاصة بالوصايا العشر لبناء الهيكل.

أما بلدية القدس برئاسة أيهود أولمرت، المغرق في تعصبه العنصري، فما زالت مستمرة، ومنذ ثلاث سنوات، بمنع الترخيصات لبناء بيوت جديدة، ومن جهة أخرى فإنها تقوم بهدم البيوت العربية(١٦).

كما كان لإنتهاك المقدسات، أحياناً، أهدافاً سياسية مرحلية، تتسم بالمماطلة ومحاولات التهرب من الإلتزام السياسي ببعض الإتفاقيات. فمثلاً، كان قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية فتح النفق تحت الأقصى ينطوي على أهداف عديدة مثل: تقويض دعائم اتفاقات أوسلو، والمماطلة، والتهرب من تنفيذ اتفاقية الإنسحاب من مدينة الخليل، وعدم إطلاق سراح السجينات والسجناء الفلسطينيين، ومواصلة سياسة الإستيطان ومصادرة الأراضي العربية في مدينة القدس على وجه الخصوص.

**آثار السياسات المتطرفة على مدينة القدس والمجتمع الإسرائيلي:**

لقد كان للسياسات الدينية المتطرفة في مدينة القدس، وازدياد نفوذ المتدينين المتعصبين اليهود، ودعم الحكومة المتطرفة لهم، آثارها السيئة، ليس على الجانب الفلسطيني فحسب، ولكن على الجانب الإسرائيلي أيضاً، سواء كان ذلك الأثر على مدينة القدس أو على المجتمع الإسرائيلي بشكل عام، فقد ترتب على السياسات المتطرفة ما يلي: -

**أ - احتدام الصراع بين المتدينين والعلمانيين في مدينة القدس:**

ازدادت سيطرة المتزمتين اليهود على نواحي الحياة المختلفة في مدينة القدس مؤخراً في ظل حكومة نتنياهو. وبضغط من اليهود المتطرفين، قررت وزارة الداخلية إغلاق بعض الطرق في مدينة القدس يوم السبت، معتبرين أنه من المحرم دينياً العمل أو قيادة السيارات أو استعمال الكهرباء أو أي نوع من الآلات يوم عطلة الاسبوع. فيما استمر اليسار العلماني في تسيير سياراته في تلك الطرق، ولعل أهمها طريق بار إيلان الرئيسي، مما قاد إلى مواجهات بالحجارة والزجاجات الفارغة وسلال القمامة بين الطرفين(١٧).

وقد رفضت محكمة العدل العليا المصادقة على قرار وزير الداخلية القاضي بإغلاق شارع بار إيلان في القدس أيام السبت والأعياد، مما أدى إلى أزمة بين المتدينين ومحكمة العدل العليا التي قررت، وبرئاسة القاضي أهرون براك، تشكيل لجنة لبحث جميع القضايا الخلافية بين المتدينين





والعلمانيين وإحصاء الشوارع التي تسكنها أغلبية متدينة في القدس.

وأكثر ما يقلق جمهور القضاة في إسرائيل، أن الحكومة لا تعمل بصورة جدية لوضع حد لهذا التحريض الديني الآخذ في الإتساع(١٨).

**ب - نقل مؤسسات إسرائيلية مقراتها من القدس بسبب تزايد نفوذ المتطرفين:**

فقد أعلنت العديد من المؤسسات والهيئات الإسرائيلية التي تتخذ من الشطر الغربي لمدينة القدس مقراً لها، عزمها نقل مقراتها إلى مناطق أخرى في محيط مدينة تل أبيب، وصار هذا النقل ظاهرة اتسعت وشملت هيئات وشركات كبرى بعضها حكومي أو شبه حكومي، من بينها شركة الإتصالات (بيزيك)، والجامعة العبرية في القدس.

وأشار مسؤولون في هذه الشركات والمؤسسات إلى أن هيمنة الطابع الديني اليهودي المتزمت على المدينة اتسع أكثر فأكثر وأدى إلى عرقلة أعمال هذه الشركات، الأمر الذي حدا بالعلمانيين من مستخدميها إلى الإبتعاد عنها وطلب الإنتقال إلى فروع أخرى تابعة لها في منطقة تل أبيب التي لا يتمتع المتشددون اليهود بنفوذ فيها(١٩).

**ج - سيادة القلق والتوتر داخل المجتمع الإسرائيلي:**

لقد أكدت مواقف المعارضة الإسرائيلية وحركات السلام، والعرب في إسرائيل، أن التوتر الذي أصاب الدولة العبرية افقدها الأمن والسلام معاً. ففي استطلاع للرأي العام الإسرائيلي نشرته يديعوت حرونوت (٢٧/٩/١٩٩٦م)، أشار إلى أن ٥٤٪ من الإسرائيليين يعارضون فتح النفق تحت المسجد الأقصى، مقابل ٤٤٪ يؤيدون فتحه، وامتناع ٢٪ عن إبداء رأيهم.

كما نشرت جريدة يديعوت أحرونوت أيضاً استطلاعاً للرأي العام الإسرائيلي أجراه معهد واحف أعرب فيه ٥١٪ من المستطلعين بأنهم قلقون جداً من الوضع الأمني الذي يواجه إسرائيل، بسبب عدم تقدم العملية السلمية. وقامت الجريدة كذلك بنشر تقرير للعالم النفساني الإسرائيلي البروفسور غيرو أكينان والخبير في حالات الضغط في جامعة تل أبيب، جاء فيه: - إن شريحة كبيرة من الجمهور الإسرائيلي، وبغض النظر عن الإنتماءات السياسية أصبحوا يعانون من أعراض اليأس والإحباط والخوف وعدم وضوح المستقبل، وانقطع حبل الأمل في تحقيق سلام حقيقي لدى قسم كبير من هؤلاء الناس، فيما غالبية الإسرائيليين ساخطة وخائفة وغاضبة لأنهم كانوا يعتقدون بأنهم يتوجهون إلى جيش سلام، لكن مصطلح

السلام يبدو الآن غامضاً[20].

**د - تراجع الاقتصاد الإسرائيلي:**

جنى الاقتصاد الإسرائيلي ثماراً طيبة من توقيع اتفاق إعلان المبادىء مع الفلسطينيين في عام ١٩٩٣م، فتضاعف حجم الصادرات الإسرائيلية، ونمت الإستثمارات الأجنبية إلى مليارى دولار سنوياً مقارنة مع ٥٠٠ مليون دولار قبل الإتفاق.

إلا أن هذه الثمار بدأت تضيع بسبب سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي، ففقدت بورصة إسرائيل أكثر من ٦٪ من نتيجة الأحداث المرتبطة بالتطرف الديني. وتراجع الشيكل مقابل الدولار، وأحجم المستثمرون الأجانب عن التعامل متوخين الحذر. يقول أحد هؤلاء المستثمرين «جوناثان كولير» رئيس شركة كلاريدج إسرائيل، التي تستثمر من خلالها شركة تشارلز بورنغمان الكندية أموالها في إسرائيل: «لا نشعر بحماس شديد في الوقت الحالي لوضع أموالنا في الاقتصاد»، وقد ألقى باللائمة على توقف عملية السلام منذ تولي نتنياهو السلطة[21].

هذه هي أهم الآثار المترتبة على السياسات المتطرفة والتي آذت مدينة القدس ومست المجتمع الإسرائيلي من الداخل، ويبقى المجال مفتوحاً لحديث أوسع عن تلك السياسات المتطرفة التي شرخت العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية، والإسرائيلية-العربية، والإسرائيلية - الدولية.

**الهوامش:**

١ - انظر **مجلة القدس الشريف**، العدد ٩٤، كانون ثاني ١٩٩٣م، أمانة القدس - عمان.

٢ - انظر: أوراق الندوة السابعة ليوم القدس، عمان (٥ - ٨)/١٠/١٩٩٦م ورقة د. حسن سيد سليمان.

٣ - انظر د. سالم الكسواني، **المركز القانوني لمدينة القدس**، عمان، ١٩٧٨م.

٤ - الرأي، السبت ٥/ ١٠/ ١٩٩٦م.

٥ - **مجلة القدس الشريف**، عدد ٥، آب ١٩٨٥م، أمانة القدس/ عمان.

٦ - المصدر السابق.

٧ - المصدر السابق أيضاً.

٨ - صحيفة النهار الفلسطينية ٢٩/ ٢/ ١٩٩٢م.

٩ - الرأي الأردنية ٦/ ١٠ ١٩٩٦م.

١٠ - الرأي ١٣/ ٧/ ١٩٩٦م.

١١ - الرأي ١٣/ ٩/ ١٩٩٦م.

١٢ - الرأي ٨/ ١٠/ ١٩٩٦م.

١٦ - الرأي ٢/ ١٠/ ١٩٩٦م.

١٧ - الرأي ١٣/ ٧/ ١٩٩٦م.

١٨ - الرأي ٥/ ٩/ ١٩٩٦م.

١٩ - الرأي ٢٦/ ٩/ ١٩٩٦م.

٢٠ - الرأي ٨/ ١٠/ ١٩٩٦م.

٢١ - الرأي ١/ ١٠/ ١٩٩٦م





# حائط البراق "المبكى"
# ملكية اسلامية مطلقة

الحائط الغربي، حائط البراق، أو (حائط المبكى) كما يطلق عليه اليهود، هو جزء من الحرم القدسي الشريف، وهو مقدس بالنسبة للمسلمين، وفوق ذلك فهو، قانونياً، ملكية مطلقة للمسلمين.

هذا ما جاء في وثيقة رسمية بريطانية صدرت عن وزارة المستعمرات البريطانية عام ١٩٢٨م، وهي تشكل شهادة تاريخية تكرّس عروبة القدس، وملكية المسلمين للأماكن الدينية اليهودية التي تدعي إسرائيل لا ملكيتها فحسب، وإنما تمتد بأطماعها إلى المقدسات الإسلامية والمسيحية.

لقد كانت السلطات الإسلامية، وعبر تاريخ طويل، تسمح لليهود بممارسة الشعائر الدينية الخاصة بهم في أماكن عديدة، احتراماً منها لحرية العبادة من منطلق التسامح الديني، واستناداً إلى الأعراف والتقاليد والإتفاقيات الدولية في هذا المجال.

غير أن هذا التسامح، لاقى نقيضة من قبل سلطات الإحتلال الإسرائيلي، التي شرعت، وفي الأيام الأولى لإحتلالها القدس الشرقية في حزيران ١٩٦٧م، بهدم وإزالة حيّ المغاربة العربي المجاور للحائط الغربي، حائط البراق (المبكى)، وحولته إلى ساحة أمام الحائط، تحت إدعاءات دينية مدججة بالبطش والقوة والإحتلال.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة استبقت بعامين وثيقة أخرى على درجة من الأهمية في هذا المجال، كانت قد أعدت في العام ١٩٣٠م، ونشرت بعنوان «الحق العربي في حائط المبكى في القدس، تقرير اللجنة الدولية المقدّم إلى عصبة الأمم المتحدة العام ١٩٣٠م»، وصدرت بالعربية عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت عام ١٩٦٨م.

## الحائط الغربي أو حائط المبكى في القدس

## مذكرة مقدمة من وزير المستعمرات بناء على طلب من جلالة الملك

## نوفمبر ١٩٢٨م

هذه المذكرة تصف الأحداث التي أدت إلى اعتراضات يهودية في البرلمان والتي واجهتها حكومة فلسطين في ٢٦ أيلول/ سبتمبر الماضي.

في مساء ٢٣ سبتمبر «عيد الغفران» اشتكى الحيّ ورئيس الحيّ المسؤول عن وقف «أبو مدين»، بخصوص وجود حاجز قرب الرصيف الملاصق لحائط المبكى، وهناك ممارسات أخرى مثل وجود مصابيح بترولية ومراقب وغيرها أكثر من الاعتيادي. رئيس الحي زار الحائط، وطبقاً لممارسات الحكومة عادة، فقد قرر إزالة الحاجز قبل بداية الصلاة في اليوم التالي. وأعطى تعليمات للمسؤول عن ترتيبات إقامة الصلاة على الحائط بذلك، وأعطاه مهلة حتى صباح اليوم التالي. وتم التأكيد للقائم بالأعمال بأنه سيتم تنفيذ أوامره. وتم إعلام رئيس البوليس البريطاني بأنه إذا لم تتم إزالة هذا الحاجز فستزيله الشرطة البريطانية.

في الصباح زار المنطقة رئيس البلدية ووجد الحال على ما هو عليه فأمر بإزالة الحاجز فرفض الناس إزالته لقدسية اليوم. فأمر الشرطة بإزالته وهكذا كان. المصلون بدأوا بالتململ. ولعدم معرفتهم بخلفية الحادث حاولوا منع أو عرقلة إزالة الحاجز الذي يفصل النساء عن الرجال، والذي يعتبر تغييرا لمعالم المكان. وفي الوقت نفسه فإن الحكومة تأسف للصدمة التي حدثت في هذا اليوم المقدس لليهود. وأن الحكومة واعية إلى أن المسؤول عن الأحداث قد تم التعامل معه من قبل السلطات اليهودية وشددت على السلطات اليهودية بالحاجة إلى تنسيق مسبق مع الهيئات الحكومية المختصة لترتيبات الصلاة في الإحتفالات اليهودية الرسمية، خاصة لعلاقتها بالأحداث في السنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٥م بالإضافة إلى هذا الحدث.

لم يكن هناك أي مسؤول شرطة يهودي أثناء هذه الحادثة لوجود عطلة دينية في ذلك الوقت. والحكومة تنظر في إمكانية وضع مسؤول من الشرطة اليهودية للإشراف على المكان أيام العطل اليهودية. وفي الختام فإن الحكومة ترى ضرورة إزالة الحاجز وهي تأسف للأحداث التي نتجت عن ذلك.





إن الحكومة ترى أن تدخل البوليس كان ضروريا لوجود فعل مخالف قامت به السلطات اليهودية لتغيير الوضع القائم. وقبل أن نفسر ما هو الوضع القائم كما تنظر إليه حكومة فلسطين وحكومة بريطانيا، فإن من المهم أن نذكر الوضع كما كان عليه قبل إنشاء الإدارة البريطانية في فلسطين.

الحائط الغربي أو حائط المبكى كان جزءاً من الإطار الخارجي الغربي للمعبد اليهودي القديم، لذلك فهو مقدس بالنسبة للجالية اليهودية، ومن تقاليدهم الصلاة هناك منذ القرون الوسطى وحتى قبل ذلك.

والحائط هو جزء من الحرم القدسي الشريف، لذلك فهو مقدس بالنسبة للمسلمين، وفوق ذلك فهو، قانونيا، ملكية مطلقة للجالية المسلمة، والرصيف المواجه للحائط يعتبر من أملاك الوقف. الجالية اليهودية استطاعت تكريس حق لا شك فيه في إستعمال الرصيف من أجل غايتهم. وكلما جاءت اعتراضات من قبل السلطات الإسلامية، كانت السلطات التركية تكرر حكمها القضائي بأنها لن تسمح بالخروج عن الوضع القائم والذي يمنع إحضار الكراسي أو البنوك على الرصيف. ومن المفهوم أن القانون الذي منع إحضار الحواجز للرصيف قد صدر في عام ١٩١٢م، وكذلك فإن حكومة فلسطين وحكومة جلالته يتفقان اعتماداً على المادة رقم ١٣ من قانون الإنتداب على المحافظة على الوضع القائم، وهو أن الجالية اليهودية لها الحق في الوصول إلى الرصيف لأغراض العبادة وتستطيع فقط احضار احتياجات العبادة التي كان مسموحاً بها في ذلك حكم السلطات التركية. وكلما قامت الهيئات الإسلامية بالإعتراض لوجود اختراقات للوضع القائم فإن الشكاوي وعدالتها، تجد أن من واجبها الإصرار على أن هذه الممارسات يجب أن تقضي أو تنتهي.

هناك حادث قد حصل في عام ١٩٢٥م في سبتمبر (أيلول)، وقد تم ذكره من خلال حكومة جلالته إلى عصبة الأمم في مايو (أيار) ١٩٢٦م، بعد أن تدخل لدى الحكومة البريطانية رئيس المنظمة الصهيونية. وذلك عندما قامت السلطات في فلسطين بإزاحة كراسي وطاولات تم إحضارها للحائط. ونتيجة لذلك خرجت كل من لجنة الإنتداب الدائمة ومجلس عصبة الأمم بأن الحل لهذه المشاكل يكون فقط بالإتفاق مؤكدين بذلك موقف حكومة جلالته في المذكرة بأن الخلاف لا يمكن حله إلا من خلال اتفاق الطرفين. حكومة فلسطين كانت مستعدة للعمل كوسيط بين الطرفين وتشعر بأهمية تفهم الطرفين، ولكن في الحقيقة لم يتقدم أي من الطرفين لحكومة فلسطين بطلب وساطة كما أن الحكومة لم تعلم بحدوث أي مفاوضات بين الأطراف

المعنية.

من خلال الموقف الرسمي الذي اتخذته حكومة فلسطين، نجد أن من الواضح أنه في يوم عيد الغفران اليهودي في سبتمبر، تمت محاولات لتغيير معالم الوضع القائم، وقد تم التقدم بشكوى على هذه الممارسات للمسؤول في حكومة فلسطين من قبل متولي الوقف أو المسؤول عنه. وبعد التقصي وإثبات صحة الشكوى كان أمامه خيار واحد من إثنين: إما تجاهل مسؤولية حكومة الإنتداب بالحفاظ على الوضع القائم، وإما أن يزيل التغيير، وعلى أثر قراره بأن مسؤولية الإنتداب لا يمكن تجاهلها، فقد حصل من المسؤول اليهودي الموجود عند الحائط على وعد منه بإزالة الحاجز الذي تمت إقامته خلافاً للوضع القائم قبل بداية مراسم الاحتفال بيوم الغفران. وللأسف لم يف بوعده ويزيل الحاجز. على هذا الأساس لم يكن هناك خيار، خاصة لضرورة المحافظة على الوضع القائم، لم يكن هناك بد من إزالة الحاجز بعد أن رفض المصلون إزالته بأنفسهم وقد حاول بعض المصلين منع إزالة الحاجز. وفي النهاية تمت إزالته مع بعض الإصابات الطفيفة. البوليس الذي قام بهذه المهمة لم يكن به يهود. كان من العادة قبل ذلك أن يكون هناك بوليس أو مفتش شرطة في أيام الأعياد في المكان من اليهود، ولكن وبحسب طلب رجال الدين اليهود، فقد تم إعفاؤهم من الخدمة يوم الغفران. في المستقبل سيتم القيام بالخطوات اللازمة للتأكد من وجود ضابط يهودي قرب الحائط في جميع المناسبات.

وقد تم حث حكومة فلسطين على أنها يجب أن تتشاور مع ممثلين من الجالية اليهودية قبل الإقدام على هذا الفعل، ولكن حكومة جلالته تشعر بأن حساسية الموقف والحاجز إلى الحذر الشديد لأي أمر قد يعتبره المراقبون والجيران «تغيير للوضع القائم»، أن السلطات تعي تماما أنه، في غياب أي اتفاق بينهم وبين السلطات الإسلامية حول المراسم عند الحائط، فإنه من حق السلطات الإسلامية أن تقرر إن كان أي حدث يعتبر تجاوزاً أم لا. ومن واجب حكومة فلسطين أن تتأكد أنه لن يكون هناك تجاوز للوضع القائم. إذا كانت هذه الممارسات التي حدثت قد تمت بموافقة السلطات اليهودية المعنية فيجب عليهم أن يفترضوا احتمال وقف هذا العمل من قبل الحكومة لو تقدم الطرف الآخر بشكوى، خاصة وأنهم لم يأخذوا موافقة الحكومة أو المالكين المسلمين. إن السلطات اليهودية كان يجب أن تتوقع تقدُّم الطرف الآخر بشكوى، خاصة وأنهم لم يأخذوا موافقة الحكومة أو المالكين المسلمين.

وكان على السلطات اليهودية، أن تتوقع احتمال حدوث شكوى من السلطات الإسلامية على أي خروج عن السائد في يوم الغفران، خاصة وأن شكوى مثيلة قد قدمت





في اليوم نفسه عام ١٩٢٥م. وبعد أن تدخلت الشرطة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه، فإن حكومة فلسطين قد افهمت المسؤولين أنها ترى أن من واجبها أن تأخذ رد فعل مماثل لو حصل أي تجاوز مرة أخرى.

وفي الجانب الآخر، لو أن السلطات اليهودية لم تكن مدركة للممارسات التي حصلت يوم الغفران، فلا يستطيعون أن يتوقعوا من سلطة الإنتداب الموافقة على فعل غير مصرح به من قبل المواطنين الذين هم تحت حكمهم.

وعلى أي حال، فإن الضابط في حكومة فلسطين كان في موقف يتطلب منه قراراً فورياً. والمباديء التي تصرف على أساسها في نظر حكومة جلالته لا يمكن التشكيك في صحتها. قد يُفهم أنه من المؤسف أن مسؤول الحي في القدس قد اعتمد على وعد من مسؤول يهودي عند الحائط على أن الحاجز ستتم إزالته، ولكن لم يكن لديه سبب للإعتقاد بأن هذا الوعد لن يتم تنفيذه.

وقد اقترح البعض أن إزالة الحاجز كان من الممكن تأجيلها حتى نهاية طقوس صيام يوم الغفران. وللرد على ذلك يجب إظهار نقطة مهمة، وهي أنه من المعتاد القيام بالتصرف الفوري حالما تثبت حالة تجاوز للوضع القائم.

في كنيسة «Sepulcha» وأماكن مقدسة أخرى، وفي خلال أكثر المراسم قداسة، فإن من العادة أن يتم التعامل مع التجاوزات عن الوضع القائم بصورة فورية، حتى لا ندخل في مخاطرة أن يتطور هذا التجاوز إلى أن يصبح وضعاً قائماً.

قدم طلب لحكومة جلالته أن يستخدم موقعه للوصول إلى اتفاقية من شأنها أن تسهل إزالة العوائق الحالية لحرية العبادة عند حائط المبكى. حكومة جلالته ترى أن من واجبها ونواياها أن تحافظ على حق اليهودي بالوصول إلى الرصيف القائم أمام الحائط لأغراض العبادة وحقهم في إحضار لوازم العبادة التي كان يسمح بها تحت النظام التركي للحائط.

ويكون مناقضاً لواجب الإنتداب إذا فرضوا على المالكين المسلمين إعطاء مزايا أو حقوق إضافية للجالية اليهودية.

إمكانية حصول اليهود على هذه المزايا قليلة، خاصة لأن الرأي العام في فلسطين قد حوّل هذه القضية من كونها شأنا دينياً بحتا إلى قضية قومية وعرقية وحتى لو أن هذا الخلاف لم يصل إلى هذا التعقيد فإنه من الصعب إيجاد حل مناسب لجميع الأطراف

المعنية.

وفي الوضع الحالي، فإن التعقيدات قد ازدادت. ومع ذلك، ومع أمل إيجاد حل أفضل يمكن التوصل إليه، فإن حكومة فلسطين قد اقترحت على المجلس التنفيذي الصهيوني في فلسطين وعلى المجلس الأعلى للمسلمين، أنه من المناسب التوصل إلى بروتوكول.

حكومة جلالته من جانبها ترحب بأية ترتيبات قد تساعد على إكمال واجب الإنتداب، ألا وهو الحفاظ على جميع الحقوق القائمة بخصوص حائط المبكى وفي الوقت نفسه تعمل على إيجاد حل مرض للطرفين المعنيين ويعمل على منع تكرار مثل هذه الأحداث المؤسفة كما حصل في سبتمبر الماضي.

**وزارة المستعمرات**
**١٩ نوفمبر ١٩٢٨م**



# القدس في ضوء اهتمامات سكرتارية الدولة في الفاتيكان

## ملاحظات عامة:

١ - وُقعت الاتفاقية الأساسية بين الفاتيكان ودولة اسرائيل في الثلاثين من ديسمبر ١٩٩٣: نجد في المادة (١١) بند (٢) من هذه الاتفاقية الأسس نفسها الواردة في المادة (٢٤) من اتفاقية لاتيران الموقعة بين الفاتيكان والحكومة الايطالية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٢٩ (والتي أنهت الخلاف الطويل نتيجة لاحتلال روما في عام ١٨٧٠)، وجاء في بند (٢٩) من المادة (١١) من الاتفاقية الأساسية «أن الفاتيكان... حسب المراسم المتبعة ملتزم بالبقاء خارج كافة الخلافات الدنيوية المؤقتة والتي من حيث المبدأ تتعلق بالخلافات حول الأراضي والحدود غير المتفق عليها».

لقد أظهر هذا الإعلان مجموعة من الملاحظات الحرجة، خاصة عند الإشارة إلى وضع القدس. ان هذا الجزء من التحفظات قد يكون بسبب حقيقة أن بعض الناس قد ركزوا بشكل خاص على الجزء الأول من البند (٢) من المادة (١١) حيث يؤكد أن الفاتيكان قد حافظ «في كل حالة على الحق في ممارسة الدور الأخلاقي والروحي والتعليم».

٢ - وفي اليوم نفسه، الذي تم فيه التوقيع على هذه الاتفاقية، أعلن المكتب الصحفي للفاتيكان بياناً، تضمن من بين العديد من الأشياء، توضيح معنى ما جاء في المادة (١١) بند (٢). لقد جاء في هذا البيان أن الفاتيكان لن يتدخل في القضايا الاقليمية المتعلقة بالجوانب الفنية،

ولكنه سيقوم بدروه أو حقه في الحكم على البعد الأخلاقي المرتبط بكل هذه القضايا الموروثة.

٣ - لقد أشار هذا البيان بشكل خاص إلى قضية القدس حيث حدد:

- أن القضايا المتعلقة بمدينة القدس كانت مكان اهتمام الفاتيكان لمدة طويلة من الزمن.
- أن هذه القضايا لم يرد لها ذكر في الاتفاقية بسبب طبيعتها الدولية والمتعددة الأطراف، والتي لا تجيز حلها بواسطة هذه الاتفاقية الأساسية الثنائية والملزمة فقط للطرفين الموقعين عليها.
- ولكن هذه القضايا تبقى مهمة للفاتيكان، الذي لم يغير موقفه منها (هذا الموقف الذي يوضحه البيان على الشكل التالي):

## ١ - تحليل القضية

**١ - هناك مشكلة اقليمية مرتبطة بالقدس:**

منذ العام ١٩٦٧، عندما تم احتلال جزء من المدينة عسكرياً، ومن ثم تم ضمها، ازدادت هذه المشكلة وضوحاً وعمقاً، حيث أن الجزء الذي تم احتلاله وضمه من المدينة هو الذي يحتوي على أكثرية الأماكن المقدسة للديانات الثلاث المؤمنة بإله واحد.

لقد طالب الفاتيكان بشكل دائم بضرورة حل هذه القضية الاقليمية على أساس من العدل وعن طريق المفاوضات. وأن موقف الفاتيكان، وكما ورد في المادة (١١) من الاتفاقية الأساسي، بين أنه غير مهتم في موضوع كم من الأمتار أو الكيلومترات المربعة المختلف عليها في القضية الاقليمية، ولكن يبقى له الحق في أن يمارس ويعبر عن الحكم الأخلاقي في هذه القضية. ومن الواضح أن كل خلاف اقليمي يشتمل على اعتبارات أخلاقية، مثل حق الجماعات القومية في تقرير مصيرها، وحق الجماعات في الحفاظ على شخصيتها، وحق كافة الأفراد في المساواة أمام القانون وفي توزيع الخيرات، والحق بعدم التمييز على أساس عرقي أو ديني.. الخ.

إن موقف الفاتيكان بالنسبة للوضع الاقليمي للقدس، هو بالضرورة نفس موقف المجتمع الدولي.

ويمكن تلخيص الموضوع على الشكل التالي: إن الجزء من المدينة الذي تم احتلاله عسكرياً في عام ١٩٦٧، وبالتالي تم ضمه وإعلانه عاصمة لدولة اسرائيل، هو أرض محتلة، وأن كل الاجراءات الاسرائيلية التي تتعدى صلاحية قوى الاحتلال الحربي، حسب القانون الدولي، هي





اجراءات باطلة ولا قيمة لها. وعلى الأخص، فإن هذا الموقف قد عبر عنه، ولا يزال القرار ٤٧٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٠ آب ١٩٨٠، والذي يعلن أن «القانون الأساسي» الاسرائيلي المتعلق بالقدس «باطل ولا قيمة له»، ويدعو القرار أيضاً كافة الدول التي لها سفارة في القدس إلى نقل سفارتها إلى مكان آخر.

ومن المعلوم للجميع، أن الفاتيكان عندما أقام علاقات دبلوماسية مع دولة اسرائيل كان قد افتتح بعثة بابوية (سفارة) في تل أبيب، كما الغالبية العظمى من السفارات قد أقيمت هناك. وكذلك، من المعلوم للجميع أن البعثة البابوية للقدس وفلسطين (التي تم افتتاحها في ١١ فبراير ١٩٤٨، قبل قيام دولة اسرائيل) مازالت تعمل هناك.

**٢ - وهناك مظهر اضافي للقدس من وجهة نظر الفاتيكان عدا الجانب الاقليمي العادي:**

وهذا هو «البعد الديني» للمدينة، حيث القيمة الخاصة لها عند المؤمنين اليهود والمسيحيين والمسلمين المقيمين فيها، وكذلك بالنسبة للمؤمنين اليهود والمسيحيين والمسلمين في كافة أنحاء العالم.

إن القضية في تلك القيمة، التي يجب أن تؤخذ في الحسبان، بالنسبة للصفة العالمية الواسعة هي: أن القدس «جوهرة الانسانية».

ولسنوات طويلة حتى قبل احتلال عام ١٩٦٧، كان الفاتيكان مهتماً بهذا المظهر، ولم يتردد في التدخل عند الضرورة، وظل يؤكد على الحاجة للوسائل المناسبة لحماية الشخصية الفريدة لهذه المدينة المقدسة. ان توضيح مكونات هذه الحماية،وأية دعائم يجب أن تتوفر لها لتحقيق أهدافها، يمكن ايجازها في المادة (١١) بند (٢) كما يلي:

أ - بهدف حماية الشخصية العالمية لمدينة متنازع عليها من قبل شعبين (العرب واليهود)، (للديانات السماوية الثلاث)، فإن الفاتيكان يدعم اقتراح تدويل المنطقة «Corpus separatum» (كيان منفصل وذلك كما جاء في قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ (١١) في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. واعتبر الفاتيكان آنذاك أن «Corpus separatum» (الكيان المنفصل) اداة قانونية مفيدة ومناسبة وذلك لمنع القدس من أن تصبح حلبة للصراع، مما ينتج عنه فقدان هام لشخصيتها (كما حدث مراراً ومازال يحدث).

ب - ومع مرور السنين، وعلى الرغم من أن أهداف التدويل لم تكن ممكنة، فإن الفاتيكان، ومن خلال التصريحات البابوية، استمر بالمطالبة بضرورة حماية الشخصية المقدسة للمدينة.

وتطلّب هذا الاستمرار بلفت النظر لضرورة الالتزام الدولي بهذا الموضوع. واستمر الفاتيكان بالمطالبة بأداة قانونية دولية: والمقصود ايجاد «وضع دولي خاص ومضمون».

ج - وبعد الأحداث المعروفة لعام ١٩٦٧ وما نتج عنها، لم يفتر اهتمام الفاتيكان، بل زاد اصراراً.

ان اثبات هذا الاصرار يمكن ايجاده في مجموعة وثائق المطران ادموند فرحات المسماة «القدس في الوثائق البابوية» للفترة من ١٨٨٧-١٩٨٤ والمنشورة في روما عام ١٩٨٧.

وقد تُرجم هذا العمل القيم إلى العربية ونشر في لبنان.

ومن بين الوثائق يمكن اعتبار التالية كأمثلة لوضوحها وشموليتها:

- الخطاب الذي ألقاه البابا بولص السادس في كلية الكاردينالات المقدسة في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٧.
- البيان الذي تم توزيعه من قبل بعثة المراقبة الدائمة للفاتيكان في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٧٩.
- مقالة الأوسرفاتوري رومانو في ٣٠ و ١ يوليو ١٩٨٠.

**ايضاح المفاهيم نفسها:**

١ - من المهم ملاحظة أن تدخلات الفاتيكان دائماً أصرت على تساؤل آخر، يتعلق بالوضع الخاص بالقدس. وهو ذو أهمية رئيسية للمحافظة على هوية المدينة المقدسة: وينظر للقدس بأنها ذات أهمية مقدسة ومتساوية للديانات العظمى الثلاث الموحدة بالله - اليهودية والمسيحية والاسلام. لقد تم توضيح ذلك بجلية عبر الرسالة البابوية - عام الخلاص - لنيافة البابا يوحنا بولص الثاني بتاريخ ٢٠ ابريل ١٩٨٤، حيث ورد «... ان حب اليهود للقدس متأجج، وهم يبجلون ذكراها كثيراً على مر العصور، خاصة وأن هناك العديد من الآثار والشواهد منذ زمن داوود الذي اختارها كعاصمة، وكذلك سليمان الذي بنى فيها الهيكل. ولهذا فهم يوجهون نحوها أفكارهم يومياً،ويشيرون إليها كرمز لشعبهم».

«ويقدس المسيحيون القدس دينياً بكل تصميم لأن كلمات المسيح فيها تتردد كالصدى، وفيها حدث الفداء العظيم، وكذلك آلام وموت وصعود المسيح، وفي مدينة القدس هب قائماً المجتمع المسيحي الأول ولايزال عبر القرون ممثلاً بوجود الكنيسة، رغم الصعوبات».

«ويقدس المسلمون أيضاً القدس بكل فكر عميق يعود إلى أصول الإسلام، وحيث ظهرت حقيقة وجود العديد من الاماكن الخاصة بالحج ولأكثر من ألف عام بقيت هناك وبشكل متواصل تقريباً».





وانه لمن الأهمية الأساسية توضيح ما يعنيه الفاتيكان «بحماية هوية القدس، وما يعنيه «بالضمانات»، حيث من وجهة نظر الفاتيكان:

- أن المميزات التاريخية والمادية وكذلك الدينية والثقافية للمدينة، يجب الحفاظ عليها، ولربما من الضروري الآن الحديث عن ترميم وحماية ما تبقىمن هذه المميزات.
- يجب توفر المساواة في الحقوق والمعاملة للمنتمين لمجتمعات الأديان الثلاثة المتواجدة في المدينة ضمن إطار حرية النشاطات الروحية والثقافية والمدنية والاقتصادية.
- يتوجب صيانة الاماكن المقدسة الواقعة داخل المدينة، وضمان الحقوق المتعلقة بحرية الدين والعبادة، وكذلك حرية وصول السكان المحليين والحجاج على حد سواء، إن كان من الأراضي المقدسة نفسها أو من أية أنحاء أخرى من العالم.

إن القضية الرئسية المتنازع عليها هي موضوع ضمان وحماية هوية المدينة المقدسة بشموليتها ومن كافة الجوانب ومثال ذلك «Extra-territoriality» (ميزة الكينونة الأرضية) البسيطة وغير المنصفة للأماكن المقدسة، وضمانها تمكين الحجاج بزيارتها دون أية عراقيل. وتشمل هوية المدينة ميزة مقدسة ليس بالنسبة لمعالم منفردة أو نصب تذكاري فقط، وكأنه يمكن فصل أو عزل كل ذلك عن الجماعات المرتبطة بها. ان الميزة المقدسة تشمل القدس باسرها وأماكنها المقدسة ومجتمعاتها.

### ٣ - الوضع بعد اتفاقيات أوسلو

إن اتفاقيات اوسلو بين الاسرائيليين والفلسطينيين تتطلب مرحلة ثانية، للتعامل مع بعض القضايا الحساسة والصعبة، ومن ضمنها القضايا المتعلقة بموضوع القدس. ومن هذا المنظور فإن الفاتيكان، يحافظ بشدة على موقفه، مع المتطلبات المرتبطة بهذا الموقف، كما يؤمن أنه بالإمكان صيانة هذه الرؤية على الشكل التالي:

١ - أنه من الواضح ان المحادثات سوف تستمر. فالوعود باستمرار هذه المحادثات وسيرها هو بحد ذاته تطور ايجابي، ولكنه مجرد بداية. إن الفاتيكان يأمل بأن النوايا التي عبرت عنها الأطراف ذات العلاقة المباشرة سوف تتحول إلى واقع.

إن الفاتيكان لعلى استعداد لتقديم الدعم لهذه المحادثات ضمن القدرات المتاحة له بحكم صفته المحددة.

٢ - وكما هو منتظر، فإن المحادثات سوف تضم راعيا السلام، وعلى ضوء التصريحات المعلنة خلال الأشهر القليلة الماضية، فمن المتوقع دعوة جهات أخرى لتقدم مساهماتها.

إن الفاتيكان يؤمن بأهمية زيادة عدد المشاركين على طاولة المحادثات، خاصة لضمان أن تكون المحادثات نفسها عادلة وشاملة لكافة القضايا مدار البحث.

٣ - انه من الضروري ان تأخذ الأطراف المشاركة في المحادثات بعين الاعتبار الميزة المقدسة والعالمية لهذه المدينة. وهذا يتطلب، أنه في حالة التوصل إلى أي حل، فيجب أن يحصل على دعم الديانات الثلاث، على المستوى المحلي والخارجي، كما يجب أن يكون المجتمع العالمي مشتركاً بهذا الحل، وذلك بشكل أو بآخر.

٤ - وعلى ضوء كل من البعدين المتداخلين الاقليمي والديني للقضية، فانه أحياناً يتم فصلهما بهدف إجراء نقاشات دقيقة ومناسبة للمواقف. وقد أكد الفاتيكان على أن الحل السياسي لن يكون مشروعاً إلا إذا أُخذت بعين الاعتبار، وبشكل عميق ومنصف، الاحتياجات الدينية للمدينة. ان هذه الاحتياجات نابعة من التاريخ، وفوق كل هذا هي ايضاً احتياجات الحاضر، وهي أولاً وأخيراً تتطلب المراعاة التامة لحقوق الانسان الأساسية، وهي حق الحرية الدينية وحرية الضمير.

**النتائج:**

يعكس مطلب زعماء الدين المسيحي في القدس، بقوة، ما أصر عليه الفاتيكان لسنين، ثم تكرر في فترات مختلفة من قبل قداسة البابا يوحنا بولص الثاني في ١٩٩٦/١/١٣ في خطابه إلى أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى الفاتيكان:

١ - فقد استغاث قداسته طالباً العون الالهي «نطلب من الرب مساعدة الاسرائيليين والفلسطينيين على العيش، من الآن، بجوار بعضهم البعض في سلام واحترام متبادل وتعاون مخلص». وأضاف: «اسمحوا لي أن أبوح لكم بأن هذا الأمل سوف يتلاشى سريعاً إذا لم يتحقق حل عادل وشامل لمشكلة القدس بشكل خاص». وهكذا فإن قضية القدس مع كل ما تتضمنه من قضايا سياسية واقليمية ودينية وديموغرافية... الخ، موجودة وجوهرية.

٢ - واستمر البابا قائلاً: «إن البعد الديني والعالمي للمدينة المقدسة يتطلب التزاماً من قبل كل المجتمع الدولي من أجل ضمان حفاظ المدينة على طابعها النادر والحي». (لقد نادى البابا بالتزام دولي بهدف المحافظة على هوية القدس، خاصة من وجهتي النظر الدينية والثقافية، وحيث أن ذلك يعتبر السبب الرئيسي في أن القدس تشكل جزءاً هاماً من الوقف الديني العالمي). واستمر قائلاً: «إن الأماكن المقدسة والعزيزة على الديانات الثلاث الموحدة بالله،





والمهمة ايضاً لكافة المؤمنين، معرضة لفقدان أهميتها إذا لم تحط بشكل دائم بالمجتمعات النشطة لليهود والمسحيين والمسلمين الذين يجب أن يتمتعوا بحرية دينية وحرية الضمير، وكذلك عليهم المشاركة عبر ايمانهم بأنشطة تعليمية واجتماعية».

٣ - واشارة إلى المحادثات المتوقعة، والتي سوف تبحث موضوع القدس بشكل كامل، قال البابا «إن أملي في أن يقدم المجتمع الدولي إلى الأطراف السياسية المشاركة في المباحثات كل دعم قانوني ودبلوماسي قادر على تمكين القدس، المدينة الفريدة المقدسة، لكي تكون المعبر الحقيقي نحو السلام». (وهنا فإن قداسة البابا يطالب بأداة دولية، ومساعدة دولية، ومن أجل ضمان القيمة الحقيقة للقدس لكل من الاسرائيليين والفلسطينيين، ولكل من اليهود والمسيحيين والمسلمين).

إن قداسة البابا يوجه هذا النداء إلى كل أصحاب النوايا الطيبة من القادة السياسيين في تلك المنطقة، وفي العالم كله، وكذلك لضمائرهم العادلة. هذاالطلب إلى جميع المؤمنين، وصلاة إلى الإله الواحد للديانات الثلاث، الذي اختار أن يبارك تلك المنطقة بتظاهرةخاصة بوجوده. واختار الله ذلك كي يدعو كافة الرجال والنساء ليقبلوا ويتفهموا ويقدموا مساهماتهم لرسالته في الأخوّة والسلام. هذه هي المفاهيم التي قدمت في الفقرتين التي ورد ذكرهما في الرسالة البابوية لعام الخلاص - Redemptiois Anno -:

«... تضم القدس جماعات من المؤمنين ملؤهم الحياة، وحيث تنظر إلى وجودهم شعوب العالم كافة كرمز ومصدر للأمل، خاصة أولئك الذين يعتبرون المدينة المقدسة ارثاً روحياً ورمزاً للسلام والتوافق».

«وحقيقة كون مدينة القدس موطناً لقلوب كافة الأحفاد الروحانيين لابراهيم الذي احتضنها بكل الحب، وحيث أن الايمان يعتبرها المكان الذي حدثت فيه واقعة غير مسبوقة على الأرض وهي اعجوبة الخليقة، فإن القدس ترمز إلى وحدة التوجه المشترك للسلام العالمي لجميع افراد العائلة الإنسانية».

**صدر عن الفاتيكان مايو ١٩٩٦**
**ترجمة: د. عيسى دبّاح**

كتب

## د. رمزي زكي:
# "الليبرالية المستبدة"

مها دسوقي

إن غياب الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم الثالث هو الإطار الضروري لتطبيق عناصر الليبرالية الاقتصادية!! في السنوات الأخيرة، وخصوصاً منذ أوائل تسعينات هذا القرن، أخذت سياسات «الانفتاح» و «الاصلاح»، و «إعادة الهيكلية» لاقتصاديات البلدان المتخلفة والتي «ينصح بها» (يفرضها) صندوق النقد والبنك الدوليان، أهمية خاصة، تفتح برأي الدكتور رمزي زكي على «عولمة» الاقتصاد الدولي من ناحية، وعلى تغييرات بنيوية داخل المجتمعات المفروض عليها مثل هذه السياسات.

ونظراً لأهمية ما يقدمه الدكتور رمزي زكي في هذا السياق ضمن دفتي كتابه «الليبرالية المستبدة»، وهو دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف في الدول النامية، والصادر عام ١٩٩٣، نقدم عرضاً لهذا الكتاب المؤلف من قسمين وأربعة مباحث بالإضافة إلى المقدمة.

يبدأ الدكتور زكي في مقدمة كتابه بإزالة الالتباس حول «التناقض الصارخ» الذي يظهر للوهلة الأولى في عنوان الكتاب «الليبرالية المستبدة»: الحرية أو التحرر، بينما «الاستبداد» هو نقيض الليبرالية، لأنه يعني القهر وسلب الإرادة، ويتساءل: «كيف إذن تكون الليبرالية مستبدة؟».

وقبل أن يجيب محللاً عن هذا

★ د. رمزي زكي، الليبرالية المستبدة - دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، سينا للنشر (القاهرة) ١٩٩٣.





عليها لكي تتماشى مع الحاجات المتغيرة الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية.

رابعاً: مرحلة الإحتكار الرأسمالي، التي ازدادت خلال درجة تمركز الإنتاج ورأس المال، وفي عصر رأسمالية المنافسة برزت قوة رأس المال المالي ودخول المصارف في عملية الإنتاج، حيث احتدمت مشكلة فائض رأس المال داخل البلدان الرأسمالية الصناعية ونشأت الحاجة الموضوعية لتصديره.

والبارز أن هذه التغيرات ساهمت في التخفيف الجزئي لتناقضات النظام الرأسمالي بالدول الصناعية، حيث أدت إلى التخفيف من ميل متوسط معدل الربح نحو الانخفاض في هذه الدول من ناحية، وضمنت للأمبرياليات الرأسمالية الحصول على المواد الخام عندما فتحت أسواقاً إضافية لتصريف فائضها السلعي وفائض رؤوس أموالها من ناحية ثانية، إلا أنها بالمقابل كانت تبشر بتثوير قوى الإنتاج القائمة على أساس النمو اللامتكافيء بين مناطق العالم المختلفة، إلى الحد الذي يبرر الإستنتاج القائل بأن تقدم الرأسمالية في بعض البلدان لم يكن ممكناً إلا على حساب دمار الدول الأخرى، وإخضاعها لمتطلبات تراكم رأس المال في المراكز الرأسمالية، بتكييف وتطويع أوضاعها لإستقبال رأس المال المصدر إليها، وتعميق تخصصها في إنتاج المواد الأولية من خلال الاحتلال العسكري والسيطرة السياسية والإدارية المباشرة.

خامساً: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي كان اندلاعها تجسيماً لأزمة كبرى تمر بها منظومة النظام الرأسمالي، وانعكاساً للتناقض الشديد الذي تفجر بين القوى الإحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية، وكان بارزاً تعاظم حركة التحرر الوطني، وانهيار النظام الإستعماري الذي خلق حالة قلق وذعر شديدين بين صفوف الدول الرأسمالية الإستعمارية لعدد من الإعتبارات، أهمها تجريد الدول الرأسمالية الإستعمارية من الأدوات الكلاسيكية التي استخدمتها في الماضي، والتعارض التاريخي بين بدء تطلع الدول المتخلفة المستقلة حديثاً للنمو، وبين التقدم الإقتصادي السريع الذي حققته الدول الإشتراكية، إضافة إلى أن الدول الرأسمالية الإستعمارية لم تعد تواجه الدول المتخلفة كمستعمرات تابعة، بل كدول مستقلة في السياسة الدولية، تنهج منهجاً مستقلاً في تنميتها الإقتصادية، فضلاً عن كون قادة العديد من هذه الدول أدرك أنّ الخروج من معاقل التخلف يرتبط بتحقيق الإستقلال الإقتصادي، وآخر هذه الإعتبارات تعاظم أهمية البلدان المستقلة حديثاً.

ويخلص الدكتور زكي إلى أن هذه الإعتبارات أظهرت الحاجة لخلق أساليب

التساؤل يستدرك بالقول أن هذه المفارقة خاصة بحالة الدول المتخلفة، إذ أن «الليبرالية الاقتصادية التي تطبقها هذه الدول الآن كثيراً ما تنطوي على علاقة سيطرة وهيمنة من الخارج، وعلى استبداد وتقييد للحريات في الداخل». فهي ليست وليدة تطور منطقي لعلاقات القوى الاجتماعية كأوروبا القرن التاسع عشر. وقد تجلى ظهور هذه الليبرالية المستبدة في الثمانينات عبر ما يسمى ببرامج التكيف أو برامج التصحيح الهيكلي، وهي لا تتشابه من الناحية الشكلية مع «الديمقراطية الغربية» في الدول الصناعية، بل «إن غياب الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم الثالث هو الإطار الضروري لتطبيق عناصر الليبرالية الاقتصادية» فضلاً عن كون «الليبرالية التي تكتسح اليوم ساحة العالم» تمثل انقلاباً واضحاً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الرأسمالية، التي تحاول إحياء ليبرالية القرن التاسع عشر من ظروف مغايرة تماماً، ارتبط صعودها، على المستوى السياسي.

في البحث الأول يعرض الدكتور زكي سياسة «التكيف» من المنظور التاريخي، فالرأسمالية، منذ نشوئها كنظام عالمي، تسعى لإخضاع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها، وكان «تكييف» الأجزاء غير الرأسمالية في العالم، شرطاً ضرورياً ولازماً لاستمرار بقاء الرأسمالية وديمومة نموها.

ويميز الدكتور زكي بين خمسة مراحل أساسية لنمو الرأسمالية، وبالتالي لسياسة التكييف الهيكلي التي تفرضها.

أولاً: فترة الكشوف الجغرافية التي امتدت من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، حين كانت الدول الأوروبية الإقطاعية وشبه الإقطاعية تتاجر مع الشرق مقايضة بالذهب والفضة.

خلال هذه المرحلة التي مثلت فجر الرأسمالية المبكر، بدأت أول محاولات تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلدان من خلال فرض نمط إنتاج كولونيالي عبودي، من خلال الغزو واستخدام القوة والقهر والإبادة الجماعية للسكان وعمليات القرصنة وإراقة الدماء.

ثانياً: المرحلة المركانتيلية: التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والتي سيطر فيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم، وظهر فيها ما يسمى بالدول القومية، وترسيخ نمط الإنتاج الكولونيالي الذي ساهم في تكديس أرباح ضخمة.

ثالثاً: الثورة الصناعية وظهور رأس المال الصناعي، خلال الفترة الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، حيث استمرت المراكز الصناعية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر





جديدة للتعامل مع مجموعة الدول المتخلفة وتكييفها، بإعادة انتاج علاقات السيطرة والإستقلال تجاهها بأشكال جديدة، هي أهم ما عبرت عنه مرحلة الإمبريالية.

وكانت محصلة هذه الأدوات التأثير بشكل واضح في اتجاهات التنمية في البلدان حديثة الإستقلال، والتي غلب عليها طابع الليبرالية المفرطة، وسياسة الباب المفتوح، فاستمرت هذه البلدان مجالاً مفتوحاً أمام الصادرات الصناعية، ومجالاً مربحاً للإستثمارات الأجنبية، ومصدراً غنياً ورخيصاً للمواد الخام، وحتى خلال فترة الصعود الذي عاشته إرهاصات بعض الدول، التي اختارت نموذجاً وطنياً للتنمية، لم تيأس الإمبرايالية من تحطيم هذا النموذج، وإخضاع وتكييف وتطويع البلاد التي اختارته، مستثمرة في ذلك التناقضات التي فجرها الإختيار الإجتماعي والسياسي لهذا النموذج، وهي التناقضات التي عجزت الأنظمة السائدة في هذه البلاد أن تجد لها حلولاً ناجحة تؤمن استمرار المسيرة.

إذن، فإن الهدف الحقيقي لبرامج التكييف الهيكلي هو تدويل اقتصادياتها بإعادة دمجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتهميشها عبر إضعافها والحد من سيادتها وجعلها أداة طيعة لتحقيق أهداف الرأسمالية.

في المبحث الثاني عالج الدكتور رمزي الأزمة الاقتصادية والعالمية، وفخ المديونية كتمهيد لإعادة احتواء دول العالم الثالث بعد حصولها على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، والنجاحات المحدودة التي حققتها في مجال تنميتها حتى أواخر الستينات، إلا أنها ظلت تؤلف القطاع المتخلف من الاقتصاد العالمي وموضوعاً للاستغلال من قبل الدول الرأسمالية الصناعية، بسبب بقاء علاقات التخصص وتقسيم العمل الدولي وعلاقات التبادل غير المتكافيء.

وتميزت هذه الفترة بأربعة معالم جديدة، أولها التدويل الجزئي للطبقة العاملة داخل محيط النظام الرأسمالي، وهو ما مكن الدول الرأسمالية الصناعية من الحصول على عنصر العمل بشكل رخيص نسبياً لمواجهة الارتفاع النسبي الذي طرأ على مستويات الأجور المحلية في غالبية هذه البلدان.

ثاني هذه المعالم تمثل في غزو الشركات الاحتكارية دولية النشاط لمواقع الاستثمار المختلفة في البلدان النامية، في ضوء الاتجاه الذي سجلته معدلات الربح لقطاعات الإنتاج المادي نحو الانخفاض داخل البلاد الرأسمالية الصناعية، الأمر الذي يعتبر بمثابة بداية تعميق ظاهرة التدويل، والتي ظهرت بثلاثة أشكال رئيسية:

* الاستثمار في المجال الصناعي.
* فتح فروع لكبريات المصارف في البلدان

النامية.

* قيام الشركات الاحتكارية دولية النشاط بفتح فروع لها في المناطق الحرة في البلدان النامية تتبع السوق الرأسمالي العالمي.
* ثالث هذه المعالم، تعميق ظاهرة التبادل اللامتكافيء، والذي يمكن قياسه بالفرق بين الرقم القياسي لأسعار الصادرات والرقم القياسي لأسعار الواردات.

وقد شكل التبادل غير المتكافيء أحد الآليات الهامة التي اعتمدت عليها الدول الرأسمالية الصناعية في نهب الفائض الاقتصادي المتحقق في البلدان النامية، إذ كانت البلدان الصناعية تتمتع بسلطة احتكارية قوية بتسويق منتجاتها في السوق العالمي، بالمقارنة مع المواد الخام والزراعية، مما ساهم في تدهور شروط التبادل التجاري الذي يعود إلى تخصص البلدان النامية في إنتاج المواد الخام واعتمادها على الخارج في استيراد السلع الصناعية.

* رابع هذه المعالم وأخطرها، استغلال البلدان الصناعية مع اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية في بداية السبعينات أزمة الديون الخارجية على البلدان المتخلفة، تمهيداً لإخضاعها مباشرة لمتطلبات تراكم رأس المال في البلدان الصناعية، وتم ذلك من خلال التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلدان النامية تحت شعارات الليبرالية الجديدة.

ويقول الدكتور زكي في هذا المجال، أن عقدي السبعينات والثمانينات، اتسما باستفحال علاقات العجز والفائض بين مختلف دول العالم، الأمر الذي خلف حركة واسعة للاقتراض الدولي نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار النفط عالمياً وموجة التضخم العالمي التي سادت آنذاك، ومع انهيار اتفاقية بريتون ودرز (التقويم النقدي بالذهب)، بدأت حركة رؤوس الأموال من دول الوفرة المالية إلى دول العجز المالي، وتدوير الفوائض النفطية، خاصة إلى المؤسسات النقدية الدولية، واتساع نطاق السوق الأوروبية للدولار، حيث انغمس العالم أجمع في حركة اقتراض واسعة المدى، الأمر الذي نجم عنه نشوء أزمة مديونية عالمية لا يقل حجمها عن ٢٢٥٠ مليار دولار، منها ١٥٠٠ مليار دولار مستحق على الولايات المتحدة، و ٢٥٠ مليار تتوزع بين الدول الرأسمالية وبلدان أوروبا الشرقية.

وقد لفت الدكتور رمزي الانتباه إلى أن المكاسب الضخمة التي حققتها الدول الدائنة لم تقتصر على حبال الفوائد السنوية المرتفعة، وإنما أيضاً في ما لعبه الإقراض من تخفيف للأزمات الاقتصادية في المتروبولات الرأسمالية الدائنة.

فالقروض لم تعط بشكل نقدي إنما بصورة توريدات سلعية من البلدان المانحة للقروض، بما يعنيه ذلك من زيادة صادرات





الدول الدائنة، وبالتالي التخفيف من حدة الكساد الاقتصادي التي تعانيه، وكذلك كسب أسواق جديدة لتصريف فائض إنتاجها السلعي، فضلاً عن احكام سيطرتها على البلاد المدينة في ضوء شروط إعادة جدولة الديون، وتدخلات صندوق النقد الدولي، خصوصاً بعد أن تجاوزت نسبة حجم الديون إلى الناتج المحلي أو الصادرات الحدود الآمنة، نتيجة لارتفاع النصيب النسبي للديون قصيرة الأجل، ونمو أعباءه بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون نفسها، وهذا الأمر تسبب في عجز الحساب التجاري بموازين مدفوعات البلاد المدينة، وما يتطلبه ذلك لمزيد من الاقتراض، والدوران في حلقة النمو الانفجاري للديون الخارجية للدول المتخلفة في السبعينات.

ويضيف الدكتور زكي أن هذا السيناريو الحتمي لتفاقم الديون الخارجية في ضوء السياق التاريخي المحلي والدولي، وفي ضوء تراجع الدائنين عن زيادة إقراضهم وطلب المدينين إعادة جدولة ديونهم، فاقم أوضاع البلاد المدينة فانخفضت قدرتها على الاستيراد السلعي الاستهلاكي، ومعدلات الإنتاج على السواء، وانخفضت معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، وتفاقمت أوضاع البطالة، وانخفضت مستويات المعيشة للغالبية الساحقة من الناس، مما تسبب في انفجار الأزمة في خريف عام ١٩٨٢، حينما أعلنت المكسيك والبرازيل والأرجنتين وتشيلي توقفها عن دفع أعباء ديونها الخارجية، تبعها في ذلك ٢٢ دولة مدينة خارج أميركا اللاتينية، الأمر الذي هدد المصارف الدائنة الكبرى بالإفلاس، لكن الولايات المتحدة سارعت بمؤازرة من صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التسويات الدولية إلى تقديم حزمة من «عمليات الإنقاذ» للمصارف الدائنة، وإعادة جدولة ديون البلدان النامية، شريطة الموافقة على مجموعة من السياسات المجحفة في ضوء وصفة البنك الدولي «لتصحيح» أوضاعها الاقتصادية الداخلية، وبذلك لعب البنك الدولي دور الشرطي المالي لضبط الأوضاع في شوارع القروض والمديونية، دفاعاً عن مصالح الدائنين، عبر فرض شروطه عن التكيف الهيكلي، الذي انتهت إلى وضع نظام أشبه «بالإدارة المركزية» في هذه البلاد، وهي الشروط التي تمكنت بها الرأسمالية العالمية من إعادة تكييف البلدان المدينة، طبقاً لمنطق إعادة الحيوية لتراكم رأس المال في المتروبولات الرأسمالية، وإعادة احتواء البلدان المتخلفة في ضوء شعارات الليبرالية والتحرر الاقتصادي.

وكل ذلك لن يأتي إلا من خلال تحويل هذه البلدان إلى اقتصاديات تعتمد على آليات السوق، ويكون نشاطها الإنتاجي

متوجهاً للخارج، ويضطلع فيها رأس المال الخاص (محلياً كان أو أجنبياً) بالدور الرئيسي، مع ما يتطلبه ذلك من تحجيم شبه كامل لملكية الدولة وأدوارها في النشاط الاقتصادي، وإعطاء امتيازات كثيرة لرأس المال الخاص.

وقد تولى صندوق النقد والبناء الدوليان مراقبة تنفيذ هذه السياسات رغم الخطأ النظري الواضح لسياسات «الإصلاح»، وهو إمكانية انطباق التحليل النيوكلاسيكي الذي يفترض وجود اقتصاديات متقدمة للسوق على واقع البلدان المدينة المتخلفة، الأمر الذي نجم عنه ترك شؤون هذه البلدان لكي يسيرها صندوق النقد والبنك الدوليان، والتي لم تسفر في البلدان التي أبرمت اتفاقيات تطبيق هذه البرامج، لانقلاب عكسي، في تحويل الموارد الصافية بين هاتين المؤسستين والدول النامية المدينة، إذ أصبح حجم ما تسدده هذه الدول من إلتزامات للصندوق والبنك يفوق كثيراً حجم ما تقدمه هاتان المؤسستان من موارد جديدة لهذه البلدان.

ويفرد الدكتور زكي مبحثاً خاصاً لتأثير برامج التثبت والتكيف الهيكلي على طبيعة الدولة وتحالفاتها في الدول النامية. إذ أن طبيعة هذه البرامج وما تنطوي عليه من تغيرات جذرية في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية للدولة، تفترض، برأي صندوق النقد والبنك الدوليين، توافر «الإدارة السياسية» واتخاذ «قرارات سياسية صعبة» كفيلة بانجاز هذه التغيرات.

ولتوضيح هذه الفكرة استعرض الدكتور زكي التغيرات التي طرأت على طبيعة الدولة في مجتمعات «العالم الثالث»، في ضوء التطبيق الكاسح لهذه البرامج، وهو في البداية يشير الى التفرقة التاريخية الحاسمة بين ظهور الدولة في مراكز النظام الرأسمالي على يد البرجوازيات المحلية الصاعدة، وتحقيقها معادلة الاعتماد المتبادل بين الدولة ورأس المال كجوهر حكم تطورها، رغم تفاوت دور طرفي المعادلة حسب المراحل التي مرت بها الرأسمالية في توسعها، وكذلك بين ظهور الدولة في الأطراف التابعة في الدول النامية، إذ أن الدولة وأجهزتها ظهرت ونشأت في مرحلة الإستعمار، ومن خلال القوى الإستعمارية التي هيمنت على هذه البلدان، والتي تمكنت من خلق أُطر قانونية ومؤسسية لإخضاع عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج لخدمة متطلبات المركز. وبعد استقلال هذه البلدان، ورثت أنظمة الحكم الجديدة جهاز الدولة القديم، في الوقت الذي انفصل فيه هذا الجهاز سياسياً عن مراكزه الإستعمارية. بل إن طبيعة الدولة في هذه البلدان قد ازدادت تعقيداً بعد بروز دور العسكر وسيطرتهم من ناحية، وبروز طبقات وشرائح اجتماعية جديدة في المجتمع لم تكن





موجودة ابان مرحلة الإستعمار من ناحية اخرى. إلى جانب بقاء طبيعة الهيكل الإنتاجي للبلاد حديثة الإستقلال على حاله، في اعتماده على إنتاج المواد الخام من ناحية ثالثة. ونجم عن كل ذلك تخلخل بين قاعدة الإنتاج المحلي وما فوقها من جهاز للدولة، وجد جذوره في انقسام ارتباط هيكل الإنتاج بين الداخل والخارج من ناحية، واقتصار إمكانية الربط بين طبيعة جهاز الدولة ونمط الإنتاج السائد والطبقة المسيطرة فيه من ناحية ثانية. وبالتالي، فقد كانت القاعدة الطبقية لدولة ما بعد الإستعمار غير خاضعة تماماً للبرجوازية المحلية، نظراً لنفوذ البرجوازية الإستعمارية الجديدة. كما أنها ليست مجرد أداة للبرجوازية الإستعمارية، وكانت واقعة بين هاتين البرجوازيتين اللتين لم تقض احداهما على نفوذ الأخرى، بل تنافستا حسب مصالحهما، مما طبع الدولة بسمة أنها ليست أداة لطبقة واحدة بقدر ما لعبت دور «وساطة» بين المصالح المتعارضة للطبقات المالكة الثلاث: برجوازيات المركز الرأسمالي، والبرجوازيات المحلية، وطبقة ملاك الأراضي. وحافظت نيابة عنهم علي نظام اجتماعي يضمن مصالحها أولاً، ومصالحهم في المرتبة الثانية، وبدرجات متفاوتة بين مرحلة وأخرى، إذ كانت تضطر في بعض الأوقات لتغييب مصالح هذه الطبقة أو تلك.

وقد عرض الدكتور زكي لتجربة دول أميركا اللاتينية التي تشكلت السلطة فيها من تحالف اجتماعي مكون من البرجوازية الصناعية والطبقة الوسطى وعمال المدن. وكانت الحكومات المدنية في هذه البلدان خلال السنوات الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية تنبثق من هذا التحالفات من خلال الانتخابات العامة، إلا انه سرعان ما تعرض للإنهيار، حينما بدأت التوترات الإجتماعية تنفجر نتيجة لما أفرزه من تفاوت شديد في توزيع الدخل والثروة ومن بطالة وفقر. وأفرزت هذه التوترات في حقبة الستينات والسبعينات حركات سياسية ذات طابع راديكالي من ناحية، ومن ناحية أخرى، قامت «الدولة» بتطبيق مجموعة من السياسات القمعية والديكتاتورية أفضت إلى إحلال الأروليغارشيات العسكرية محل الحكومات المدنية.

ومن ناحية ثالثة صعدت بعض الشرائح الإجتماعية التي استفادت من التناقضات سالفة الذكر، وراكمت ثروات هائلة، وشكلت في الثمانينات، السند الأساسي لنظم الحكم الجديدة، حيث اتجهت الدولة نحو الليبرالية الجديدة التي فرضها صندوق النقد الدولي، وهي ليبرالية تعتمد على الايديولوجية الصارخة للنظام الرأسمالي: الإنحياز المطلق لمصلحة رأس المال، والعنف الشديد تجاه الطبقة العاملة ونقاباتها. وكانت

الركيزة الأساسية لها الإعتماد المطلق على آليات السوق، وإبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الإقتصادي، وفتح الأبواب لرؤوس الأموال الأجنبية.

بالمقابل، عرض الدكتور زكي لتجربة الدول الإفريقية اساساً، المتقاطعة إلى حد بعيد في كثير من الجوانب الهامة مع معظم البلدان الآسيوية، كنموذج آخر لتكوين وتركيبة السلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي.

هذا النموذج اتسمت به السلطة خلال السنوات الأولى بعد الإستقلال، بوجود نوع من التحالف الوطني، الذي ضم غالبية القوى الإجتماعية المشاركة في النضال إبان فترة التحرر الوطني، توحدت بصفتها معادية للكولونيالية بالرغم من تنافر مصالحها.

إلا أن هذا النموذج سرعان ما تعرض للتوتر والتفكك حينما عجزت أنظمة الحكم عن وضع حد لمشكلات الفساد وسوء الإدارة والإثراء غير المشروع، الذي أفرز شرائح مغتنية من النخب السياسية وبعض الفئات الإجتماعية مع نهاية الستينات، كانت السبب في نشوء الإضطرابات السياسية والإقتصادية خلال عقدي السبعينات والثمانينات، حيث عمدت هذه النخب إلى فرض نظام الحزب الواحد والإنقلابات العسكرية التي أطاحت بالحكومات المدنية.

وخلص الدكتور زكي إلى أن كلا النموذجين السابقين تميزا بأن الإستقلال النسبي الذي تمتعت به الدول في مجتمعات ما بعد الإستعمار، والذي استمر تقريباً حتى نهاية السبعينات، كان يستند في جوهره على عاملين أساسيين. الأول: قوة جهاز الدولة، والثاني: حجم الفائض الإقتصادي الذي كانت تملكه الدولة. وبالتالي، فإن إضعاف جهاز الدولة وحرمانه من الفائض الإقتصادي هما الدعامتان الرئيسيتان اللتان اعتمدت عليهما الليبرالية الجديدة في غزوها بلدان العالم الثالث في ظل تداعيات النظام الإقتصادي العالمي الجديد، المنبثق عن تفاقم الأزمة الهيكلية للإقتصاد والرأسمال العالمي.

وكانت بدايات هذه الاستراتيجية مع بداية عقد الثمانينات. إذ تعرض الإستقلال النسبي في البلدان النامية الذي اتسمت به «دولة ما بعد الإستعمار» لحصار خارجي شديد، من خلال اعادة جدولة الديون، وفرض الإستثمارات الأجنبية الخاصة كأسلوب لتسديد القروض وما يفترضه ذلك من اعتماد آليات السوق والتجارة الحرة من ناحية، وابعاد الدولة تماماً عن التدخل في النشاط الاقتصادي من ناحية ثانية، أي تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، بما يعنيه ذلك من تخلي الدولة عن أدوات سياستها الإقتصادية والإجتماعية، واعادة توزيع الثروة والدخل القوميين ببيع مؤسسات القطاع العام، ونقل





ملكيتها للقطاع الخاص، والأهم للشركات متعددة الجنسيات حسب مبدأ مبادلة الديون بالأصول الإنتاجية. وهذا ما أحدث تغييراً جذرياً في طبيعة دولة ما بعد الاستقلال في كافة مجتمعات العالم الثالث، حيث أصبحت تركيبة السلطة مزيجاً من تحالف القوى العسكرية والبيروقراطية وكبار الأغنياء والتجار وممثلي الشركات والوكالات الأجنبية.

في ظل هذا التغيير، وجدت الشركات متعددة الجنسيات الجو ملائماً لإستعادة نشاطها بقوة في البلدان النامية، واختراق أجهزة الدولة فيها، مما أسفر عن نتيجة في غاية الخطورة، هي أن عملية صنع القرار الإقتصادي - الإجتماعي قد انتقلت في بلدان العالم الثالث من مستواه الوطني إلى المستوى الدولي (من خلال المؤسسات الدولية) مما أفرز ما اطلق عليه «الإدارة المركزية الخارجية» لإقتصاديات هذه البلدان.

في الفصل الأخير من كتاب «الليبرالية المستبدة» عرض الدكتور رمزي زكي لتأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على الطبقات والشرائح الاجتماعية في الدول النامية، مشيراً في هذا الصدد إلى أن هذه البرامج لم يقتصر أثرها على إضعاف الاستقلال النسبي الذي تمتعت به هذه الدول ما بعد الاستقلال، من خلال إضعاف قوة الدولة وإبعادها عن التدخل في النشاط الاقتصادي وإبعادها عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وسلبها الفائض الاقتصادي الذي كانت تتمتع بالتصرف به، وإنما امتد التأثير بالتبعية على مجمل الأوضاع الاجتماعية. فالتغيرات العنيفة والقسرية في السياسات الاقتصادية والأطر القانونية والمؤسسية أثرت على عمليات توزيع الثروة والدخل، ومن ثم مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة، مما أثر بالتالي على علاقات القوى فيما بينها. فقد تغير هيكل توزيع الثروة الوطنية من خلال «عمليات الخصخصة» بانتقال ملكية القطاع العام والمشروعات الحكومية إلى المستثمرين الأجانب والقطاع الخاص المحلي، مما أفرز تغيراً موازياً في توزيع الدخل المحلي فيما بين الخارج (الأجانب) والداخل (المواطنين) من ناحية، وداخل الطبقات والشرائح الاجتماعية المحلية من ناحية أخرى، وظهرت أوليات هذا التغيير كالتالي:

* السماح للأجانب بشراء أسهم وأصول القطاع العام (بيع الديون الخارجية).
* السياسات الليبرالية الجديدة التي تفترضها هذه البرامج، وفي ظل الركود الاقتصادي الناجم عنها، تولد نمطاً جديداً في توزيع الدخل المحلي لصالح رأس المال وضد

مصالح العمل، لا تقتصر تأثيراته على تعميق الفرز الأفقي فحسب، وإنما تمتد للتأثير بشكل رأسي.

ويخلص الدكتور زكي إلى أن خريطة جديدة من علاقات القوى الاجتماعية يشكلها تطبيق برامج التثبيت الهيكلي، تطال معالمها كافة طبقات وشرائح المجتمع.

تتسم الطبقة البرجوازية في البلدان النامية بالضعف الشديد، إذ إن عوامل عدة تضافرت وأضعفت الشرائح المختلفة للبرجوازية التي ظهرت إبان الفترة الكولونيالية، حيث لم تتح الفرصة التاريخية لتبلور برجوازية صناعية قوية، كما أن سيطرة المتروبولات الاستعمارية على المراكز الاقتصادية دفع البرجوازية المحلية قسراً إلى المجالات التجارية والعقارية والخدمية، وتمثيل الوكالات والشركات الأجنبية، وبعد الاستقلال تأثرت هذه البرجوازيات بطبيعة مواريث المرحلة الكولونيالية، وبنظم الحكم التي سادت، ومع تطبيق حزمة سياسات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي فإن تأثيرات جوهرية مست هذه البرجوازيات والشرائح.

مع بداية تطبيق برامج التثبيت والتكيف، فرضت على الدول النامية سياسات واجراءات تتعلق بتشجيع الاستثمار الخاص (اعفاءات جمركية وضريبية...)، وكان المقصود أساساً من هذه الاجراءات هيمنة رأس المال الأجنبي، لكن سرعان ما طالب القطاع الخاص المحلي بأحقيته في التمتع بهذه المزايا على افتراض أنها تعطيه دفعة قوية لاستثمار مدخراته في القطاع الصناعي، إلا أنه واجه سياسات واجراءات أخرى افترضتها برامج التثبيت الهيكلي نفسها التي افتقدت فاعلية «عوامل التشجيع». فمن ناحية أولى، أدت هذه الاجراءات إلى إحداث قفزة هائلة في تكاليف الانتاج وبنسب هائلة لا قدرة للمنتجين المحليين على تحملها، ومن ناحية ثانية عرضت الصناعة المحلية لمنافسة غير متكافئة عن طريق تحرير التجارة الخارجية، أي اطلاق حرية الاستيراد ومنع الحظر، والتخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية، وهي الأمور الجوهرية التي لا يتهاون فيها صندوق النقد والبنك الدوليان، مما يؤدي إلى تدمير الصناعات المحلية، وتهديد مصالح البرجوازية الصناعية المحلية، فتضطر إلى غلق مصانعها والتحول بروؤس أموالها إلى تجارة الاستيراد. وبالتالي، فإن أقساماً واسعة من البرجوازية الصناعية تتحول إلى برجوازية تجارية، بعد أن تقنع بدور تمثيل الوكالات والشركات الكبرى عابرة القارات. وتتبلور بالتالي قوى اجتماعية جديدة ذات علاقة وثيقة بالشركات عابرة القارات، وتؤثر،





حسبما تتصاعد قوتها، على مجمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد.

من ناحية أخرى، وفي ضوء الانخفاض الحاد للدخول الحقيقية، وانخفاض الطلب المحلي على المنتجات المحلية الصناعات التحويلية والمعمرة، وفي ظل أحوال الكساد، فإن قسماً كبيراً من هذه الفئة اضطر إلى إشهار إفلاسه بعد تراكم ديونه، أو تحوله إلى أنشطة اخرى بعد تصفية اعماله.

وخلاصة ما سبق فإن السياسات التي رافقت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، لم تحقق النتائج التي راهنت عليها في مجال التصدير (وبخاصة فيما يتعلق بسياسة تخفيض سعر الصرف) بل إنها أضرت بمصالح المصدرين عموماً، وإن يكن هناك بعض شرائح قليلة منهم قد استفادت منها (مثل المشتغلين بقطاع السياحة)، ولهذا قام عدد كبير من المصدرين بتغيير طبيعة نشاطهم بالتحول إلى تجارة الاستيراد، أو إلى انشطة أخرى.

# موجز دليل الباحثين

**لاحظت هيئة تحرير مجلة «صامد الاقتصادي»، أن العديد من الأبحاث التي تردها، تظل تفتقر، رغم الجهد المبذول فيها، الى بعض الاسس التي لا يستقيم البحث النظري دونها، بحيث يؤدي غيابها الى احداث خلل واضح أو نقص أساسي في الدراسة، مما يحول دون نشرها، أو الاضطرار الى مراجعة الباحث لسد النقص أو ترميم الخلل.**

**ولأن اسس البحث العلمي النظري ليست مجرد مسألة شكلية، فإننا نظل نطمح في التزام باحثينا بها، في الجوهر والتفاصيل.**

**وحتى لا نعيد تكرار تأكيدنا على هذا الجانب، فاننا ننشر هنا مادة على جانب من الأهمية في هذا المجال، كان قد أعدها مركز الأبحاث الفلسطيني في العام ١٩٨١ ووزعت مستنسخة وفي نطاق محدود.**

**نأمل أن يحقق نشرها الفائدة المرجوة، لا للباحثين في مجلة «صامد الاقتصادي» فحسب، ولكن أيضاً لكل الباحثين والمهتمين في كل مكان.**

**«صامد الاقتصادي»**





## تمهيد

البحث النظري هو عملية استقصاء للوقائع والحقائق، الموزعة عادة في المراجع والوثائق والكتب والدوريات والصحف وغيرها من وسائل حفظ المعلومات او نقلها. وعملية البحث هي تجميع للحقائق والوقائع والمعلومات والاراء، المتعلقة بموضوع ما يراد بحثه، وبالنتائج المترتبة عنه، وانتقاء المفيد منها وربطه ببعضه بعضاً وحبكه، واستخلاص فحواه، وتقديمها للقارئ بصورة تسهل معها قراءتها واستيعابها، وفق قواعد كتابة متعارف عليها.

وبصفته هذه، ليس البحث - على كل حال - مجرد عرض لما قاله عدد من الكتاب، او تجميع لعدد من الوثائق والاقتباسات حول موضوع ما، بل هو تقييم عقلاني للمادة المتوفرة عن الموضوع. ولذلك فان البحث، مهما كان مجردا وموضوعيا، لا بد ان يتأثر باللمسات الشخصية لكاتبه، الذي يضطر الى العمل من خلال استمراره في اصدار الاحكام على المواد المتوفرة بين يديه، والتمييز بين السمين والغث منها. غير انه، على الرغم من ذلك، لا يمكن ان يكون البحث، من ناحية ثانية، مجرد مقالة رأي، مهما كان مستواها رفيعاً، اذ لا بد من مراعاة القواعد العلمية عند كتابة البحث، التي لا تنطبق بالضرورة، على مقالات الرأي.

والبحث ليس عملية سهلة، اذ كثيرا ما يضطر المرء الى حمل نفسه على الكتابة، او على قراءة مواد طويلة ومملة، دون ان يجني منها اية فائدة تذكر. ولكن العامل في هذا المجال، كثيرا ما يشعر، في نهاية الامر، بالراحة والاكتفاء الذاتي لانه تمكن من دراسة مسألة ما بعمق، وتوصل الى استنتاجات مفيدة، له ولغيره،تبدو عند الوصول اليها، على الاقل، موضوعية وغير قابلة للطعن. وفي مرحلة لاحقة، ربما تتوفر معلومات قد تتطلب استنتاجا جديدا. ولكن، حتى ذلك الوقت، يمكن للباحث ان يفترض انه يعرف شيئا ما.

و «انتاج» البحث عملية متشابكة، تتم على مراحل عدة، لكل منها ضوابطها وقواعدها. ولا بدّ من التقيد بتلك الاطر لضبط عملية «الانتاج» في مراحلها كافة، وتقديم مادة بحثية مفيدة ومقبولة. وسنعرض فيما يلي بعض النواحي او القيود او القواعد، التي ينبغي الاهتمام بها ومراعاتها والتقيد بها، قبل البدء في كتابة البحث، واثناء الكتابة وبعدها.

## الموضوع

اختيار الموضوع هو العملية الاولى التي تواجه اي باحث، قبل البدء باعداد بحثه. والمواضيع الصالحة للبحث كثيرة ومتعددة، شرط ان تكون لدى الباحث النية في العمل. او، بلغة اخرى، وعلى حد تعبير احدهم، «ليس هناك موضوع غير مهم بل قد يكون هنالك شخص غير مهتم».

وعند اختيار المواضيع، يفضل تجنب العام والواسع منها. فمواضيع مثل «الصهيونية والاستعمار» او «العرب والقضية الفلسطينية» واسعة للغاية، وقد تستغرق وقتا طويلا لاعدادها. ولذلك يستحسن تجنبها، اذا كانت النية كتابة بحث قصير او متوسط الطول. وقد يكون من المناسب، اذا لم يكن بد من تناول مثل هذه المواضيع، تجزئتها والتركيز على فترة محددة فقط. ومن ناحية ثانية، يفضل ايضا عدم اختيار مواضيع مجتزأة، مثل «بعض جوانب الازمة الاقتصادية في اسرائيل»، اذ ان مثل هذا العنوان لن يؤدي الى كتابة موضوع شامل، كبر حجمه او صغر، بل سيدفع الكاتب الى التركيز بشكل اعتباطي على نواح محددة وترك غيرها، التي قد لا تقل اهمية عنها.

ولذلك من المفضل، عند اختيار الموضوع، مراعاة كونه شاملا وموحدا، بغض النظر عن الحجم (الطول) المخصص له.

## القارئ

كل باحث يكتب لجمهور معين من القراء، لكل منهم مستواه الثقافي ومفاهيمه الخاصة به. وعلى الباحث ان يضع نصب عينيه دائما، جمهور القراء الذين يتوجه اليهم في بحثه، وان يعي انه يكتب لغيره، لا لنفسه. وجمهور القراء يفرض، الى حد كبير، اختيار الموضوع وطريقة معالجته واسلوبه وصياغته.

## حجم (طول) البحث

الحجم هو احد العوامل الاساسية في اي بحث. وعلى الباحث ان يقرر، عند بداية العمل في بحثه، ما اذا كان، مثلا، سيضع كتابا او كراسا او دراسة او مقالا او تقريرا. وكثيرا ما يفرض على الباحث، او يفرض هو على نفسه، لاعتبارات تتعلق بالنشر، الكتابة ضمن عدد معين من الصفحات او الكلمات.

ان البحث الجيد هو ذاك الذي يمكن تلخيصه، بعد كتابته، الى نصف حجمه الاصلي او اقل، ان دعت الضرورة لذلك، او، من ناحية ثانية، تكبيره وتوسيعه الى ضعف حجمه الاصلي او اكثر، دون المس بجوهره وترتيبه في اي من الحالتين. والباحث الكفؤ هو ذاك الذي يستطيع القيام بأي من العمليتين، عند الضرورة.

وعملية تطويل بحث ما ليست صعبة، اذ يمكن فعل ذلك بسهولة، بواسطة اضافة المزيد من التفاصيل والوقائع والامثلة، وحشوها في داخل البحث، في الاماكن المناسبة لها، الا في حال





عدم توفرها، وعندها يكون البحث من ذلك النوع الذي لا يمكن الان يكون قصيرا. اما العملية الثانية، اي التقيد بحجم معين، وفي الوقت نفسه مراعاة الالمام بكل جوانب موضوع البحث، فانها اكثر صعوبة. غير انه يمكن تنفيذها بواسطة الالتزام بمبدأ الشمولية، اي الكتابة بشكل جامع وشامل ومختصر، والتدرج في التفاصيل والتفرعات حتى الوصول الى الحجم المسموح به. ويساعد في ذلك، ايضا، التقيد بمبدأ الانتقاء المتوازن، اي الامتناع عن معالجة موضوع فرعي بجميع تفاصيله، والاكتفاء بالعموميات بالنسبة الى موضوع فرعي آخر، بل اعطاء كل المواضيع الفرعية قدرا متساويا من الاهتمام والحجم. وفي هذا الصدد، يستحسن ايضا اللجوء الى التلخيص والتكثيف، وذلك بالتعبير عن اكبر قدر ممكن من الوقائع والافكار والتفاصيل والامثلة، في أقل عدد ممكن من الاسطر. كذلك يمكن، في هذه الحالة، لفت نظر القارئ، في الحواشي، الى المراجع التي يمكنه العودة اليها، ان شاء التوسع في دراسة الموضوع او متابعته.

## المصادر

يعتمد البحث، عامة، على مواد جمعت من مصادر مختلفة. وتتوقف جودته على تعدد مصادره ومزاياها ومصداقيتها وشموليتها. ولكن، كثيرا ما يقع الباحث اسير مصادره وعلاقته بها، ولذلك لا بد من النظر الى المصادر، والتعامل معها ايضا، بروح نقدية، واستعمال الملائم منها وترجيحه على سواه. وكثيرا ما يشك الباحث في صحة خبر ما، بكامله او ببعض اجزائه، ويضطر للعودة الى مصدر آخر لا تربطه بالاول اية صلة، للتأكد من صحة ما يسعى لمعرفته.

وفيما يتعلق بالمصادر، حسب الموضوع المحدد، يمكن التمييز بين نوعين: رئيسية وثانوية. والمصادر الرئيسية هي تلك المتعلقة بشكل مباشر، وأولي، بالموضوع او الاحداث او الاشخاص الذين يدور البحث حولهم، كالوثائق الاساسية او محاضر الجلسات او مقابلات القادة والزعماء والسياسيين ومقالاتهم وكتاباتهم المختلفة او نصوص القرارات الرسمية، وما شابه ذلك. اما المصادر الثانوية فهي، عامة، عبارة عن الدراسات او الاخبار او التعليقات التي تستند الى المصادر الرئيسية، وان كان من الصعب رسم خط فاصل حاد بين النوعين. فدراسة قيمة حول موضوع ما لكاتب قدير وحسن الاطلاع، قد تكون اهم من بعض المصادر الرئيسية المتعلقة بالموضوع نفسه، من حيث كشفها، مثلا، لنواح مخفية من المصادر الرئيسية.

وعلى كل حال، يستحسن دائما، وحيث كان ذلك متوافرا، العودة الى المصادر الاولية والاستناد اليها والاقتباس منها، حتى اذا وقع فيها خطأ بالنسبة لنقاط معينة (مع الاشارة اليه). كذلك لا بد، دائما، من التدقيق والتشدد عند اختيار المصدر، ورؤيته من خلال نظرة نقدية، من

حيث مصداقيته ومستواه. وقد يكون من الافضل ايراد بعض الامثلة: قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تقتبس من منشورات المجلس او الوثائق الصادرة عن رئاسته. تصريح لوزير اسرائيلي في الكنيست يؤخذ نصه من محاضر الكنيست. خطاب للرئيس الاميركي في الكونغرس يؤخذ من محاضر الكونغرس. بيان لزعيم حزب او تنظيم او للحزب او التنظيم نفسه، يؤخذ من جريدة او مجلة الحزب او التنظيم، ان كان يصدر جريدة او مجلة. مقالة في صحيفة نيويورك تايمز الاميركية او معاريف الاسرائيلية تؤخذ من الصحيفة نفسها. والباحث الجدي هو الذي يقوم بترجمة مثل هذه المقالات بنفسه. او يعهد بها، في حال عدم معرفته اللغة الاجنبية المعنية، الى مترجمين اكفاء وموثوقين لترجمتها، الخ.

## تجميع مادة البحث

تكون مادة البحث، عادة، موزعة في مصادر مختلفة، كالكتب والكراسات والدوريات والصحف وغيرها. ويستحسن البدء بعملية التجميع بواسطة مراجعة بطاقات الفهرس العام (الكاتالوغ) في المكتبة، للاطلاع على ما تحتويه من مراجع حول موضوع البحث. واحيانا يكون موضوع البحث فرعيا لدرجة لا يمكن معها ايجاد مادة متعلقة به في المكتبات، مهما كانت طريقة التصنيف التي تتبعها. وفي هذه الحالة، ينبغي متابعة المواضيع القريبة من الموضوع المنوي بحثه. كذلك قد يكون من المفيد البدء بقراءة مقال ما حول الموضوع، ومتابعة المصادر المذكورة فيه او استشارة شخص مطلع. وتضم بعض الجامعات ومراكز البحث احيانا فهارس خاصة، يستحسن الاطلاع على ما تحتويه ايضا.

وقد درجت العادة، في تجميع مادة البحث، على ان يقوم الباحثون بكتابتها على بطاقات. وفي حال استعمال هذه الطريقة، ينبغي الكتابة على وجه واحد من البطاقة فقط، لتجنب امكانية نسيان ما كتب على ظهرها. واذا لم تكف بطاقة واحدة لاستيعاب مادة معينة، تستعمل بطاقة ثانية فثالثة، الخ، وتضاف الى الاولى. كذلك ينبغي مراعاة كتابة المعلومات البيلوغرافية الكاملة للمصدر في اعلى البطاقة. كما يجب التمييز، في البطاقة، بين المعلومات او الاراء او التلخيصات التي يكتبها الباحث، بعد قراءة المصدر، لاستعمالها حسب مخططه، وبين ما ينقله حرفيا من مصدر معين، لاستعماله كاقتباس فيما بعد. ولا بد من الانتباه ايضا الى ان المعلومات التي تحتويها بطاقة معينة، قد تكون متعلقة باكثر من ناحية من نواحي البحث، وبالتالي يمكن العودة اليها في اكثر من فقرة داخله.

والى جانب البطاقات، يلجأ بعضهم عادة الى تصوير مواد بحثه. ويستحسن عدم اللجوء





الى ذلك، الا في حال تعذر الوصول الى المصدر، او صعوبة استعماله بحرية.

## المخطط (الهيكل)

بعد الانتهاء من عملية تجميع مادة البحث (وان كان الباحث يضطر احيانا، خلال الكتابة، للعودة الى تجميع المواد، لتوضيح نقطة ما او لاستقصاء واقعة معينة، ظهرت اهميتها اثناء الكتابة فقط)، وقبل البدء بالكتابة، ينبغي مراجعة بطاقات المواد المجمعة وفرزها ثم اعادة تجميعها وفق الموضوعات التي تعالجها ووفق التسلسل المزمع للكتابة بموجبه. وقد تكون عملية الفرز هذه، بحد ذاتها، اساس مخطط البحث، اذ غالبا ما تتضح في اعقابها، واحيانا تلقائيا، معظم الموضوعات والنقاط الملفتة للنظر، طارحة نفسها للكتابة حولها.

وعلى كل حال، وسواء ادت عملية الفرز المذكورة الى بلورة مخطط للبحث، او لم تؤد الى ذلك (وقد يشكل هذا، غالبا، اشارة الى ان عملية تجميع المواد لم تستكمل، او انه ليست هنالك مواد كافية حول الموضوع، تبرز كتابة بحث) لا بد، قبل البدء في الكتابة، من وضع مخطط او هيكل للبحث، مهما كان فضفاضا وعاما، للاسترشاد به والعمل بموجبه، والا تاه الباحث بين المواد المجمعة لديه، دون ان يستطيع الافادة منها.

ويختلف المخطط، في كل حالة، باختلاف حجم البحث ونوعيته. فان كان كتابا، لا بد من تقسيمه الى فصول، قد يشكل كل منها بحثا مستقلا قائما بحد ذاته. كما يمكن تقسيم الفصول نفسها الى فصول فرعية او قطع مستقلة، بالامكان كتابة كل منها على حدة كأنها بحث صغير مستقل. ويتم التقسيم وفقا لاسس مختلفة، حسب مواضيع او فترات زمنية او حقب تاريخية او افكار، الخ. وتنطبق القواعد نفسها، وان على نطاق اضيق واصغر، على البحث القصير(بحجم دراسة في مجلة شهرية او فصلية). ويبدأ مثل هذا البحث، عادة، بمقدمة او مدخل (مع كتابة هذه الكلمات في بداية البحث او بدونها)، وهو عبارة عن فقرة او اثنتين، يوضح فيهما الباحث، باقتضاب، ماهية بحثه او اهمية موضوعه، وبالتالي اسباب اختياره له، وكذلك الاطار الذي وضعه لنفسه. ثم يقسم البحث الى مواضيع فرعية، تأتي تحت عناوين فرعية، ويختتم بالاستنتاجات التي توصل الباحث اليها.

## الكتابة

لعل عملية كتابة البحث هي أصعب مرحلة، لما تتطلبه من جهد لتركيز قوى الباحث الجسدية والذهنية. وكثيرا ما يحتار الكاتب في كيفية البدء بكتابة بحثه، وأين ينبغي ان يبدأ،

ومتى يتم ذلك. واذا جابه الباحث مثل هذا الوضع، ليس هنالك افضل من ان تسدى اليه النصيحة القائلة: «ابدأ الكتابة بالكتابة». أي انه، في هذه الحالة، على المرء أن يجلس الى مكتبه، ومعه ورقة وقلم، ويبدأ بتدوين افكاره. حتى وان لم تكن مرتبة، او تسجيل اهم ما لفت نظره في مادة البحث التي جمعها. وكثيرا ما تتضح، من خلال هذه العملية، ملامح شكل البحث وكيفية ترتيبه وكتابته تدريجيا. وقد يكون من المناسب، احيانا، البدء بكتابة الاجزاء السهلة او الواضحة من البحث، ثم الانتقال تدريجيا الى الاصعب فالاصعب، على ان يعاد ترتيب المادة، ويوضع كل جزء في موضعه، وتربط الاجزاء والقطع ببعضها بعضاً، مع الانتهاء من الكتابة.

اما فيما يتعلق باسلوب الكتابة، فيفضل ان يتصف، خصوصا في الابحاث السياسية والتاريخية، بالبساطة والسهولة والوضوح وحسن التعبير، ومن ناحية ثانية، بالتحفظ والنسبية، الا في حالات التعميم اليقيني. ويستحسن، في هذا الصدد، الامتناع عن استعمال التعابير «الكبيرة» الجوفاء، مثل «حاسم» و «ذروة» و «مصيري»، الخ.

ان الكتابة، في نهاية الامر، فن وخبرة. ولم يولد اي شخص كاتبا، بل انه يكتسب هذه القدرة تدريجيا، بالممارسة والمثابرة. والكتابة الصحيحة تبدأ من الجملة الصحيحة. والجملة الصحيحة هي تلك التي تكون مفهومة للقارئ من اول وهلة ولا تثير، بحد ذاتها، التباسا او تأويلا او ارباكا في استيعابها. وكذلك ينبغي ان تتم صياغة الجملة على شكل لا يسمح لفكر القارئ او انتباهه بالشرود، او بالاتجاه الى حيث لا يجب. صحيح ان السياق قد يساعد، احيانا، على تخطي الالتباس في جملة معينة، الا ان ذلك يتعب القارئ ويربكه دونما حاجة. ولذلك يستحسن ان تصاغ الجملة بشكل يقود القارئ مباشرة الى الكلمة او العبارة او الفعل الذي يشكل مركز الثقل في الجملة ومكان التركيز المناسب، وبالتالي الى صلب الفكرة، المرتبطة بالجملة السابقة لها، والمهيئة لما بعدها.

والجملة هي وحدة الاستيعاب بالنسبة للقارئ، الذي يستوعب ما يقرأه من خلال التركيز عليها. ولذلك يستحسن ان لا تكون طويلة، والا تزيد على عدد من الاسطر، مهما طالت، وعلى ان تنتهي بنقطة واحدة فقط (لا اثنتان او ثلاثة او اكثر) او، في الحالات التي تدعو فيها الضرورة الى ذلك، بعلامة استفهام او تعجب (وان كان من المستحسن الامتناع عن استعمال علامات التعجب في كتابة البحث). وفي اي حال، لا يجوز ابدا ان تطول الجمل لتصبح فقرة.

وتنطبق ايضا القواعد نفسها على الفقرة، وهي مجموعة من الجمل هدفها توضيح فكرة معينة او تطويرها او بلورتها، او، اذا كانت الفكرة واسعة، معالجة ناحية منها فقط. كما ينبغي الحرص على ان تكون الفقرة متماسكة ومتوازنة وشاملة، وان لا تطول لتغطي صفحة او





صفحتين.

وعلى صعيد المادة المكتوبة بأسرها، ينبغي مراعاة حسن ربط العبارات والجمل والفقرات ببعضها بعضاً. ولعملية الربط تأثير مباشر وواضح على جودة الكتابة ومزاياها. وفي هذا الصدد، يستحسن الاهتمام بكيفية استعمال الكلمات والعبارات الرابطة، وهي عديدة، وهذه بعضها: الا، عندما، كما، بيد ان، ولكن، على الرغم من، على كل حال، على ان، مع ان، حتى، ايضا، لان، اذ، حيث، انما، حتى، حينما، من جهة اخرى، من ناحية ثانية، لعل، الخ.

وعند الكتابة، ينبغي الاهتمام ايضا بمظهر البحث او شكله وتوازنه. ويجب بشكل خاص مراعاة ضرورة بروز العناوين الفرعية والتقسيمات بشكل واضح ودقيق ومنطقي ومتوازن. فلا يجوز مثلا، ان تكبر مقدمة بحث ما او استنتاجاته حتى يصل، اي منهما، الى ثلث حجمه او نصفه، او ان يضم عنوان فرعي ما فقرة واحدة، بينما يحتوي ذلك الذي يليه على ١٠ فقرات.

كذلك ينبغي الاهتمام بتوحيد اشارات الترتيب، وتجانسها واكتمالها. فاذا استعملت، مثلا، كلمة «اولا» في مكان ما من البحث، للدلالة على ترتيب معين، ينبغي ان تليها، في مكان ما فيما بعد، كلمة «ثانيا»، او «ثالثا»، الخ. ولا تستعمل كلمة «اولا» ان لم تكن هناك «ثانيا» فيما بعد، والعكس ايضا صحيح. اما اذا استعمل الرقم (١)، فيأتي بعده (٢) و (٣)، الخ. واذا استعمل الحرف (أ)، يأتي بعده (ب) و (ج)، الخ. ويصح ايضا استعمال المركب لهذه الرموز، كأن يكتب، مثلا، «اولا» ويظهر في داخلها (١) و (٢)، الخ، وان تضم (١) ايضا (أ) و (ب) و (ج)، الخ، في داخلها.

## الاقتباسات

الاقتباسات عملية ضرورية في كتابة الابحاث، اذ تفرضها الامانة العلمية اولا، كما انها تسهل على القارئ استيعاب المادة وتقييم مصداقيتها ثانيا. وفي اي حال تفضل الاقتباسات القصيرة التي تركز على روح المعنى وفحواه وتفي بالغرض المنشود.

والاقتباسات نوعان:

اولها: ذلك الذي يتم بموجبه اقتباس فحوى المادة وليس نصها بالذات، اي ان الكاتب يستخدم لغته الخاصة لعرض او تلخيص المادة التي يقتبسها.

مثال ذلك:

*اشار الكاتب الى عجز القرارات التسع التي اصدرها المؤتمر عن احداث تغيير في الموقف الانجلو – اميركي لصالح العرب وحتى عن تحييده، وذكر ان الامر*

*ذاته ينطبق كذلك على البيانات والمذكرات العديدة التي تناولت هذا الموقف.*

وهذه العبارات هي تلخيص لما يلي:

*«صدرت عن هذا المؤتمر تسعة قرارات، ليس من بينها واحد قادر على تغيير الموقف الانجلو - اميركي لصالح العرب او تحييده على الاقل. كما صدرت عنه مذكرات وبيانات عديدة،اتسمت بالجفاء تجاه بريطانيا وبممالأة الولايات المتحدة».*

ويتم التلخص على النحو الوارد اعلاه اذا كان المقصود هو التركيز على عجز البيانات والقرارات عن احداث تغيير، سواء جاءت قاسية او ممالئة.

غير انه يمكن تلخيص الفقرة ذاتها على نحو آخر اذا كان المقصود ابراز الفرق بين لهجة مخاطبة الولايات المتحدة ولهجة مخاطبة بريطانيا، وهنا يصبح التلخيص كالاتي:

*اوضح الكاتب ان القرارات التسع وكذلك البيانات والمذكرات التي تناول فيها المؤتمر الموقف الانجلو - اميركي قد اتسمت بالجفاء تجاه بريطانيا، في حين جاءت لهجتها ممالئة للولايات المتحدة.*

وثانيهما: نقل المادة المقتبسة حرفيا ووضعها بين شولتين مزدوجتين « ».

وهنا ينبغي الانتباه الى وضع العبارات المقتبسة في مكانها المناسب في السياق، سواء داخل الجملة او داخل الفقرة التي يكتبها الباحث.

ويشمل هذا التأكد من صواب اتساقها مع الصياغة وقواعد النحو والصرف وكذلك المعنى العام للجملة او للفقرة.

مثال ذلك:

اذا كانت العبارة المطلوب اقتباسها هي: «الدولتان الديمقراطيتان لا تؤيدان حق الشعب الفلسطيني». فيمكن ايرادها على النحو التالي:

تبين لنا ان «الدولتين الديمقراطيتين لا تؤيدان حق الشعب الفلسطيني»، لمراعاة قواعد النحو.

او: واذا كانت «الدولتان الديمقراطيتان لا تؤيدان حق الشعب الفلسطيني»، فان هذا يعني...

واذا اضطر الباحث لحذف جزء ما من داخل المادة المقتبسة تجب الاشارة الى الحذف بوضع ثلاث نقاط متتابعة... مكان العبارة المحذوفة.

اما اذا اضطر للتدخل في نص المادة المقتبسة بتبديل كلمة او عبارة فيها، فينبغي وضع العبارة البديلة بين قوسين مركنين.





مثال ذلك:

«بدأ منسق الاعمال في [المناطق المحتلة] اللواء داني مات وقادة المناطق في [الضفة الغربية] وقطاع غزة مشاوراتهم...»، حيث حلت عبارة [المناطق المحتلة] هنا محل عبارة «المناطق المدارة» التي تستخدمها اسرائيل، وكذلك حلت عبارة [الضفة الغربية] محل عبارة «يهودا والسامرة».

وكذلك يستخدم القوسان المركنان في حالة تدخل الباحث باضافة كلمة او عبارة للنص المقتبس.

مثال ذلك:

«الدولتان الديمقراطيتان [الولايات المتحدة وبريطانيا] لا تؤيدان حق الشعب الفلسطيني».

واذا ورد خطأ في النص المقتبس او كلمة مبهمة لا تمكن معرفة ما يراد بها توضع بعدها كلمة (كذا) بين قوسين مركنين.

مثال ذلك:

يقول المؤلف «ان الشعب الفلسطيني بتعداده الذي يبلغ المليونين (كذا) غير موهل لان...».

وفي حال اقتباس نص يضم كلمات مشددة تضاف بعدها بين قوسين (     ) عبارة (التشديد في الاصل). اما اذا شدد الباحث كلمة او عبارة في نص اقتبسه فتضاف بعدها بين قوسين (     ) عبارة (التشديد من عندنا). ويتم التشديد بوضع خط تحت المادة المشددة، حيث تطبع فيما بعد بحرف مختلف.

اما في حال الاضطرار الى اقتباس فقرة بكاملها، فانها توضع كلها بين شولتين وفي حال اقتباس نص مكون من عدة فقرات فتوضع شولتان عند بداية الفقرة الاولى وعند بداية كل فقرة جديدة، وتوضع شولتا الختام فقط عند نهاية الفقرة الاخيرة.

مثال ذلك:

حدد الكاتب سمات الاستراتيجية الجديدة بما يلي:

«اولا: انها كانت باستمرار نوعين من ردود الفعل، ولم تكن مبادرة.

«ثانيا: تعالج القضية باسلوب تكتيكي وعلى مدى مستقبلي محدود.

«كما كانت خالية الذهن تماما من فهم حقيقة العدو الصهيوني، فكرا وتنظيما وتحالفات».

اما في حال اثبات اقتباس يضم اصلا اقتباس آخر، او شولتين مزدوجتين، فتوضع المادة المقتبسة اصلا بين شولتين غير مزدوجتين.

مثال ذلك:

اعلن الحزب: «ان اسرائيل ترفض التعامل مع اي منظمة تعتمد على الميثاق الفلسطيني».

## التقطيع

التقطيع وسيلة لا غنى عنها لضبط الكتابة والتحكم بمعاني الكلمات والعبارات ومدلولاتها، واشاراته (النقاط، الفواصل، الخ) ليست مجرد زخرفة تضاف الى النص، بل انها ضرورية لضبطه، وكثيرا ما تقلب المعنى راسا على عقب. كما ان التقطيع الخاطئ قد يؤدي بالقارئ الى حيث لا يريده الكاتب ان يصل.

وفيما يلي بعض قواعد استعمال اشارات التقطيع عامة:

**(١) النقطة (.)**

(أ) تأتي في نهاية الجملة (او جزء من جملة خبرية)، الا اذا انتهت تلك بعلامة سؤال او تعجب.

مثال: اعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية ان حكومته ترفض الاشتراك في القوات الدولية.

الم تمكث في البيت؟ نعم. جئت لتوي من هناك!

(ب) وتستعمل ايضا في نهاية اختصارات الالقاب العلمية.

د. للدلالة على دكتور.

(ج) وكذلك في نهاية مجموعات الاحرف الدالة على اختصار اسماء.

م.ت.ف. للدلالة على منظمة التحرير الفلسطينية.

(د) اما الجملة التي تأتي داخل جملة اخرى، فتقطع حسب قواعد تقطيع الجملة المركبة باسرها.

**(٢) الفاصلة (،)**

(أ) تستعمل الفاصلة عند الحاجة الى توقف خفيف داخل الجملة.

حضر معظم المراسلين المؤتمر، وبعضهم تركه قبل نهايته.

(ب) بعد تعبير خبري، اذا جاء في بداية الجملة.

بعد ان راجع مقاله مرتين، ترك مكتبه.

(ج) قبل بداية تعبير او جملة يقصد بهما الاستدراك.

وافق الجميع على القرارات، وان لم يتحمس بعضهم لها.

(د) عند بداية تعبير، او جملة معترضة وفي آخرها.

ليس امامنا خيار، هكذا اعلن، الا المواجهة.

(هـ) قبل التعبير المتعلق بالمخاطب وبعده.

تروّى، يا صديقي، قبل قيامك بهذا العمل.





(و) للفصل بين المواقع الجغرافية.

مكان عمله في بيروت، لبنان.

**(٣) الفاصلة المنقوطة (؛)**

وتجمع، كما يدل تركيبها، بين النقطة والفاصلة، وتستعمل كفاصلة مشددة او نقطة مخففة.

عمل في مصنع، ولم يكن سعيداً؛ وحاول الانتقال الى الزراعة، ولكنه فشل.

**(٤) النقطتان العموديتان (:)**

وتستعمل قبل ايراد سلسلة من الاسماء او الاوصاف، او قبل الاقتباس (مع ان اشارات اخرى ايضا يمكن ان تستعمل في هذه الحالة).

كان بحوزته: نقود وملابس واوراق.

واضاف موضحا: «لم يكن هذا الامر جديدا».

**(٥) الخط (–)**

يستعمل خطان افقيان، للدلالة على جملة معترضة، لا علاقة عضوية لها بالنص، وذلك في بداية الجملة ونهايتها. ويمكن عادة الاستغناء عنهما. وفي احيان كثيرة تسد فاصلتان مكان هذين الخطين، اللذين لا يحبذ استعمالهما كثيرا.

لن تتخلى المجموعة – بشكل نهائي – عن المحاولة.

لن تتخلى المجموعة، بشكل نهائي، عن المحاولة.

**(٦) الاقواس (  )**

وتستعمل لضم المواد التي يمكن الاستغناء عنها من النص، او تلك التي ترد على سبيل التوضيح.

وحالات استعمال الاقواس قد تكون شبيهة بتلك التي تستعمل فيها الفواصل او الخطوط الافقية. ويستحسن ان لا تكون المادة الموضوعة بين القوسين طويلة، لئلا تثقل على القارئ. كذلك تستعمل الاقواس لتضم الاحرف او الارقام، الدالة على التسلسل داخل النص. اما اشارات التقطيع (نقطة، فاصلة، الخ)، ان وجدت، فتوضع بعد القوسين، لا قبلهما.

قرر الليكود (التكتل) ان لا يصوت الى جانب مشروع القرار.

كلف بثلاث مهمات: (١) الاتصال بمعارفه، (٢) زيارة صديقه القديم، (٣) شراء بعض الاوراق.

اما للتعريف بعبارة ما، او في حال التحفظ، فتستعمل الشولتان المزدوجتان. بقولنا «الحركة الوطنية» نعني تلك المجموعة من الاحزاب والمنظات... اطلق «المخربون» النار على المستوطنة.

## الحواشي

الحواشي على نوعين، اولهما شرح للمتن او توضيحه، او مثل تفصيلي او اشارة جانبية تتعلق به، وثانيها اشارة الى المصادر التي استند اليها البحث. ويستحسن الامتناع، قدر الامكان، عن استعمال النوع الاول من الحواشي، وادخال الشروحات في المتن، في الاماكن المناسبة، على ان يتم ذلك بشكل لا يمس بسياق الكتابة ولا يثقل على القارئ.

اما الحواشي المتعلقة بالمصادر فلا بد من استعمالها، في اي بحث. وتظهر اشارات هذه الحواشي في المتن على شكل ارقام متسلسلة، كل منها بين قوسين، وتبدأ من الرقم (١)، وتوضع جميعها فوق السطر بقليل. وبالنسبة للكتب، تبدأ الحواشي بالرقم (١) مع بداية كل فصل منه. كذلك يمكن ان تبدأ حواشي كل قطعة مستقلة، داخل الفصل، ان كان مؤلفا من عدد من القطع المستقلة، بالرقم (١). ويمكن ان يوضع رقم الحاشية بعد اي كلمة في المتن، الا اذا جاء لاثبات اقتباس، فيوضع مباشرة بعد الشولتين المزدوجتين اللتين تغلقان الاقتباس.

اما المصادر نفسها فتكتب في نهاية كل صفحة، او يمكن ان تأتي مجتمعة في نهاية البحث او الفصل، او الكتاب.

وفيما يلي بعض القواعد المتعارف عليها في اقتباس المصادر الشائعة الاستعمال (وسنورد امثلة للاقتباس من ثلاث لغات، العربية والانكليزية والعبرية، لضرورة استعمالها وتكرارها في الابحاث المتعلقة بالقضية الفلسطينية).

### اولا: الكتب

يثبت الكتاب - المصدر بذكر اسم مؤلفه (الاسم الشخصي اولا، ويليه اسم العائلة)، (واذا كان اسم المؤلف مستعارا، والاسم الحقيقي معروف، فيضاف الاخير بين قوسين مركنين)، ثم عنوان الكتاب، وتحته خط (واذا كان العنوان مزدوجا تضاف فاصلة منقوطة بين العنوانين)، ثم اسم المحرر او المترجم، ان وجد، بين قوسين، ثم وقائع النشر (اي عدد الاجزاء او المجلدات، الطبعة







وعنوان السلسلة، ان وجدت)، ثم مكان النشر، واسم الناشر، وسنة النشر. وان لم تكن هذه المعلومات موجودة على الكتاب، فيذكر: بلا تاريخ نشر او بلا ناشر، الخ. اما اذا كانت غير موجودة، ولكنها معروفة، فتذكر وتضاف بعدها علامة استفهام بين قوسين، ثم رقم الجزء او المجلد المقتبس منه، ثم تاريخ صدوره، اذا لم تصدر السلسلة كلها في السنة نفسها، ثم الصفحة او الصفحات المقتبسة.

وتثبت الكتب الانكليزية بنقل وقائعها كاملة باللغة الانكليزية نفسها (اي دون ترجمتها، او كتابتها باحرف عربية). اما عناوين الكتب العبرية، فتكتب باحرف عربية، حسب لفظها بالعبرية، وتليها ترجمتها للعربية بين قوسين. واذا كان المصدر بالعبرية والانكليزية سوية يثبت بالانكليزية، وان كان بالعبرية والعربية سوية، يثبت بالعربية.

امثلة:

(١) يوسف هيكل، **فلسطين قبل وبعد**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧١ ص٣١٤ .

(٢) محمد رشيد [نبيل شعث]، **نحو فلسطين ديمقراطية**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٠، ص١٧ - ٢١

(٣) ابراهيم ابو لغد (اعداد وتحرير)، **تهويد فلسطين** (ترجمة اسعد رزوق)، سلسلة «كتب فلسطينية» - ٣٧ ، الكويت وبيروت: رابطة الاجتماعيين ومركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٣ ، ص١١٥ - ١١٦ .

(٤) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة، تاريخ ومذكرات وتعليقات**، ٦ اجزاء، بيروت وصيدا: المطبعة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، الجزء الثالث، ١٩٥١ ، ص٣٢ .

(٥) Micheal Brecher, **The Foreign Policy System Of Israel; Setting, Images, Process**, London: Oxford University Press, 1972, PP. 114 - 116.

(٦) Arnold J. Toynbee, **A Study Of History** (Abridged By D.C. Somervell), 2 Vols., New York: Dell Publishing CO., INC., ١٩٦٥، VOL. 1, P. 214.

(٧) يعقوب م. لانداو، **هاعرفيم بيسرائيل** (العرب في اسرائيل)، تل - ابيب: معرخوت، ١٩٧٢ ، ص٩٣ - ٩٥ (بالعبرية).

(٨) دافيد فيطال، **همهبيخاه هاتسيونيت** ( الثورة الصهيونية)، الجزء الاول، تل - ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٨ ، ص٥٤ و ٨٢ (بالعبرية).

واذا كان هنالك مؤلفان او ثلاثة لكتاب ما، فتثبت اسماؤهم جميعا، وراء بعضها بعضاً.

(٩) هاني الهندي ومحسن ابراهيم، **اسرائيل: فكرة، حركة، دولة**، بيروت: دار الفجر الجديد للطباعة والنشر، ١٩٥٨ ،ص١٤ .

(١٠) Ahmad El Kodsy and Eli Lobel, **The Arab World and Israel (Trans. By** Brain Pearce and Alfred Ehrenfeld), New York: Monthly Review Press, 1970, P. 92 .

اما اذا كان المؤلفون اربعة او اكثر، فيذكر اسم الاول منهم فقط وتضاف بعده، بالنسبة للباقين كلمة «وآخرون»، وبالانكليزية، et. al.,

واذا كان الكتاب مجموعة من دراسات او مقالات، لكتاب مختلفين، فيثبت اسم الكاتب اولا، ثم عنوان دراسته، بين شولتين مزدوجتين، ثم الكتاب كما ذكر اعلاه.

(١١) مايكل س. هدسون، «سياسات الدول العربية تجاه اسرائيل»، في ابراهيم ابو لغد (اعداد وتحرير)، تهويد فلسطين..(انظر التتمة تحت الرقم (٣) اعلاه).

(١٢) Martin Ruber, "Nationalism" in Gary V. Smith (ED.), Zionism: The Dream and The Reality A Jewish Critique, London: David and Charles (Holdings) Limited, 1974, PP. 56 - 66 .

وفي حال الاقتباس من عمل غير منشور، يشار الى ذلك (اطروحة، محفوظات مؤسسة معينة، مخطوطة محفوظة لدى صاحبها، الخ).

**ثانيا: المجلات والصحف**

تقتبس الدراسات والمقالات من المجلات والصحف باثبات اسم كاتبها، ثم عنوان الدراسة او المقال بين شولتين مزدوجتين، ثم اسم المجلة او الصحيفة وتحته خط، ثم رقم مجلد المجلة وعددها، ثم تاريخها (او تاريخ الصحيفة)، ثم الصفحة.

امثلة (من مجلات):

(١) عبد اللطيف الشواف، «القضية الفلسطينية والقانون»، **قضايا عربية**، السنة الثانية، العدد ٢ ، ايار (مايو) ١٩٧٥ ، ص٦٣ .

(٢) اديب ديمتري، «اعمدة العرقية الاوروبية وجذر الصهيونية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩١ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٩،ص٥٣ - ٨٠ .

(٣) Dale L. Tahtinen, "Implications of The Arab Israeli Arms Race", **Journal of Palestine Studies**, VOL. VIII, NO. 3, Spring 1979, P. 56.





امثلة (من صحف):

(١) ياسين الحافظ، «منذ الجبرتي الى عبده الى صعب، سؤال العرب ذاته وجوابهم ذاته»، **النهار**، ١٩٧٩/٨/٢١ ، ص٧ .

(٢) Fran K. Merrik, "Challenge For The Lame Duck", **Time**, Dec. 15, 1980, p. 37.

(٣) امنون روبنشتاين، «تعايش مؤلم، لكنه ضروري»، **هآرتس**، ١٩٧٩/٨/١٧، ص١٣.

ويلاحظ ان عنوان المقال من صحيفة عبرية (هآرتس) لا يكتب بلفظه العبري بأحرف عربية، بل يترجم رأسا الى العربية، على عكس عنوان الكتاب.

وتجدر الاشارة ايضا الى انه اذا وقع اقتباس من صحيفة في كتاب، فيثبت بعد ذكر الصحيفة لاول مرة، اسم المدينة او البلدة التي تصدر فيها، بين قوسين وتتبع القاعدة نفسها بالنسبة لصحيفة غير معروفة ان ورد ذكرها في بحث قصير.

**ثالثا: الكتب السنوية والاحصائية والمراجع الوثائقية والموسوعات**

تثبت المواد المقتبسة من مثل هذه المطبوعات، من خلال التركيز على عناوينها

(١) **اليوميات الفلسطينية** (رئيس التحرير: عصام سخنيني)، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٤ ، المجلد السادس عشر (من ١٩٧٢/٧/١ الى ١٩٧٢/١٢/٣١)، ص١١٣ .

(٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩** (رئيس التحرير: برهان الدجاني)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢ ، ص١٤٥ .

(٣) حديث صحفي للرئيس الحبيب بورقيبة، العمل (تونس)، ١٩٦٨/٧/١٠ ، **نقلا عن الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨** (جمع وتصنيف جورج خوري نصر الله)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠ ، ص٤٩٠ .

(٤) **سيفر تولدوت هاهاغاناه** (كتاب تاريخ الهاغاناه)، (رئيسا التحرير: بن - تسيون دينور ويهودا سلوتسكي)، ٣ كتب (٨ اجزاء)، تل - ابيب: معرخوت وعام عوفيد، ١٩٥٤ - ١٩٧٢ ، الكتاب الثالث، الجزء الثاني، ص ١٤١٢ - ١٤١٥ (بالعبرية).

(٥) **Statistical Abstract of Israel, 1973**, NO. 24, Jerusalem; Government Printer, 1973, Tab. XIII/10, P. 376 .

(٦) "Zionism", **Encyclopaedia Judaica**, 18 VOLS. Jerusalem: The Macmillan CO., 1971, VOL. 16, PP. 1031 - 1162 .

**رابعا: الوثائق والمطبوعات والكتب الرسمية**

تثبت، عند ذكرها لاول مرة، من خلال التركيز على اسماء المنظمات او الدول التي اصدرتها، وبعد ذلك تذكر عناوينها وباقي التفاصيل:

(١) منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، **قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاولى**، القدس، ايار (مايو) ١٩٦٤ ، ص١٦ .

(٢) United Nations, General Assembly, **Annual Report of The Director of The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in The Near East** (1 July 1955 - 30 June 1956), Official Records: Eleventh Session, Supp. NO. 14 (A/3212), New York, 1956, P. 32 .

(٣) United Nations, Security Council, **Report of The Secretary General on The United Nations Emergency Force** (2 April 1974 - 12 October 1974), S/11536, 12 October 1974, PP. 5 - 6 .

(٤) Great Britain, Parlimentary Papers, Cmd. 5854, **Palestine Patrition Commission Report**, October 1938, P. 69.

(٥) United States, Congress, Senate, **Progress on Hoover Commission Recomendations**, 81 st Sess., 1949, P. 4.

(٦) اسرائيل، **«شناتون هاممشلاه ٥٧٣٣ – ١٩٧٣/١٩٧٤»** (كتاب الحكومة السنوي، ٥٧٣٣ – ١٩٧٣/١٩٧٤)، القدس: مطبعة الحكومة، ص٨٣ (بالعبرية).

(٧) اسرائيل، **«ديفري هاكنيست»** (محاضر الكنيست)، القدس: مطبعة الحكومة (الكنيست التاسع، الدورة الاولى)، ١٤/٦/١٩٧٨ ، ص٢٣٦٨ (بالعبرية).

كذلك ينبغي وصف المادة المقتبسة، مثلا: بيان وزير الخارجية... في «محاضر الكنيست» الخ.

**خامسا: المصادر المكررة**

عند تكرار الاقتباسات من مصدر معين، كان قد ذكر سابقا في مصادر البحث نفسه، لا حاجة الى اعادة ذكر التفاصيل البيبلوغرافية بكاملها، بل تتبع القواعد التالية:

اذا جاءت الاقتباسات متتالية من كتاب واحد، فيثبت الكتاب لاول مرة، ثم يشار الى كل اقتباس لاحق منه بعبارة: **المصدر نفسه** (وتحتها خط)، ص

وبالانكليزية .Ibid., P (وتحتها خط). وفي حال الاقتباس من اكثر من صفحة، يوضع حرف ال .P مرتين: .PP





اذا اقتبست مادة اخرى، من الكتاب نفسه، في مكان آخر من البحث، فيذكر اسم عائلة المؤلف فقط، ثم جزء الكتاب المقتبس منه، ان وجد، وتليهما عبارة: مصدر سبق ذكره (وتحتها خط) ص . وبالانكليزية .OP.Cit., P (وتحتها خط)، او .OP.Cit., PP

واذا كان هنالك اكثر من مؤلف يحمل اسم العائلة نفسها، فيشار الى اسم كل منهم كاملا، في كل حالة يعاد اقتباسه فيها.

واذا كان هنالك اكثر من كتاب للمؤلف نفسه، فيضاف عنوان الكتاب الملائم، او جزء منه، وتليه ٣ نقاط، في كل حالة يعاد اقتباسه فيها.

**كتابة الاعداد**

- تستعمل الارقام لكتابة الاعداد التي تتألف من ٣ منازل فأكثر، وكذلك لكتابة النسب المئوية والكسور العشرية والتواريخ وارقام الشوارع والتليفون ومبالغ المال.

امثلة:

(١) ٣٦٥ جنديا (وليس: ثلاثمائة وخمسة وستون جنديا)

(٢) ٤٢ بالمئة، او اثنان واربعون بالمئة (وليس: اثنان واربعون ٪).

(٣) ٩ ½ او ٩,٥٠ (وليس: ٩ ونصف)

- تستعمل الاحرف لكتابة الارقام المتسلسلة.

امثلة:

(١) القرن التاسع عشر (وليس: القرن ال – ١٩).

(٢) اليوم العاشر (وليس: اليوم ال – ١٠).

- لا تبدأ الجملة برقم، بل بكلمة.

مثال:

خمسة اولاد كانوا في الشارع... (وليس: ٥ اولاد كانوا في الشارع...).

## كتابة الاشهر والسنوات

- تكتب الاشهر اما باثبات اسمائها بالعربية، ويليها بين قوسين الاسم بالاجنبية، او بذكر ارقامها حسب ترتيبها في السنة. ويفضل ان يذكر اسم الشهر في متن البحث، ورقمه في الهوامش، عدا عن التواريخ بالانكليزية، حيث يذكر دائما اسم الشهر، ولا يستعمل رقمه.

وهذه هي الاشهر، وتقابلها اسماؤها بالانكليزية، ومعها كتابة بعضها مختصرا:

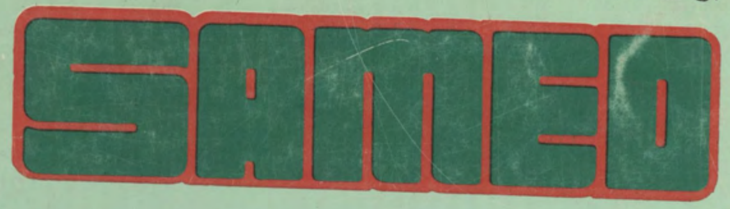
| | |
|---|---|
| ١ - كانون الثاني (يناير)، وليس: كانون ثاني | January (Jan.) |
| ٢ - شباط (فبراير) | February (Feb.) |
| ٣ - آذار (مارس) | March |
| ٤ - نيسان (ابريل) | April |
| ٥ - ايار (مايو) | May |
| ٦ - حزيران (يونيو) | June |
| ٧ - تموز (يوليو) | July |
| ٨ - آب (اغسطس) | Augest (Aug.) |
| ٩ - ايلول (سبتمبر) | September (Sep.) |
| ١٠ - تشرين الاول (اكتوبر)، وليس: تشرين اول | October (oct.) |
| ١١ - تشرين الثاني (نوفمبر)، وليس: تشرين ثاني | November (Nov.) |
| ١٢ - كانون الاول (ديسمبر)، وليس: كانون اول | December (Dec.) |

- تكتب السنوات باثبات ارقامها كاملة، دون اختصار.

امثلة:

١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠ او الخامس عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠ او ١٩٨٠/١٢/١٥. 15th December 1980 او December 15, 1980 او Dec. 15, 1980 (وليس: 15/12/1948)

al_iktisadi




(SAMED ECONOMIST)

Vol. 19, No. 108, April - May - June, 1997

Economic. Social & Labour Affairs
Published quarterly by:
Palestine Martyrs Works Society.

"SAMED"